مغني الأريب
في تلخيص مغني اللبيب

ⓒ **دار اطلس الخضراء، ١٤٤٠ هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كاش، اسامة محمد

مقني الأريب في تلخيص مغني اللبيب./ اسامة محمد كاش. ـ الرياض، ١٤٤٠هـ

١٢٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٢ ـ ٩ ـ ٩١٠٧٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ اللغة العربية ـ النحو أ. العنوان

ديوي: ٤١٥،١ ١٤٤٠/١٣٤٥

رقم الإيداع: ١٤٤٠/١٣٤٥

ردمك: ٢ ـ ٩ ـ ٩١٠٧٣ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

rakaez.kw@gmail.com

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ ـ ٢٠١٨م

دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ـ الرياض

هاتف: ٤٢٦٦١٠٤ / ٤٢٦٦٩٦٣، فاكس: ٤٢٥٧٩٠٦

www.facebook.com/DARATLAS

twitter: @ dar-atlas

dar-atlas@hotmail.com

مُغْنِي الأَرِيبِ

فِي تَلْخِيصِ مُغْنِي اللَّبِيبِ

مُغْنِي اللَّبِيبِ جَنَّةٌ أَبْوَابُهَا ثَمَانِيَةْ
أَمَا تَرَاهَا وَهْيَ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةْ

صَنَّفَهُ
أَبُو بَكْرٍ أُسَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَرَبِيُّ السُّنِّيُّ

قَدَّمَ لَهُ الْعَلَّامَةُ النَّحْوِيُّ اللُّغَوِيُّ
الدّكتور مازن المبارك

ركائز
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مُغني الأَريب

مُقني الأَريْب

في تلخيص مغني اللبيب

(مُغني اللَبيبِ) جنّةٌ   أبْوابُها ثَمانيةْ
أَما تَراها وهْي (لا   تَسمعُ فيها لاغيةْ)

صنَّفَه

أبو بكْرٍ أُسامةُ بنُ محمَّدٍ العرَبيُّ السُنّيُّ

قدَّمَ له

العلَّامةُ النحْويُّ اللُّغَويُّ

الدكتور مازن المبارك

جَـزى الــلــهُ خــيــرًا مَــن تــأمَّــلَ تــأْلــيــفــيْ
وقـابَـلَ بـالإغـضـاءِ (نـحْـويْ) و(تـصْـريـفـيْ)
فــمــا لــيَ شــيءٌ غــيــرُ أنّــي اخْــتَــصــرتُــهُ
وحــرَّرتُــه مِــن غــيــرِ شَــيــنٍ وتــحْــريــفِ

قالَ القاضي الفاضلُ عبدُ الرَحيمِ بنُ عَليٍّ البَيسانيُّ:

"إنّي رأَيتُ أنَّه لا يَكتبُ إنسانٌ كتابًا في يَومِه إلّا قالَ في غَدِه: "لَو غُيِّرَ هذا لكانَ أحسَنَ، ولَو زِيدَ هذا لكانَ يُستحسَنُ، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضَلَ، ولَو تُركَ هذا لكانَ أجمَلَ"، وهذا - لَعمْري - مِن أعظَمِ العِبَرِ، وهو دَليلٌ على اسْتيلاءِ النقْصِ على جُملةِ البشَرِ".

تقديمُ العلاّمةِ الدُكتورِ (مازنٍ المبارَكِ) حفظَه اللّٰهُ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمْدُ للهِ الذي أَنزلَ الكتابَ بلِسانٍ عرَبيٍّ مُبينٍ، وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ الذي أُرسلَ رحْمةً للعالَمينَ.

وبعدُ، فلمْ يكنْ للعُلماءِ الذين ألَّفوا في العرَبيّةِ، لُغةً ونحْوًا وصرْفًا وبلاغةً، مَنهجٌ واحدٌ تَقيَّدوا به أو الْتزَموه، بلْ تَعدَّدتْ مَناهجُهم، وتَنوَّعتْ أَساليبُهم. ومهْما يُوجَّهْ إليهم مِن نقْدٍ فإنَّ الذي لا شكَّ فيه أنَّهم استطاعوا أنْ يُوصِلوا إلينا تُراثًا لُغويًّا وصرْحًا عِلميًّا في عُلومِ العرَبيّةِ هو الذي حَفِظَها حتّى وَصلتْ إلينا.

ولستُ أُريدُ أنْ أَقِفَ عندَ بعضِ ما قيلَ عنهم أو ما نُقِدتْ به أَساليبُهم ومَناهجُهم، فهم إنَّما كتَبوا لأجْيالِ عُصورِهم، وبأَساليبِ زَمانِهم، وكانَ أحْرى بمَن عابَ أَساليبَهم وقُصورَ مَناهجِهم، وقاسَ أعْمالَهم بمقاييسِ عصْرِه، بحُجّةِ أنَّ اللُغاتِ كلَّها واحدةٌ ما دامتْ لِسانيّةً وأَلسُنيّاتٍ، كانَ أحْرى به أنْ يَعملَ على تطْويعِ عِلمِهم لأَساليبِ عصْرِه، وأنْ يَجعلَه صالحًا لأبْناءِ زَمانِه.

وإنَّ للعرَبيّةِ خُصوصيّةً لمْ يُدركْها كَثيرٌ مِن الدارِسينَ؛ وهي أنَّها مِرآةُ أُمّةٍ بعَينِها، حَكتْ بها، خالطتْها، عايَشتْها بلْ عاشتْها عِشقًا روحيًّا أَطلَّ في كَثيرٍ مِن أمْثالِها وأشْعارِها وحِوارِها وخُطَبِها. ثمَّ كانَ لها كتابٌ أُوحيَ بها فزادَهم تقْديسًا للُغتِهم وارتِباطًا بها، وصِلةً بينَهم وبينَها لا ثانيَ لها في تاريخِ العالمِ، ولا في لُغاتِ البشَرِ.

فلْيقُلِ المعاصِرونَ ما يقولونَ، فستَبقى اللُغةُ العرَبيّةُ مَوضعَ نظْرةٍ مخْصوصةٍ، أَدركَها القُدَماءُ، وأَدركَها الـمُحدَثونَ الذينَ لا تَخدعُهم أسْماءٌ ولا مُصطلَحاتٌ. إنَّنا سنَبقى مُقدِّرينَ لعُلمائِنا مَناهجَهم التي حَفِظوا لنا بها تُراثَنا اللُغَويَّ أدبًا ولُغةً ومُعجَمًا وعُلومَ لُغةٍ. وسنَبقى عامِلينَ على التوْفيقِ بينَ المنْهجِ العِلميِّ ومُتطلَّباتِه وتُراثِنا الأدَبيِّ واللُغويِّ ومُقتضَياتِه، وما يَتطلَّبُه مِن تحْقيقٍ وبحْثٍ، ومُحافَظةٍ واسْتيعابٍ، وشرْحٍ أو اختِصارٍ، ومِن انطِلاقٍ إلى الحاضرِ والمستقبَلِ تحْتَ مِظلّةٍ منه، ورِعايةٍ لثَوابتِه.

ولقدْ احتَلَّ كتابُ (مُغني اللَبيبِ) حيِّزًا بارزًا في المكتبةِ النحْويّةِ، كما تَبوّأَ ابنُ هشامٍ منْزلةً رَفيعةً بينَ النحْويِّينَ، حتّى عُدَّ قَرينًا لسيبوَيهِ. وامْتازَ - رحمَه اللهُ - بأنَّه يَتناوَلُ كَثيرًا مِن عناصرِ الدِراسةِ الأُسلوبيّةِ والتحْليليّةِ؛ فيَتحدَّثُ تارةً عن أصْلِ الكلمةِ، وتارةً عن استِعمالِ العرَبِ لها، وتارةً عن تذْكيرِها وتأْنيثِها، وتارةً عن الجُملةِ وأنْواعِها، اسْميّةٌ هي أمْ فِعليّةٌ، وصُغرى أمْ كُبرى، وما يقَعُ فيها مِن تقْديمٍ

وتأْخيرٍ. . . وقدْ يَتحدَّثُ عن الألْفاظِ وأصْواتِ الحُروفِ، ولكنَّه لا يُصنِّفُ ذلك أو يُباعِدُ بينَ أبْوابِه أو مَواضعِه، بلْ يَجمعُ بينَه في مَوضعٍ واحدٍ، لأنَّه يَتحدَّثُ عن شاهدٍ ورَدَ فيه شيءٌ مِن تلكَ الموْضوعاتِ، فوقَفَ عندَها وعلَّقَ عليها. وقدْ تَخطرُ له فِكرةٌ يَرى حاجةً إلى ذِكرِها فلا يُقحِمُها في الموْضوعِ بلْ يَفصِلُها تحْتَ عُنوانِ (تنْبيهٌ) أو (مسْألةٌ) ثمَّ يعودُ إلى ما كانَ فيه.

ويضُمُّ (المغني) أبْوابًا وموْضوعاتٍ نحْويّةً، ويَعرضُ كَثيرًا مِن الأقْوالِ والآراءِ، يُورِدُها ابنُ هشامٍ بينَ أخْذٍ وتأْييدٍ، أو مُناقَشةٍ وتعْديلٍ، أو ردٍّ وتصْحيحٍ.

وفي (المغني) استِشهادٌ بلهَجاتٍ عرَبيّةٍ وقِراءاتٍ قُرآنيّةٍ. . . وكَثيرًا ما كانَ يَكتفي مِن النصِّ بمَوضعِ الشاهدِ، ويَبدو أنَّ ذلك كانَ كافيًا لأهْلِ عصْرِه! لذلك كانَ على مُحقِّقي كُتبِه، وخاصّةً (المغني)، أنْ يُتمِّوا شَواهدَه مِن آياتٍ وأشْعارٍ، وأنْ يَنسُبوها إلى أصْحابِها أو قُرّائِها؛ لتكونَ ملائمةً لأهْلِ زمانِنا.

وكانتْ لابنِ هشامٍ في المغني عِنايةٌ خاصّةٌ بالقرآنِ وآياتِه وقراءاتِه، ممّا جعَلَه قِبلةَ الدارسينَ وجعَلَه كتابَ النحْوِ القرآنيِّ، فلقدْ أَرادَ ابنُ هشامٍ خِدمةَ كتابِ اللهِ فركَّزَ التطْبيقَ النحْويَّ على الآياتِ القرآنيّةِ وجعَلَها مَواضعَ استِشهادِه، وقدْ أَشارَ إلى ذلك حينَ قالَ لِمَن طلَبَ إليه أنْ يضَعَ تفْسيرًا للقرآنِ: "لقدْ وضَعتُ (مغنيَ اللَبيبِ عن كُتبِ الأَعاريبِ)"، يَعني أعاريبَ القرآنِ.

أَضفْ إلى ذلك مَنهجَه الذي قسَمَ كتابَه قِسمَينِ: الأوَّلُ لحُروفِ المعاني أو الأدَواتِ، والثاني لموْضوعاتٍ هي مِن أحسَنِ ما قرأتُ نفْعًا لطُلّابِ اللُغةِ العرَبيّةِ بما فيها مِن حديثٍ عن الجُمَلِ وأشْباهِ الجُمَلِ والتعْليقِ، وعن تصْحيحِ مَناهجِ المعرِبينَ، وعن التضْمينِ، والتنْبيهِ على قَواعدَ كلّيّةٍ لا بُدَّ لِمَن أَرادَ إتقانَ العرَبيّةِ أنْ يعرفَها.

لقدْ جعَلَ ابنُ هشامٍ أَولى المَطالبِ وأَعلى الرَغائبِ ما يُوصِلُ إلى فهْمِ كتابِ اللهِ وحديثِ نبيِّه ﷺ، ورأى الإعرابَ تطْبيقًا والنحْوَ فهْمًا يُعينانِ على ذلك. وكتَبَ اللهُ لآثارِه القَبولَ، فشاعتْ وانتَشرتْ في العالمِ وأَقبلَ عليها الدارِسونَ، وقرَّرتْها أكثَرُ المعاهدِ والكُلّيّاتِ الجامعيّةِ على طُلّابِها، وساعدَ على ذلك أنَّه وضَعَ كُتبَه في سِلْسلةٍ مُتدرِّجةٍ، كانتْ كلُّ حلْقةٍ منها مِرقاةً إلى الحلْقةِ التي فَوقَها، وزادَ على ذلك أنَّه وضَعَ لكلِّ كتابٍ مِن كُتبِه شرْحًا، فإذا بدأَ الطالبُ بملخَّصاتٍ عن (قَواعدِ الإعرابِ)، أو بـ(قطْرِ النَدى) وشرْحِه، ثمَّ ارْتَقى إلى (شُذورِ الذهَبِ) وشرْحِه، ثمَّ ارْتَقى إلى شرْحِ الألْفيّةِ في (أوضَحِ المسالكِ)، ارْتَقى بعدَها ليصِلَ إلى قِمّةِ السِلْسلةِ في (مُغني اللَبيبِ)، واستَوعبَ أكثَرَ ما يَحتاجُ إليه مِن قَواعدِ العرَبيّةِ، وبذلك تكونُ مؤلَّفاتُ ابنِ هشامٍ مدْرسةً نحْويّةً مُتسلْسِلةَ الحلَقاتِ، مُتتابِعةَ المستوَياتِ، وكانَ كلٌّ منها مِرقاةً إلى الذي يَليْه.

وأَقبلَ العُلماءُ على (مُغني اللَبيبِ) يَشرحونَه، ويضَعونَ عليه الحَواشيَ والتعْليقاتِ، حتّى أَصبحَ مِن أشهَرِ كُتبِ النحْوِ التدْريسيّةِ.

ورأى نفَرٌ مِن العُلماءِ حاجةً إلى تلْخيصِ (المغني) بعدَ أنْ انتفَختْ بعضُ شُروحِه. واختَلفتْ أَساليبُ مُلخِّصيه كما اختَلفتْ أَساليبُ شارحيْه، ولقدْ وقَفتُ في السنَواتِ الماضيةِ على مُختصَراتٍ للمُغني، أَطلعَني عليها أصْحابُها، ولا أَكتمُ أنّي نصَحتُ لهم بعدَمِ نشْرِها، وقلتُ لواحدٍ منهم أَعجبَني مُختصَرُه: "إذا أَردتَ نشْرَه فلا تَنسُبْه إلى ابنِ هشامٍ ولا تُسمِّه بالمغني.. ولكنْ ضعْ عُنوانًا تَختارُه لكتابِكَ، وقلْ في مقدَّمتِه إنَّك لمْ تَخرجْ فيه عن مُغني ابنِ هشامٍ، وإنَّك صُغتَه بأُسلوبِكَ وألْفاظِكَ وعِباراتِكَ".

ولِمَزيدٍ مِن البَيانِ أَقولُ:

إنَّ غايتَنا تتَّفِقُ وغايةَ ابنِ هشامٍ التي عبَّرَ عنها بقولِه إنَّ [أَولى] مَطالبِه وأَعلى رَغائبِه خِدمةُ كتابِ اللهِ وحديثِ نبيِّه ﷺ، أيْ إنَّ غايتَه أنْ يصِلَ الطالبُ إلى فهْمِ العرَبيّةِ بمُستَواها الرَفيعِ، وتلك هي غايتُنا أيضًا مِن كُتبِنا ومُلخَّصاتِنا، ولكنَّنا نُضيفُ غايةً أُخرى هي أنْ يَبقى الطالبُ المُختصُّ على صِلةٍ بكُتبِ التُراثِ اللُغويِّ والنحْويِّ، وألّا تَقطعَ الكُتبُ الحَديثةُ صِلتَه بتلكَ الكُتبِ التُراثيّةِ، والتمرُّسَ بنُصوصِها وفهْمَ عِباراتِها وأَساليبِها.

إنَّ كَثيرينَ ممَّن تَخرَّجوا بالكُتبِ الحَديثةِ في النحْوِ خاصّةً عاجزونَ عن فهْمِ الكُتبِ النحْويّةِ الأَصيلةِ.

إنَّنا نُريدُ أنْ تَبقى صِلةُ الـمُختصِّينَ بتُراثِ اختِصاصِهم صِلةً قَويّةً قائمةً على المعْرفةِ والوعْيِ والإدراكِ السَليمِ والفهْمِ السَديدِ.

لذلك كلِّه: سَعِدتُ اليومَ بالاطِّلاعِ على المختصَرِ الذي صنَعَه الأُستاذُ (أبو بكرٍ السُنِّيُّ) وسمّاهُ (الـمُقْني)، وقدْ أَحسنَ فيه بما اقتَناهُ، ولـمْ يَحذفْ شيئًا يُعبِّرُ عن غِناهُ، ورأَيتُه يُخرجُه بعِبارةِ ابنِ هشامٍ لا بعِبارتِه، وبأُسلوبِ ابنِ هشامٍ ومَنهجِه، فهو (الـمُغني الصَغيرُ) الذي يَبقى مُفيدًا في إيصالِ العِلمِ إلى طالِبيْه، وجعْلِهم على صِلةٍ بأَساليبِ القُدماءِ وطَرائقِ تعْبيرِهم، وطُرقِ إنشائِهم، ودَلالاتِ مُصطلَحاتِهم.

وقدْ أَشارَ في مقدَّمتِه إلى ذلك فقالَ إنَّه احتَفظَ بالأصْلِ، وحذَفَ ما رآهُ غيرِ ذي أثَرٍ أو كانَ استِطرادًا مِن ابنِ هشامٍ، ولمْ يَزدْ شيئًا على النصِّ، إلّا إذا كانَ إتمامًا لشاهدٍ نقَصَ.

وهو مِن أحسَنِ ما اطَّلعتُ عليه مِن المختصَراتِ المعاصِرةِ، لأنَّ صاحبَه احتَفظَ مِن (المغني) بخَصائصِه المميِّزةِ مَنهجًا وأُسلوبًا.

رحمَ اللهُ ابنَ هشامٍ رحْمةً يُغنيْه بها ما أَغنى طُلّابَ العرَبيّةِ بكُتبِه، وما نشَرَ في آثارِه مِن عِلمٍ، وما قدَّمَ لأُمّةِ القرآنِ مِن نفْعٍ. وجَزى اللهُ خيرًا الأُستاذَ (السُنّيَّ) كِفاءَ ما بذَلَ مِن جهْدٍ، ونشَرَ مِن عِلمٍ.

دمشق ٢٥/ رمضان/ ١٤٣٧هـ

الموافق لـ ٢٩/ ٦/ ٢٠١٦م **مازن المبارك**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمْدُ للهِ القَريبِ الرَقيبِ، والصلاةُ والسلامُ على نَبيِّه الحَسيبِ النَسيبِ، وعلى آلِه وصحْبِه وكلِّ عبْدٍ مُنيبٍ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وحْدَه لا شَريكَ له، شهادةَ عبْدٍ داعٍ لربٍّ مُجيبٍ، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُه ورسولُه الحائزُ من اسْمِه أَوفى نَصيبٍ، أمّا بعدُ:

فإنَّ فضْلَ العرَبيّةِ بينَ العُلومِ الإسلاميّةِ أمْرٌ لا يَخفى على طالبِ عِلمٍ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يُوسُف: ٢]، وقالَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشُّعَرَاء: ١٩٢-١٩٥]، وقالَ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٢٨﴾ [الزُّمَر: ٢٨].

وقالَ الإمامُ الشافعيُّ - رحمَه اللهُ - في (الرسالةِ): "فعلى كلِّ مسلمٍ أنْ يَتعلَّمَ مِن لِسانِ العرَبِ ما بلَغَه جُهدُه، حتّى يَشهدَ به أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا عبْدُه ورسولُه، ويَتلوَ به كتابَ اللهِ، ويَنطقَ بالذِكرِ فيما افتُرِضَ عليه مِن التكْبيرِ وأُمرَ به مِن التسْبيحِ والتشهُّدِ وغيرِ ذلك". وقالَ أبو منْصورٍ الثَعالِبيُّ: "مَن أَحبَّ اللهَ تعالى أَحبَّ رسولَه محمَّدًا ﷺ، ومَن أَحبَّ الرسولَ العرَبيَّ أَحبَّ العرَبَ، ومَن أَحبَّ

العرَبَ أَحبَّ العرَبيّةَ". وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميّةَ - رحمَه اللهُ -: "واللِسانُ العرَبيُّ شِعارُ الإسلامِ وأهْلِه، واللُغاتُ مِن أعظَمِ شَعائرِ الأُمَمِ التي بها يَتميَّزونَ"، وقالَ: "وأيضًا فإنَّ نفْسَ اللُغةِ العرَبيّةِ مِن الدينِ، ومَعرِفتُها فرْضٌ واجبٌ؛ فإنَّ فهْمَ الكتابِ والسُنّةِ فرْضٌ، ولا يُفهَمُ إلّا بفهْمِ اللُغةِ العرَبيّةِ، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلّا به فهو واجبٌ".

أمَّا بعدُ:

فإنّي رأَيتُ كتابَ العلّامةِ ابنِ هِشامٍ الأنْصاريِّ (ت: ٧٦١هـ) - رحمَه اللهُ - المعروفَ بـ(مُغني اللَبيبِ عن كُتبِ الأَعاريبِ) مِن أحسَنِ كُتبِ العرَبيّةِ وأرفَعِها وأنفَعِها وأمتَعِها، بحَيثُ قالَ فيه البدْرُ الدَمامِينيُّ:

أَلا إنَّما (مُغني اللَبيبِ) مصنَّفٌ ... جَليلٌ، به النحْويُّ يَحوي أَمانيَهْ

وما هوَ إلّا جنّةٌ قدْ تَزخْرفتْ ... أَما تَنظرُ الأبْوابَ فيه ثَمانيَهْ

ورأَيتُ رغْبةَ الطُلّابِ عنه، ونُفورَهم منه، وذلك عن قولٍ تَناقَلوه، وزُورٍ تَداوَلوه، عمّن نبَزَ (أوضَحَ المسالكِ) بلقَبِ (أوعَرِ المسالكِ)، و(مُغنيَ اللَبيبِ) بلقَبِ (مُفني اللَبيبِ)، فكانَ هذا القولُ هو (المُفنيَ) لهِمّةِ الطُلّابِ، وباءَ بالذمِّ قائلُه المُرتابُ، وما ذاك إلّا عن عِيٍّ

وغَباوةٍ، جعَلَ تلك القالةَ سِترًا لها وغِشاوةً، ومَن درَسَ ما في الكتابَين، عَلِمَ أنَّهما كاسْمَيهما بغيرِ مَينٍ.

ولَمّا رأَيتُ هذا قُمتُ باختِصارِ (الـمُغني)، تلْخيصًا أرجو أنّي قدْ أَتقَنتُه، وعلى مِنهاجِ أهْلِ العرَبيّةِ قدْ حرَّرتُه، عائذًا باللهِ مِن صَنيعِ المحرِّفِ والمصحِّفِ، راجيًا أنْ يكونَ وافِيًا بمَقاصدِ المصنِّفِ، فحذَفتُ ما يُستغنى عنه حذْفًا، ولمْ أَزِدْ فيه على أصْلِه حرْفًا، بَيدَ أنّي كمَّلتُ شَواهِدَه، إتمامًا للفائدةِ، وخرَّجتُ آياتِه وآثارَه، بأوجَز عِبارةٍ، وميَّزتُ ذلك بالأقْواسِ، دفْعًا للإلباسِ.

وإنَّما:

- حذَفتُ ما كانَ مِن إسهابٍ، يَخرجُ عن مَقصِدِ البابِ.
- وحذَفتُ الأقْوالَ المرْجوحةَ، والآراءَ المطْروحةَ.
- وحذَفتُ الشَواهدَ الزَوائدَ، وترَكتُ أَوفاها بالـمَقاصدِ.

فجاءَ على قدْرِ النِصفِ مِن أصْلِه، ليكونَ مِرقاتَه وهمْزةَ وصْلِه.

وقدِ انفَردَ هذا التلْخيصُ بالضبْطِ الكاملِ، الخالي منه (الأصْلُ) على جَلالةِ مُحقِّقِيه الأفاضلِ؛ ذلك بأنَّ (الأصْلَ) موجَّهٌ إلى طالبِ العرَبيّةِ الراسخِ، وهذا (الفرْعَ) موجَّهٌ إلى مُبتدئٍ قدْ يَغرُّه تصْحيفُ الناسخِ. وفي الجُملةِ فإنَّ المختصَراتِ لا تُغني عن الأُصولِ، كما لا يَخفى على أُولي الألْبابِ والعُقولِ.

وقدْ كانَ الأصْلُ الذي عمَدتُ إلى تلْخيصِه هو مطْبوعةَ دِمشقَ التي نشَرَها العلّامةُ (مازنٌ المبارَكُ) الدِمَشقيُّ حَفِظَه اللهُ، ثمَّ قابَلتُ عمَلي على نشْرةِ الكُويتِ، وكنتُ أَرجعُ في المشكِلاتِ إلى طبْعةِ العلّامةِ (محمَّدٍ مُحيي الدينِ عبدِالحَميدِ) رَحمَه اللهُ تعالى، وقُبيلَ أنْ أَدفعَ تلْخيصي إلى الطِباعةِ أَصدرَ العلّامةُ (فخْرُ الدينِ قَباوةُ) الحلَبيُّ حَفِظَه اللهُ تحْقيقَه العِلميَّ للكِتابِ، فـ«قطَعتْ جَهيزةُ قَولَ كلِّ **خَطيبٍ**»، فأَرجَأتُ نشْرَ كِتابي حتّى قابَلتُه على الطبْعةِ الجَديدةِ حرْفًا حرْفًا، واستَفدتُ مِن تحْقيقاتِ الشَيخِ حَفظَه اللهُ في إصلاحِ ما كانَ مِن هَناتٍ لا يَخلو منها عمَلٌ بشَريٌّ، فالحمْدُ للهِ الذي بنِعمتِه تَتمُّ الصالحاتُ، وجَزى اللهُ السادةَ المحقِّقينَ خَيرَ الجَزاءِ.

هذا وإنّي "سائلٌ مَن حَسُنَ خِيمُه، وسَلِمَ مِن داءِ الحسَدِ أَديمُه، إذا عثَرَ على شيءٍ طَغى به القلَمُ، أو زَلّتْ به القدَمُ"، أنْ يَتفضَّلَ بنُصحي مِن طَريق ناشرِ الكتابِ، مُحتسِبًا عندَ اللهِ جَزيلَ الثَوابِ.

ولَمّا لمْ يكنْ تلْخيصي يُغني عن (الـمُغني)، سمَّيتُه:

[مُقنيَ الأَريبِ، في تلْخيصِ مُغني اللَبيبِ]

و(الـمُقني) هو (الـمُعطي، الـمُرضي)، أخَذتُه مِن قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ۝٤٨﴾ [النّجْم: ٤٨]، قال شيخ المفسرين ابن جريرٍ الطبَريُّ في تفْسيرِه (جامعِ البَيانِ): "يقولُ تعالى ذِكرُه: (وأنَّ ربَّك هو أَغنى مَن أَغنى مِن خلْقِه: بالمالِ، وأَقناهُ فجعَلَ له قُنيةً: أُصولَ أمْوالٍ)"، فمعْنى (أَغنى): أَعطاهُ ما يُغنيه عن طلَبِ الـمَزيدِ، ومعْنى (أَقنى): أَعطاهُ ما يَقتَنيه، ومعْناهُ: (أَرضى) أيضًا، فهو بهذا مِثلُ (أَقنعَ)؛ لأنَّ (قَنيَ يَقنى) مِثلُ (قَنِعَ يَقنَعُ) وزْنًا ومعْنًى، أيْ: (رَضيَ يَرضى). وأمّا (الأَريبُ): فمعْناهُ من معْنى (اللَبيبِ) قَريبٌ.

وإنّي لأَرجو أنْ يَنفعَ اللهُ به وبأصْلِه، ويَجعلَ (الـمُقنيَ) سبَبًا لإقبالِ طُلّابِ العرَبيّةِ على (الـمُغني)، ويَقمعَ به هذَيانَ (الـمُخني)، وأنْ يَهديَنا سَواءَ السَبيلِ، إنَّه بكلِّ جَميلٍ كَفيلٌ، وهو حسْبُنا ونِعمَ الوَكيلُ، والحمْدُ للهِ أوَّلًا وآخِرًا.

كتبَه

أبو بكْرٍ أُسامةُ بنُ محمَّدٍ العرَبيُّ السُنِّيُّ

نفْحةٌ مِن سِيرةِ (ابنِ هِشامٍ)
رَحمَه اللهُ تعالى

هو الإمامُ العلّامةُ، جَمالُ المتصدِّرينَ وتاجُ القُرّاءِ، تذْكِرةُ أبي عمْرٍو وسيبويهِ والفرّاءِ، جَمالُ الدينِ أبو محمَّدٍ عبدُاللهِ بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِاللهِ بنِ هِشامٍ الأنْصاريُّ المِصريُّ.

وُلدَ في القاهرةِ عامَ ثمانيةٍ وسبْعِ مئةٍ مِن الهِجرةِ، وأخَذَ العِلمَ عن عدَدٍ مِن الشُيوخِ، منهم:

١- شِهابُ الدينِ عبدُ اللَطيفِ بنُ المرحَّلِ، وكانَ ابنُ هِشامٍ يُطريْه ويَعرفُ له قدْرَه ويُفضِّلُه على أبي حيّانَ، (ت: ٧٤٤هـ).

٢- شمْسُ الدينِ أبو بكْرٍ محمَّدُ بنُ السرّاجِ، وكانتْ له عِنايةٌ بالقِراءاتِ، (ت: ٧٤٧هـ).

٣- أبو حيّانَ الأنْدلُسيُّ، أَثيرُ الدينِ محمَّدُ بنُ يوسفَ، وكانَ كَثيرَ المخالَفةِ له، (ت: ٧٤٥هـ).

٤- تاجُ الدينِ علي بُّنُ عبدِاللهِ التبْريزيُّ، وكانَ جُلُّ اشتِغالِه بالحَديثِ، (ت: ٧٤٦هـ).

٥- تاجُ الدينِ عُمرُ بنُ عليٍّ الفاكِهانيُّ، (ت: ٧٣١هـ).

٦- بدْرُ الدينِ محمَّدُ بنُ جَماعةَ، وقدْ قرأَ عليه الشاطِبيّةَ، (ت: ٧٣٣هـ).

وتَفقَّهَ على مَذهَبِ الشافِعيِّ، ثمَّ تَحنْبلَ قُبيلَ وَفاتِه، فدلَّ ذلك على تحَرِّيْه وإنصافِه.

تَصدَّرَ لِنفْعِ الطالبينَ، وانفَردَ بالفَوائدِ الغَريبةِ، والمباحِثِ الدَقيقةِ، والاستِدراكاتِ العَجيبةِ، والتحْقيقِ البارعِ، والاطِّلاعِ الواسعِ، وكانتْ له ملَكةٌ يَتمكَّنُ بها مِن التعْبيرِ عن مقْصودِه بما يُريدُ مُسهَبًا ومُوجَزًا، وكانَ معَ ذلك كلِّه مُتواضِعًا دمِثَ الخُلقِ شَديدَ الشفَقةِ رَقيقَ القلْبِ.

تَخرَّجَ به جَماعةٌ مِن أهْلِ مِصرَ وغيرِهم، منهم:

١- ابْنُه مُحِبُّ الدينِ محمَّدٌ، وقدْ كانَ عالِمًا فذًّا حتّى قيلَ فيه: "إنَّه أنْحى مِن أبيْه!".

٢- سِراجُ الدينِ عُمرُ ابنُ الملقِّنِ، وقدْ برَّزَ في عُلومٍ كَثيرةٍ، (ت: ٨٠٤هـ).

٣- عبدُالخالقِ بنُ الفُراتِ، (ت: ٧٩٤هـ).

٤- مالُ الدينِ محمَّدُ بنُ أحمدَ النُوَيريُّ، (٧٢٢-٧٨٦هـ).

٥- عليُّ بنُ أبي بكْرٍ البالِسيُّ، (ت: ٧٦٧هـ).

قالَ عنه ابنُ خلْدونٍ: "ما زِلنا ونحنُ بالمغْربِ نَسمعُ أنَّه ظهَرَ

بمِصرَ عالمٌ بالعرَبيّةِ يُقالُ له: (ابنُ هِشامٍ)، أنْحى مِن سيبويهِ!".

وقالَ مرّةً أُخرى: "إنَّ ابنَ هِشامٍ على عِلمٍ جمٍّ يَشهدُ بعُلوِّ قدْرِه في صِناعةِ النحْوِ، وكانَ يَنحو في طَريقتِه مَنحاةَ أهْلِ المَوصِلِ الذينَ اقْتفَوا أثَرَ ابنِ جِنّي واتَّبَعوا مُصطلَحَ تعْليمِه، فأَتى مِن ذلك بشيءٍ عَجيبٍ دالٍّ على قُوّةِ ملَكتِه واطِّلاعِه".

ولابنِ هِشامٍ رَحمَه اللهُ مصنَّفاتٌ كَثيرةٌ، كلُّها نافعٌ تَلوحُ منه أَماراتُ التحْقيقِ وطُولِ الباعِ، وعليه عَلائمُ الإخلاصِ والرغْبةِ في الإفادةِ والزُهدِ في الشُهرةِ وذُيوعِ الصِيتِ، ومِن مشْهورِ تَصانيفِه:

١- (الألْغازُ النحْويّةُ).

٢- (شرْحُ البُردةِ)، وهي قَصيدةُ كعْبِ بنِ زُهيرٍ (بانتْ سُعادُ).

٣- مُختصَرُ (الانتِصافِ مِن الكشّافِ) لابنِ المنيِّرِ، في بَيانِ اعتِزاليّاتِ الزَمخْشريِّ.

٤- (الإعرابُ عن قَواعدِ الإعرابِ).

٥- (قطْرُ النَدى وبلُّ الصَدى)، وشرْحُه.

٦- (شُذورُ الذهَبِ في معْرِفةِ كلامِ العرَبِ)، وشرْحُه.

٧- (أوضَحُ المسالكِ إلى أَلفيّةِ ابنِ مالكٍ).

٨- (مُغني اللَبيبِ عن كُتبِ الأَعاريبِ)، وهو ذِروةُ مصنَّفاتِه، وفيه

يَظهرُ اجتِهادُه، وهو الذي أُقدِّمُ إليك تلْخيصَه.

ومِن منْظومِه رَحمَه اللهُ قولُه:

ومَـن يَـصـطَـبـرْ لـلـعِـلـمِ يَـظـفَـرْ بـنَـيـلِـهِ
ومَن يَخطُبِ الحسْناءَ يَصبِرْ على البذْلِ

ومَـن لا يُـذِلَّ الـنـفْـسَ فـي طـلَـبِ الـعُـلا
يَـسـيـرًا يَـعِـشْ دهْـرًا طَـويـلًا أخـا ذُلِّ

تُوفِّيَ رَحمَه اللهُ سنةَ إحدى وستِّينَ وسبْعِ مئةٍ مِن الهِجرةِ، فرَثاهُ ابنُ نُباتةَ المِصريُّ بقولِه:

سَـقـى ابـنَ هِـشـامٍ فـي الـثَـرى نَـوءُ رحْـمـةٍ
يَـجـرُّ عـلـى مـثْـواهُ ذَيـلَ غَـمـامِ

سـأَرْوي لـه مِـن سِـيـرةِ الـمـدْحِ مُـسـنَـدًا
فـمـا زِلـتُ أَرْوي (سِـيـرةَ ابـنِ هِـشـامِ)

رَحمَه اللهُ ورَضيَ عنه.

مقدَّمةُ المصنِّف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أمّا بعدَ حمْدِ اللهِ على إفضالِه، والصلاةِ والسلامِ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه، فإنَّ أَولى ما تَقترحُه القَرائحُ، وأَعلى ما تَجنَحُ إلى تحْصيلِه الجَوانحُ، ما يَتيسَّرُ به فهْمُ كتابِ اللهِ المنزَلِ، ويتَّضِحُ به معْنى حَديثِ نَبيِّه المرسَلِ، فإنَّهما الوَسيلةُ إلى السَعادةِ الأبَديّةِ، والذَريعةُ إلى تحْصيلِ المصالحِ الدِينيّةِ والدُنيَويّةِ. وأصْلُ ذلك عِلمُ الإعرابِ، الهادي إلى صَوبِ الصَوابِ، وقدْ كُنتُ أَنشأتُ كتابًا في ذلك، منوِّرًا مِن أَرجاءِ قَواعدِه كلَّ حالكٍ، ووَضعتُ هذا التصْنيفَ، على أحسَنِ إحكامٍ وترْصيفٍ، وتَتبَّعتُ فيه مُقفَلاتِ مسائلِ الإعرابِ فافتَتحتُها، ومُعضِلاتٍ يَستشكِلُها الطُلّابُ فأوضَحتُها ونقَّحتُها، وأغْلاطًا وقعتْ لجَماعةٍ مِن المعرِبينَ وغيرِهم فنبَّهتُ عليها وأصلَحتُها.

فدُونَك كتابًا تُشدُّ الرِحالُ فيما دُونَه، وتَقفُ عندَه فُحولُ الرِجالِ ولا يَعْدونَه، إذْ كانَ الوضْعُ في هذا الغرَضِ لمْ تَسمَحْ قَريحةٌ بمِثالِه، ولمْ يَنسِجْ ناسجٌ على مِنوالِه. وها أنا بائحٌ بما أَسْررتُه، مُفيدٌ لِما قرَّرتُه وحرَّرتُه، مقرِّبٌ فَوائدَه للأفْهامِ، واضعٌ فَرائدَه على طرَفِ

الثُمامِ، ليَنالَها الطالبُ بأَدنى إلمامٍ، سائلٌ مَن حسُنَ خِيمُه، وسَلِمَ مِن داءِ الحسَدِ أَديمُه، إذا عثَرَ على شيءٍ طَغى به القلَمُ، أو زَلّتْ به القدَمُ، أنْ يَغتفرَ ذلك في جنْبِ ما قرَّبتُ إليه مِن البَعيدِ، وردَدتُ عليه مِن الشَريدِ، وأرَحتُه مِن التعَبِ، وصيَّرتُ القاصيَ يُناديْه مِن كثَبٍ، وأنْ يُحضرَ قلْبَه أنَّ الجَوادَ قدْ يَكبو، وأنَّ الصارمَ قدْ يَنبو، وأنَّ النارَ قدْ تَخبو، وأنَّ الإنسانَ محَلُّ النِسيانِ، وأنَّ الحسَناتِ يُذهِبنَ السيِّئاتِ.

ومَن ذا الذي تُرضى سَجاياهُ كلُّها
كَفى المرْءَ نُبلًا أنْ تُعَدَّ مَعايبُهْ

ويَنحصِرُ في ثَمانيةِ أبْوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: في تفْسيرِ المفرَداتِ وذِكرِ أحْكامِها.

البابُ الثاني: في تفْسيرِ الجُملِ وذِكرِ أقْسامِها وأحْكامِها.

البابُ الثالثُ: في ذِكرِ ما يَتردَّدُ بينَ المفرَداتِ والجُملِ - وهو الظرْفُ والجارُّ والمجْرورُ -، وذِكرِ أحْكامِهما.

البابُ الرابعُ: في ذِكرِ أحْكامٍ يَكثرُ دَورُها، ويَقبُحُ بالمعرِبِ جهْلُها.

البابُ الخامسُ: في ذِكرِ الأوجُهِ التي يَدخُلُ على المعرِبِ الخلَلُ مِن جِهتِها.

البابُ السادسُ: في التحْذيرِ مِن أُمورٍ اشتَهرتْ بينَ المعرِبينَ، والصَوابُ خِلافُها.

البابُ السابعُ: في كَيفيّةِ الإعرابِ.

البابُ الثامنُ: في ذِكرِ أُمورٍ كُلّيّةٍ، يَتخرَّجُ عليها ما لا يَنحصِرُ مِن الصُورِ الجُزئيّةِ.

واعلَمْ أنَّني تأمَّلتُ كُتبَ الإعرابِ، فإذا السبَبُ الذي اقْتَضى طُولَها ثَلاثةُ أُمورٍ:

أحدُها: كَثرةُ التَكرارِ؛ فإنَّها لمْ تُوضَعْ لإفادةِ القَوانينِ الكُلّيّةِ، بلْ للكلامِ على الصُورِ الجُزئيّةِ، فتَراهم يَتكلَّمونَ على الترْكيبِ المعيَّنِ بكَلامٍ، ثمَّ حيثُ جاءتْ نَظائرُه أعادوا ذلك الكلامَ، أَلا تَرى أنَّهم حيثُ مرَّ بهم مِثلُ الموْصولِ في قولِه تعالى: ﴿...هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البَقَرَة: ٢-٣] ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه؟ وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المَائدة: ١١٧] ذكَروا فيه وجْهَينِ؟ ويُكرِّرونَ ذِكرَ الخِلافِ فيه إذا أُعربَ فصْلًا: أَله محَلٌّ باعْتِبارِ ما قبْلَه؟ أمْ باعْتِبارِ ما بعدَه؟ أمْ لا محَلَّ له؟ وغيرَ ذلك ممّا إذا استُقصيَ أمَلَّ القلَمَ، وأَعقبَ السأَمَ، فجَمعتُ هذه المسائلَ ونحوَها مقرَّرةً محرَّرةً في البابِ الرابعِ مِن هذا الكتابِ، فعَليك بمُراجعتِه، فإنَّك تَجدُ به كنْزًا واسعًا تُنفِقُ منه، ومنْهَلًا سائغًا تَرِدُه وتَصدُرُ عنه.

الأمْرُ الثاني: إيرادُ ما لا يَتعلَّقُ بالإعرابِ، كالكلامِ في اشتِقاقِ (اسْمٍ): أَهو مِن (السِمةِ) كما يقولُ الكوفيُّونَ؟ أو مِن (السُموِّ) كما يقولُ البصْريُّونَ؟ والاحْتجاجِ لكلٍّ مِن الفَريقَينِ، وترْجيحِ الراجحِ مِن القولَينِ. وبعضُهم إذا ذكَرَ الكلمةَ ذكَرَ تكْسيرَها وتصْغيرَها، وتأْنيثَها وتذْكيرَها، وما ورَدَ فيها مِن اللُغاتِ، وما رُويَ مِن القراءاتِ، وإنْ لمْ يَنبَنِ على ذلك شيءٌ مِن الإعرابِ.

والأمْرُ الثالثُ: إعرابُ الواضحاتِ، كالمبتدأِ وخبَرِه، والفاعلِ ونائبِه.

وقدْ تَجنَّبتُ هذينِ الأمْرَينِ، وأتَيتُ مكانَهما بما يَتبصَّرُ به الناظرُ، ويَتمرَّنُ به الخاطرُ، مِن إيرادِ النظائرِ القُرآنيّةِ، والشَواهدِ الشِعريّةِ، وبعضِ ما اتَّفقَ في المجالسِ النحْويّةِ.

ولَمّا تمَّ هذا التصْنيفُ على الوجْه الذي قصَدتُه، وتَيسَّرَ فيه مِن لَطائفِ المعارفِ ما أرَدتُه واعتَمدتُه، سمَّيتُه بـ(مُغني اللَبيبِ عن كُتبِ الأَعاريبِ)، وخِطابي به لِمَن ابْتدأَ في تعلُّمِ الإعرابِ، ولِمَن استَمسكَ منه بأوثَقِ الأسْبابِ. ومِن اللهِ تعالى أَستمِدُّ الصَوابَ، والتوْفيقَ إلى ما يُحظيني لدَيْه بجَزيلِ الثَوابِ، وإيّاهُ أَسألُ أنْ يَعصِمَ القلَمَ مِن الخطأِ والخطَلِ، والفهْمَ مِن الزَيغِ والزلَلِ، إنَّه أكرَمُ مسْؤولٍ، وأعظَمُ مأْمولٍ.

البابُ الأوَّلُ

في تفْسيرِ المفرَداتِ وأحْكامِها

البابُ الأوَّلُ

في تفْسيرِ المفرَداتِ وأحَكامِها

وأَعني بالمفرَداتِ الحُروفَ، وما تَضمَّنَ معْناها مِن الأسْماءِ والظُّروفِ؛ فإنَّها المحْتاجةُ إلى ذلك، وقدْ رتَّبْتُها على حُروفِ المعْجَم ليَسهُلَ تَناوُلُها، وربَّما ذكرتُ أسْماءً غيرَ تلك وأفْعالًا لِمَسيسِ الحاجةِ إلى شرْحِها.

حرْفُ الألِفِ

(الألِفُ المفرَدةُ)

تأْتي على وجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفًا يُنادى به القَريبُ، كقولِه:

١- أَفاطمَ مهْلًا بعضَ هذا التدَلُّلِ
[وإنْ كنتِ قدْ أزمَعتِ صرْمي فأَجمِلي]

والثاني: أنْ تكونَ للاستِفهامِ، وحَقيقتُه طلَبُ الفهْمِ، نحوُ: (أَزَيدٌ قائمٌ؟).

والألِفُ أصْلُ أدَواتِ الاستِفهامِ، ولهذا خُصَّتْ بأحْكامٍ:

أحدُها: جَوازُ حذْفِها، سَواءٌ تَقدَّمتْ على (أمْ)، كقولِ عُمرَ بنِ أبي رَبيعةَ:

٢- بَدا ليَ منها مِعصمٌ حينَ جَمَّرتْ
وكفٌّ خَضيبٌ زُيِّنتْ ببَنانِ

فوَاللهِ ما أَدري وإنْ كُنتُ داريًا
بسبْعٍ رمَيْنَ الجمْرَ أمْ بثَمانِ

أرادَ: (أَبسبْعٍ)، أمْ لمْ تَتقدَّمْها، كقولِ الكُمَيتِ:

٣- طَرِبتُ، وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطرَبُ
ولا لَعِبًا منّي، وَذُو الشَيبِ يَلعَبُ؟

أرادَ: (أَوَذو الشَيبِ يَلعَبُ؟).

الثاني: أنَّها تَرِدُ لطلَبِ التصوُّرِ نحوَ: (أَزَيدٌ قائمٌ أمْ عمْرٌو؟)، ولطلَبِ التصْديقِ نحوَ: (أَزَيدٌ قائمٌ؟)، و(هلْ) مخْتصّةٌ بطلَبِ التصْديقِ نحوُ: (هلْ قامَ زيدٌ؟)، وبقيّةُ الأدَواتِ مخْتصّةٌ بطلَبِ التصوُّرِ نحوُ: (مَن جاءَك؟) و(ما صَنعتَ؟) و(كمْ مالُك؟) و(أينَ بَيتُك؟) و(متى سفَرُك؟).

الثالثُ: أنَّها تَدخلُ على الإثباتِ كما تقدَّمَ، وعلى النفْيِ نحوَ: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ [الشَّرح: ١]، وقولِه:

٤- أَلا اصطِبارَ لِسلْمى أمْ لها جلَدٌ
إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمْثالي؟

ذكَرَه بعضُهم، وهو مُنتقِضٌ بـ(أمْ)، فإنَّها تُشارِكُها في ذلك، تقولُ: (أَقامَ زيدٌ أمْ لمْ يقُمْ؟).

الرابعُ: تَمامُ التصْديرِ، بدَليلَينِ:

أحدُهما: أنَّها لا تُذكَرُ بعدَ (أمْ) التي للإضرابِ كما يُذكرُ غيرُها، لا تقولُ: (أَقامَ زيدٌ أمْ أَقَعدَ؟)، وتقولُ: (أمْ هلْ قَعدَ؟).

والثاني: أنَّها إذا كانتْ في جُملةٍ معْطوفةٍ بالواوِ أو بالفاءِ أو بـ(ثمَّ) قُدِّمتْ على العاطفِ تنْبيهًا على أَصالِتها في التصْديرِ، نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [الحج: ٤٦]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يُونس: ٥١]، وأخَواتُها تتأَخَّرُ عن حُروفِ العطْفِ، كما هو قِياسُ جَميعِ أجْزاءِ الجُملةِ المعْطوفةِ، نحوُ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٠١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [التّكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعَام: ٩٥]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعَام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النِّساء: ٨٨].

فصْلٌ

قدْ تَخرجُ الهمْزةُ عن الاستِفهامِ الحَقيقيِّ، فتَردُ لثَمانيةِ مَعانٍ:

أحدُها: التسْويةُ، والضابطُ أنَّها الهمْزةُ الداخلةُ على جُملةٍ يَصحُّ حُلولُ المصْدرِ محَلَّها، نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنَافِقون: ٦]، ونحوُ: (ما أُبالي أَقُمتَ أمْ قعَدتَ)، أَلا تَرى أنَّه يَصحُّ: (سَواءٌ عليهم الاستِغفارُ وعدَمُه)، و(ما أُبالي بقِيامِك وقُعودِك)؟.

والثاني: الإنكارُ الإبطاليُّ، وهذه تَقتضي أنَّ ما بعدَها غيرُ واقعٍ، وأنَّ مُدَّعيَه كاذبٌ، نحوُ: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسرَاء: ٤٠]، ومِن جِهةِ إفادةِ هذه الهمْزةِ نفْيَ ما بعدَها لزِمَ

ثُبوتُه إنْ كانَ منْفيًّا؛ لأنَّ نفْيَ النفْيِ إثباتٌ، ومنه: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦] أي: (اللهُ كافٍ عبْدَه)، ولهذا عطَفَ ﴿وَوَضَعْنَا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشَّرح: ١]، لَمّا كانَ معْناهُ: (شرَحْنا)، ولهذا أيضًا كانَ قولُ جَريرٍ في عبْدِ الملكِ:

٥- أَلستُم خيرَ مَن ركِبَ المطايا
وأنْدى العالَمينَ بُطونَ راحِ

مدْحًا، بلْ قيلَ: إنَّه أمدَحُ بَيتٍ قالتْه العرَبُ، ولَو كانَ على الاستِفهامِ الحَقيقيِّ لمْ يكنْ مدْحًا البتّةَ.

والثالثُ: الإنكارُ التوْبيخيُّ، فيَقتضي أنَّ ما بعدَها واقعٌ، وأنَّ فاعلَه مَلومٌ، نحوُ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٥]، وقولِ العَجّاجِ:

٦- أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْريُّ
والدهْرُ بالإنسانِ دَوّاريُّ؟

أيْ: (أَتَطرَبُ وأنتَ شَيخٌ كَبيرٌ؟).

والرابعُ: التقْريرُ، ومعْناهُ حمْلُك المخاطَبَ على الإقرارِ والاعتِرافِ بأمْرٍ قدِ استَقرَّ عندَه ثُبوتُه أو نفْيُه، ويَجبُ أنْ يَليَها الشيءُ الذي تُقرِّرُه به، تقولُ في التقْريرِ بالفِعلِ: (أَضَربتَ زيدًا؟)، وبالفاعلِ: (أَأنتَ ضَربتَ زيدًا؟)، وبالمفْعولِ: (أَزَيدًا ضَربتَ؟)، كما

يَجبُ ذلك في المستفهَمِ عنه.

والخامسُ: التهكُّمُ، نحوُ: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هُود: ٨٧]

والسادسُ: الأمْرُ، نحوُ: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عِمرَان: ٢٠]، أيْ: (أَسلِموا).

والسابعُ: التعجُّبُ، نحوُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفُرقان: ٤٥]

والثامنُ: الاستِبطاءُ، نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحَديد: ١٦].

وذكَرَ بعضُهم معانيَ أُخرَ لا صِحّةَ لها.

تنْبيهٌ

قدْ تقَعُ الهمْزةُ فِعلًا، وذلك أنَّهم يقولونَ: (وأى) بمعْنى (وعَدَ)، ومضارِعُه (يَئي) بحذْفِ الواوِ لوُقوعِها بينَ ياءٍ مفْتوحةٍ وكسْرةٍ، كما تقولُ: (وَفى يَفي)، و(وَنى يَني)، والأمْرُ منه (إهْ) بحذْفِ اللامِ للأمْرِ، وبالهاءِ للسكْتِ في الوقْفِ.

(آ) بالمدِّ

حرْفٌ لِنداءِ البَعيدِ، وهو مسْموعٌ، لمْ يَذكرْه سيبويهِ، وذكَرَه غيرُه.

(أَيا)

حرْفٌ كذلك، قالَ:

٧- أَيا جبَلَيْ نعْمانَ باللهِ خَلِّيا
نَسيمَ الصَبا يخلُصْ إليَّ نَسيمُها

وقدْ تُبدَلُ همزتُها هاءً، كقولِه:

٨- فأَصاخَ يَرجو أنْ يكونَ حَيًّا
ويقولُ مِن فرَحٍ: "هَيا رَبّا"

(أجَلْ)

حرْفُ جَوابٍ مِثلُ (نعَمْ)، فيكونُ تصْديقًا للمُخبِرِ، وإعلامًا للمُستخبِرِ، ووعْدًا للطالبِ، فتقَعُ بعدَ نحوِ: (قامَ زيدٌ)، ونحوِ: (أَقامَ زيدٌ؟)، ونحوِ: (اضرِبْ زيدًا).

(إذَنْ)

فيها مَسائلُ:

الأُولى: في نَوعِها، قالَ الجُمهورُ: هي حَرفٌ، والصَحيحُ أنَّها بَسيطةٌ، لا مركَّبةٌ مِن (إذْ) و(أنْ)، وأنَّها الناصبةُ، لا (أنْ) مُضمَرةً بعدَها.

المسْألةُ الثانيةُ: في معْناها، قالَ سيبويهِ: معْناها الجَوابُ والجَزاءُ.

والأكثَرُ أنْ تكونَ جَوابًا لـ(إنْ) أو (لَو) ظاهرتَينِ أو مقدَّرتَينِ، فالأوَّلُ كقولِه:

٩- لَئنْ عادَ لي عبْدُ العَزيزِ بمِثلِها
وأَمكَنَني منها إذَنْ لا أُقيلُها

وقولِ الحَماسيِّ:

١٠- لَو كُنتُ مِن مازنٍ لمْ تَستَبحْ إبِلي
بَنو اللَقيطةِ مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا

إذَنْ لَقامَ بنَصْري مَعشَرٌ خشُنٌ
عندَ الحَفيظةِ إنْ ذُو لُوثةٍ لانا

فقولُه: (إذَنْ لَقامَ) بدَلٌ مِن (لَمْ تَستَبحْ)، وبدَلُ الجَوابِ جَوابٌ، والثاني نحوُ أنْ يُقالَ: (آتيك)، فتقولَ: (إذَنْ أُكرمَك)، أيْ: (إنْ أَتيتَني إذَنْ أُكرمْك)، قالَ الفرّاءُ: "حَيثُ جاءتْ بعدَها اللامُ فقبْلَها (لَو) مقدَّرةً، إنْ لَمْ تكنْ ظاهرةً".

المسْألةُ الثالثةُ: في لفْظِها عندَ الوقْفِ عليها، والصَحيحُ أنَّ نُونَها تُبدَلُ ألِفًا، وقيلَ: يُوقَفُ بالنُونِ؛ ويَنبَني على الخِلافِ في الوقْفِ عليها خِلافٌ في كِتابتِها، وعنِ الفرّاءِ: "إنْ عَمِلتْ كُتبتْ بالألِفِ، وإلّا كُتبتْ بالنُونِ، للفرْقِ بينَها وبينَ (إذا)".

المسْألةُ الرابعةُ: في عمَلِها، وهو نصْبُ المضارعِ، بشرْطِ تصْديرِها، واستِقبالِه، واتِّصالِهما أو انفِصالِهما بالقسَمِ أو بـ(لا) النافيةِ، يُقالُ: (آتيك)، فتقولُ: (إذَنْ أُكرمَك)، ولَو قلتَ: (أنا إذَنْ) قلتَ: (أُكرمُك) بالرفْعِ؛ لفَواتِ التصْديرِ، ولَو قلتَ: (إذَنْ يا عبْدَ اللهِ) قلتَ: (أُكرمُك) بالرفْعِ؛ للفصْلِ بغيرِ ما ذكَرْنا، ولَو قيلَ لك: (أُحبُّك) فقلتَ: (إذَنْ أَظنُّك صادقًا) رفَعتَ؛ لأنَّه حالٌ.

تنْبيهٌ

قالَ جَماعةٌ مِن النحْويِّينَ: إذا وَقعتْ (إذَنْ) بعدَ الواوِ والفاءِ جازَ فيها الوجْهانِ، والتحْقيقُ أنَّه إذا قيلَ: (إنْ تزُرْني أزُرْك وإذَنْ أُحسِن إليك)؛ فإنْ قدَّرتَ العطْفَ على الجَوابِ جزَمتَ وبطَلَ عمَلُ (إذَنْ)

لوُقوعِها حشْوًا، أو على الجُملتَينِ جَميعًا جازَ الرفْعُ والنصْبُ لتقدُّمِ العاطفِ.

ومِثلُ ذلك: (زيدٌ يقومُ وإذَنْ أُحسن إليه)، إنْ عطَفتَ على الفِعليّةِ رفَعتَ، أو على الاسْميّةِ فالمذهَبانِ.

(إنْ) المكْسورةُ الخَفيفةُ

ترِدُ على أربعةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ شرْطيّةً، نحوُ: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وقدْ تَقترنُ بـ(لا) النافيةِ فيَظنُّ مَن لا معْرفةَ له أنَّها (إلّا) الاستِثنائيّةُ، نحوُ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التّوبَة: ٤٠]

الثاني: أنْ تكونَ نافيةً، وتَدخلُ على الجُملةِ الاسْميّةِ، نحوُ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [المُلك: ٢٠]، وعلى الجُملةِ الفِعليّةِ نحوُ: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التّوبَة: ١٠٧].

وقولُ بعضِهم: "لا تأْتي (إنْ) النافيةُ إلّا وبعدَها (إلّا) أو (لَمّا) المشدَّدةُ التي بمعْناها"، مرْدودٌ بقولِه تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يُونس: ٦٨]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجنّ: ٢٥].

وقدِ اجْتَمعتِ الشرْطيّةُ والنافيةُ في قولِه تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: ٤١]، الأُولى شرْطيّةٌ، والثانيةُ نافيةٌ،

جَوابٌ للقسَمِ الذي آذَنتْ به اللامُ الداخلةُ على الأُولى، وجَوابُ الشرْطِ محْذوفٌ وُجوبًا.

وإذا دَخلتْ على الجُملةِ الاسْميّةِ لمْ تَعملْ عندَ سيبويهِ والفرّاءِ، وأَجازَ الكِسائيُّ والمبرِّدُ إعمالَها عمَلَ (ليسَ)، وقرأَ سَعيدُ بنُ جُبيرٍ: ﴿إنِ الذينَ تدعونَ مِن دُونِ اللهِ عِبادًا أمْثالَكم﴾ [الأعراف: ١٩٤] بنُونٍ مخفَّفةٍ مكْسورةٍ لالْتِقاءِ الساكنَينِ، ونصْبِ (عِبادًا) و(أمْثالَكم)، وسُمعَ مِن أهْلِ العاليةِ: (إنْ أحدٌ خيرًا مِن أحدٍ إلّا بالعافيةِ).

الثالثُ: أنْ تكونَ مخفَّفةً مِن الثَقيلةِ، فتَدخلُ على الجُملتَينِ، فإنْ دَخلتْ على الاسْميّةِ جازَ إعمالُها خِلافًا للكوفيِّينَ، لنا قراءةُ الحرَميَّينِ وأبي بكرٍ: ﴿وإنْ كُلًّا لَمّا لَيوفِّينَّهم﴾ [هود: ١١١]، وحِكايةُ سيبويهِ: (إنْ عَمرًا لَمنطلِقٌ)، ويَكثرُ إهمالُها، نحوُ: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ٣٢﴾ [يس: ٣٢]، وقراءةِ حفْصٍ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وإنْ دَخلتْ على الفِعليّةِ وجَبَ إهمالُها، والأكثَرُ كَونُ الفِعلِ ماضيًا ناسخًا، نحوَ: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ودُونَه أنْ يكونَ مضارعًا ناسخًا، نحوَ: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ويُقاسُ على النَوعَينِ اتِّفاقًا، ودُونَ هذا أنْ يكونَ ماضيًا غيرَ ناسخٍ، نحوَ قولِه:

١١- شَلَّتْ يَمينُك إنْ قَتلتَ لَمُسلِمًا
[حَلَّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ]

ولا يُقاسُ عليه خِلافًا للأخفَشِ، ودُونَ هذا أنْ يكونَ مضارعًا غيرَ ناسخٍ، كقولِ بعضِهم: (إنْ يَزينُك لَنفْسُك، وإنْ يَشينُك لَهِيَهْ)، ولا يُقاسُ عليه إجماعًا، وحيثُ وَجدتَ (إنْ) وبعدَها اللامُ المفْتوحةُ كما في هذه الأمثلةِ، فاحْكُمْ عليها بأنَّ أصْلَها التشْديدُ.

الرابعُ: أنْ تكونَ زائدةً، كقولِه:

١٢- ما إنْ أتَيتُ بشيءٍ أنتَ تَكرهُهُ
[إذَنْ فلا رفَعتْ سَوطي إليَّ يَدي]

وأكثَرُ ما زِيدتْ بعدَ (ما) النافيةِ إذا دَخلتْ على جُملةٍ فِعليّةٍ كما في البَيتِ، أو اسْميّةٍ كقولِه:

١٣- فما إنْ طِبُّنا جُبنٌ، ولكنْ
مَنايانا ودَولةُ آخَرينا

وفي هذه الحالةِ تكفُّ عمَلَ (ما) الحِجازيّةِ كما في البَيتِ.

وقدْ تُزادُ بعدَ (ما) الموْصولةِ الاسْميّةِ، كقولِه:

١٤- يُرجِّي المرْءُ ما إنْ لا يَراهُ
وتَعرِضُ دُونَ أدْناهُ الخُطوبُ

وبعدَ (ما) المصْدريّةِ، كقولِه:

١٥- ورَجِّ الـفَـتـى لـلـخـيـرِ مـا إنْ رأَيـتَـهُ
عـلـى الـسِـنِّ خـيـرًا لا يَـزالُ يَـزيـدُ

وبعدَ (ألا) الاستِفتاحيّةِ، كقولِه:

١٦- ألا إنْ سَـرى لَـيـلـيْ فـبِـتُّ كَـئـيـبـا
أُحـاذرُ أنْ تَـنـأى الـنَـوى بـغَـضـوبـا

وقبْلَ مَدّةِ الإنكارِ، سَمعَ سيبويهِ رجُلًا يُقالُ له: "أَتَخرجُ إنْ أَخصَبتِ الباديةُ؟" فقالَ: (أَأنا إنيهْ؟) مُنكِرًا أنْ يكونَ رأْيُه على خِلافِ ذلك.

وزِيدَ على هذه المعاني الأربعةِ معْنَيانِ آخَرانِ، فزعَمَ قُطرُبٌ أنَّها قدْ تكونُ بمعْنى (قدْ)، كما في ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]، وزعَمَ الكوفيُّونَ أنَّها تكونُ بمعْنى (إذْ)، وجعَلوا منه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، وقولَه ﷺ: «**وإنّا إنْ شاءَ اللهُ بكُم لاحِقونَ**»(١)، ونحوَ ذلك ممّا الفِعلُ فيه محقَّقُ الوُقوعِ.

(١) رواه مسلم.

(أنْ) المفْتوحةُ الهمْزةِ الساكنةُ النونِ

على وجْهَينِ: اسْمٍ، وحرْفٍ.

والاسْمُ على وجْهَينِ: ضَميرِ المتكلِّمِ في قولِ بعضِهم: (أنْ فعَلتُ) بسُكونِ النونِ، والأكثَرونَ على فتْحِها وصْلًا، وعلى الإتيانِ بالألِفِ وقْفًا؛ وضَميرِ المخاطَبِ في قولِك: (أنتَ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتُمْ، وأنتُنَّ) على قولِ الجُمهورِ: إنَّ الضَميرَ هو (أنْ) والتاءُ حرْفُ خِطابٍ.

والحرْفُ على أربعةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ حرْفًا مصْدريًّا ناصبًا للمضارعِ، وتقَعُ في مَوضعَينِ، أحدُهما: في الابْتِداءِ، فتكونُ في مَوضعِ رفْعٍ نحوَ: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقـَرَة: ١٨٤]؛ والثاني: بعدَ لفْظٍ دالٍّ على معْنًى غيرِ اليَقينِ، فتكونُ في مَوضعِ رفْعٍ نحوَ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحـَديد: ١٦]، ونصْبٍ نحوَ: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وخفْضٍ نحوَ: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعـرَاف: ١٢٩]، ومُحتمِلةً لهما نحوَ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشُّعـَرَاء: ٨٢]، أصْلُه: (في أنْ يَغفرَ لي)، وهلِ المحَلُّ بعدَ حذْفِ الجارِّ جرٌّ أو نصْبٌ؟ فيه خِلافٌ، وسيأْتي.

و(أنْ) هذه موْصولٌ حرْفيٌّ، وتُوصَلُ بالفِعلِ المتصرِّفِ، مضارعًا

كانَ كما مرَّ، أو ماضيًا نحوَ: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القَصَص: ٨٢]، أو أمْرًا كحِكايةِ سيبويهِ: (كتَبتُ إليه بأنْ: قُمْ)، هذا هو الصَّحيحُ.

وقدِ اختُلفَ مِن ذلك في أمْرَينِ:

أحدُهما: كَونُ الموْصولةِ بالماضي والأمْرِ هي الموْصولةَ بالمضارعِ، والمخالِفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ، زعَمَ أنَّها غيرُها.

الأمْرُ الثاني: كَونُها تُوصَلُ بالأمْرِ، والمخالِفُ في ذلك أبو حَيّانَ، زعَمَ أنَّها لا تُوصَلُ به، وأنَّ كلَّ شيءٍ سُمعَ مِن ذلك فـ(أنْ) فيه تفْسيريّةٌ.

تنْبيهٌ

ذكَرَ بعضُ الكوفيِّينَ وأبو عُبيدةَ أنَّ بعضَهم يَجزِمُ بـ(أنْ)، وأَنشَدوا:

١٧- إذا ما غـدَونا قالَ وِلدانُ أهْلِنا
تَعالَوا إلى أنْ يأتِنا الصَّيدُ نَحطِبِ

وقولَه:

١٨- أُحاذِرُ أنْ تَعلَمْ بها فتَرُدَّها
فتَترُكَها ثِقلًا علَيَّ كما هِيا

وفي هذا نظَرٌ؛ لأنَّ عطْفَ المنْصوبِ عليه يدُلُّ على أنَّه مسكَّنٌ

للضَرورةِ، لا مجْزومٌ.

وقدْ يُرفعُ الفِعلُ بعدَها كقراءةِ ابنِ مُحَيصِنٍ: ﴿لِمَن أرادَ أنْ يُتمُّ الرَضاعةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]، وقولِ الشاعرِ:

١٩- أنْ تَقرأانِ على أسْماءَ وَيحَكُما
مِنّي السَلامَ وأنْ لا تُشعِرا أحَدا

وليسَ مِن ذلك قولُه:

٢٠- ولا تَدفِنَنِّي في الفَلاةِ فإنَّني
أَخافُ إذا ما متُّ أنْ لا أَذوقُها

كما زعَمَ بعضُهم؛ لأنَّ الخَوفَ هُنا يَقينٌ، فـ(أنْ) مخفَّفةٌ مِن الثَقيلةِ.

٢- الوجْهُ الثاني: أنْ تكونَ مخفَّفةً مِن الثَقيلةِ، فتقَعُ بعدَ فِعلِ اليَقينِ أو ما نُزِّلَ منْزِلتَه، نحوُ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: ٢٠]، وقولِه:

٢١- زعَمَ الفرَزْدقُ أنْ سيَقتلُ مِربَعًا
أَبشِرْ بطُولِ سَلامةٍ يا مِربَعُ

و(أنْ) هذه ثُلاثيّةُ الوضْعِ، وهي مصْدريّةٌ أيضًا، وتَنصِبُ الاسْمَ وتَرفعُ الخبَرَ، وشرْطُ اسْمِها أنْ يكونَ ضَميرًا محْذوفًا، وشرْطُ خبَرِها أنْ يكونَ جُملةً، ولا يَجوزُ إفرادُه، إلّا إذا ذُكرَ الاسْمُ فيَجوزُ

الأمْرانِ، وقدِ اجْتَمعا في قولِه:

٢٢- بــأنْــك رَبــيــعٌ وغَــيــثٌ مَــريــعٌ
وأنْــك هُــنــاك تــكــونُ الــثِــمــالا

٣- والثالثُ: أنْ تكونَ مفسِّرةً بمنْزلةِ (أيْ)، نحوَ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وعن الكوفيِّينَ إنكارُ (أنْ) التفْسيريّةِ البتّةَ، وهو مُتَّجِهٌ.

ولها - عندَ مُثبتِها - شُروطٌ:

أحدُها: أنْ تُسبَقَ بجُملةٍ.

والثاني: أنْ تَتأخَّرَ عنها جُملةٌ، ولا فرْقَ بينَ الجُملةِ الفِعليّةِ كما مثَّلنا، والاسْميّةِ نحوَ: (كتبتُ إليه أنْ: ما أنتَ وهذا؟).

والثالثُ: أنْ يكونَ في الجُملةِ السابقةِ معْنى القَولِ كما مرَّ.

والرابعُ: ألّا يكونَ في الجُملةِ السابقةِ أحْرفُ القَولِ، وذكَرَ الزَمخْشريُّ في قولِه تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أنَّه يَجوزُ أنْ تكونَ مفسِّرةً للقَولِ على تأْويلِه بالأمْرِ، أيْ: (ما أَمرتُهم إلّا بما أَمرتَني به، أنِ اعبُدوا اللهَ)، وهو حسَنٌ، وعلى هذا فيُقالُ في الضابطِ: ألّا يكونَ فيها حُروفُ القَولِ إلّا والقَولُ مؤوَّلٌ بغيرِه.

والخامسُ: ألّا يَدخلَ عليها جارٌّ، فلَو قلتَ: (كتبتُ إليه بأنِ افْعلْ) كانتْ مصْدريّةً.

مسألةٌ

إذا وَليَ (أنْ) الصالحةَ للتفْسيرِ مضارعٌ معَه (لا)، نحوُ: (أشَرتُ إليه أنْ: لا تَفعلْ)، جازَ رفْعُه على تقْديرِ (لا) نافيةً، وجزْمُه على تقْديرِها ناهيةً، وعليهما فـ(أنْ) مفسِّرةٌ، ونصْبُه على تقْديرِ (لا) نافيةً و(أنْ) مصْدريّةً، فإنْ فُقدتْ (لا) امْتَنعَ الجزْمُ، وجازَ الرفْعُ والنصْبُ.

٤- والوجْهُ الرابعُ: أنْ تكونَ زائدةً، ولها أربعةُ مَواضعَ:

أحدُها - وهو الأكثَرُ -: أنْ تقَعَ بعدَ (لَمّا) التوْقيتيّةِ، نحوُ: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [العَنكبوت: ٣٣].

والثاني: أنْ تقَعَ بينَ (لَو) وفِعلِ القسَمِ، مذْكورًا كقولِه:

٢٣- فـأُقــسـمُ أنْ لَـوِ الْـتَـقَـيـنـا وأنـتـمُ
لَـكـانَ لـكـمْ يـومٌ مِـن الـشـرِّ مُـظـلِـمُ

أو متْروكًا كقولِه:

٢٤- أَمــا واللهِ أنْ لَــو كــنــتَ حُــرًّا
ومــا بــالــحُــرِّ أنــتَ ولا الــعَــتــيــقِ

والثالثُ - وهو نادرٌ -: أنْ تقَعَ بينَ الكافِ ومخْفوضِها، كقولِه:

٢٥- ويــومًـا تُــوافِــيــنـا بــوجْــهٍ مـقــسَّــمٍ
كـأنْ ظـبْـيـةٍ تَـعـطـو إلـى وارِقِ الـسـلَـمْ

في رِوايةِ مَن جرَّ الظبْيةَ.

والرابعُ: بعدَ (إذا)، كقولِه:

٢٦- فــأَمــهَــلَــهُ حــتّــى إذا أنْ كــأنَّــهُ
مُـعـاطـي يـدٍ فـي لُـجّـةِ الـمـاءِ غـامـرُ

مسألةٌ

ولا معْنى لـ(أنْ) الزائدةِ غيرُ التوْكيدِ، كسائرِ الزَوائدِ.

تنْبيهٌ

وقدْ ذُكرَ لـ(أنْ) مَعانٍ أربعةٌ أُخرُ:

أحدُها: الشرْطيّةُ كـ(إنْ) المكْسورةِ، وإليه ذهَبَ الكوفيُّونَ، ويُرجِّحُه - عندي - أُمورٌ:

أحدُها: توارُدُ المفْتوحةِ والمكْسورةِ على المحَلِّ الواحدِ، والأصْلُ التوافُقُ، فقُرئَ بالوجْهَينِ في قولِه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢].

الثاني: مَجيءُ الفاءِ بعدَها كَثيرًا، كقولِه:

٢٧- أبـا خُـراشـةَ أَمّـا أنـتَ ذا نـفَـرٍ
فـإنَّ قَـومـيَ لْـم تـأكـلْـهـمُ الـضَـبُـعُ

الثالثُ: عطْفُها على (إنْ) المكْسورةِ في قولِه:

٢٨- إمّـا أقَـمـتَ وأَمّـا أنـتَ مُـرتـحِـلًا
فـاللهُ يَـكـلأُ مـا تـأتـي ومـا تـذَرُ

الرِوايةُ بكسْرِ (إنْ) الأُولى وفتْحِ الثانيةِ.

المعْنى الثاني: النفْيُ كـ(إنْ) المكْسورةِ أيضًا، قالَه بعضُهم في قولِه تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عِمرَان: ٧٣]، وقيلَ إنَّ المعْنى: (ولا تؤمِنوا بأنْ يؤتى أحدٌ مِثلَ ما أُوتيتُم مِن الكتابِ، إلّا لِمَن تَبعَ دِينكم)، وجُملةُ القولِ اعتِراضٌ.

الثالثُ: معْنى (إذْ) كما تَقدَّمَ عن بعضِهم في (إنْ) المكْسورةِ، وهذا قالَه بعضُهم في ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [قٓ: ٢]، والصَوابُ أنَّها في ذلك مصْدريّةٌ، وقبْلَها (لامُ) العِلّةِ مقدَّرةً.

والرابعُ: أنْ تكونَ بمعْنى لئَلّا، قيلَ به في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦]، وقولِه:

٢٩- نَـزلـتُـم مـنْـزِلَ الأضْـيـافِ مِـنّـا
فـعَـجَّـلـنـا الـقِـرى أنْ تَـشـتُـمـونـا

والصَوابُ أنَّها مصْدريّةٌ، والأصْلُ: (كراهِيةَ أنْ تَضِلُّوا) و(مَخافةَ أنْ تَشتُمونا)، وهو قولُ البصْريِّينَ.

(إنَّ) المكْسورةُ المشدَّدةُ

على وجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفَ توْكيدٍ، تَنصِبُ الاسْمَ وتَرفعُ الخبَرَ.

وقدْ يَرتفعُ بعدَها المبتدأُ فيكونُ اسْمُها ضَميرَ شأْنٍ محْذوفًا، كقولِه ﷺ: «**إنَّ مِن أشَدِّ الناسِ عَذابًا يومَ القِيامةِ المصوِّرونَ**»[1]، الأصْلُ: (إنَّه) أيْ: (إنَّ الشأْنَ).

وتُخفَّفُ فتُعمَلُ قَليلًا، وتُهمَلُ كَثيرًا، وعنِ الكوفيِّينَ أنَّها لا تُخفَّفُ، وأنَّه إذا قيلَ: (إنْ زيدٌ لَمُنطلِقٌ) فـ(إنْ) نافيةٌ، واللامُ بمعْنى (إلّا).

الثاني: أنْ تكونَ حرْفَ جَوابٍ بمعْنى (نعَمْ)، خِلافًا لأبي عُبيدةَ، استَدلَّ المثبِتونَ بقولِه:

٣٠- ويَقُلْنَ: "شَيبٌ قدْ عَلا ... كَ، وقدْ كَبِرتَ"، فقُلتُ: "إنَّهْ"

(١) رواه مسلم والنسائي واللفظ له.

ورُدَّ بأنّا لا نُسلِّمُ أنَّ الهاءَ للسكْتِ، بلْ هي ضَميرٌ منْصوبٌ بها، والخبَرُ محْذوفٌ، أيْ: (إنَّه كذلك)، والجيِّدُ الاستِدلالُ بقولِ ابنِ الزُبيرِ رضي الله عنه - لِمَن قالَ له: "لعَنَ اللهُ ناقةً حمَلتْني إليكَ" -: "إنَّ وراكِبَها"، أيْ: (نعَمْ، ولعَنَ راكِبَها)؛ إذْ لا يَجوزُ حذْفُ الاسْمِ والخبَرِ جَميعًا.

تنْبيهٌ

تأْتي (إنَّ) فِعلًا ماضيًا مُسنَدًا لجَماعةِ المؤنَّثِ مِن (الأَينِ) وهو التعَبُ، تقولُ: (النِساءُ إنَّ)، أيْ: (تَعِبنَ)، أو مِن (آنَ) بمعْنى (قَرُبَ)، أو مُسنَدًا لغَيرهنَّ على أنَّه مِن (الأَنينِ)، وعلى أنَّه مبْنيٌّ للمفْعولِ على لُغةِ مَن قالَ في (رُدَّ، وحُبَّ): (رِدَّ، وحِبَّ) بالكسْرِ، تشْبيهًا له بـ(قيلَ، وبيعَ)، والأصْلُ مثَلًا: (أنَّ زيدٌ يومَ الخَميسِ)، ثمَّ قيلَ: (إنَّ يومَ الخَميسِ)، وفِعلَ أمْرٍ للواحدِ مِن (الأَنينِ)، أو لجَماعةِ الإناثِ مِن (آنَ) بمعْنى (قَرُبَ)، أو مِن (الأَينِ)، أو للواحدةِ مؤكَّدًا بالنونِ مِن (وأى) بمعْنى (وعَدَ)، ومركَّبةً مِن (إنْ) النافيةِ و(أنا)، كقولِ بعضِهم: (إنَّ قائمٌ)، والأصْلُ: (إنْ أنا قائمٌ).

فالأقْسامُ إذًا عشَرةٌ: هذه الثَمانيةُ، والمؤكِّدةُ، والجَوابيّةُ.

(أنَّ) المفْتوحةُ المشدَّدةُ

على وجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفَ توْكيدٍ، تَنصِبُ الاسْمَ وتَرفعُ الخبَرَ، والأصَحُّ أنَّها فرْعٌ عن (إنَّ) المكْسورةِ، ومِن هُنا صحَّ للزَمخْشريِّ أنْ يدَّعيَ أنَّ (أنَّما) - بالفتْحِ - تُفيدُ الحصْرَ كـ(إنَّما)، وقدِ اجتَمعا في قولِه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأُولى لقصْرِ الصِفةِ على الموْصوفِ، والثانيةُ بالعكْسِ.

والأصَحُّ أيضًا أنَّها موْصولٌ حرْفيٌّ مؤوَّلٌ معَ معْمولَيه بالمصْدرِ؛ فإنْ كانَ الخبَرُ مُشتقًّا فالمصْدرُ المؤوَّلُ به مِن لفْظِه، فتقْديرُ (بلَغَني أنَّك تَنطلِقُ) أو (أنَّك مُنطلِقٌ): (بلَغَني الانْطِلاقُ)، وإنْ كانَ جامدًا قُدِّرَ بالكَونِ، نحوَ: (بلَغَني أنَّ هذا زيدٌ)، تقْديرُه: (بلَغَني كَونُه زيدًا).

وتُخفَّفُ (أنَّ) بالاتِّفاقِ، فيَبقى عمَلُها على الوجْهِ الذي تَقدَّمَ شرْحُه في (أنْ) الخَفيفةِ.

الثاني: أنْ تكونَ لُغةً في (لَعَلَّ)، كقولِ بعضِهم: (ائْتِ السُوقَ أنَّك تَشتري لنا شيئًا)، وقراءةِ مَن قرأَ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

(أمْ)

على أربعةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ مُتَّصِلةً، وهذه مُنحصِرةٌ في نَوعَينِ؛ وذلك لأنَّها إمّا أنْ يَتقدَّمَ عليها همْزةُ التسْويةِ، نحوَ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، أو يَتقدَّمَ عليها همْزةٌ يُطلَبُ بها وبـ(أمْ) التعْيينُ، نحوَ: (أَزَيدٌ في الدارِ أمْ عمْرٌو)، وإنَّما سُمِّيتْ في النَوعَينِ مُتَّصلةً لأنَّ ما قبْلَها وما بعدَها لا يُستغنى بأحدِهما عن الآخَرِ، وتُسمّى: أيضًا (مُعادِلةً)؛ لمعادَلتِها للهمْزةِ في إفادةِ التسْويةِ في النَوعِ الأوَّلِ، والاستِفهامِ في النَوعِ الثاني.

ويَفترِقُ النَوعانِ مِن أربعةِ أوجُهٍ:

أوَّلُها وثانيها: أنَّ الواقعةَ بعدَ همْزةِ التسْويةِ لا تَستحقُّ جَوابًا، وليستْ تلك كذلك؛ لأنَّ الاستِفهامَ معَها على حَقيقتِه.

والثالثُ والرابعُ: أنَّ الواقعةَ بعدَ همْزةِ التسْويةِ لا تقَعُ إلّا بينَ جُملتَينِ، ولا تكونُ الجُملتانِ معَها إلّا في تأْويلِ المفرَدَينِ، و(أمْ) الأُخرى تقَعُ بينَ المفرَدَينِ - وذلك هو الغالبُ فيها -، وبينَ جُملتَينِ ليسَتا في تأْويلِ المفرَدَينِ.

مسألةٌ

(أمْ) المتَّصلةُ التي تَستحقُّ الجَوابَ إنَّما تُجابُ بالتعْيينِ؛ لأنَّها سؤالٌ عنه، فإذا قيلَ: (أَزَيدٌ عندَك أمْ عمْرٌو) قيلَ في الجَوابِ: (زيدٌ) أو قيلَ: (عمْرٌو)، ولا يُقالُ: (لا) ولا (نعَمْ).

مسألةٌ

إذا عطَفتَ بعدَ الهمْزةِ بـ(أو)؛ فإنْ كانتْ همْزةَ التسْويةِ لمْ يَجزْ قِياسًا، وقدْ أُولِعَ الفُقهاءُ وغَيرُهم بأنْ يَقولوا: (سَواءٌ أكانَ كذا أو كذا)، وهو نَظيرُ قولِهم: (يَجبُ أقَلُّ الأمْرَينِ مِن كذا أو كذا)، والصَوابُ العَطفُ في الأوَّلِ بـ(أمْ)، وفي الثاني بالواوِ، وإنْ كانتْ همْزةَ الاستِفهامِ جازَ قِياسًا، وكانَ الجَوابُ بـ(نعَمْ) أو بـ(لا)؛ وذلك أنَّه إذا قيلَ: (أَزَيدٌ عندَك أو عمْرٌو؟) فالمعْنى: (أأحدُهما عندَك أمْ لا؟)، فإنْ أجَبتَ بالتعْيينِ صحَّ؛ لأنَّه جَوابٌ وزِيادةٌ.

مسألةٌ

سُمعَ حذْفُ (أمْ) المتَّصلةِ ومعْطوفِها، كقولِ الهُذَليِّ:

٣١- دعاني إليها القلْبُ، إنّي لأمْرِهِ
سَميعٌ، فما أَدري: أَرُشدٌ طِلابُها

تقْديرُه: (أمْ غَيٌّ)، كذا قالوا، وفيه بحْثٌ، وأجازَ بعضُهم حذْفَ معْطوفِها بدُونِها، وهذا باطلٌ؛ إذْ لمْ يُسمَعْ حذْفُ معْطوفٍ بدُونِ عاطِفِه.

فإنْ قلتَ: فإنَّهم يقولونَ: (أَتفعلُ هذا أمْ لا؟)، والأصْلُ: (أمْ لا تَفعلُ؟).

قلتُ: إنَّما وقعَ الحذْفُ بعدَ (لا)، ولمْ يقَعْ بعدَ العاطفِ، وأحرُفُ الجَوابِ تُحذَفُ الجُملُ بعدَها كَثيرًا، وتَقومُ هي في اللفْظِ مَقامَ تلك الجُملِ.

وأجازَ الزَمخْشريُّ وحْدَه حذْفَ ما عَطفتْ عليه (أمْ)؛ فقالَ في ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البَقَرَة: ١٣٣]: "أيْ: (أَتدَّعونَ على الأنْبياءِ اليَهوديّةَ، أمْ كُنتُم شُهداءَ؟)".

٢- الوجْهُ الثاني: أنْ تكونَ مُنقطِعةً، وهي ثلاثةُ أنْواعٍ:

مسْبوقةٌ بالخبَرِ المحْضِ نحوُ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السَّجدَة: ٢-٣].

ومسْبوقةٌ بهمْزةٍ لغيرِ استِفهامٍ نحوُ: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعرَاف: ١٩٥]؛ إذِ الهمْزةُ في ذلك للإنكارِ، فهي بمنْزِلةِ النفْيِ، والمتَّصلةُ لا تقَعُ بعدَه.

ومسْبوقةٌ باستِفهامٍ بغيرِ الهمْزةِ نحوُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ

﴿هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾ [الرّعد: ١٦].

ومعْنى (أمْ) المنْقطِعةِ الذي لا يُفارِقُها: الإضرابُ، ثمَّ تارةً تكونُ له مجرَّدًا، وتارةً تُضمَّنُ معَ ذلك استِفهامًا إنكاريًّا، أو استِفهامًا طلَبيًّا.

فمِن الأوَّلِ: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرّعد: ١٦]، أمّا الأُولى فلأنَّه لا يَدخلُ الاستِفهامُ على الاستِفهامِ، وأمّا الثانيةُ فلأنَّ المعْنى على الإخبارِ عنهم باعْتِقادِ الشُركاءِ.

ومِن الثاني: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطُّور: ٣٩]، تقْديرُه: (بلْ أَله البَناتُ ولكمُ البَنونَ؟).

ومِن الثالثِ: قولُهم: (إنَّها لَإبِلٌ أمْ شاءٌ)، التقْديرُ: (بلْ أَهي شاءٌ؟).

وزعَمَ أبو عُبيدةَ أنَّها قدْ تأْتي بمعْنى الاستِفهامِ المجرَّدِ، ونقَلَ ابنُ الشجَريِّ عن جَميعِ البصْريِّينَ أنَّها أبَدًا بمعْنى (بلْ، والهمْزةِ) جَميعًا، وأنَّ الكوفيِّينَ خالَفوهم في ذلك، والذي يَظهرُ لي قولُهم.

ولا تَدخلُ (أمْ) المنْقطِعةُ على مفرَدٍ، ولهذا قدَّروا المبتدأَ في (إنَّها لَإبِلٌ أمْ شاءٌ)، وخرَقَ ابنُ مالكٍ في بعضِ كُتبِه إجماعَ النحْويِّينَ، فقالَ: "لا حاجةَ لتقْديرِ مبتدأٍ"، وزعَمَ أنَّها تَعطفُ المفرَداتِ كـ(بلْ)،

وقدَّرَها هُنا بـ(بلْ) دُونَ الهمْزةِ.

تنْبيهٌ

قدْ ترِدُ (أمْ) محتمِلةً للاتِّصالِ والانقِطاعِ، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: ٨٠]، قالَ الزَمخْشريُّ: "يجوزُ في (أمْ) أنْ تكونَ مُعادِلةً بمعْنى (أيُّ الأمْرَينِ كائنٌ؟) على سَبيلِ التقْريرِ؛ لحُصولِ العِلمِ بكَونِ أحدِهما، ويجوزُ أنْ تكونَ مُنقطِعةً" انتَهى.

٣- والثالثُ: أنْ تقَعَ زائدةً، ذكَرَه أبو زيدٍ، وقالَ في قولِه تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزّخرُف: ٥١-٥٢] إنَّ التقْديرَ: (أفَلا تُبصِرونَ؟ أنا خيرٌ)، والزيادةُ ظاهرةٌ في قولِ ساعدةَ بنِ جؤَيّةَ:

٣٢- يا ليتَ شِعريْ ولا منْجى مِن الهرَمِ
أمْ هلْ على العَيشِ بعدَ الشَيبِ مِن ندَمِ

٤- والرابعُ: أنْ تكونَ للتعْريفِ، نُقلتْ عن طيّئٍ، وعن حِميَرٍ، وأَنشَدوا:

٣٣- ذاكَ خَليلي وذُو يُواصِلُني
يَرمي وَرائي بِامْسهْمِ وامْسَلِمهْ

وفي الحَديثِ: «**ليسَ منَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسفَرِ**»[١]، وقيلَ: إنَّ هذه اللُغةَ مُختصّةٌ بالأسْماءِ التي لا تُدغَمُ لامُ التعْريفِ في أوَّلِها، نحوُ: (غُلامٍ، وكتابٍ)، بخِلافِ (رجُلٍ، وناسٍ، ولِباسٍ)، ولعلَّ ذلك لُغةٌ لبعضِهم، لا لجَميعِهم.

(ألْ)

على ثلاثة أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ اسْمًا موْصولًا بمعْنى (الذي) وفُروعِه، وهي الداخلةُ على أسْماءِ الفاعِلينَ والمفْعولينَ، وربَّما وُصلتْ بظرْفٍ، أو بجُملةٍ اسْميّةٍ، أو فِعليّةٍ فِعلُها مضارعٌ، وذلك دَليلٌ على أنَّها ليستْ حرْفَ تعْريفٍ، فالأوَّلُ: كقولِه:

٣٤- مَن لا يَزالُ شاكرًا على المعَهْ
فهْو حرٍ بعِيشةٍ ذاتِ سَعهْ

والثاني: كقولِه:

٣٥- مِن القَومِ الرَسولُ اللهِ منهمْ
لهمْ دانتْ رِقابُ بَني معَدِّ

والثالثُ: كقولِه:

(١) رواه البخاري وأحمد واللفظ له.

٣٦- [يقولُ الخَنا وأبغَضُ العُجمِ ناطقًا
إلى ربِّنا] صَوتُ الحِمارِ اليُجدَّعُ

والجَميع خاصٌّ بالشِعرِ.

والثاني: أنْ تكونَ حرْفَ تعْريفٍ، وهي نَوعانِ: عهْديّةٌ، وجِنسيّةٌ، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقْسامٍ:

فالعْهديّةُ: إمّا أنْ يكونَ مصْحوبُها معْهودًا ذِكريًّا نحوَ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمل: ١٥-١٦]، وعِبرةُ هذه أنْ يسُدَّ الضَميرُ مسَدَّها معَ مصْحوبِها؛ أو معْهودًا ذِهنيًّا نحوَ: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التّوبة: ٤٠]؛ أو معْهودًا حُضوريًّا، والمِثالُ الجيِّدُ للمسْألةِ قولُه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والجِنسيّةُ: إمّا لاستِغراقِ الأفْرادِ، وهي التي تخلُفُها (كلٌّ) حَقيقةً، نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النّساء: ٢٨]؛ أو لاستِغراقِ خَصائصِ الأفْرادِ، وهي التي تخلُفُها (كلٌّ) مَجازًا، نحوُ: (زيدٌ الرجُلُ عِلمًا)، أيْ: (الكاملُ في هذه الصِفةِ)، ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ [البقرة: ٢]؛ أو لتعْريفِ الماهيّةِ، وهي التي لا تخلُفُها (كلٌّ) لا حَقيقةً ولا مَجازًا، نحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولِك: (واللهِ لا أتزوَّجُ النِساءَ)، أو: (لا أَلبَسُ الثِيابَ)، ولهذا يقَعُ الحِنثُ بالواحِدِ منهما.

تنْبيهٌ

قالَ ابنُ عُصفورٍ: "أجازوا في نحوِ: (مرَرتُ بهذا الرجُلِ) كَونَ (الرجُلِ) نعْتًا، وكَونَه بَيانًا، معَ اشتِراطِهم في البَيانِ أنْ يكونَ أعرَفَ مِن المبيَّنِ، وفي النعْتِ ألّا يكونَ أعرَفَ مِن المنْعوتِ، فكيفَ يكونُ الشيءُ (أعرَفَ) و(غيرَ أعرَفَ)؟"

وأجابَ بأنَّه: "إذا قُدِّرَ بَيانًا قُدِّرتْ (ألْ) فيه لتعْريفِ الحُضورِ؛ فهو يُفيدُ الجِنسَ بذاتِه، وإذا قُدِّرَ نعْتًا قُدِّرتْ (ألْ) فيه للعهْدِ، فالمعْنى: (مرَرتُ بهذا، وهو الرجُلُ المعْهودُ بينَنا)؛ فلا دَلالةَ فيه على الحُضورِ، والإشارةُ تدُلُّ عليه، فكانتْ أعرَفَ"، قالَ: "وهذا معْنى كلامِ سيبويهِ".

٣- الوجْهُ الثالثُ: أنْ تكونَ زائدةً، وهي نَوعانِ: لازمةٌ، وغيرُ لازمةٍ.

فالأُولى: كالتي في الأسْماءِ الموْصولةِ، وكالواقعةِ في الأعْلامِ بشرْطِ مُقارَنتِها لنقْلِها كـ(اللاتِ) و(العُزّى)، أو لارتِجالِها كـ(السمَوءَلِ)، أو لغلَبتِها على بعضِ مَن هي له في الأصْلِ كـ(البَيتِ) للكعْبةِ، وهذه في الأصْل لتعْريفِ العهْدِ.

والثانيةُ: نَوعانِ: كَثيرةٌ واقعةٌ في الفَصيحِ، وغيرُها.

فالأُولى: الداخلةُ على علَمٍ منْقولٍ مِن مجرَّدٍ صالحٍ لها ملْموحٍ

أصْلُه كـ(حارثٍ) و(عبّاسٍ) و(ضحّاكٍ)، فتقولُ فيها: (الحارثُ) و(العبّاسُ) و(الضحّاكُ)، ويَتوقَّفُ هذا النَوعُ على السَماعِ.

والثانيةُ نَوعانِ: واقعةٌ في الشِعرِ، وواقعةٌ في شُذوذٍ مِن النثْرِ.

فالأُولى: كالداخلةِ على (يَزيدَ) و(عمْرٍو) في قولِه:

٣٧- باعَدَ أُمَّ العمْرِ مِن أَسيرِها
حُرّاسُ أبْوابٍ على قُصورِها

وقولِه:

٣٨- رأَيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكًا
شَديدًا بأعْباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

فأمّا الداخلةُ على (وَليدٍ) في البَيتِ فلِلمْحِ الأصْلِ.

والثانيةُ: كالواقعةِ في قولِهم: (ادخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ) و(جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ).

مسْألةٌ

أجازَ الكوفيُّونَ وبعضُ البصْريِّينَ وكَثيرٌ مِن المتأخِّرينَ نِيابةَ (ألْ) عن الضَميرِ المضافِ إليه، وخرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النّازعَات: ٤١]، والمانِعونَ يُقدِّرونَ: (هي المأْوى له).

مسألةٌ

مِن الغَريبِ أنَّ (ألْ) تأْتي للاستِفهامِ، وذلك في حِكايةِ قُطرُبٍ: (ألْ فعَلتَ؟) بمعْنى (هلْ فعَلتَ؟)، وهو مِن إبْدالِ الخَفيفِ ثَقيلًا كما في (الآلِ) عندَ سيبويهِ، لكنَّ ذلك أسهَلُ؛ لأنَّه جُعلَ وَسيلةً إلى الألِفِ التي هي أخَفُّ الحُروفِ.

(أَما) بالفتْحِ والتخْفيفِ

على وجْهَينِ:

١- أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفَ استِفتاحٍ بمنْزلةِ (ألا)، ويكثرُ قبْلَ القسَمِ كقولِه:

٣٩- أَما والذي أَبكى وأَضحكَ، والذي
أَماتَ وأَحيا، والذي أمْرُهُ الأمْرُ

٢- والثاني: أنْ تكونَ بمعْنى (حقًّا) أو (أحقًّا)، وهذه تُفتَحُ بعدَها (إنَّ) كما تُفتَحُ بعدَ (حقًّا)، وهي حرْفٌ عندَ ابنِ خَروفٍ، وجعَلَها معَ (أنَّ) ومعْمولَيها كلامًا تركَّبَ مِن حرْفٍ واسْمٍ، كما قالَ الفارسيُّ في (يا زيدُ)، وقالَ آخَرونَ: "هي كلمتانِ: الهمْزةُ للاستِفهامِ، و(ما) اسْمٌ بمعْنى (شيءٍ)، وذلك الشيءُ حقٌّ، فالمعْنى: (أَحَقًّا؟)"، وهذا هو الصَوابُ، ومَوضعُ (ما) النصْبُ على الظرْفيّةِ، كما انتَصبَ (حقًّا) على

ذلك في نحوِ قولِه:

٤٠- أَحَقًّا أنَّ جِيرتَنا استَقلُّوا
[فنِيّتُنا ونِيّتُهم فَرِيقُ]

وهو قولُ سيبويهِ، وهو الصَحيحُ، بدَليلِ قولِه:

٤١- أَفي الحقِّ أنّي مُغرَمٌ بكِ هائمٌ
وأنَّكِ لا خلٌّ هَواكِ ولا خَمْرُ؟

فأَدخلَ عليها (في)، و(أنَّ) وصِلتُها مبتدأٌ، والظرْفُ خبَرُه، وقالَ المبرِّدُ: "(حقًّا) مصْدرٌ لـ(حقَّ) محْذوفًا، و(أنَّ) وصِلتُها فاعلٌ".

وزادَ المالَقيُّ لـ(أما) معْنًى ثالثًا، وهو أنْ تكونَ حرْفَ عرْضٍ بمنْزلةِ (لَولا)، فتَختصَّ بالفِعلِ، نحوَ: (أما تَقومُ)، (أما تَقعدُ)، وقد يُدَّعى في ذلك أنَّ الهمْزةَ للاستِفهامِ التقْريريِّ، مِثلُها في (أَلَمْ) و(أَلا)، وأنَّ (ما) نافيةٌ، وقدْ تُحذفُ هذه الهمْزةُ، كقولِه:

٤٢- ما تَرى الدهْرَ قدْ أَبادَ معَدًّا
وأَبادَ السَراةَ مِن عدْنانِ

(أمّا) بالفتْحِ والتشْديدِ

وقدْ تُبدلُ ميمُها الأُولى ياءً استِثقالًا للتضْعيفِ، كقولِ عُمرَ بنِ أبي رَبيعةَ:

٤٣- رأتْ رجُلًا أيْما إذا الشمْسُ عارضتْ
فيَضحى، وأيْما بالعَشيِّ فيَخصَرُ

وهو حرْفُ شرْطٍ وتفْصيلٍ وتوْكيدٍ:

أمّا أنَّها شرْطٌ فبدَليلِ لُزومِ الفاءِ بعدَها، نحوُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ الآية [البَقَرَة: ٢٦].

وأمّا التفْصيلُ فهو غالبُ حالِها كما تَقدَّمَ، وقدْ يُتركُ تكْرارُها استِغناءً بذِكرِ أحَدِ القِسمَينِ عن الآخَرِ، أو بكلامٍ يُذكرُ بعدَها في مَوضعِ ذلك القِسمِ، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النِّسَاء: ١٧٤-١٧٥]، أيْ: (وأمّا الذينَ كفَروا باللهِ فلهُم كذا وكذا)، والثاني نحوُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ﴾ [آل عِمرَان: ٧]، أيْ: (وأمّا غيرُهم فيؤمِنونَ به ويَكِلونَ معْناهُ إلى ربِّهم)، ويدُلُّ على ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، وكأنَّه قيلَ: (وأمّا الراسِخونَ في العِلمِ فيَقولونَ).

وقدْ تأْتي لغيرِ تفْصيلٍ أصْلًا، نحوَ: (أمّا زيدٌ فمنطلِقٌ).

وأمّا التوْكيدُ فقلَّ مَن ذكَرَه، قالَ الزَمخْشريُّ: "تقولُ: (زيدٌ ذاهبٌ)، فإذا قصَدتَ توْكيدَ ذلك قلتَ: (أمّا زيدٌ فذاهبٌ)، ولذلك قالَ سيبويهِ في تفْسيرِه: (مهْما يكنْ مِن شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ)" انتَهى.

ويُفصَلُ بينَ (أمّا) وبينَ الفاءِ بواحدٍ مِن أُمورٍ ستّةٍ:

أحدُها: المبتدأ، كالآياتِ السابقةِ.

والثاني: الخبَرُ، نحوُ: (أمّا في الدارِ فزيدٌ).

والثالثُ: جُملةُ الشرْطِ، نحوُ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾ الآياتِ [الواقِعَة: ٨٨-٨٩].

والرابعُ: اسْمٌ منْصوبٌ لفْظًا أو محَلًّا بالجَوابِ، نحوُ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾ الآياتِ [الضّحىٰ: ٩-١١].

والخامسُ: اسْمٌ كذلك معْمولٌ لمحْذوفٍ يُفسِّرُه ما بعدَ الفاءِ، نحوُ قراءةِ بعضِهم: ﴿وأمّا ثَمودَ فهدَيناهم﴾ [فُصّلَت: ١٧] بالنصْبِ، ويَجبُ تقْديرُ العاملِ بعدَ الفاءِ وقبْلَ ما دَخلتْ عليه.

والسادسُ: ظرْفٌ معْمولٌ لـ(أمّا) لِما فيها مِن معْنى الفِعلِ الذي نابتْ عنه، أو للفِعلِ المحْذوفِ، نحوُ: (أمّا اليومَ فإنّي ذاهبٌ)، و(أمّا في الدارِ فإنَّ زيدًا جالسٌ)، ولا يكونُ العاملُ ما بعدَ الفاءِ؛ لأنَّ خبَرَ (إنَّ) لا يَتقدَّمُ عليها، فكذلك معْمولُه.

تنْبيهانِ

الأوَّلُ: أنَّه سُمعَ: (أمّا العَبيدَ فذُو عَبيدٍ) بالنصْبِ، وفيه دَليلٌ على أُمورٍ، أحدُها: أنَّه يَجوزُ أنْ يُقدَّرَ ما يَليقُ بالمحَلِّ، إذِ التقْديرُ هُنا: (مهْما ذكَرتَ)، والثاني: أنَّ (أمّا) ليسَتِ العاملةَ؛ إذْ لا يَعملُ الحرْفُ في المفْعولِ به، والثالثُ: أنَّه يَجوزُ: (أمّا زيدًا فإنّي أُكرمُ) على تقْديرِ العمَلِ للمحْذوفِ.

الثاني: أنَّه ليسَ مِن أقْسامِ (أمّا) التي في قولِه تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النَّمل: ٨٤]، ولا التي في قولِ الشاعرِ:

٤٤- أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفَرٍ
فإنَّ قَوميَ لمْ تأْكُلْهمُ الضَّبُعُ

بلْ هي فيهما كلمتانِ.

(إمّا) المكْسورةُ المشدَّدةُ

قدْ تُفتحُ همْزتُها، وقدْ تُبدلُ ميمُها الأُولى ياءً، وهي مركَّبةٌ عندَ سيبويهِ مِن (إنْ) و(ما).

و(إمّا) عاطفةٌ عندَ أكثَرِهم، أَعني الثانيةَ في قولِك: (جاءَني إمّا زيدٌ وإمّا عمْرٌو)، وزعَمَ يونسُ والفارسيُّ وابنُ كَيسانَ أنَّها غيرُ عاطفةٍ كالأُولى، ووافقَهم ابنُ مالكٍ، لِمُلازَمتِها غالبًا الواوَ العاطفةَ، ومِن

غيرِ الغالبِ قولُه:

٤٥- يا لَيتَما أُمُّنا شالتْ نَعامتُها
أيْما إلى جنّةٍ أيْما إلى نارِ

وفيه شاهدٌ ثانٍ: وهو فتْحُ الهمْزةِ، وثالثٌ: وهو الإبدالُ، ولا خِلافَ أنَّ (إمّا) الأُولى غيرُ عاطفةٍ.

ولـ(إمّا) خمْسةُ مَعانٍ:

أحدُها: الشكُّ، نحوُ: (جاءَني إمّا زيدٌ وإمّا عمْرٌو).

والثاني: الإبهامُ، نحوُ: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التّوبة: ١٠٦].

والثالثُ: التخْييرُ، نحوُ: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

والرابعُ: الإباحةُ، نحوُ: (تعلَّمْ إمّا فِقهًا وإمّا نحْوًا).

والخامسُ: التفْصيلُ، نحوُ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

وقدْ يُستغنى عن (إمّا) الثانيةِ بذِكرِ ما يُغني عنها، نحوُ: (إمّا أنْ تَتكلَّمَ بخَيرٍ، وإلّا فاسْكُتْ)، وقدْ يُستغنى عن الأُولى لفْظًا، كقولِه:

٤٦- تُلِمُّ بِدارٍ قدْ تَقادمَ عهْدُها
وإمّا بأمْواتٍ ألمَّ خَيالُها

أيْ: (إمّا بِدارٍ).

تنْبيهٌ

ليسَ مِن أقْسامِ (إمّا) التي في قولِه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مَريَم: ٢٦]، بلْ هذه (إنْ) الشرْطيّةُ و(ما) الزائدةُ.

(أوْ)

حرْفُ عطْفٍ، ذكَرَ له المتأخِّرونَ مَعانيَ انْتَهتْ إلى اثْنَي عشَرَ:

أحدُها: الشكُّ، نحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣].

الثاني: الإبهامُ، نحوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَإ: ٢٤]، الشاهدُ في الأُولى.

والثالثُ: التخْييرُ، وهي الواقعةُ بعدَ الطلَبِ، وقبْلَ ما يَمتنِعُ فيه الجمْعُ، نحوُ: (تزوَّجْ هِندًا أو أُختَها).

والرابعُ: الإباحةُ، وهي الواقعةُ بعدَ الطلَبِ، وقبْلَ ما يَجوزُ فيه الجمْعُ، نحوُ: (تعلَّمِ الفِقهَ أو النحْوَ)، وإذا دَخلتْ (لا) الناهيةُ امْتَنعَ فِعلُ الجَميعِ، وكذا حُكمُ النهْيِ الداخلِ على التخْييرِ.

والخامسُ: الجمْعُ المطلَقُ كالواوِ، قالَه الكوفيُّونَ، واحتَجُّوا بقولِ تَوبةَ:

٤٧- وقــدْ زَعــمــتْ لــيــلــى بــأنّــيَ فــاجــرٌ
لِـنـفْـسـي تُـقـاهـا أو عـلـيـهـا فُـجـورُهـا

وقيلَ: (أو) فيه للإبهامِ.

والسادسُ: الإضرابُ كـ(بلْ)، فعن سيبويهِ إجازةُ ذلك بشرْطَينِ: تقدُّمِ نفْيٍ أو نهْيٍ، وإعادةِ العاملِ، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ أو ما قامَ عمْرٌو) و(لا يقُمْ زيدٌ أو لا يقُمْ عمْرٌو)، ويؤيِّدُه أنَّه قالَ في ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]: "ولَو قلتَ: (أو لا تُطعْ كَفورًا) انْقَلبَ المعْنى"، وقالَ الكوفيُّونَ: تأْتي للإضرابِ مطلَقًا.

والسابعُ: التقْسيمُ، نحوُ: (الكلمةُ: اسْمٌ أو فِعلٌ أو حرْفٌ)، ذكَرَه ابنُ مالكٍ، ثمَّ عدَلَ عن ذلك فقالَ: "تأْتي للتفْريقِ المجرَّدِ مِن الشكِّ والإبهامِ والتخْييرِ"، ومثَّلَ بنحوِ: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النِّسَاء: ١٣٥]، وغيرُه عبَّرَ بـ(التفْصيلِ)، ومثَّلَه بقولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذّاريَات: ٥٢]، إذِ المعْنى: (قالَ بعضُهم: "ساحرٌ"، وقالَ بعضُهم: "مجْنونٌ")، فـ(أو) لتفْصيلِ الإجمالِ في (قالُوا).

الثامنُ: أنْ تكونَ بمعْنى (إلّا) في الاستِثناءِ، وهذه ينْتصِبُ المضارعُ بعدَها بإضمارِ (أنْ)، كقولِهم: (لأَقتُلنَّه أو يُسلمَ)، وقولِه:

٤٨- وكُــنــتُ إذا غَــمــزتُ قَــنــاةَ قَــومٍ
كَـسـرتُ كُـعـوبَـهـا أو تَـسـتَـقـيـمـا

والتاسعُ: أنْ تكونَ بمعْنى (إلى)، وهذه كالتي قبْلَها في انتِصابِ المضارعِ بعدَها بـ(أنْ) مُضمَرةً، نحوُ: (لأَلْزَمنَّك أو تَقضيَني حقّي)، وقولِه:

٤٩- لأَستسهِلنَّ الصعْبَ أو أُدركَ المُنى
فما انْقادَتِ الآمالُ إلّا لِصابرِ

والعاشرُ: التقْريبُ، نحوُ: (ما أَدري أَسلَّمَ أو ودَّعَ)، قالَه الحَريريُّ.

الحادي عشَرَ: الشرْطيّةُ، نحوُ: (لأَضربنَّه عاشَ أو ماتَ)، أيْ: (إنْ عاشَ بعدَ الضرْبِ وإنْ ماتَ)، قالَه ابنُ الشجَريِّ.

الثاني عشَرَ: التبْعيضُ، نحوُ: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البَقَرَة: ١٣٥]، نقَلَه ابنُ الشجَريِّ عن بعضِ الكوفيِّينَ، والذي يَظهَرُ لي أنَّه إنَّما أرادَ معْنى (التفْصيلِ).

تنْبيهٌ

التحْقيقُ أنَّ (أو) موْضوعةٌ لأحَدِ الشيئَينِ أو الأشْياءِ، وقدْ تَخرجُ إلى معْنى (بلْ)، وإلى معْنى الواوِ، وأمّا بَقيّةُ المعاني فمُستفادةٌ مِن غيرِها.

(ألا) بفتْحِ الهمْزةِ والتخْفيفِ

على خمْسةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ للتنْبيهِ، فتدُلُّ على تحقُّقِ ما بعدَها، وتَدخلُ على الجُملتَينِ، نحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البَقَرَة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُود: ٨].

والثاني: التوْبيخُ والإنكارُ، كقولِه:

٥٠- ألا ارْعِواءَ لِمَن ولَّتْ شَبيبتُه
وآذنتْ بمَشيبٍ بعدَه هرَمُ

والثالثُ: التمنّي، كقولِه:

٥١- ألا عُمرَ ولّى مُستطاعٌ رُجوعُه
فيَرأبَ ما أَثأتْ يدُ الغفَلاتِ

والرابعُ: الاستِفهامُ عن النفْيِ، كقولِه:

٥٢- ألا اصطِبارَ لِسلْمى أمْ لها جلَدٌ
إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمْثالي

وهذه الأقْسامُ الثلاثةُ مُختصّةٌ بالدُخولِ على الجُملةِ الاسْميّةِ، وتَعملُ عمَلَ (لا) التبْرئةِ.

والخامسُ: العرْضُ والتحْضيضُ، ومعْناهُما طلَبُ الشيءِ، لكنَّ

العرْضَ طلَبٌ بلِينٍ، والتحْضيضَ طلَبٌ بحَثٍّ، وتَختصُّ (ألا) هذه بالفِعليّةِ، نحوُ: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

(إلّا) بالكسْرِ والتشْديدِ

على أربعةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ للاستِثناءِ، نحوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وانتِصابُ ما بعدَها بها على الأصَحِّ، ونحوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وارتِفاعُ ما بعدَها على أنَّه بدَلُ بعضٍ مِن كلٍّ عندَ البصْريِّينَ، وعلى أنَّه معْطوفٌ على المستثنى منه و(إلّا) حرْفُ عطْفٍ عندَ الكوفيِّينَ.

الثاني: أنْ تكونَ صِفةً بمنْزلةِ (غيرٍ)، فيُوصَفُ بها وبِتاليها جمْعٌ منكَّرٌ أو شِبهُه.

فمِثالُ الجمْعِ المنكَّرِ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يَجوزُ في (إلّا) هذه أنْ تكونَ للاستِثناءِ مِن جِهةِ المعْنى ولا مِن جِهةِ اللفْظِ.

ومِثالُ المعرَّفِ الشَبيهِ بالمنكَّرِ قولُه:

٥٣- أُنيخَتْ فألْقَتْ بلْدةً فوقَ بلْدةٍ
قليلٍ بها الأصْواتُ إلّا بُغامُها

فإنَّ تعْريفَ (الأصْواتِ) تعْريفُ الجِنسِ.

ومِثالُ شِبهِ الجمْعِ قولُه:

٥٤- لَو كانَ غيري سُلَيمى الدهْرَ غيَّرَه
وقْعُ الحَوادثِ إلّا الصارمُ الذكَرُ

فـ(إلّا الصارمُ): صِفةٌ لـ(غيري).

وتُفارقُ (إلّا) هذه (غيرًا) مِن وجْهَينِ:

أحدُهما: أنَّه لا يَجوزُ حذْفُ موْصوفِها، لا يُقالُ: (جاءَني إلّا زيدٌ)، ويُقالُ: (جاءَني غيرُ زيدٍ).

والثاني: أنَّه لا يُوصَفُ بها إلّا حيثُ يصِحُّ الاستِثناءُ، فيَجوزُ: (عندي دِرهمٌ إلّا دانقٌ)؛ لأنَّه يَجوزُ: (إلّا دانقًا)، ويَمتنِعُ: (إلّا جيِّدٌ)؛ لأنَّه يَمتنِعُ: (إلّا جيِّدًا)، ويَجوزُ: (دِرهمٌ غيرُ جيِّدٍ)، قالَه جماعاتٌ.

والثالثُ: أنْ تكونَ عاطفةً بمنْزلةِ الواوِ في التشْريكِ في اللفْظِ والمعْنى، وجعَلوا منه قولَه تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٠-١١]، أيْ: (ولا مَن ظلَمَ)، وتأوَّلَها الجُمهورُ على الاستِثناءِ المنْقطِعِ.

والرابعُ: أنْ تكونَ زائدةً، قالَه الأصمَعيُّ وابنُ جِنّي، وحمَلا عليه قولَه:

٥٥- حَـراجـيـجُ مـا تَـنـفَـكُّ إلّا مُـنـاخـةً
على الـخسْفِ أو نَـرمي بـها بـلَـدًا قفْرا

وقيلَ: (تَنفَكُّ): تامّةٌ بمعْنى (ما تَنفصِلُ عن التعَبِ)، فنفْيُها نفْيٌ، و(مُناخةً): حالٌ.

تنْبيهٌ

ليسَ مِن أقْسامِ (إلّا) التي في نحوِ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التّوبَة: ٤٠]، وإنَّما هذه كلمتانِ.

(ألّا) بالفتْحِ والتشْديدِ

حرْفُ تحْضيضٍ مُختصٌّ بالجُملِ الفِعليّةِ الخبَريّةِ، كسائرِ أدَواتِ التحْضيضِ.

تنْبيهٌ

ليسَ مِن أقْسامِ (ألّا) التي في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾ [النَّمل: ٣٠-٣١]، بلْ هذه كلمتانِ.

(إلى)

حرْفُ جرٍّ له ثمانيةُ مَعانٍ:

أحدُها: انتِهاءُ الغايةِ الزمانيّةِ، نحوُ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، والمكانيّةِ، نحوُ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسرَاء: ١]، وإذا دلَّتْ قَرينةٌ على دُخولِ ما بعدَها أو خُروجِه عُملَ بها، وإلّا فلا يَدخلُ مُطلَقًا؛ لأنَّ الأكثَرَ معَ القَرينةِ عدَمُ الدُخولِ، فيَجبُ الحمْلُ عليه عندَ الترَدُّدِ.

والثاني: المعيّةُ، وذلك إذا ضَمَمتَ شيئًا إلى آخَرَ، وبه قالَ جَماعةٌ في ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ولا يَجوزُ: (إلى زيدٍ مالٌ).

والثالثُ: التبْيينُ، وهي المبيِّنةُ لفاعِليّةِ مجْرورِها بعدَ ما يُفيدُ حُبًّا أو بُغضًا، مِن فِعلِ تعجُّبٍ أو اسْمِ تفْضيلٍ، نحوُ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يُوسُف: ٣٣].

والرابعُ: مُرادَفةُ اللامِ، نحوُ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النَّمل: ٣٣]، وقيلَ: لانتِهاءِ الغايةِ.

والخامسُ: مُوافَقةُ (في)، ذكَرَه جَماعةٌ في قولِه:

٥٦- فـلا تَـتـركـنّـي بـالـوَعـيـدِ كـأنَّـنـي
إلـى الـنـاسِ مـطْـلـيٌّ بـه الـقـارُ أجـرَبُ

وتأوَّلَ بعضُهم البَيتَ على تعلُّقِ (إلى) بمحْذوفٍ.

والسادسُ: الابتِداءُ، كقولِه:

٥٧- تـقـولُ وقـدْ عـالَـيـتُ بـالـكُـورِ فَـوقَـهـا:
"أَيُـسـقـى فـلا يَـروى إلـيَّ ابـنُ أحـمَـرا؟"

أيْ: (منّي).

والسابعُ: مُوافَقةُ (عندَ)، كقولِه:

٥٨- أمْ لا سَـبـيـلَ إلـى الـشَّـبـابِ وذِكْـرُهُ
أَشـهـى إلـيَّ مِـن الـرَحـيـقِ الـسَـلْـسـلِ

والثامنُ: التوْكيدُ، وهي الزائدةُ، أَثبتَ ذلك الفرّاءُ مُستدِلًّا بقراءةِ بعضِهم: ﴿أفئدةً مِن الناسِ تَهوى إليهم﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتْحِ الواوِ.

(إيْ) بالكسْرِ والسُكونِ

حرْفُ جَوابٍ بمعْنى (نعَمْ)، فيكونُ لِتصْديقِ المخبِرِ، ولإعلامِ المستخبِرِ، ولوعْدِ الطالبِ، فتقَعُ بعدَ: (قامَ زيدٌ) و(هلْ قامَ زيدٌ؟) و(اضرِبْ زيدًا) ونحْوِهنَّ، ولا تقَعُ إلّا قبْلَ القسَمِ.

(أيْ) بالفتْحِ والسُكونِ

على وجْهَينِ:

حرْفُ نِداءٍ، وفي الحَديثِ: «**أيْ ربِّ**»(١)، وقدْ تُمدُّ ألِفُها.

وحرْفُ تفْسيرٍ، تقولُ: (عندي عسْجَدٌ، أيْ: ذهَبٌ)، وما بعدَها عطْفُ بَيانٍ أو بدَلٌ، وتقَعُ تفْسيرًا للجُملِ أيضًا، كقولِه:

٥٩- وتَرمينَني بالطرْفِ، أيْ: أنتَ مُذنِبٌ
وتَقْلِينَني، لكنَّ إيّاكِ لا أَقلي

(أيٌّ) بفتْحِ الهمْزةِ وتشْديدِ الياءِ

اسْمٌ يأْتي على خمْسةِ أوجُهٍ:

١- شرْطًا: نحوَ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٢- واستِفهامًا: نحوَ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التّوبة: ١٢٤]، وقدْ تُخفَّفُ، كقولِه:

٦٠- تَنظَّرتُ نصْرًا والسِماكَينِ أيْهُما
عليَّ مِن الغَيثِ استَهلَّتْ مَواطِرُهْ

(١) رواه البخاري.

٣- وموْصولًا: نحوَ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩]، التقْديرُ: (لَننزِعنَّ الذي هو أشَدُّ)، قالَه سيبويهِ، وقولِ الشاعرِ:

٦١- إذا ما لَقِيتَ بَني مالكٍ
فسلِّمْ على أيُّهم أفضَلُ

٤- ودالّةً على معْنى الكَمالِ، فتقَعُ صِفةً للنكِرةِ، نحوَ: (زيدٌ رجُلٌ أيُّ رجُلٍ)، وحالًا للمعْرِفةِ، كـ(مرَرتُ بعبْدِ اللهِ أيَّ رجُلٍ).

٥- ووُصلةً إلى نِداءِ ما فيه (ألْ)، نحوَ: (يا أيُّها الرجُلُ).

(إذْ)

على أربعةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ اسْمًا للزمَنِ الماضي، ولها أربعةُ استِعمالاتٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ ظرْفًا، وهو الغالبُ، نحوُ: ﴿...فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التّوبَة: ٤٠].

والثاني: أنْ تكونَ مفْعولًا به، نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعرَاف: ٨٦]، والغالبُ على المذْكورةِ في أوائلِ القِصصِ في التنْزيلِ أنْ تكونَ مفْعولًا به، بتقْديرِ: (اذْكُرْ)، نحوُ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البَقَرَة: ٣٠].

والثالثُ: أنْ تكونَ بدَلًا مِن المفْعولِ، نحوُ: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ [مَريَم: ١٦]، فـ(إذْ): بدَلُ اشتِمالٍ مِن (مرْيَمَ)، على حدِّ البدَلِ في ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧].

والرابعُ: أنْ تكونَ مُضافًا إليها اسْمُ زَمانٍ صالحٌ للاستِغناءِ عنه، نحوُ: (يومَئذٍ) و(حِينَئذٍ)، أو غيرُ صالحٍ له، نحوُ قولِه تعالى: ﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ [آل عِمرَان: ٨].

٢- والثاني: أنْ تكونَ اسْمًا للزمَنِ المستقبَلِ، نحوُ: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ٤﴾ [الزّلزَلة: ٤]، والجُمهورُ لا يُثبِتونَ هذا القِسمَ.

٣- والثالثُ: أنْ تكونَ للتعْليلِ، نحوُ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩﴾ [الزّخرُف: ٣٩]، أيْ: (ولنْ يَنفعَكم اليومَ اشتِراكُكم في العَذابِ؛ لأجْلِ ظُلمِكم في الدُنيا)، وهلْ هذه حرْفٌ بمنْزلةِ لامِ العِلّةِ؟ أو ظرْفٌ والتعْليلُ مُستفادٌ مِن قُوّةِ الكلامِ لا مِن اللفْظِ؟ قَولانِ. ومِمّا حمَلوهُ على التعْليلِ: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾ [الأحقاف: ١١]، والجُمهورُ لا يُثبِتونَ ذلك.

٤- والرابعُ: أنْ تكونَ للمُفاجأةِ، وهي الواقعةُ بعدَ (بَينا) أو (بينَما)، كقولِه:

٦٢- استَقدِرِ اللهَ خيرًا وارْضَيَنَّ بهِ
فبَينَما العُسرُ إذْ دارتْ مَياسيرُ

وهلْ هي ظرْفُ مكانٍ؟ أو زمانٍ؟ أو حرْفٌ لمعْنى المفاجأةِ؟ أو حرْفٌ مؤكِّدٌ، أيْ: زائدٌ؟ أقْوالٌ.

مسألةٌ

تَلزمُ (إذْ) الإضافةَ إلى جُملةٍ، إمّا اسْميّةٍ، نحوُ: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]؛ أو فِعليّةٍ فِعلُها ماضٍ لفْظًا ومعْنًى، نحوُ: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ أو فِعليّةٍ فِعلُها ماضٍ معْنًى لا لفْظًا، نحوُ: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقدْ اجتَمعَتِ الثلاثةُ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقدْ يُحذَفُ أحدُ شطْرَي الجُملةِ فيَظنُّ مَن لا خِبرةَ له أنَّها أُضيفتْ إلى المفرَدِ، كقولِه:

٦٣- هلْ ترجِعنَّ ليالٍ قدْ مضَينَ لنا
والعَيشُ مُنقلِبٌ إذْ ذاك أفْنانا؟

والتقْديرُ: (إذْ ذاك كذلك).

وقدْ تُحذَفُ الجُملةُ كلُّها للعِلمِ بها، ويُعوَّضُ عنها التنْوينُ، وتُكسَرُ الذالُ لِالتِقاءِ الساكِنَين، نحوُ: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم: ٤].

تنْبيهٌ

أُضيفتْ (إذْ) إلى الجُملةِ الاسْميّةِ، فاحتَملَتِ الظرْفيّةَ والتعْليليّةَ في قولِ المتَنبِّي:

٦٤- أَمِــنَ ازْدِيــارَكِ فــي الـدُجـى الـرُقَـبـاءُ
إذْ حـيــثُ كُـنــتِ مِـن الـظَـلامِ ضِـيــاءُ

و(إذْ): إمّا تعْليلٌ، أو ظرْفٌ مُبدَلٌ مِن محَلِّ (في الدُجى).

(إذْما)

أداةُ شرْطٍ تَجزِمُ فِعلَينِ، وهي حرْفٌ عندَ سيبويهِ، وظرْفٌ عندَ المبرِّدِ.

(إذا)

على وجْهَينِ:

١- أحدُهما: أنْ تكونَ للمُفاجأةِ، فتَختَصُّ بالجُملِ الاسْميّةِ، ولا تَحتاجُ لجَوابٍ، ولا تقَعُ في الابتِداءِ، ومعْناها الحالُ لا الاستِقبالُ، نحوُ: (خرَجتُ فإذا الأسَدُ بالبابِ)، ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يُونس: ٢١].

وهي حرْفٌ عندَ الأخفَشِ، ويُرجِّحُه قولُهم: (خرَجتُ فإذا إنَّ زيدًا

بالبابِ) بكسْرِ (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يَعملُ ما بعدَها فيما قبْلَها، وظرْفُ مكانٍ عندَ المبرِّدِ، وظرْفُ زمانٍ عندَ الزجّاجِ، واخْتارَ الأوَّلَ: ابنُ مالكٍ، والثانيَ: ابنُ عُصفورٍ، والثالثَ: الزَمخْشريُّ.

ولمْ يقَعِ الخبَرُ معَها في التنْزيلِ إلّا مصرَّحًا به.

وتقولُ: (خرَجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ) أو (جالسًا)، فالرفْعُ على الخبَريّةِ، والنصْبُ على الحاليّةِ.

مسألةٌ

قالتِ العرَبُ: (قدْ كُنتُ أظُنُّ أنَّ العقْربَ أشَدُّ لسْعةً مِن الزُنبورِ، فإذا هو هي)، وقالوا أيضًا: (فإذا هو إيّاها)، وهذا هو الوجْهُ الذي أنكَرَه سيبويهِ لَمّا سألَه الكِسائيُّ، وكانَ مِن خبَرِهما أنَّ سيبويهِ قدِمَ على البرامِكةِ، فعزَمَ يحْيى بنُ خالدٍ على الجمْعِ بينَهما، فجعَلَ لذلك يومًا، فلمّا حضَرَ سيبويهِ تقدَّمَ إليه الفرّاءُ وخلَفٌ...، فقالَ: "لستُ أُكلِّمُكما حتّى يحضُرَ صاحبُكما"، فحضَرَ الكِسائيُّ فقالَ: "تسْألُني أو أسْألُك؟" فقالَ له سيبويهِ: "سلْ أنتَ"، فسألَه عن هذا المِثالِ، فقالَ سيبويهِ: "(فإذا هو هي)، ولا يَجوزُ النصْبُ"، وسألَه عن أمْثالِ ذلك نحوَ: (خرَجتُ فإذا عبْدُاللهِ القائمُ، والقائمَ)، فقالَ: "كلُّ ذلك بالرفْعِ"، فقالَ الكِسائيُّ: "العرَبُ تَرفعُ كلَّ ذلك وتَنصِبُه"، فقالَ يحْيى: "قدِ اختَلفتُما، وأنتُما رَئيسا بلَدَيكما، فمَن يَحكمُ بينَكما؟"

فقالَ له الكِسائيُّ: "هذه العرَبُ ببابِك، قدْ سَمعَ منهم أهْلُ البلَدَينِ، فيُحضَرونَ ويُسألونَ"، فقالَ يحْيى وجعْفرٌ: "أَنصفتَ"، فأُحضِرُوا، فوافَقوا الكِسائيَّ، فاستَكانَ سيبويهِ، وأمَرَ له يحْيى بعشَرةِ آلافِ دِرهمٍ، فخرَجَ إلى فارسَ، فأَقامَ بها حتّى ماتَ، ولمْ يعُدْ إلى البصْرةِ، فيُقالُ: إنَّ العرَبَ قدْ أُرْشوا على ذلك، أو: إنَّهم علِمُوا منْزلةَ الكِسائيِّ عندَ الرَشيدِ، ويُقالُ: إنَّهم إنَّما قالوا: "القَولُ قولُ الكِسائيِّ"، ولمْ يَنطِقوا بالنصْبِ، وإنَّ سيبويهِ قالَ ليحْيى: "مُرْهم أنْ يَنطِقوا بذلك، فإنَّ أَلسِنتَهم لا تَطوعُ به".

ولقدْ أحسَنَ الإمامُ الأَديبُ أبو الحسَنِ حازمُ بنُ محمَّدٍ الأنْصاريُّ إذْ قالَ في منْظومتِه في النحْوِ حاكيًا هذه الواقِعةَ والمسْألةَ:

والعُربُ قدْ تَحذِفُ الأخْبارَ بعدَ (إذا)
إذا عَنتْ فجْأةَ الأمْرِ الذي دهَما

ورُبَّما نصَبوا بالحالِ بعدَ (إذا)
ورُبَّما رفَعوا مِن بعدِها رُبَما

فإنْ تَوالى ضَميرانِ اكْتَسى بهما
وجْهُ الحَقيقةِ مِن إشكالِه غَمَما

لذاكَ أعْيتْ على الأفْهامِ مسْألةٌ
أهْدتْ إلى سيبويهِ الحتْفَ والغُمَما

(قدْ كانتِ العقْربُ العَوجاءُ أحسَبُها
قِدمًا أشَدَّ مِن الزُنبورِ وقْعَ حُما)

وفي الجَوابِ عليها هلْ (إذا هو هي)
هلْ (إذا هو إيّاها) قدِ اختَصما

وخطَّأَ ابنُ زِيادٍ وابنُ حمْزةَ في
ما قالَ فيها أبا بِشرٍ، وقدْ ظلَما

وغاظَ عمْرًا عليٌّ في حُكومتِهِ
يا لَيتَه لمْ يكنْ في أمْرِها حكَما

كغَيظِ عمْرٍو عليًّا في حُكومتِهِ
يا لَيتَه لمْ يكنْ في أمْرِه حكَما

وفجَّعَ ابنُ زِيادٍ كلَّ مُنتحِبٍ
مِن أهْلِه إذْ غَدا منه يَفيضُ دَما

كفجْعةِ ابنِ زِيادٍ كلَّ مُنتحِبٍ
مِن أهْلِه إذْ غَدا منه يَفيضُ دِما

وأصبَحتْ بعدَه الأنْقاسُ باكيةً
في كلِّ طِرسٍ كدمْعٍ سحَّ وانْسَجما

وليسَ يَخلو امْرؤٌ مِن حاسدٍ أَضِمٍ
لولا التنافُسُ في الدُنيا لَما أَضِما
والغبْنُ في العِلمِ أشْجى مِحنةٍ عُلمتْ
وأبرَحُ الناسِ شجْوًا عالمٌ هُضِما

وقولُه: (ورُبَّما نصَبوا..) البيتَ، أيْ: ورُبَّما نصَبوا على الحالِ بعدَ أنْ رفَعوا ما بعدَ (إذا) على الابتِداءِ، فيقولونَ: (فإذا زيدٌ جالسًا).

وقوله: (رُبَما) في آخرِ البَيتِ بالتخْفيفِ، توْكيدٌ لـ(رُبَّما) في أوَّلِه بالتشْديدِ.

و(غَمَما) في آخرِ البَيتِ الثالثِ بفتْحِ الغَينِ كِنايةٌ عن الإشكالِ والخَفاءِ، و(غُمَما) في آخرِ البَيتِ الرابعِ بضمِّها جمْعُ غُمّةٍ.

و(ابنُ زِيادٍ): هو الفرّاءُ، واسْمُه يحْيى. و(ابنُ حمْزةَ): هو الكِسائيُّ، واسْمُه عليٌّ. و(أبو بِشرٍ): سيبوَيهِ، واسْمُه عمْرٌو. وألِفُ (ظلَما): للتثْنيةِ إنْ بنَيتَه للفاعلِ، وللإطْلاقِ إنْ بنَيتَه للمفْعولِ. و(عمْرٌو) و(عليٌّ) الأوَّلانِ: سيبويهِ والكِسائيُّ؛ والآخِرانِ: ابنُ العاصِ وابنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. و(حكَما) الأوَّلُ: اسْمٌ، والثاني: فِعلٌ، أو بالعكْسِ دفْعًا للإيطاءِ. و(زِيادٌ) الأوَّلُ: والِدُ الفرّاءِ، والثاني: زِيادُ ابنُ أَبيهِ، وابنُه المشارُ إليه هو (ابنُ مَرجانةَ) المرسَلُ في قتَلةِ (الحُسينِ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ و(أضِمَ): كـ(غَضِبَ) وزْنًا ومعْنًى، و(هُضِمَ):

مبْنيٌّ للمفْعولِ، أيْ: لمْ يوفَّ حقَّه.

وأمّا سؤالُ الكِسائيِّ فجَوابُه ما قالَ سيبويهِ، وهو (فإذا هو هي). هذا هو وجْهُ الكلامِ، مِثلُ: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، وأمّا (فإذا هو إيّاها) - إنْ ثبَتَ - فخارجٌ عن القِياسِ واستِعمالِ الفُصَحاءِ، كالجزْمِ بـ(لنْ) والنصْبِ بـ(لمْ) والجرِّ بـ(لعَلَّ)، وسيبويهِ وأصْحابُه لا يَلتَفتونَ لِمثلِ ذلك، وإنْ تكلَّمَ به بعضُ العرَبِ.

٢- والثاني مِن وجْهَي (إذا): أنْ تكونَ لغيرِ مُفاجأةٍ، فالغالبُ أنْ تكونَ ظرْفًا للمُستقبَلِ مضمَّنةً معْنى الشرْطِ، وتَختصُّ بالدُخولِ على الجُملِ الفِعليّةِ، ويكونُ الفِعلُ بعدَها ماضيًا كَثيرًا، ومضارعًا دونَ ذلك، وقدِ اجتَمعا في قولِ أبي ذؤَيبٍ:

٦٥- والنفْسُ راغبةٌ إذا رغَّبتَها
وإذا تُرَدُّ إلى قَليلٍ تَقنَعُ

وإنَّما دَخلتِ الشرْطيّةُ على الاسْمِ في نحوِ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] لأنَّه فاعلٌ بفِعلٍ محْذوفٍ على شَريطةِ التفْسيرِ لا مبتدأٌ، وأمّا قولُه:

٦٦- إذا باهِليٌّ تحْتَه حنْظَليّةٌ
له ولَدٌ منها، فذاكَ المذرَّعُ

فالتقْديرُ: (إذا كانَ باهِليٌّ).

قيلَ: وقدْ تَخرجُ عن كلٍّ مِن الظرْفيّةِ، والاستِقبالِ، ومعْنى الشرْطِ، وفي كلٍّ مِن هذه فصْلٌ.

الفصْلُ الأوَّلُ

في خُروجِها عن الظرْفيّةِ

زعَمَ أبو الحسَنِ في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزُّمَر: ٧١] أنَّ (إذا) جرٌّ بـ(حتّى)، وزعَمَ أبو الفتْحِ في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ الآيةَ [الواقِعَة: ١-٤]، فيمَن نصَبَ (خافضةً رافعةً) أنَّ (إذا) الأُولى: مبتدأٌ، والثانيةَ: خبَرٌ، والمنْصوبَينِ حالانِ، وكذا جُملةُ (ليسَ) ومعْمولَيها، والمعْنى: (وقْتُ وُقوعِ الواقعةِ خافضةً لقَومٍ رافعةً لآخَرينَ: هو وقْتُ رجِّ الأرضِ)، والجُمهورُ على أنَّ (إذا) لا تَخرجُ عن الظرْفيّةِ، وأنَّ (حتّى) في نحوِ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ حرْفُ ابتِداءٍ داخلٌ على الجُملةِ بأسْرِها، ولا عمَلَ له، وأمّا: ﴿إِذَا وَقَعَتِ﴾ فـ(إذا) الثانيةُ بدَلٌ مِن الأُولى، والأُولى ظرْفٌ، وجَوابُها محْذوفٌ لفهْمِ المعْنى، وحسَّنَه طُولُ الكلامِ، وتقْديرُه بعدَ (إذا) الثانيةِ، أيِ: (انْقَسمتُم أقْسامًا، وكُنتُم أزْواجًا ثلاثةً).

الفصْلُ الثاني

في خُروجِها عن الاستِقبالِ

وذلك على وجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تَجيءَ للماضي كما جاءتْ (إذْ) للمُستقبَلِ في قولِ بعضِهم، وذلك كقولِه:

٦٧- ونَدْمانٍ يَزيدُ الكأْسَ طِيبًا سَقَيتُ إذا تَغوَّرَتِ النُجومُ

والثاني: أنْ تَجيءَ للحالِ، وذلك بعدَ القسَمِ، نحوُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، قيلَ: لأنَّها لَو كانتْ للاستِقبالِ لمْ تكنْ ظرْفًا لفِعلِ القسَمِ؛ لأنَّه إنشاءٌ لا إخبارٌ عن قسَمٍ يأْتي، ولا لِكَونٍ محْذوفٍ هو حالٌ مِن (والليلِ)؛ لأنَّ الاستِقبالَ والحالَ مُتَنافيانِ، وإذا بطَلَ هذانِ الوجْهانِ تَعيَّنَ أنَّه ظرْفٌ لأحدِهما على أنَّ المرادَ به الحالُ.

والصَحيحُ: أنَّه لا يَصِحُّ التعْليقُ بـ(أُقسِمُ) الإنشائيِّ، وأنَّه لا يَمتنِعُ التعْليقُ بـ(كائنًا) معَ بقاءِ (إذا) على الاستِقبالِ، بدَليلِ صِحّةِ مَجيءِ الحالِ المقدَّرةِ باتِّفاقٍ، كـ(مرَرتُ برجُلٍ معَه صقْرٌ صائدًا به غَدًا) أيْ: (مُريدًا به الصَيدَ غَدًا)، كما فُسِّرَ (قُمتُم) في ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] بـ(أرَدتُم).

مسألةٌ

في ناصبِ (إذا) مَذهَبانِ: أحدُهما أنَّه شرْطُها، وهو قولُ المحقِّقينَ؛ لأنَّ (إذا) عندَ هؤلاءِ غيرُ مضافةٍ. والثاني: أنَّه ما في جَوابِها مِن فِعلٍ أو شِبهِه، وهو قولُ الأكثَرينَ، ويَرِدُ عليهم أُمورٌ:

أحدُها: أنَّ الشرْطَ والجَزاءَ عِبارةٌ عن جُملتَينِ تَربطُ بينَهما الأَداةُ، وعلى قولِهم تَصيرُ الجُملتانِ واحدةً.

والثاني: أنَّه مُمتنِعٌ في قولِ زُهيرٍ:

٦٨- بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى
ولا سابقًا شيئًا إذا كانَ جائيا

لأنَّ الجَوابَ محْذوفٌ، وتقْديرُه: (إذا كانَ جائيًا فلا أسبِقُه)، ولا يصِحُّ أنْ يُقالَ: لا أسبِقُ شيئًا وقْتَ مَجيئِه؛ لأنَّ الشيءَ إنَّما يُسبَقُ قبْلَ مَجيئِه.

والثالثُ: أنَّه يلزَمُهم في نحوِ: (إذا جئتَني اليومَ أكرَمتُك غَدًا) أنْ يَعملَ (أكرَمتُك) في ظرْفَينِ مُتضادَّينِ، وذلك باطلٌ عقْلًا، وعمَلُ العاملِ في ظرْفَي زمانٍ يَجوزُ إذا كانَ أحدُهما أعَمَّ مِن الآخَرِ، نحوَ: (آتيكَ يومَ الجمُعةِ سحَرَ).

والرابعُ: أنَّ الجَوابَ ورَدَ مقْرونًا بـ(إذا) الفُجائيّةِ، نحوَ: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الرُّوم: ٢٥]، وبالحرْفِ الناسخِ، نحوَ: (إذا جئتَني اليومَ فإنّي أُكرمُك)، وكلٌّ منهما لا يَعملُ ما بعدَه فيما قبْلَه، ووردَ أيضًا والصالحُ فيه للعمَلِ صِفةٌ، كقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝٩﴾ [المدَّثِّر: ٨-٩]، ولا تَعملُ الصِفةُ فيما قبْلَ الموْصوفِ، والجيِّدُ أنْ تُخرَّجَ على حذْفِ الجَوابِ مدْلولًا عليه بـ(عَسيرٌ)، أيْ: (عَسُرَ الأمْرُ).

الفصْلُ الثالثُ

في خُروجِ (إذا) عن الشرْطيّةِ

ومِثالُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشّورىٰ: ٣٧]، فـ(إذا) ظرْفٌ لخبَرِ المبتدأِ بعدَها، ولَو كانتْ شرْطيّةً والجُملةُ الاسْميّةُ جَوابٌ لاقْتَرنتْ بالفاءِ، مِثلَ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعَام: ١٧].

ومِن ذلك (إذا) التي بعدَ القسَمِ، نحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ①﴾ [النّجْم: ١]، إذْ لَو كانتْ شرْطيّةً كانَ ما قبْلَها جَوابًا في المعْنى، كما في قولِك: (آتيكَ إذا أتَيتَني)، فيكونُ التقْديرُ: (إذا هَوى النجْمُ أقْسَمتُ)، وهذا مُمتنِعٌ لوجْهَينِ:

أحدُهما: أنَّ القسَمَ الإنشائيَّ لا يَقبلُ التعْليقَ؛ لأنَّ الإنشاءَ إيقاعٌ، والمعلَّقُ يَحتملُ الوُقوعَ وعدَمَه.

والثاني: أنَّ الجَوابَ خبَريٌّ، فلا يدُلُّ عليه الإنشاءُ؛ لتَبايُنِ حَقيقتَيهما.

(اَيمُنٌ) المختَصُّ بالقسَمِ

اسْمٌ مفرَدٌ مُشتقٌّ مِن (اليُمنِ) وهو البرَكةُ، وهمْزتُه وصْلٌ، لا جمْعُ (يَمينٍ) وهمْزتُه قطْعٌ، خِلافًا للكوفيِّينَ. ويلزَمُه الرفْعُ بالابتِداءِ، وحذْفُ الخبَرِ، وإضافتُه إلى اسْمِ (اللهِ) سُبحانَه.

حرْفُ الباءِ

(الباءُ المفرَدةُ)

حرْفُ جرٍّ لأربعةَ عشَرَ معْنًى:

١- أوَّلُها: الإلصاقُ، قيلَ: وهو معْنًى لا يُفارِقُها؛ فلهذا اقتَصرَ عليه سيبويهِ، ثمَّ الإلصاقُ حَقيقيٌّ كـ(أَمسكتُ بزيدٍ) إذا قبَضتَ على ما يَحبسُه، ومَجازيٌّ نحوُ: (مرَرتُ بزيدٍ) أيْ: (أَلصقتُ مُروري بمكانٍ يقرُبُ مِن زيدٍ).

٢- الثاني: التعْديةُ، وهي المعاقِبةُ للهمْزةِ في تصْييرِ الفاعلِ مفْعولًا، وأكثَرُ ما تُعدِّي الفِعلُ القاصرُ، تقولُ في (ذهَبَ زيدٌ): (ذهَبتُ بزيدٍ)، و(أَذهبتُه)، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧]، وقرئَ: ﴿أَذهبَ اللَّهُ نُورَهم﴾، ولأنَّ الهمْزةَ والباءَ مُتعاقِبتانِ لمْ يَجزْ: (أَقَمتُ بزيدٍ)، ومِن وُرودِها معَ المتَعدِّي: (دفَعَ اللهُ بعضَ الناسِ ببعضٍ)، والأصْلُ: (دفَعَ بعضُ الناسِ بعضًا).

٣- الثالثُ: الاستِعانةُ، وهي الداخلةُ على آلةِ الفِعلِ، نحوُ: (كتَبتُ بالقلَمِ)، قيلَ: ومنه باءُ البسْمَلةِ.

٤- الرابعُ: السبَبيّةُ، نحوُ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العَنكبوت: ٤٠].

٥- الخامسُ: المصاحَبةُ، نحوُ: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أيْ: (معَه).

٦- والسادسُ: الظرْفيّةُ، نحوُ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عِمران: ١٢٣].

٧- والسابعُ: البدَلُ، كقولِ الحَماسيِّ:

٦٩- فلَيتَ لي بهِمُ قَومًا إذا رَكِبوا
شَدُّوا الإغارةَ فُرسانًا ورُكبانا

وانتِصابُ (الإغارةَ) على المفْعولِ لأجْلِه.

٨- الثامنُ: المقابَلةُ، وهي الداخلةُ على الأعْواضِ، كـ(اشترَيتُه بألْفٍ).

٩- التاسعُ: المجاوَزةُ كـ(عنْ)، فقيلَ: تَختصُّ بالسؤالِ، نحوُ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، بدَليلِ: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقيلَ: لا تَختصُّ به.

١٠- العاشرُ: الاستِعلاءُ، نحوُ: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ الآيةَ [آل عِمران: ٧٥]، بدَليلِ: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، وقولِه:

٧٠- أَرَبٌّ يَبولُ الثُعلُبانُ برأْسِهِ؟
لقدْ ذلَّ مَن بالتْ عليه الثَعالِبُ

بدَليلِ تَمامِه.

١١- الحادي عشَرَ: التبْعيضُ، وجعَلوا منه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، وقولَه:

٧١- شَرِبنَ بماءِ البحْرِ ثمَّ ترفَّعتْ
[متى لُجَجٍ خُضرٍ لهنَّ نَئيجُ]

قيلَ: ومنه: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، والظاهرُ أنَّ الباءَ فيهنَّ للإلصاقِ.

١٢- الثاني عشَرَ: القسَمُ، وهي أصْلُ أحرُفِه، ولذلك خُصَّتْ بجَوازِ ذِكرِ الفِعلِ معَها، نحوُ: (أُقسمُ باللهِ لتَفعَلنَّ)، ودُخولِها على الضَميرِ، نحوُ: (بكَ لأَفعَلنَّ)، واستِعمالِها في القسَمِ الاستِعطافيِّ، نحوُ: (باللهِ هلْ قامَ زيدٌ؟)، أيْ: (أَسألُك باللهِ مُستحلِفًا).

١٣- الثالثَ عشَرَ: الغايةُ، نحوُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أيْ: (إليَّ)، وقيلَ: ضُمِّنَ (أحسَنَ) معْنى (لطَفَ).

١٤- الرابعَ عشَرَ: التوْكيدُ، وهي الزائدةُ، وزِيادتُها في سِتّةِ مَواضعَ:

أحدُها: الفاعلُ، وزِيادتُها فيه: واجبةٌ، وغالبةٌ، وضَرورةٌ.

فالواجبةُ في نحوِ: (أحسِنْ بزيدٍ) في قولِ الجُمهورِ إنَّ الأصْلَ: (أحسَنَ زيدٌ) بمعْنى (صارَ ذا حُسنٍ)، ثمَّ غُيِّرتْ صِيغةُ الخبَرِ إلى الطلَبِ، وزِيدتِ الباءُ إصلاحًا للَّفْظِ.

والغالبةُ في فاعلِ (كَفى)، نحوُ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرّعد: ٤٣]، قالَ الزجّاجُ: "دَخلتْ لتضمُّنِ (كَفى) معْنى (اكْتَفِ)"، وهو مِن الحُسنِ بمكانٍ، قالوا: ومِن مَجيءِ فاعلِ (كَفى) هذه مجرَّدًا عن الباءِ قولُ سُحيمٍ:

٧٢- [عُميرةَ ودِّعْ إنْ تَجهَّزتَ غاديا]
كَفى الشَيبُ والإسلامُ للمرْءِ ناهيا

ووجْهُ ذلك - على ما اخْترْناهُ - أنَّه لمْ يُستعمَلْ (كَفى) هُنا بمعْنى (اكْتَفِ).

ولا تُزادُ الباءُ في فاعلِ (كَفى) التي بمعْنى (أَجزأَ وأَغنى)، ولا التي بمعْنى (وَقى)، والأُولى مُتعدِّيةٌ لواحدٍ، كقولِه:

٧٣- قَليلٌ منكَ يَكفيني ولكنْ
قَليلُك لا يُقالُ له قَليلُ

والثانيةُ مُتعدِّيةٌ لاثْنينِ، كقولِه تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

والضَرورةُ كقولِه:

٧٤- أَلَمْ يأْتيكَ والأنْباءُ تَنمي
بما لاقتْ لَبونُ بَني زِيادِ؟

والثاني: المفْعولُ، نحوُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحجّ: ١٥]، وكثُرتْ زِيادتُها في مفْعولِ (عرَفتُ) ونحوِه، وقلَّتْ في مفْعولِ ما يَتعدّى إلى اثْنَينِ، كقولِه:

٧٥- تبَلتْ فؤادَك في المنامِ خَريدةٌ
تَسقي الضَجيعَ بِبارِدٍ بسّامِ

وقدْ زِيدتْ في مفْعولِ (كَفى) المتعدِّيةِ لِواحدٍ، ومنه الحَديثُ: «**كَفى بالمرْءِ كَذِبًا أنْ يُحدِّثَ بكلِّ ما سَمعَ**»(١)، وقالَ المتَنبِّي:

٧٦- كَفى بِجِسمي نُحولًا أنَّني رجُلٌ
لَولا مُخاطَبتي إيّاكَ لمْ ترَني

والثالثُ: المبتدأُ، وذلك في قولِهم: (بِحسْبِك دِرهمٌ) و(خرَجتُ فإذا بزيدٍ) و(كيفَ بك إذا كانَ كذا؟).

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

تنْبيهٌ

مِن الغَريبِ أنَّها زِيدتْ فيما أصْلُه المبتدأُ، وهو اسْمُ (ليسَ)، بشرْطِ أنْ يَتأخَّرَ إلى مَوضعِ الخبَرِ، كقراءةِ بعضِهم: ﴿ليسَ البِرَّ بأنْ تُوَلُّوا﴾ [البَقَرَة: ١٧٧] بنصْبِ (البِرَّ)، وقولِه:

٧٧- أَلَيسَ عَجيبًا بأنَّ الفَتى
يُصابُ ببعضِ الذي في يدَيهِ؟

والرابعُ: الخبَرُ، وهو ضرْبانِ: غيرُ مُوجَبٍ فيَنقاسُ، نحوُ: (ليسَ زيدٌ بقائمٍ)، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البَقَرَة: ٧٤]، ومُوجَبٌ فيَتوقَّفُ على السَماعِ.

والخامسُ: الحالُ المنْفيُّ عاملُها، كقولِه:

٧٨- فما رجَعتْ بخائبةٍ رِكابٌ
حَكيمُ بنُ المسيَّبِ مُنتهاها

ذكَرَ ذلك ابنُ مالكٍ، وخالَفَه أبو حيّانَ.

والسادسُ: التوْكيدُ بـ(النفْسِ) و(العَينِ)، وجعَلَ منه بعضُهم: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]، وفيه نظَرٌ؛ إذْ حقُّ الضَميرِ المرْفوعِ المتَّصلِ المؤكَّدِ بـ(النفْسِ) و(العَينِ) أنْ يؤكَّدَ أوَّلًا بالمنْفصِلِ، كـ(قُمتُم أنتم أنفُسُكم)، ولأنَّ التوْكيدَ هُنا ضائعٌ.

تنْبيهٌ

مَذهَبُ البصْريِّينَ أنَّ أحرُفَ الجرِّ لا يَنوبُ بعضُها عن بعضٍ بقِياسٍ، كما أنَّ أحرُفَ الجزْمِ وأحرُفَ النصْبِ كذلك، وما أَوهمَ ذلك فهو عندَهم إمّا مؤوَّلٌ تأْويلًا يَقبلُه اللفْظُ، وإمّا على تضْمينِ الفِعلِ معْنى فِعلٍ يَتعدّى بذلك الحرْفِ، وإمّا على شُذوذِ إنابةِ كلمةٍ عن أُخرى، وهذا الأَخيرُ هو محْمَلُ البابِ كلِّه عندَ أكثَرِ الكوفيِّينَ وبعضِ المتأخِّرينَ، ولا يَجعلونَ ذلك شاذًّا، ومَذهَبُهم أقَلُّ تعسُّفًا.

(بجَلْ)

على وجْهَينِ: حرْفٍ بمعْنى (نعَمْ)، واسْمٍ، وهي على وجْهَينِ: اسْمِ فِعلٍ بمعْنى (يكْفي)، واسْمٍ مرادِفٍ لـ(حسْبٍ)، ويُقالُ على الأوَّلِ: (بجَلْني) وهو نادرٌ، وعلى الثاني: (بجَلي)، قالَ:

٧٩- [ألا إنَّني أُسقِيتُ أسوَدَ حالكًا
ألا بجَلي مِن الشَرابِ ألا بجَلْ]

(بلْ)

حرْفُ إضرابٍ، فإنْ تلاها جُملةٌ كانَ معْنى الإضرابِ إمّا الإبطالَ نحوَ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أيْ: (بلْ هم عِبادٌ)، وإمّا الانتِقالَ مِن غرَضٍ إلى آخَرَ،

ومِثالُه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝١٦﴾ [الأعلى: ١٤-١٦]، وهي في ذلك كلِّه حرْفُ ابتِداءٍ لا عاطفةٌ، على الصَحيحِ.

وإنْ تلاها مفرَدٌ فهي عاطفةٌ، ثمَّ إنْ تَقدَّمَها أمْرٌ أو إيجابٌ كـ(اضْربْ زيدًا بلْ عمْرًا)، و(قامَ زيدٌ بلْ عمْرٌو) فهي لجعْلِ ما قبْلَها كالمسْكوتِ عنه، فلا يُحكَمُ عليه بشيءٍ، وإثباتِ الحُكمِ لِما بعدَها، وإنْ تَقدَّمَها نفْيٌ أو نهْيٌ فهي لتقْريرِ ما قبْلَها على حالتِه، وجعْلِ ضِدِّه لِما بعدَها، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ بلْ عمْرٌو)، و(لا يقُمْ زيدٌ بلْ عمْرٌو)، ومنَعَ الكوفيُّونَ أنْ يُعطَفَ بها بعدَ غيرِ النفْيِ وشِبهِه، ومنْعُهم ذلك معَ سَعةِ رِوايتِهم دَليلٌ على قِلّتِه.

وتُزادُ قبْلَها (لا) لتوْكيدِ الإضرابِ بعدَ الإيجابِ، ولتوْكيدِ تقْريرِ ما قبْلَها بعدَ النفْيِ.

(بَلى)

حرْفُ جَوابٍ أصْليُّ الألِفِ، وتَختَصُّ بالنفْيِ، وتُفيدُ إبطالَه، سَواءٌ كانَ مجرَّدًا نحوَ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ﴾ [التّغابُن: ٧]، أمْ مقْرونًا بالاستِفهامِ، حَقيقيًّا كانَ نحوَ: (أَليسَ زيدٌ بقائمٍ؟) فتَقولُ: (بَلى)، أو توْبيخيًّا نحوَ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ﴾ [القِيامَة: ٣-٤]، أو تقْريريًّا نحوَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف:

[١٧٢]، أَجرَوُا النفْيَ معَ التقْريرِ مُجرى النفْيِ المجرَّدِ في ردِّه بـ(بَلى)، ولذلك قالَ ابنُ عبّاسٍ وغيرُه: "لَو قالوا: (نعَمْ) كفَروا"، ووجْهُه أنَّ (نعَمْ) تصْديقٌ للمُخبِرِ بنفْيٍ أو إيجابٍ.

(بَيدَ)

ويُقالُ: (مَيدَ) بالميمِ

وهو اسْمٌ مُلازِمٌ للإضافةِ إلى (أنَّ) وصِلتِها، وله معْنَيانِ:

أحدُهما: (غيرَ)، إلّا أنَّه لا يقَعُ مرْفوعًا ولا مجْرورًا، بلْ منْصوبًا، ولا يقَعُ صِفةً ولا استِثناءً متَّصِلًا، وإنَّما يُستثْنى به في الانقِطاعِ خاصّةً، ومنه الحَديثُ: «**نحنُ الآخِرونَ السابقونَ، بَيدَ أنَّهم أُوتُوا الكتابَ مِن قبْلِنا**»[١]، وفي مُسنَدِ الشافعيِّ رضي الله عنه: «**بائدَ أنَّهم**».

والثاني: أنْ تكونَ بمعْنى (مِن أجْلِ)، ومنه الحَديثُ: «**أنا أفصَحُ مَن نطَقَ بالضادِ، بَيدَ أنّي مِن قُريشٍ، واستُرضعتُ في بَني سعْدِ بنِ بكرٍ**»[٢]، وقالَ ابنُ مالكٍ وغيرُه: إنَّها هُنا بمعْنى (غيرَ)، على حدِّ قولِه:

٨٠- ولا عَيبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهم
بهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكتائبِ

---

(١) متفق عليه.

(٢) قال ابن كثير في تفسيره (الفاتحة): «لا أصل له!».

(بلْهَ)

على ثلاثةِ أوجُهٍ: اسْمٌ لـ(دعْ)، ومصْدرٌ بمعْنى (الترْكِ)، واسْمٌ مُرادِفٌ لـ(كيفَ)، وما بعدَها منْصوبٌ على الأوَّلِ، ومخْفوضٌ على الثاني، ومرْفوعٌ على الثالثِ، وفتْحُها بِناءٌ على الأوَّلِ والثالثِ، وإعرابٌ على الثاني، وقدْ رُويَ بالأوجُهِ الثلاثةِ قولُه يصِفُ السُيوفَ:

٨١- تذَرُ الجَماجمَ ضاحيًا هاماتُها
بلْهَ الأكُفَّ، كأنَّها لمْ تُخلَقِ

حرْفُ التاءِ

(التاءُ المفرَدةُ)

محرَّكةٌ في أوائلِ الأسْماءِ، ومحرَّكةٌ في أواخِرِها، ومحرَّكةٌ في أواخِرِ الأفْعالِ، ومسكَّنةٌ في أواخِرِها.

فالمحرَّكةُ في أوائلِ الأسْماءِ حرْفُ جرٍّ معْناهُ القسَمُ، ويَختَصُّ بالتعجُّبِ وباسْمِ اللهِ تعالى، ورُبَّما قالوا: (تَرَبّي)، و(تَربِّ الكعْبةِ)، و(تَالرحْمنِ).

والمحرَّكةُ في أواخِرِها حرْفُ خِطابٍ، نحوُ: (أنتَ) و(أنتِ).

والمحرَّكةُ في أواخِرِ الأفْعالِ ضَميرٌ، نحوُ: (قُمتُ) و(قمتَ) و(قمتِ).

ومِن غَريبِ أمْرِ التاءِ الاسْميّةِ أنَّها جُرِّدتْ عن الخِطابِ، والتُزِمَ فيها لفْظُ التذْكيرِ والإفرادِ في (أَرَأيتَكُما) و(أَرَأيتَكُم) و(أَرَأيتَكَ) و(أَرَأيتَكُنَّ)، إذْ لَو قالوا: (أَرَأيتُماكُما) جمَعوا بينَ خِطابَينِ، وإذا امْتَنعوا مِن اجتِماعِهما في (يا غُلامَكُم) فلمْ يَقولوه كما قالوا: (يا غُلامَنا)، فهذا أجدَرُ.

والتاءُ الساكنةُ في أواخِرِ الأفْعالِ حرْفٌ وُضعَ علامةً للتأْنيثِ

كـ(قامتْ)، ورُبَّما وُصلتْ هذه بـ(ثُمَّ) و(رُبَّ)، والأكثَرُ تحْريكُها معَهما بالفتْحِ.

حرْفُ الثاءِ

(ثُمَّ)

ويُقالُ فيها: (فُمَّ)

حرْفُ عطْفٍ يَقتضي ثلاثةَ أُمورٍ: التشْريكَ في الحُكمِ، والترْتيبَ، والـمُهلةَ، وفي كلٍّ منها خِلافٌ.

فأمّا التشْريكُ: فزعَمَ الكوفيُّونَ أنَّه قدْ يَتخلَّفُ، وذلك بأنْ تقَعَ زائدةً، وحمَلوا على ذلك قولَه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التّوبَة: ١١٨]، وخُرِّجتِ الآيةُ على تقْديرِ الجَوابِ.

وأمّا الترْتيبُ: فخالفَ قَومٌ في اقتِضائِها إيّاهُ، تمسُّكًا بقولِه تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزُّمَر: ٦]، ﴿...وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السَّجدَة: ٧-٩]، وقولِ الشاعرِ:

٨٢- إنَّ مَـــنْ ســـادَ ثُـــمَّ ســـادَ أبـــوهُ
ثُـــمَّ قـــدْ ســـادَ قـــبْـــلَ ذلـــكَ جـــدُّهْ

والجَوابُ عن الآيةِ الأُولى مِن أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّ العطْفَ على محْذوفٍ، أيْ: (أنشَأَها ثُمَّ جعَلَ منها زَوجَها).

الثاني: أنَّ الذُرّيّةَ أُخرجتْ مِن ظهْرِ آدمَ ﷺ كالذرِّ، ثُمَّ خُلقتْ حَوّاءُ مِن قُصَيراهُ.

الثالثُ: أنَّ (ثُمَّ) لترْتيبِ الإخبارِ لا لترْتيبِ الحُكمِ، وأنَّه يُقالُ: (بلَغَني ما صنَعتَ اليومَ، ثُمَّ ما صنَعتَ أمْسِ أعجَبُ)، أيْ: (ثُمَّ أُخبرُكَ أنَّ الذي صنَعتَه أمْسِ أعجَبُ).

وقدْ أُجيبَ عن الآيةِ الثانيةِ بأنَّ (سَوّاهُ) عطْفٌ على الجُملةِ الأُولى، لا الثانيةِ.

وعن البَيتِ بأنَّ المرادَ أنَّ الجدَّ أَتاهُ السؤدَدُ مِن قِبَلِ الأبِ، والأبَ مِن قِبَلِ الابْنِ، كما قالَ ابنُ الرُوميِّ:

٨٣- قالوا: "أبو الصقْرِ مِن شَيبانَ"، قلتُ لهم:
"كلّا لَعمْري، ولكنْ منه شَيبانُ"

وكمْ أبٍ قدْ عَلا بِابْنٍ ذُرا حسَبٍ
كما علَتْ برَسولِ اللهِ عدْنانُ

وأمّا المُهلةُ فزعَمَ الفرّاءُ أنَّها قدْ تَتخلَّفُ، بدَليلِ قولِك: (أعجَبَني ما صنَعتَ اليومَ، ثُمَّ ما صنَعتَ أمْسِ أعجَبُ)، لأنَّ (ثُمَّ) في ذلكَ لترْتيبِ الإخبارِ، ولا تَراخيَ بينَ الإخبارَينِ.

مسألةٌ

أجْرى الكوفيُّونَ (ثُمَّ) مُجرى الفاءِ والواوِ، في جَوازِ نصْبِ المضارِعِ المقْرونِ بها بعدَ فِعلِ الشرْطِ، واستُدلَّ لهم بقراءةِ الحسَنِ: ﴿ومَن يَخرجْ مِن بَيتِه مُهاجِرًا إلى اللَّهِ ورَسولِه ثُمَّ يُدرِكَه الموتُ فقدْ وقَعَ أجْرُه على اللَّهِ﴾ [النِّساء: ١٠٠] بنصْبِ (يُدرِكَ)، وأجْراها ابنُ مالكٍ مُجْراهما بعدَ الطلَبِ، فأجازَ في قولِه ﷺ: «**لا يَبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ الذي لا يَجري ثُمَّ يَغتسِل منه**»[١] ثلاثةَ أوجُهٍ: الرفْعَ بتقْديرِ (هو يَغتسِلُ)، والجزْمَ بالعطْفِ، والنصْبَ، قالَ: "بإعطاءِ (ثُمَّ) حُكمَ واوِ الجمْعِ"، وإنَّما أرادَ ابنُ مالكٍ إعطاءَها حُكمَها في النصْبِ، لا في المعيّةِ أيضًا.

(ثَمَّ) بالفتْحِ

اسْمٌ يُشارُ به إلى المكانِ البَعيدِ، نحوُ: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ۝٦٤﴾ [الشُّعَرَاء: ٦٤]، وهو ظرْفٌ لا يَتصرَّفُ، ولا يَتقدَّمُه حرْفُ التنْبيهِ، ولا يَتأخَّرُ عنه كافُ الخِطابِ.

(١) متفق عليه.

حرْفُ الجيمِ

(جَيرِ) بالكسْرِ وبالفتْحِ

حرْفُ جَوابٍ بمعْنى (نعَمْ)، لا اسْمٌ بمعْنى (حقًّا) فتكونَ مصْدرًا، ولا بمعْنى (أبَدًا) فتكونَ ظرْفًا.

(جلَلْ)

حرْفٌ بمعْنى (نعَمْ)، واسْمٌ بمعْنى (عَظيمٍ)، أو (يَسيرٍ) أو (أجْلٍ).

فمِن الأوَّلِ: قولُه:

٨٤- قَومي همُ قتَلوا أُميمَ أَخي
فإذا رمَيتُ يُصيبُني سهْمي
فلئنْ عفَوتُ لأَعفوَنْ جلَلًا
ولئنْ سطَوتُ لأُوهِننْ عظْمي

ومِن الثاني: قولُ امْرئِ القَيسِ وقدْ قُتلَ أبوه:

٨٥- [أَرِقتُ لِبرْقٍ بلَيلٍ أهلْ
يُضيءُ سَناهُ بأعْلى الجبَلْ

أتـــانـــي حَـــديـــثٌ فـــكـــذَّبـــتُـــه
بـــأمْـــرٍ تَـــزعْـــزَعُ مـــنـــه الـــقُـــلَـــلْ

بـــقـــتْـــلِ بَـــنـــي أسَـــدٍ ربَّـــهـــم]
ألا كـــلُّ شـــيءٍ سِـــواهُ جـــلَـــلْ

ومِن الثالثِ: قولُهم: (فعَلتُ ذلك مِن جلَلِك).

حرْفُ الحاءِ المُهمَلةِ

(حاشا)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ فِعلًا مُتعدِّيًا مُتصرِّفًا، تقولُ: (حاشَيتُه) بمعْنى (استَثنَيتُه)، ومنه الحَديثُ أنَّه ﷺ قالَ: «**أُسامةُ أَحَبُّ الناسِ إليَّ**»، ما حاشى فاطمةَ[1]، (ما): نافيةٌ، والمعْنى أنَّه ﷺ لمْ يَستثْنِ فاطمةَ، ودَليلُ تصرُّفَه قولُه:

٨٦- ولا أرى فاعلًا في الناسِ يُشبِهُهُ
ولا أُحاشي مِن الأقْوامِ مِن أحَدِ

الثاني: أنْ تكونَ تنْزيهيّةً، نحوَ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يُوسُف: ٣١]، وهي اسْمٌ مُرادِفٌ للبَراءةِ، بدَليلِ قراءةِ بعضِهم: ﴿حاشًا للَّهِ﴾ بالتنْوينِ، كما يُقالُ: (بَراءةٌ للهِ مِن كذا)، وعلى هذا فقراءةُ ابنِ مسْعودٍ رضي الله عنه: ﴿حاشَ اللَّهِ﴾ كـ(مَعاذَ اللهِ)، وليسا جارًّا ومجْرورًا؛ لأنَّها إنَّما تَجرُّ في الاستِثناءِ، ولتنْوينِها في القراءةِ الأُخرى، ولدُخولِها على اللامِ في

(١) صحيح، رواه أحمد (الصحيحة: ٧٤٥).

قراءةِ السبْعةِ، والجارُّ لا يَدخلُ على الجارِّ، وإنَّما تُركَ التنْوينُ في قراءتِهم لبِناءِ (حاشا)؛ لشبَهِها بـ(حاشا) الحرْفيّةِ.

الثالثُ: أنْ تكونَ للاستِثناءِ، فذهَبَ سيبويهِ إلى أنَّها حرْفٌ دائمًا بمنْزلةِ (إلّا)، لكنَّها تَجرُّ المستثْنى، وذهَبَ المبرِّدُ إلى أنَّها تُستعمَلُ كَثيرًا حرْفًا جارًّا، وقَليلًا فِعلًا مُتعدِّيًا جامدًا لتضمُّنِه معْنى (إلّا)، وسُمعَ: (اللهُمَّ اغْفرْ لي ولِمَن يَسمَعُ، حاشا الشَيطانَ وأبا الأصبَغِ).

وفاعلُ (حاشا) ضَميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ على مصْدرِ الفِعلِ المتقدِّمِ عليها، أو اسْمِ فاعلِه، أو البعضِ المفْهومِ مِن الاسْمِ العامِّ، فإذا قيلَ: (قامَ القَومُ حاشا زيدًا) فالمعْنى: (جانَبَ هو - أيْ: قِيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم - زيدًا).

(حتّى)

حرْفٌ يأْتي لأحدِ ثلاثةِ مَعانٍ: انتِهاءِ الغايةِ - وهو الغالبُ -، والتعْليلِ، وبمعْنى (إلّا) في الاستِثناءِ - وهذا أقَلُّها -.

ويُستعمَلُ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ يكونَ حرْفًا جارًّا بمنْزلةِ (إلى) في المعْنى والعمَلِ، ولكنَّه يُخالِفُه في ثلاثةِ أُمورٍ:

أحدُها: أنَّ لِمخْفوضِه شرْطَينِ، أحدُهما عامٌّ، وهو أنْ يكونَ

ظاهرًا لا مُضمَرًا، والشرْطُ الثاني خاصٌّ بالمسْبوقِ بِذي أجْزاءٍ، وهو أنْ يكونَ المجْرورُ آخِرًا، نحوَ: (أكَلتُ السمَكةَ حتّى رأْسِها)، أو مُلاقيًا لآخِرِ جُزءٍ، نحوَ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، ولا يَجوزُ: (سِرتُ البارحةَ حتّى ثلُثِها أو نِصفِها).

الثاني: أنَّها إذا لَمْ يكنْ معَها قَرينةٌ تَقتضي دُخولَ ما بعدَها أو عدَمَ دُخولِه، حُملَ على الدُخولِ، ويُحكَمُ في مِثلِ ذلك لِما بعدَ (إلى) بعدَمِ الدُخولِ؛ حمْلًا على الغالبِ في البابَينِ، هذا هو الصَحيحُ في البابَينِ.

والثالثُ: أنَّ كلًّا منهما قدْ يَنفرِدُ بمحَلٍّ لا يَصلُحُ للآخَرِ.

فممّا انفَردتْ به (إلى) أنَّه يَجوزُ: (كتَبتَ إلى زيدٍ، وأنا إلى عمْرٍو)، و(سِرتُ مِن البصْرةِ إلى الكوفةِ)، ولا يَجوزُ: (حتّى زيدٍ، وحتّى عمْرٍو)، و(حتّى الكوفةِ).

وممّا انفَردتْ به (حتّى) أنَّه يَجوزُ وُقوعُ المضارعِ المنْصوبِ بعدَها، نحوُ: (سِرتُ حتّى أَدخُلَها)، وذلك بتقْديرِ: (حتّى أنْ أَدخُلَها)، و(أنْ) المضمَرةُ والفِعلُ في تأْويلِ مصْدرٍ مخْفوضٍ بـ(حتّى)، ولا يَجوزُ: (سِرتُ إلى أَدخُلَها).

ولـ(حتّى) الداخلةِ على المضارعِ المنْصوبِ ثلاثةُ مَعانٍ: مرادَفةُ (إلى)، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ومرادَفةُ (كَي)

التعْليليّةِ، نحوُ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧]، ومرادَفةُ (إلّا) في الاستِثناءِ، وهذا المعْنى ظاهرٌ في قولِه:

٨٧- ليسَ العَطاءُ مِن الفُضولِ سَماحةً
حتّى تَجودَ وما لدَيكَ قَليلُ

لأنَّ ما بعدَها ليسَ غايةً لِما قبْلَها ولا مسبَّبًا عنه.

ولا يَنتصِبُ الفِعلُ بعدَ (حتّى) إلّا إذا كانَ مُستقبَلًا، ثمَّ إنْ كانَ استِقبالُه بالنظَرِ إلى زمَنِ التكلُّمِ فالنصْبُ واجبٌ، نحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وإنْ كانَ بالنِسبةِ إلى ما قبْلَها خاصّةً فالوجْهانِ، نحوُ: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢١٤]، فإنَّ قولَهم إنَّما هو مُستقبَلٌ بالنظَرِ إلى الزِلزالِ، لا بالنظَرِ إلى زمَنِ قصِّ ذلك علينا.

وكذلك لا يَرتفعُ الفِعلُ بعدَ (حتّى) إلّا إذا كانَ حالًا، ثمَّ إنْ كانتْ حاليّتُه بالنِسبةِ إلى زمَنِ التكلُّمِ فالرفْعُ واجبٌ، كقولِك: (سِرتُ حتّى أَدخلُها)، إذا قلتَ ذلك وأنتَ في حالةِ الدُخولِ، وإنْ كانتْ حاليّتُه ليستْ حَقيقيّةً بلْ كانتْ محْكيّةً رُفعَ، وجازَ نصْبُه إذا لَمْ تُقدَّرِ الحِكايةُ، نحوُ: ﴿وزُلزِلوا حتّى يقولُ الرَسولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، قراءةُ نافعٍ بالرفْعِ.

واعلَمْ أنَّه لا يَرتفعُ الفِعلُ بعدَ (حتّى) إلّا بثلاثةِ شُروطٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ حالًا أو مؤوَّلًا بالحالِ كما مثَّلْنا.

والثاني: أنْ يكونَ مسبَّبًا عمّا قبْلَها، فلا يَجوزُ: (سِرتُ حتّى تطلُعُ الشمْسُ)؛ لأنَّ طُلوعَ الشمْسِ لا يَتسبَّبُ عن السَيرِ، ويَجوزُ: (أيُّهم سارَ حتّى يَدخلُها؟)؛ لأنَّ السَيرَ محقَّقٌ، وإنَّما الشكُّ في عَينِ الفاعلِ.

والثالثُ: أنْ يكونَ فضْلةً، فلا يَصحُّ في نحوِ: (سَيري حتّى أَدخلَها)، لئلّا يَبقى المبتدأُ بلا خبَرٍ.

٢- الثاني مِن أوجُهِ (حتّى): أنْ تكونَ عاطفةً بمنْزلةِ الواوِ، إلّا أنَّ بينَهما فرْقًا مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّ لِمعْطوفِ (حتّى) ثلاثةَ شُروطٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ ظاهرًا لا مُضمَرًا.

والثاني: أنْ يكونَ إمّا بعضًا مِن جمْعٍ قبْلَها كـ(قدِمَ الحاجُّ حتّى المُشاةُ)، أو جُزءًا مِن كلٍّ نحوَ: (أكَلتُ السمَكةَ حتّى رأْسَها)، أو كجُزءٍ نحوَ: (أعجَبتْني الجاريةُ حتّى حَديثُها)، ويَمتنِعُ أنْ تقولَ: (حتّى ولَدُها).

والثالثُ: أنْ يكونَ غايةً لِما قبْلَها: إمّا في زِيادةٍ أو نقْصٍ، وقدِ اجتَمعا في قولِه:

٨٨- قهَرْناكُمُ حتّى الكُماةَ، فإنَّكم
لَتخشَونَنا حتّى بَنينا الأَصاغِرا

الفرْقُ الثاني: أنَّها لا تَعطِفُ الجُملَ، وذلك لأنَّ شرْطَ معْطوفِها أنْ يكونَ جُزءًا ممّا قبْلَها، ولا يَتأتّى ذلك إلّا في المفرَداتِ.

الثالثُ: أنَّها إذا عطَفتْ على مجْرورٍ أُعيدَ الخافضُ، فرْقًا بينَها وبينَ الجارّةِ، فتقولُ: (مرَرتُ بالقَومِ حتّى بزيدٍ)، وقيَّدَه ابنُ مالكٍ بأنْ لا يَتعيَّنَ كَونُها للعطْفِ، نحوُ: (عَجِبتُ مِن القَومِ حتّى بَنيهِم)، وهو حسَنٌ، وردَّه أبو حيّانَ، وأقولُ: إنَّ شرْطَ الجارّةِ التاليةِ ما يُفهِمُ الجمْعَ أنْ يكونَ مجْرورُها بعضًا أو كبعضٍ، وقدْ ذكَرَ ذلك ابنُ مالكٍ في بابِ حُروفِ الجرِّ، ولا يَلزمُ مِن امتِناعِ: (أعجَبتْني الجاريةُ حتّى ابنُها) امتِناعُ: (عَجبتُ مِن القَومِ حتّى بَنيهِم)؛ لأنَّ اسْمَ القَومِ يَشملُ أبْناءَهم، واسْمَ الجاريةِ لا يَشملُ ابنَها، ويَظهرُ لي أنَّ الذي لحَظَه ابنُ مالكٍ أنَّ الموضِعَ الذي يَصحُّ أنْ تحُلَّ فيه (إلى) محَلَّ (حتّى) العاطفةِ: هي فيه مُحتمِلةٌ للجارّةِ، فيُحتاجُ حينَئذٍ إلى إعادةِ الجارِّ عندَ قصْدِ العطْفِ، نحوُ: (اعتَكفتُ في الشهْرِ حتّى في آخِرِه)، بخِلافِ المِثالِ.

تنْبيهٌ

العطْفُ بـ(حتّى) قَليلٌ، وأهْلُ الكوفةِ يُنكرونَه البتّةَ.

٣- الثالثُ مِن أوجُهِ (حتّى): أنْ تكونَ حرْفَ ابتِداءٍ، أيْ: حرْفًا تُبتدأُ بعدَه الجُملُ، أيْ: تُستأنَفُ، فتَدخلُ على الجُملةِ الاسْميّةِ، كقولِ الفَرزْدقِ:

٨٩- فـواعـجَـبـا، حـتّـى كُـلـيـبٌ تَـسـبُّـنـي
كـأنَّ أبـاهـا نَـهـشَـلٌ أو مُـجـاشِـعُ

وعلى الفِعليّةِ التي فِعلُها مضارعٌ، كقراءةِ نافعٍ رَحمَه اللهُ تعالى: ﴿حتّى يقولُ الرَسولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]، وكقولِ حسّانَ:

٩٠- يُـغـشَـونَ حـتّـى مـا تَـهِـرُّ كِـلابُـهـم
لا يَـسـألـونَ عـن الـسَـوادِ الـمـقْـبِـلِ

وعلى الفِعليّةِ التي فِعلُها ماضٍ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعرَاف: ٩٥].

وقدْ دخَلتْ (حتّى) الابتِدائيّةُ على الجُملتَينِ: الاسْميّةِ والفِعليّةِ في قولِه:

٩١- سـرَيـتُ بـهـمْ حـتّـى تَـكِـلُّ مَـطـيُّـهـمْ
وحـتّـى الـجِـيـادُ مـا يُـقَـدنَ بـأرْسـانِ

فيمَن رواهُ برفْعِ (تَكِلُّ)، والمعْنى: (حتّى كلَّتْ)، ولكنَّه جاءَ على حِكايةِ الحالِ الماضيةِ.

وقدْ يكونُ الموضِعُ صالحًا لأقْسامِ (حتّى) الثلاثةِ، كقولِك: (أكَلتُ السمَكةَ حتّى رأسها)، فلك أنْ تَخفِضَ على معْنى (إلى)، وأنْ تَنصبَ على معْنى الواوِ، وأنْ تَرفعَ على الابتِداءِ، وقدْ رُويَ بالأوجُهِ الثلاثةِ قولُه:

٩٢- [أَلقى الصَحيفةَ كي يُخفِّفَ رحْلَه
والزادَ] حتّى نعْلَه أَلقاها

ولا محَلَّ للجُملةِ الواقعةِ بعدَ (حتّى) الابتِدائيّةِ، خِلافًا للزجّاجِ وابنِ دُرُستُوَيهِ.

(حَيثُ)

وطيِّئٌ تقولُ: (حَوثُ)، وفي الثاءِ فيهما: الضمُّ والكسْرُ والفتْحُ، ومِن العرَبِ مَن يُعربُ (حَيثُ)، وهي للمَكانِ اتِّفاقًا، وقدْ ترِدُ للزمانِ، والغالبُ كَونُها في محَلِّ نصْبٍ على الظرْفيّةِ أو خفْضٍ بـ(مِن)، وقدْ تُخفضُ بغيرِها، كقولِه:

٩٣- [فشدَّ ولمْ يُفزِعْ بُيوتًا كَثيرةً]
لَدى حَيثُ أَلقتْ رحْلَها أُمُّ قَشعَمِ

وقدْ تقَعُ مفْعولًا وِفاقًا للفارسيِّ، وحمَلَ عليه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، إذِ المعْنى أنَّه سُبحانَه يَعلمُ نفْسَ المكانِ المسْتحِقِّ لِوضْعِ الرِسالةِ فيه، لا شيئًا في المكانِ.

وتَلزمُ (حَيثُ) الإضافةَ إلى الجُملةِ، اسْميّةً كانتْ أو فِعليّةً، وإضافتُها إلى الفِعليّةِ أكثَرُ، ونَدَرتْ إضافتُها إلى المفرَدِ، كقولِه:

٩٤- [ونَطعُنُهم حيثُ الحُبا عندَ ضرْبِهم]
ببِيضِ المَواضي حَيثُ لَيِّ العَمائمِ

والكِسائيُّ يَقيسُه، وأندَرُ مِن ذلك إضافتُها إلى جُملةٍ محْذوفةٍ، كقولِه:

٩٥- إذا رَيدةٌ مِن حَيثُ ما نَفحتْ لهُ
أتاهُ برَيّاها خَليلٌ يُواصِلُهْ

أيْ: (إذا رَيدةٌ نَفحتْ له مِن حَيثُ هبَّتْ).

قالَ أبو الفتْحِ: "ومَن أضافَ (حَيثُ) إلى المفرَدِ أَعربَها"، انتَهى. ورأَيتُ بخطِّ الضابِطينَ:

٩٦- أما تَرى حَيث سُهيل طالِعا
[نجْمًا يُضيءُ كالشِهابِ لامِعا]

بفتْحِ ثاءِ (حَيثَ) وخفْضِ (سُهيلٍ)، و(حَيثُ) بالضمِّ و(سُهيلٌ) بالرفْعِ، أيْ: (موْجودٌ).

وإذا اتَّصلتْ بها (ما) الكافّةُ ضُمِّنتْ معْنى الشرْطِ وجَزمَتِ الفِعلَينِ، كقولِه:

٩٧- حَيثُما تَستَقمْ يُقدِّرْ لكَ اللـ
ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمانِ

وهذا البَيتُ دَليلٌ عندي على مَجيئِها للزمانِ.

حرْفُ الخاءِ المُعجَمةِ

(خَلا)

على وجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفًا جارًّا للمستثْنى، ثمَّ قيلَ: مَوضِعُها نصْبٌ عن تَمامِ الكلامِ، وقيلَ: تَتعلَّقُ بما قبْلَها مِن فِعلٍ أو شِبهِه، على قاعدةِ أحرُفِ الجرِّ، والصَوابُ عندي الأوَّلُ؛ لأنَّها لا تُعدِّي الأفْعالَ إلى الأسْماءِ، بلْ تُزيلُ معْناها عنها، فأَشبهَتِ الحُروفَ الزائدةَ.

والثاني: أنْ تكونَ فِعلًا مُتعدِّيًا ناصبًا له، وفاعلُها على الحدِّ المذْكورِ في فاعلِ (حاشا)، والجُملةُ مُستأنَفةٌ أو حاليّةٌ، على خِلافٍ في ذلك، وتقولُ: (قامُوا خَلا زيدًا)، وإنْ شئتَ خفَضتَ، إلّا في نحوِ قولِ لَبيدٍ:

٩٨- ألا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطلُ
[وكلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ]

وذلك لأنَّ (ما) هذه مصْدريّةٌ، فدُخولُها يُعيِّنُ الفِعليّةَ، ومَوضِعُ (ما خَلا) نصْبٌ، فقالَ السِيرافيُّ: على الحالِ، وقيلَ: على الظرْفِ على نِيابتِها وصِلتِها عن الوقْتِ، فمعْنى (قامُوا ما خَلا زيدًا) على الأوَّلِ:

(قامُوا خالينَ عن زيدٍ)، وعلى الثاني: (قامُوا وقْتَ خُلوِّهم عن زيدٍ)، وهذا الخِلافُ المذْكورُ في محَلِّها خافضةً وناصبةً ثابتٌ في (حاشا) و(عَدا).

حرْفُ الراءِ

(رُبَّ)

حرْفُ جرٍّ، خِلافًا للكوفيِّينَ في دعْوى اسْميّتِه، وليسَ معْناهُ التقْليلَ دائمًا، ولا التكْثيرَ دائمًا، بلْ ترِدُ للتكْثيرِ كَثيرًا وللتقْليلِ قَليلًا.

فمِنَ الأوَّلِ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحِجر: ٢]، وقالَ الشاعرُ:

٩٩- فيا رُبَّ يومٍ قدْ لهَوتُ وليلةٍ
بآنسةٍ كأنَّها خطُّ تِمثالِ

ومِن الثاني: قولُ أبي طالبٍ:

١٠٠- وأبيَضَ يُستسقى الغَمامُ بوجْهِهِ
ثِمالُ اليتامى عِصمةٌ للأَراملِ

ونَظيرُ (رُبَّ) في إفادةِ التكْثيرِ (كمْ) الخبَريّةُ، وفي إفادتِه تارةً وإفادةِ التقْليلِ أُخرى (قدْ)، وصِيَغُ التصْغيرِ، إلّا أنَّ الغالبَ في (قدْ) والتصْغيرِ إفادتُهما للتقْليلِ، و(رُبَّ) بالعكْسِ.

وتَنفردُ (رُبَّ) بوُجوبِ تصْديرِها، ووُجوبِ تنْكيرِ مجْرورِها، ونعْتِه إنْ كانَ ظاهرًا، وإفرادِه وتذْكيرِه وتمْييزِه بما يُطابقُ المعْنى إنْ كانَ

ضَميرًا، وغلَبةِ حذْفِ مُعدّاها ومُضيِّه، وإعمالِها محْذوفةً بعدَ الفاءِ كَثيرًا، وبعدَ الواوِ أكثَرَ، وبعدَ (بلْ) قَليلًا، وبدُونِهنَّ أقَلَّ، كقولِه:

١٠١- فمِثلِكِ حُبلى قدْ طَرقتُ ومُرضِعٍ
[فألهَيتُها عن ذي تَمائمَ مُحوِلِ]

وقولِه:

١٠٢- وأبيَضَ يُستسقى الغَمامُ بوجْهِهِ
[ثِمالُ اليَتامى عِصمةٌ للأَراملِ]

وقولِه:

١٠٣- بلْ بلَدٍ ذي صعُدٍ وآكامْ

وقولِه:

١٠٤- رسْمِ دارٍ وقَفتُ في طلَلِهْ
[كِدتُ أَقضي الغداةَ مِن جلَلِهْ]

وبأنَّها زائدةٌ في الإعرابِ دُونَ المعْنى، فمحَلُّ مجْرورِها في نحوِ: (رُبَّ رجُلٍ صالحٍ عندي) رفْعٌ على الابتِدائيّةِ، وفي نحوِ: (رُبَّ رجُلٍ صالحٍ لَقيتُ) نصْبٌ على المفْعوليّةِ، ويَجوزُ مُراعاةُ محَلِّه كَثيرًا، وإنْ لمْ يَجزْ نحوُ: (مرَرتُ بزيدٍ وعمْرًا) إلّا قَليلًا، وإذا زِيدتْ (ما) بعدَها فالغالبُ أنْ تكُفَّها عن العمَلِ، وأنْ تُهيِّئَها للدُخولِ على الجُملِ الفِعليّةِ، وأنْ يكونَ الفِعلُ ماضيًا لفْظًا ومعْنًى، كقولِه:

١٠٥- رُبَّما أَوفَيتُ في علَمٍ
ترفَعنْ ثَوبي شَمالاتُ

ومِن إعمالِها قولُه:

١٠٦- رُبَّما ضربةٍ بسَيفٍ صَقيلٍ
بينَ بُصرى وطعْنةٍ نجْلاءِ

ومِن دُخولِها على الاسْميّةِ قولُ أبي دؤادٍ:

١٠٧- رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمْ
وعَناجيجُ بينَهنَّ المِهارُ

ومِن دُخولِها على الفِعلِ المستقبَلِ قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحِجر: ٢].

وفي (رُبَّ) سِتَّ عشْرةَ لُغةً: ضمُّ الراءِ وفتْحُها، وكِلاهُما معَ التشْديدِ والتخْفيفِ، والأوجُهُ الأربعةُ معَ تاءِ التأْنيثِ ساكنةً أو محرَّكةً ومعَ التجرُّدِ منها؛ فهذه اثْنَتا عشْرةَ، والضمُّ والفتْحُ معَ إسكانِ الباءِ، وضمُّ الحرْفَينِ معَ التشْديدِ ومعَ التخْفيفِ.

حرْفُ السينِ المُهمَلةِ

(السينُ المفرَدةُ)

حرْفٌ يَختصُّ بالمضارِع، ويُخلِّصُه للاستِقبالِ، ويَتنزَّلُ منه منْزلةَ الجُزءِ، ولهذا لَمْ يَعملْ فيه معَ اختِصاصِه به، ومعْنى قولِ المعرِبينَ فيها: "حرْفُ تنْفيسٍ": (حرْفُ توْسيعٍ)، وذلك أنَّها نقَلَتِ المضارعَ مِن الزمَنِ الضيِّقِ - وهو الحالُ - إلى الزمَنِ الواسعِ وهو الاستِقبالُ، وأوضَحُ مِن عِبارتِهم قولُ الزَمخْشريِّ وغيرِه: (حرْفُ استِقبالٍ).

(سَوفَ)

مُرادِفةٌ للسينِ، ويُقالُ فيها: (سَفَ) بحذْفِ الوسَطِ، و(سَو) بحذْفِ الأَخيرِ، و(سَي) بحذْفِه وقلْبِ الوسَطِ ياءً.

وتَنفردُ عن السينِ بدُخولِ اللامِ عليها، نحوُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وبأنَّها قدْ تُفصَلُ بالفِعلِ المُلْغى، كقولِه:

١٠٨- وما أَدري، وسَوفَ - إخالُ - أَدري

أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أمْ نِساءُ؟

(سِيٌّ) من (لا سِيَّما)

اسْمٌ بمنْزلةِ (مِثلٍ) وزْنًا ومعْنًى، وعَينُه في الأصْلِ واوٌ، وتَثيتُه (سِيّانِ)، واستَغنَوا بتَثنيتِه عن تَثنيةِ (سَواءٍ). وتشْديدُ يائِه، ودُخولُ (لا) عليه، ودُخولُ الواوِ على (لا): واجبٌ.

وهو اسْمٌ لـ(لا) التبْرئةِ، ويَجوزُ في الاسْمِ الذي بعدَها الجرُّ والرفْعُ مُطلَقًا، والنصْبُ أيضًا إذا كانَ نكِرةً، وقدْ رُويَ بهنَّ:

١٠٩- [ألا رُبَّ يومٍ لكَ مِنهنَّ صالحٍ]
ولا سِيَّما يومٍ [بدارةِ جُلجُلِ]

فالجرُّ أرجَحُها، وهو على الإضافةِ، و(ما) زائدةٌ بينَهما، مِثلُها في ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ﴾ [القَصَص: ٢٨]، والرفْعُ على أنَّه خبَرٌ لِمُضمَرٍ محْذوفٍ، و(ما) موْصولةٌ أو نكِرةٌ موْصوفةٌ بالجُملةِ، والتقْديرُ: (ولا مِثلَ الذي هو يومٌ)، أو: (ولا مِثلَ شيءٍ هو يومٌ)، وعلى الوجْهَينِ ففتْحةُ (سِيَّ) إعرابٌ لأنَّه مضافٌ، والنصْبُ على التمْييزِ كما يقَعُ التمْييزُ بعدَ (مِثلٍ) في نحوِ: ﴿وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و(ما) كافّةٌ عن الإضافةِ، والفتْحةُ بِناءٌ مِثلُها في (لا رجُلَ)، وأمّا انتِصابُ المعْرفةِ نحوُ: (ولا سِيَّما زيدًا) فمنَعَه الجُمهورُ.

(سَواءٌ)

تكونُ بمعْنى (مُستَوٍ)، ويُوصَفُ بها المكانُ بمعْنى أنَّه نِصفٌ بينَ مكانَينِ، والأفصَحُ فيه حينَئذٍ أنْ يُقصَرَ معَ الكسْرِ، نحوُ: ﴿مكانًا سِوًى﴾ [طه: ٥٨]، وقدْ يُمدُّ معَ الفتْحِ، نحوُ: (مرَرتُ برجُلٍ سَواءٍ والعدَمُ).

وبمعْنى الوسَطِ، وبمعْنى التامِّ، فتُمدُّ فيهما معَ الفتْحِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصَّافات: ٥٥]، وقولِك: (هذا دِرهمٌ سَواءٌ).

وبمعْنى القصْدِ، فتُقصَرُ معَ الكسْرِ، وهو أغرَبُ مَعانيْها، كقولِه:

١١٠- فلَأَصرِفَنَّ سِوى حُذيفةَ مِدحتي
لِفَتى العَشيِّ وفارسِ الأجْرافِ

وبمعْنى (مكانٍ) أو (غيرٍ)، على خِلافٍ في ذلك، فتُمدُّ معَ الفتْحِ وتُقصرُ معَ الضمِّ ويَجوزُ الوجْهانِ معَ الكسْرِ، وتقَعُ هذه صِفةً واستِثناءً كما تقَعُ (غيرٌ)، وهو عندَ الزجّاجيِّ وابنِ مالكٍ كـ(غيرٍ) في المعْنى والتصرُّفِ؛ فتقولُ: (جاءَني سِواك) بالرفْعِ على الفاعِليّةِ، و(رأَيتُ سِواك) بالنصْبِ على المفْعوليّةِ، و(ما جاءَني أحدٌ سِواك) بالنصْبِ والرفْعِ، وهو الأرجَحُ.

تنْبيهٌ

يُخبَرُ بـ(سَواءٍ) التي بمعْنى (مُستَوٍ) عن الواحدِ فما فوقَه، نحوُ: ﴿لَيۡسُواْ سَوَآءٗ﴾ [آل عِمرَان: ١١٣]؛ لأنَّها في الأصْلِ مصْدرٌ بمعْنى الاستِواءِ.

حرْفُ العَينِ المُهمَلةِ

(عَدا)

مِثلُ (خَلا) فيما ذكَرْناهُ مِن القِسمَينِ، وفي حُكمِها معَ (ما) والخِلافِ في ذلك.

(على)

على وجْهَينِ:

١- أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفًا، وخالفَ في ذلك جَماعةٌ، ولنا أمْرانِ:

أحدُهما: قولُه:

١١١- تَحِنُّ فتُبدي ما بها مِن صَبابةٍ
وأُخفي الذي لَولا الأُسى لقَضاني

أيْ: (لقَضى عليَّ)، فحُذفتْ وجُعلَ مجْرورُها مفْعولًا.

والثاني: أنَّهم يقولونَ: (نزَلتُ على الذي نزَلتَ)، أيْ: (عليه)، كما جاءَ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أيْ: (منه).

ولها تِسعةُ مَعانٍ:

١- أحدُها: الاستِعلاءُ، إمّا على المجْرورِ - وهو الغالبُ -، نحوُ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو على ما يَقرُبُ منه، نحوُ: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، وقدْ يكونُ الاستِعلاءُ معْنَويًّا، نحوَ: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

٢- الثاني: المصاحَبةُ كـ(معَ)، نحوُ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧].

٣- الثالثُ: المجاوَزةُ كـ(عنْ)، كقولِه:

١١٢- إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنو قُشيرٍ
لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رِضاها

أيْ: (عنّي).

٤- الرابعُ: التعْليلُ كاللامِ، نحوُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥]، أيْ: (لِهِدايتِه إيّاكم)، وقولِه:

١١٣- عَلامَ تقولُ الرُمحَ يُثقِلُ عاتقيْ
إذا أنا لمْ أَطعُنْ إذا الخَيلُ كرَّتِ

٥- الخامسُ: الظرْفيّةُ كـ(في)، نحوُ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القَصَص: ١٥].

٦- السادسُ: مُوافَقةُ (مِن)، نحوُ: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطفّفِين: ٢].

٧- السابعُ: مُوافَقةُ الباءِ، نحوُ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وقدْ قرأَ أُبيٌّ بالباءِ.

٨- الثامنُ: أنْ تكونَ زائدةً للتعْويضِ أو لغيرِه:

فالأوَّلُ: كقولِه:

١١٤- إنَّ الكَريمَ وأَبيكَ يَعتمِلْ
إنْ لمْ يَجدْ يومًا على مَن يتَّكِلْ

أيْ: (مَن يتَّكِلُ عليه)، فحذَفَ (عليه) وزادَ (على) قبْلَ الموْصولِ تعْويضًا، قالَه ابنُ جِنّي.

والثاني: كقولِ حُميدِ بنِ ثَورٍ:

١١٥- أبى اللهُ إلّا أنَّ سرْحةَ مالكٍ
على كلِّ أفْنانِ العِضاهِ تَروقُ

قالَه ابنُ مالكٍ، وفيه نظَرٌ، وإنَّما المرادُ: (تَعلو وتَرتفِعُ).

٩- التاسعُ: أنْ تكونَ للاستِدراكِ والإضرابِ، كقولِك: (فلانٌ لا يَدخلُ الجنّةَ لِسوءِ صَنيعِه، على أنَّه لا ييأسُ مِن رحْمةِ اللهِ)، وقولِه:

١١٦- بكلٍّ تَداوَينا فلمْ يَشفِ ما بِنا
على أنَّ قُربَ الدارِ خيرٌ مِن البُعدِ

عـلـى أنَّ قُـربَ الـدارِ لـيـسَ بِـنـافـعٍ
إذا كـانَ مَـن تـهْـواهُ لـيـسَ بِـذي وُدِّ

أبطَلَ بـ(على) الأُولى عُمومَ قولِه: (لَمْ يَشفِ ما بِنا)، فقالَ: (بلى، إنَّ فيه شِفاءً ما)، ثمَّ أبطَلَ بالثانيةِ قولَه: (على أنَّ قُربَ الدارِ خيرٌ مِن البُعدِ).

وتعلُّقُ (على) هذه بما قبْلَها كتعلُّقِ (حاشا) بما قبْلَها عندَ مَن قالَ به؛ لأنَّها أَوصَلتْ معْناهُ إلى ما بعدَها على وجْهِ الإضرابِ والإخراجِ، أو هي خبَرٌ لِمبتدأٍ محْذوفٍ، أيْ: (والتحْقيقُ على كذا).

٢- والثاني مِن وجْهَي (على): أنْ تكونَ اسْمًا بمعْنى (فَوقٍ)، وذلك إذا دَخلتْ عليها (مِن)، كقولِه:

١١٧- [أَذلِـك أمْ كُـدريّـةٌ ظـلَّ فـرْخُـهـا
لَـقًى بـشَـرَورى كـالـيَـتـيـمِ الـمـعـيَّـلِ]
غَـدتْ مِـن عـلـيـه بـعـدَمـا تـمَّ ظِـمـؤُهـا
[تَـصِـلُّ وعـن قَـيـضٍ بـزَيـزاءَ مَـجـهَـلِ]

(عنْ)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١-**أحدُها**: أنْ تكونَ حرْفًا جارًّا، ولها مَعانٍ:

أحدُها: المجاوَزةُ، نحوُ: (سافرتُ عن البلَدِ)، و(رمَيتُ عن القَوسِ).

الثاني: البدَلُ، نحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البَقَرَة: ٤٨]، وفي الحَديثِ: «**صُومي عن أُمِّكِ**»[١].

الثالثُ: الاستِعلاءُ، نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [محمَّد: ٣٨].

الرابعُ: التعْليلُ، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ﴾ [التّوبَة: ١١٤]، ونحوُ: ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾ [هُود: ٥٣].

الخامسُ: مُرادفةُ (بعدَ)، نحوُ: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ونحوُ: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ۝١٩﴾ [الانشقاق: ١٩]، أيْ: (حالةً بعدَ حالةٍ).

السادسُ: مُرادَفةُ (مِن)، نحوُ: ﴿أولئك الذينَ يُتقبَّلُ عنهم أحسنُ ما عملوا﴾ [الأحقاف: ١٦]، بدَليلِ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ﴾ [البقرة: ١٢٧].

(١) رواه مسلم.

السابعُ: الاستِعانةُ، قالَه ابنُ مالكٍ، ومثَّلَه بـ(رمَيتُ عن القَوسِ)، لأنَّهم يقولونَ أيضًا: (رمَيتُ بالقَوسِ)، حكاهُما الفرّاءُ.

الثامنُ: أنْ تكونَ زائدةً للتعْويضِ مِن أُخرى محْذوفةٍ، كقولِه:

١١٨- أَتَجزَعُ أنْ نفْسٌ أتاها حِمامُها
فهلّا التي عن بينَ جنْبَيكَ تَدفَعُ

قالَ ابنُ جِنّي: "أرادَ: (فهلّا تَدفَعُ عن التي بينَ جنْبَيك)، فحُذفتْ (عن) مِن أوَّلِ الموْصولِ، وزِيدتْ بعدَه".

٢-**الوجْهُ الثاني**: أنْ تكونَ حرْفًا مصْدريًّا، وذلك أنَّ بَني تَميمٍ يقولونَ في نحوِ: (أعجَبَني أنْ تَفعلَ): (عنْ تَفعلَ)، قالَ ذُو الرُّمّةِ:

١١٩- أَعنْ تَرسَّمتَ مِن خرْقاءَ منْزلةً
ماءُ الصَّبابةِ مِن عَينَيكَ مسْجومُ؟

وكذا يَفعلونَ في (أنَّ) المشدَّدةِ، فيقولونَ: (أَشهدُ عنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ)، وتُسمّى: (عنْعَنةَ تَميمٍ).

٣- **الثالثُ**: أنْ تكونَ اسْمًا بمعْنى (جانبٍ)، وذلك مُتعيِّنٌ في مَواضِعَ:

أحدُها: أنْ تَدخلَ عليها (مِن) - وهو كَثيرٌ -، كقولِه:

١٢٠- فلقدْ أُراني للرِماحِ دَريئةً
مِن عن يَميني مرّةً وأَمامي

الثاني: أنْ تَدخلَ عليها (على)، وذلك نادرٌ، والمحْفوظُ منه بَيتٌ واحدٌ، وهو قولُه:

١٢١- على عنْ يَميني مرَّتِ الطَيرُ سُنَّحًا
[وكيفَ سُنوحٌ واليَمينُ قَطيعُ؟]

(عَوضُ)

ظرْفٌ لاستِغراقِ المستقبَلِ مِثلُ (أبَدًا)، إلّا أنَّه مُختصٌّ بالنفْيِ، وهو معرَبٌ إنْ أُضيفَ، كقولِهم: (لا أَفعلُه عَوضَ العائضِينَ)، مبْنيٌّ إنْ لمْ يُضَفْ، وبناؤُه إمّا على الضمِّ كـ(قبْلُ)، أو على الكسْرِ كـ(أمْسِ)، أو على الفتْحِ كـ(أينَ).

(عَسى)

فِعلٌ مُطلَقًا، لا حرْفٌ مُطلَقًا، ولا حينَ يتَّصِلُ بالضَميرِ المنْصوبِ، كقولِه:

١٢٢- [تقولُ بِنْتي: قدْ أَنى إناكا]
يا أَبَتا علَّكَ أو عَساكا

ومعْناهُ الترَجِّي في المحْبوبِ، والإشفاقُ في المكْروهِ، وقدِ اجتَمعا في قولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البَقَـرَة: ٢١٦].

وتُستعمَلُ على أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ يُقالَ: (عَسى زيدٌ أنْ يقومَ)، واختُلفَ في إعرابِه على أقْوالٍ:

١- أحدُها - وهو قولُ الجُمهورِ -: أنَّه مِثلُ (كانَ زيدٌ يقومُ)، واستُشكلَ بأنَّ الخبَرَ في تأْويلِ المصْدرِ، والمخبَرُ عنه ذاتٌ، ولا يكونُ الحدَثُ عَينَ الذاتِ، وأُجيبَ بأُمورٍ:

أحدُها: أنَّه على تقْديرِ مضافٍ: إمّا قبْلَ الاسْمِ، أيْ: (عَسى أمْرُ زيدٍ القِيامَ)، أو قبْلَ الخبَرِ، أيْ: (عَسى زيدٌ صاحبَ القِيامِ).

والثاني: أنَّه مِن بابِ (زيدٌ عدْلٌ وصَومٌ)، ومِثلُه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ [يُونس: ٣٧].

٢- والقولُ الثاني: أنَّها فِعلٌ مُتَعدٍّ بمنْزلةِ (قارَبَ) معْنًى وعمَلًا، أو قاصرٌ بمنْزلةِ (قرُبَ مِن أنْ يَفعلَ)، وحُذفَ الجارُّ توسُّعًا، وهذا مَذهَبُ سيبويهِ والمبرِّدِ.

٣- والثالثُ: أنَّها فِعلٌ قاصرٌ بمنْزلةِ (قرُبَ)، و(أنْ) والفِعلُ: بدَلُ اشتِمالٍ مِن فاعلِها، وهو مَذهَبُ الكوفيِّينَ، ويَردُّه أنَّه يكونُ حينَئذٍ بدَلًا

لازِمًا تَتوقَّفُ عليه فائدةُ الكلامِ، وليسَ هذا شأْنَ البدَلِ.

٤- والرابعُ: أنَّها فِعلٌ ناقصٌ كما يقولُ الجُمهورُ، و(أنْ) والفِعلُ: بدَلُ اشتِمالٍ كما يقولُ الكوفيُّونَ، وأنَّ هذا البدَلَ سدَّ مسَدَّ الجُزأَينِ، واختارَه ابنُ مالكٍ.

الاستِعمالُ الثاني: أنْ تُسنَدَ إلى (أنْ) والفِعلِ، فتكونُ فِعلًا تامًّا، وقالَ ابنُ مالكٍ: "عندي أنَّها ناقصةٌ أبَدًا، ولكنْ سدَّتْ (أنْ) وصِلتُها في هذه الحالةِ مسَدَّ الجُزأَينِ".

الثالثُ والرابعُ والخامسُ: أنْ يأتيَ بعدَها المضارعُ المجرَّدُ، أو المقْرونُ بالسينِ، أو الاسْمُ المفرَدُ، نحوُ: (عَسى زيدٌ يقومُ) و(عَسى زيدٌ سيقومُ) و(عَسى زيدُ قائمًا).

والأوَّلُ قَليلٌ، كقولِه:

١٢٣- عَسى الكرْبُ الذي أَمسَيتُ فيهِ
يكونُ وَراءَه فَرَجٌ قَريبُ

والثالثُ أقَلُّ، كقولِه:

١٢٤- أَكثَرتَ في اللَومِ مُلِحًّا دائما
لا تُكثِرنْ إنّي عَسَيتُ صائما

والصَوابُ أنَّها ممّا حُذفَ فيه الخبَرُ، أيْ: (أَكونُ صائمًا)؛ لأنَّ المرْجوَّ كَونُه صائمًا، لا نفْسُ الصائمِ.

والثاني نادرٌ جِدًّا، كقولِه:

١٢٥- عَسى طيِّئٌ مِن طيِّئٍ بعدَ هذهِ
ستُطفِئُ غُلّاتِ الكُلى والجَوانحِ

و(عَسى) فيهنَّ فِعلٌ ناقصٌ بلا إشكالٍ.

والسادسُ: أنْ يُقالَ: (عَسايَ) و(عَساكَ) و(عَساهُ) وهو قَليلٌ، أُجريتْ مُجرى (لعَلَّ) في نصْبِ الاسْمِ ورفْعِ الخبَرِ، كما أُجريتْ (لعَلَّ) مُجراها في اقتِرانِ خبَرِها بـ(أنْ)، قالَه سيبويهِ.

السابعُ: (عَسى زيدٌ قائمٌ)، حكاهُ ثَعلَبٌ، ويَتخرَّجُ على أنَّ اسْمَها ضَميرُ الشأْنِ.

تنْبيهٌ

إذا قيلَ: (زيدٌ عَسى أنْ يقومَ) احتَملَ نُقصانَ (عَسى) على تقْديرِ تحمُّلِها الضَميرَ، وتَمامَها على تقْديرِ خُلوِّها منه، وإذا قلتَ: (عَسى أنْ يقومَ زيدٌ) احتَملَ الوجْهَينِ أيضًا، ولكنْ يكونُ الإضمارُ في (يقومُ) لا في (عَسى).

(عَلُ) بلامٍ خَفيفةٍ

اسْمٌ بمعْنى (فَوقٍ)، التزَموا فيه أمْرَينِ، أحدُهما: استِعمالُه مجْرورًا بـ(مِن). والثاني: استِعمالُه غيرَ مضافٍ، فلا يُقالُ: (أخَذتُه مِن علِ السطْحِ) كما يُقالُ: (مِن فوقِه)، وأمّا قولُه:

١٢٦- يــا رُبَّ يــوم لــيَ لا أُظــلَّــلُــهْ
أُرمَـضُ مِـن تـحـتُ وأَضـحـى مِـن عَـلُـهْ

فالهاءُ للسكْتِ.

ومتى أُريدَ به المعْرفةُ كانَ مبْنيًّا على الضمِّ كما في هذا البَيتِ، إذِ المرادُ فَوقيّةُ نفْسِه لا فَوقيّةٌ مُطلَقةٌ.

ومتى أُريدَ به النكِرةُ كانَ معرَبًا، كقولِه:

١٢٧- [مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقـبِـلٍ مُـدبِـرٍ مـعًـا]
كـجُـلـمـودِ صـخْـرٍ حطَّه الـسَـيـلُ مِـن عَـلِ

إذِ المرادُ تشْبيهُ الفرَسِ في سُرعتِه بجُلمودٍ انْحطَّ مِن مكانٍ ما عالٍ، لا مِن عُلوٍّ مخْصوصٍ.

(علَّ) بلامٍ مشدَّدةٍ مفْتوحةٍ أو مكْسورةٍ

لُغةٌ في (لعَلَّ)، قالَ:

١٢٨- ولا تُـهـيـنَ الـفَـقـيـرَ عـلَّـكَ أنْ
تَـركـعَ يـومًـا والـدهْـرُ قـدْ رفَـعَـهْ

وهما بمنْزلةِ (عَسى) في المعْنى، وبمنْزلةِ (إنَّ) المشدَّدةِ في العمَلِ، وعُقيلٌ تَخفِضُ بهما، وتُجيزُ في لامِهما الفتْحَ تخْفيفًا والكسْرَ على أصْلِ الْتِقاءِ الساكِنَين، ويَصحُّ النصْبُ في جَوابِهما عندَ الكوفيِّينَ تمسُّكًا بقراءةِ حفْصٍ: ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصْبِ.

(عندَ)

اسْمٌ للحُضورِ الحِسّيِّ، نحوُ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النَّمل: ٤٠]، والمعْنَويِّ، نحوُ: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النَّمل: ٤٠]، وللقُربِ كذلك، نحوُ: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ۝٤٧﴾ [صٓ: ٤٧]، وكسْرُ فائِها أكثَرُ مِن ضمِّها وفتْحِها، ولا تقَعُ إلّا ظرْفًا أو مجْرورةً بـ(مِن).

تنْبيهانِ

الأوَّلُ: قولُنا: "اسْمٌ للحُضورِ" موافِقٌ لعِبارةِ ابنِ مالكٍ، والصَوابُ: (اسْمٌ لِمكانِ الحُضورِ)؛ فإنَّها ظرْفٌ لا مصْدرٌ، وتأْتي أيضًا لزَمانِه، نحوَ: (جِئتُك عندَ طُلوعِ الشمْسِ).

الثاني: تُعاقِبُ (عندَ) كلمتانِ:

(لَدى) مُطلَقًا، نحوُ: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨].

و(لَدُنْ) إذا كانَ المحَلُّ محَلَّ ابتِداءِ غايةٍ، نحوُ: (جئتُ مِن لَدُنْه).

ثمَّ اعلَمْ أنَّ (عندَ) أمكَنُ مِن (لَدى) مِن وجْهَينِ:

أحدُهما: أنَّها تكونُ ظرْفًا للأعْيانِ والمعاني، تقولُ: (هذا القولُ عندي صَوابٌ)، ويَمتنِعُ ذلك في (لَدى).

والثاني: أنَّك تقولُ: (عندي مالٌ) وإنْ كانَ غائبًا، ولا تقولُ: (لدَيَّ مالٌ) إلّا إذا كانَ حاضرًا.

وقدْ أَغناني هذا البحْثُ عن عقْدِ فصْلٍ لـ(لَدُنْ) و(لَدى) في بابِ اللامِ.

حرْفُ الغَينِ المُعجَمةِ

(غيرٌ)

اسْمٌ مُلازمٌ للإضافةِ في المعْنى، ويَجوزُ أنْ يُقطَعَ عنها لفْظًا إنْ فُهِمَ معْناهُ وتَقدَّمتْ عليها كلمةُ (ليسَ)، وقولُهم: (لا غيرُ) لحْنٌ، ويُقالُ: (قبَضتُ عشَرةً ليسَ غيرها) برفْعِ (غيرٍ) على حذْفِ الخبَرِ، وبنصْبِها على إضمارِ الاسْمِ، و(ليسَ غيرَ) بالفتْحِ مِن غيرِ تنْوينٍ على إضمارِ الاسْمِ أيضًا وحذْفِ المضافِ لفْظًا ونيّةِ ثُبوتِه، و(ليسَ غيرُ) بالضمِّ مِن غيرِ تنْوينٍ، فقالَ المبرِّدُ: إنَّها ضمّةُ بناءٍ، فعلى هذا يُحتملُ أنْ يكونَ اسْمًا وأنْ يكونَ خبَرًا، وقالَ الأخفَشُ: ضمّةُ إعرابٍ، وعلى هذا فهو الاسْمُ، و(ليسَ غيرًا) بالفتْحِ والتنْوينِ، و(ليسَ غيرٌ) بالضمِّ والتنْوينِ، وعليهما فالحرَكةُ إعرابيّةٌ.

ولا تَتعرَّفُ (غيرٌ) بالإضافةِ؛ لشِدّةِ إبهامِها، وتُستعمَلُ (غيرٌ) المضافةُ لفْظًا على وجْهَينِ:

أحدُهما - وهو الأصْلُ -: أنْ تكونَ صِفةً للنكِرةِ، نحوُ: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو لِمعْرفةٍ قَريبةٍ منها، نحوُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الآيةَ [الفاتحة: ٧]، لأنَّ

المعرَّفَ الجِنسيَّ قَريبٌ مِن النكِرةِ.

والثاني: أنْ تكونَ استِثناءً، فتُعربُ بإعرابِ الاسْمِ التالي (إلّا) في ذلك الكلامِ، فتقولُ: (جاءَ القَومُ غيرَ زيدٍ) بالنصْبِ، و(ما جاءَني أحدٌ غير زيدٍ) بالنصْبِ والرفْعِ.

وانتِصابُ (غيرٍ) في الاستِثناءِ عن تَمامِ الكلامِ عندَ المَغارِبةِ، كانتِصابِ الاسْمِ بعدَ (إلّا) عندَهم، واخْتارَه ابنُ عُصفورٍ؛ وعلى الحاليّةِ عندَ الفارسيِّ، واخْتارَه ابنُ مالكٍ.

ويَجوزُ بِناؤُها على الفتْحِ إذا أُضيفتْ لمبْنيٍّ، كقولِه:

١٢٩- لَمْ يَمنعِ الشُربَ منها غيرَ أنْ نَطَقتْ
حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ

تنْبيهانِ

الأوَّلُ: مِن مُشكِلِ التراكيبِ التي وَقعتْ فيها كلمةُ (غيرٍ) قولُ الحكَميِّ:

١٣٠- غيرُ مأْسوفٍ على زمَنٍ
يَنقَضي بالهمِّ والحزَنِ

وفيه ثلاثةُ أَعاريبَ:

أحدُها: أنَّ (غيرًا) مبتدأٌ لا خبَرَ له، بلْ لِما أُضيفَ إليه مرْفوعٌ

يُغني عن الخبَرِ، فكأنَّه قيلَ: (ما مأْسوفٌ على زمَنٍ)، فهو نَظيرُ: (ما مضْروبٌ الزيدانِ)، والنائبُ عن الفاعلِ الظرْفُ.

والثاني: أنَّ (غيرًا) خبَرٌ مقدَّمٌ، والأصْلُ: (زمَنٌ يَنقَضي بالهَمِّ والحزَنِ غيرُ مأْسوفٍ عليه)، ثمَّ قُدِّمتْ (غيرٌ) وما بعدَها، ثمَّ حُذفَ (زمَنٌ) دُونَ صِفتِه، فعادَ الضَميرُ المجْرورُ بـ(على) على غيرِ مذْكورٍ، فأُتيَ بالاسْمِ الظاهرِ مكانَه.

والثالثُ: أنَّه خبَرٌ لمحْذوفٍ، و(مأْسوفٌ): مصْدرٌ جاءَ على (مفْعولٍ)، والمرادُ به اسْمُ الفاعلِ، والمعْنى: (أنا غيرُ آسِفٍ على زمَنٍ هذه صِفتُه).

الثاني: مِن أبْياتِ المعاني قولُ حسّانَ رضي الله عنه:

١٣١- أتانا فلمْ نَعدِلْ سِواهُ بغَيرِه نَبيٌّ بَدا في ظُلمةِ اللَيلِ هاديا

فيُقالُ: سِواهُ هو غيرُه، فكأنَّه قالَ: (لمْ نَعدلْ غيرَه بغيرِه).

والجَوابُ: أنَّ الهاءَ في (بغيرِه) للسِوى، فكأنَّه قالَ: (لمْ نَعدلْ سِواهُ بغيرِ السِوى)، وغيرُ سِواهُ هو نفْسُه ﷺ، فالمعْنى: (لمْ نَعدلْ سِواهُ به).

حرْفُ الفاءِ

(الفاءُ المفرَدةُ)

حرْفٌ مُهمَلٌ، وترِدُ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ عاطفةً، وتُفيدُ ثلاثةَ أُمورٍ:

أحدُها: الترْتيبُ، وهو نَوعانِ: معْنويٌّ كما في (قامَ زيدٌ فعمْرٌو)، وذِكريٌّ وهو عطْفُ مفصَّلٍ على مُجمَلٍ، نحوُ: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النّساء: ١٥٣]، ونحوُ: "توَضّأَ فغسَلَ وجْهَه ويدَيهِ ومسَحَ رأْسَه ورِجلَيهِ".

الأمرُ الثاني: التعْقيبُ، وهو في كلِّ شيءٍ بحسَبِه، ألا تَرى أنَّه يُقالُ: (تَزوَّجَ فُلانٌ فوُلدَ له) إذا لمْ يكنْ بينَهما إلّا مُدّةُ الحمْلِ، وإنْ كانتْ مُدّةً مُتطاوِلةً، و(دَخلتُ البصْرةَ فبغْدادَ) إذا لمْ تُقمْ في البصْرةِ ولا بينَ البلَدَينِ.

وقيلَ: تقَعُ الفاءُ تارةً بمعْنى (ثُمَّ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاءاتُ بمعْنى (ثُمَّ)؛ لتَراخي معْطوفاتِها، وتارةً بمعْنى الواوِ، كقولِه:

١٣٢- [قِفا نبْكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومنْزلِ
بسِقطِ اللِوى] بينَ الدَخولِ فحَومَلِ

الأمْرُ الثالثُ: السبَبيّةُ، وذلك غالبٌ في العاطفةِ جُملةً أو صِفةً، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القَصَص: ١٥]، والثاني نحوُ: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ ﴿٥٤﴾﴾ [الواقِعَة: ٥٢-٥٤].

٢- والثاني مِن أوجُهِ الفاءِ: أنْ تكونَ رابطةً للجَوابِ، وذلك حيثُ لا يَصلحُ لأنْ يكونَ شرْطًا، وهو مُنحصِرٌ في سِتِّ مَسائلَ:

إحْداها: أنْ يكونَ الجَوابُ جُملةً اسْميّةً، نحوُ: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الأنعَام: ١٧].

الثانيةُ: أنْ تكونَ فِعليّةً كالاسْميّةِ، وهي التي فِعلُها جامدٌ، نحوُ: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [آل عِمرَان: ٢٨].

الثالثةُ: أنْ يكونَ فِعلُها إنشائيًّا، نحوُ: ﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٣١].

الرابعةُ: أنْ يكونَ فِعلُها ماضيًا لفْظًا ومعْنًى، نحوُ: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يُوسُف: ٧٧].

الخامسةُ: أنْ تَقترنَ بحرْفِ استِقبالٍ، نحوُ: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾ [المـائـدة: ٥٤]، ونحوُ: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن

﴿يُكۡفَرُوهُۗ﴾ [آل عِمرَان: ١١٥].

السادسةُ: أنْ تَقترنَ بحرْفٍ له الصدْرُ، كقولِه:

١٣٣- فـإنْ أَهـلِـكْ فـذِي حـنَـقٍ لَـظـاهُ
عـلـيَّ تَـكـادُ تَـلـتَـهـبُ الـتِـهـابـا

لِما عرَفتَ مِن أنَّ (رُبَّ) مقدَّرةٌ، وأنَّها لها الصدْرُ.

وقدْ مرَّ أنَّ (إذا) الفُجائيّةَ قدْ تَنوبُ عن الفاءِ، نحوُ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٦].

تنْبيهٌ

كما تَربطُ الفاءُ الجَوابَ بشرْطِه كذلك تَربطُ شِبهَ الجَوابِ بشِبهِ الشرْطِ، وذلك في نحوِ: (الذي يأْتيني فله دِرهمٌ).

٣- الثالثُ: أنْ تكونَ زائدةً دُخولُها في الكلامِ كخُروجِها، وهذا لا يُثبتُه سيبويهِ، ومِن زِيادتِها قولُه:

١٣٤- لَـمّـا اتَّـقـى بـيَـدٍ عَـظـيـمٍ جِـرمُـهـا
فـتـرَكـتُ ضـاحـيَ جِـلـدِهـا يَـتـذبْـذبُ

لأنَّ الفاءَ لا تَدخلُ في جَوابِ (لَمّا)، خِلافًا لابنِ مالكٍ.

مسألةٌ

الفاءُ في نحوِ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزُّمَر: ٦٦] عاطفةٌ، والأصْلُ: (تَنبَّهْ فاعْبدِ اللهَ)، ثمَّ حُذفَ (تَنبَّهْ)، وقُدِّمَ المنْصوبُ على الفاءِ إصْلاحًا للَّفْظِ، كَيلا تقَعَ الفاءُ صدْرًا.

مسألةٌ

الفاءُ في نحوِ: (خرَجتُ فإذا الأسَدُ) زائدةٌ لازمةٌ عندَ الفارسيِّ، وعاطفةٌ عندَ أبي الفتْحِ، وللسبَبيّةِ المحْضةِ كفاءِ الجَوابِ عندَ أبي إسحاقَ، ويَجبُ عندي أنْ يُحملَ على ذلك مِثلُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكَوثَر: ١-٢]؛ إذْ لا يُعطَفُ الإنشاءُ على الخبَرِ ولا العكْسُ.

تنْبيهٌ

قيلَ: تكونُ الفاءُ للاستئنافِ، كقولِه:

١٣٥- أَلَمْ تَسْألِ الربْعَ القَواءَ فيَنطِقُ
[وهلْ تُخبِرنْك اليومَ بَيداءُ سَملَقُ؟]

أيْ: (فهو يَنطِقُ)، وقولِه:

١٣٦- الشِعرُ صعْبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ
إذا ارْتَقى فيه الذي لا يَعلَمُهْ
زلَّتْ بهِ إلى الحَضيضِ قدَمُهْ
يُريدُ أنْ يُعربَهُ فيُعجِمُهْ

أيْ: (فهو يُعجِمُه).

والتحْقيقُ أنَّ الفاءَ في ذلك كلِّه للعطْفِ، وأنَّ المُعتمَدَ بالعطْفِ الجُملةُ لا الفِعلُ، وإنَّما يُقدِّرُ النحْويُّونَ كلمةَ (هو) لِيُبيِّنوا أنَّ الفِعلَ ليسَ المُعتمَدَ بالعطْفِ.

(في)

حرْفُ جرٍّ، له مَعانٍ:

١- أحدُها: الظرْفيّةُ، وهي إمّا مكانيّةٌ أو زمانيّةٌ، وقدِ اجتَمعَتا في قولِه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الرُّوم: ١-٤]، أو مَجازيّةٌ نحوُ: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩].

٢- الثاني: المصاحَبةُ، نحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [القَصَص: ٧٩].

٣- الثالثُ: التعْليلُ، نحوُ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يُوسُف: ٣٢].

٤- الرابعُ: الاستِعلاءُ، نحوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

٥- الخامسُ: مُرادَفةُ الباءِ، كقولِه:

١٣٧- ويَركبُ يومَ الرَّوعِ منّا فَوارسٌ
بَصيرونَ في طعْنِ الأَباهِرِ والكُلى

٦- السادسُ: مُرادَفةُ (إلى)، نحوُ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

٧- السابعُ: المقايَسةُ، وهي الداخلةُ بينَ مفْضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، نحوُ: ﴿فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التّوبة: ٣٨].

٨- الثامنُ: التوْكيدُ، وهي الزائدةُ لِغيرِ تعْويضٍ، أجازَه الفارسيُّ في الضَرورةِ، وأنشدَ:

١٣٨- أنا أبو سعْدٍ إذا اللَيلُ دَجا
تَخالُ في سَوادِه يَرنْدجا

حرْفُ القافِ

(قدْ)

على وجْهَينِ:

اسْميّةٌ، وهي على وجْهَينِ:

١- اسْمٌ مُرادِفٌ لـ(حسْبٍ)، وهذه تُستعمَلُ على وجْهَينِ:

مبْنيّةً - وهو الغالبُ - لِشبَهِها بـ(قدْ) الحرْفيّةِ، ويُقالُ في هذه: (قدْ زيدٍ دِرهمٌ) بالسُكونِ، و(قدْني) بالنونِ، حِرصًا على بَقاءِ السُكونِ.

ومُعربةً - وهو قَليلٌ -، يُقالُ: (قدُ زيدٍ دِرهمٌ) بالرفْعِ، و(قَدي) بغيرِ نونٍ.

٢- واسْمُ فِعلٍ مُرادِفةٌ لـ(يَكفي)، يُقالُ: (قدْ زيدًا دِرهمٌ)، و(قدْني دِرهمٌ).

وحرْفيّةٌ: مُختصّةٌ بالفِعلِ المتصرِّفِ الخبَريِّ المثبَتِ المجرَّدِ مِن جازمٍ وناصبٍ وحرْفِ تنْفيسٍ، وهي معَه كالجُزءِ، لا تُفصلُ منه بشيءٍ، اللهُمَّ إلّا بالقسَمِ، كقولِه:

١٣٩- أَخالدُ قدْ - واللهِ - أَوطأتَ عشْوةً
وما قائلُ المعْروفِ فينا يُعنَّفُ

وسُمعَ: (قدْ - لَعمْري - بِتُّ ساهرًا).

وقدْ يُحذفُ بعدَها لدَليلٍ، كقولِ النابغةِ:

١٤٠- أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا
لَمّا تزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ

أيْ: (وكأنْ قدْ زالتْ).

ولها مَعانٍ:

١- أحدُها: تقْريبُ الماضي مِن الحالِ، تقولُ: (قامَ زيدٌ)، فيَحتملُ الماضيَ القَريبَ والماضيَ البَعيدَ، فإنْ قلتَ: (قدْ قامَ) اختَصَّ بالقَريبِ، وانْبنى على إفادتِها ذلك أحْكامٌ:

أحدُها: أنَّها لا تَدخلُ على (ليسَ، وعَسى، ونِعمَ، وبئْسَ)؛ لأنَّهنَّ للحالِ، فلا معْنى لذِكرِ ما يقرِّبُ ما هو حاصلٌ.

الثاني: وُجوبُ دُخولِها عندَ البصْريِّينَ على الماضي الواقعِ حالًا، إمّا ظاهرةً نحوَ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مقدَّرةً نحوَ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّساء: ٩٠].

الثالثُ: ذكَرَه ابنُ عُصفورٍ، وهو أنَّ القسَمَ إذا أُجيبَ بماضٍ مُتصرِّفٍ مُثبَتٍ فإنْ كانَ قَريبًا مِن الحالِ جيءَ باللامِ و(قدْ)، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يُوسُف: ٩١]، وإنْ كانَ بَعيدًا جيءَ باللامِ وحْدَها، كقولِه:

١٤١- حلَفتُ لها باللهِ حِلفةَ فاجرٍ

لَناموا فما إنْ مِن حَديثٍ ولا صالِي

انتَهى، والظاهرُ في الآيةِ والبَيتِ عكْسُ ما قالَ.

ومُقتضى كلامِ الزَمخْشريِّ أنَّها في نحوِ: (واللهِ لقدْ كانَ كذا) للتوقُّعِ لا للتقْريبِ، ومُقتضى كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّها معَ الماضي إنَّما تُفيدُ التقْريبَ كما ذكَرَ ابنُ عُصفورٍ، وأنَّ مِن شرْطِ دُخولِها كَونَ الفِعلِ متوقَّعًا.

الرابعُ: دُخولُ لامِ الابتِداءِ في نحوِ: (إنَّ زيدًا لقدْ قامَ)، وذلك لأنَّ الأصْلَ دُخولُها على الاسْمِ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لَقائمٌ)، وإنَّما دَخلتْ على المضارعِ لِشبَهِه بالاسْمِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النّحل: ١٢٤]، فإذا قرُبَ الماضي مِن الحالِ أَشبهَ المضارعَ الذي هو شَبيهٌ بالاسْمِ، فجازَ دُخولُها عليه.

٢- الثاني: التقْليلُ، وهو ضرْبانِ: تقْليلُ وُقوعِ الفِعلِ، نحوُ: (قدْ يَصدقُ الكَذوبُ) و(قدْ يَجودُ البَخيلُ)؛ وتقْليلُ مُتعلَّقِه، نحوُ: ﴿قَدْ

﴿يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النُّور: ٦٤]، أيْ: (ما هم عليه هو أقَلُّ معْلوماتِه سُبحانَه)، وزعَمَ بعضُهم أنَّها في هذه الأمْثِلةِ ونحوِها للتحْقيقِ، وأنَّ التقْليلَ في المِثالَينِ الأوَّلَينِ لمْ يُستفَدْ مِن (قدْ)، بلْ مِن قولِك: (البَخيلُ يَجودُ)، و(الكَذوبُ يَصدقُ)، فإنَّه إنْ لمْ يُحمَلْ على أنَّ صُدورَ ذلك منهما قَليلٌ كانَ فاسدًا، إذْ آخِرُ الكلامِ يُناقِضُ أوَّلَه.

٣- الثالثُ: التكْثيرُ، قالَه سيبويهِ في قولِ الهُذَليِّ:

١٤٢- قدْ أَترُكُ القِرنَ مُصفرًّا أَنامِلُهُ
[كأنَّ أثْوابَه مُجَّتْ بفِرصادِ]

وقالَ الزَمخْشريُّ في ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البَقَرَة: ١٤٤]: "أيْ: ربَّما نَرى، ومعْناهُ تكْثيرُ الرؤْيةِ".

٤- الرابعُ: التحْقيقُ، نحوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشّمس: ٩]، وقدْ مَضى أنَّ بعضَهم حمَلَ عليه قولَه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النُّور: ٦٤].

مسألةٌ

قيلَ: يَجوزُ النصْبُ على الاشتِغالِ في نحوِ: (خرَجتُ فإذا زيدٌ يَضربُه عمْرٌو) مُطلَقًا، وقيلَ: يَمتنِعُ مُطلَقًا، وهو الظاهرُ؛ لأنَّ (إذا) الفُجائيّةَ لا يَليها إلّا الجُملُ الاسْميّةُ، وقالَ أبو الحسَنِ وتَبعَه ابنُ عُصفورٍ: يَجوزُ في نحوِ: (فإذا زيدٌ قدْ ضرَبَه عمْرٌو)، ويَمتنِعُ بدُونِ

(قدْ). ووجْهُه عندي أنَّ التِزامَ الاسْميّةِ معَ (إذا) هذه إنَّما كانَ للفرْقِ بينَها وبينَ الشرْطيّةِ المختَصّةِ بالفِعليّةِ، فإذا اقترنتْ بـ(قدْ) تَحصَّلَ الفرْقُ بذلك، إذْ لا تَقترنُ الشرْطيّةُ بها.

(قَط)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ ظرْفَ زمانٍ لاستِغراقِ ما مَضى، وهذه بفتْحِ القافِ وتشْديدِ الطاءِ مضْمومةً في أفصَحِ اللُغاتِ، وتَختصُّ بالنفْيِ، يُقالُ: (ما فعَلتُه قطُّ)، وقدْ تُكسرُ طاؤُه على أصْلِ التِقاءِ الساكنَينِ، وقدْ تُتبَعُ قافُه طاءَه في الضمِّ، وقدْ تُخفَّفُ طاؤُه معَ ضمِّها أو إسكانِها.

٢- والثاني: أنْ تكونَ بمعْنى (حسْبٍ)، وهذه مفْتوحةُ القافِ ساكنةُ الطاءِ، يُقالُ: (قَطِي) و(قطْك) و(قطْ زيدٍ دِرهمٌ).

٣- والثالثُ: أنْ تكونَ اسْمَ فِعلٍ بمعْنى (يَكفي)، فيُقالُ: (قطْني) بنُونِ الوِقايةِ، وتَجوزُ نونُ الوِقايةِ على الوجْهِ الثاني؛ حِفظًا للبِناءِ على السُكونِ.

حرْفُ الكافِ

(الكافُ المفرَدةُ)

جارّةٌ وغيرُها.

والجارّةُ: حرْفٌ واسْمٌ.

أ-والحرْفُ له خمْسةُ مَعانٍ:

١- أحدُها: التشْبيهُ، نحوُ: (زيدٌ كالأسَدِ).

٢- والثاني: التعْليلُ، والحقُّ جَوازُه في المجرَّدةِ مِن (ما)، نحوُ: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القَصَص: ٨٢]، وفي المقْرونةِ بـ(ما) الزائدةِ، وبـ(ما) المصْدريّةِ، وهو ظاهرٌ في قولِه تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨].

٣- والثالثُ: الاستِعلاءُ، ذكَرَه الأخفَشُ والكوفيُّونَ، وأنَّ بعضَهم قيلَ له: "كيفَ أَصبحتَ؟" فقالَ: (كخيرٍ)، أيْ: (على خيرٍ)، وقيلَ في (كنْ كما أنتَ): إنَّ المعْنى: (على ما أنتَ عليه)، وللنحْويِّينَ في هذا المِثالِ أَعاريبُ:

أحدُها: أنَّ (ما) موْصولةٌ، و(أنتَ) مبتدأٌ حُذفَ خبَرُه.

والثاني: أنَّها موْصولةٌ، و(أنت): خبَرٌ حُذفَ مبتدَؤُه.

والثالثُ: أنَّ (ما) زائدةٌ مُلغاةٌ، والكافَ أيضًا جارّةٌ، و(أنتَ) ضَميرٌ مرْفوعٌ أُنيبَ عن المجْرورِ.

والرابعُ: أنَّ (ما) كافّةٌ، و(أنتَ) مبتدأٌ حُذفَ خبَرُه.

الخامسُ: أنَّ (ما) كافّةٌ أيضًا، و(أنتَ) فاعلٌ، والأصْلُ: (كما كُنتَ)، ثمَّ حُذفتْ (كانَ) فانْفَصلَ الضَميرُ، وهذا بَعيدٌ، بلِ الظاهرُ أنَّ (ما) على هذا التقْديرِ مصْدريّةٌ.

تنْبيهٌ

تقَعُ (كما) بعدَ الجُملِ كَثيرًا صِفةً في المعْنى، فتكونُ نعْتًا لِمصْدرٍ محْذوفٍ أو حالًا، ويَحتملُهما قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فإنْ قدَّرتَه نعْتًا لِمصْدرٍ فهو إمّا معْمولٌ لـ(نُعيدُه)، أيْ: (نُعيدُ أوَّلَ خلْقٍ إعادةً مِثلَ ما بدأْناهُ)، أو لـ(نَطوي)، أيْ: (نَفعلُ هذا الفِعلَ العَظيمَ كفِعلِنا هذا الفِعلَ)، وإنْ قدَّرتَه حالًا فذُو الحالِ مفْعولُ (نُعيدُه)، أيْ: (نُعيدُه مُماثِلًا للذي بدأْنا)؛ وتقَعُ كلمةُ (كذلك) أيضًا كذلك.

٤- المعْنى الرابعُ: المبادَرةُ، وذلك إذا اتَّصلتْ بـ(ما) في نحوِ: (صلِّ كما يَدخلُ الوقْتُ)، وهو غَريبٌ جِدًّا.

٥- والخامسُ: التوْكيدُ، وهي الزائدةُ، نحوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورى: ١١]، قالَ الأكثَرونَ: (ليسَ شيءٌ مِثلَه)، إذْ لَو لَمْ

تُقدَّرْ زائدةً صارَ المعْنى: (ليسَ شيءٌ مِثلَ مِثلِه)، فيَلزَمُ المُحالُ، وهو إثباتُ المِثلِ.

ب-وأمّا الكافُ الاسْميّةُ الجارّةُ فمُرادِفةٌ لـ(مِثلٍ)، ولا تقَعُ كذلك إلّا في الضَرورةِ، كقولِه:

١٤٣- [بِيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمٍّ] يَضحَكنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وقالَ كَثيرٌ: يَجوزُ في الاختِيارِ، فجوَّزوا في نحوِ: (زيدٌ كالأسَدِ) أنْ تكونَ الكافُ في مَوضعِ رفْعٍ، و(الأسَدُ) مخْفوضًا بالإضافةِ، ويقَعُ مِثلُ هذا في كُتبِ المعرِبينَ كَثيرًا، ولَو كانَ كما زعَموا لسُمعَ في الكلامِ مِثلُ: (مرَرتُ بكالأسَدِ).

وتَتعيَّنُ الحرْفيّةُ في مَوضعَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ زائدةً.

والثاني: أنْ تقَعَ هي ومخْفوضُها صِلةً، كقولِه:

١٤٤- ما يُرتَجى وما يُخافُ جَمَعا فهْو الذي كاللَّيثِ والغَيثِ مَعا

خِلافًا لابنِ مالكٍ في إجازتِه أنْ يكونَ مضافًا ومضافًا إليه على إضمارِ مبتدأٍ، كما في قراءةِ بعضِهم: ﴿تمامًا على الذي أحسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وهذا تخْريجٌ للفَصيحِ على الشاذِّ.

وأمّا **الكافُ غيرُ الجارّةِ** فنَوعانِ:

مُضمَرٌ منْصوبٌ أو مجْرورٌ، نحوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضّحى: ٣].

وحرْفُ معْنًى لا محَلَّ له، ومعْناهُ الخِطابُ، وهي اللاحِقةُ: لِاسْمِ الإشارةِ، نحوُ: (ذلك، وتلك)، وللضَميرِ المنْفصِلِ المنْصوبِ في قولِهم: (إيّاك، وإيّاكما) ونحوِهما، هذا هو الصَحيحُ، ولبعضِ أسْماءِ الأفْعالِ، نحوُ: (حيَّهَلك، ورُوَيدك، والنَجاءَك)، ولـ(أَرأَيتَ) بمعْنى (أَخبِرْني)، نحوُ: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فالتاءُ فاعلٌ والكافُ حرْفُ خِطابٍ، هذا هو الصَحيحُ.

(كَيْ)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ اسْمًا مُختصَرًا مِن (كيفَ).

الثاني: أنْ تكونَ بمنْزلةِ لامِ التعْليلِ معْنًى وعمَلًا، وهي الداخلة على (ما) الاستِفهاميّةِ في قولِهم في السؤالِ عن العِلّةِ: (كَيمَهْ؟) بمعْنى (لِمَهْ؟)، وعلى (ما) المصْدريّةِ في قولِه:

١٤٥- إذا أنتَ لمْ تَنفَعْ فضُرَّ فإنّما
يُرجّى الفَتى كيما يَضرُّ ويَنفَعُ

وعلى (أنْ) المصْدريّةِ مُضمَرةً، نحوُ: (جئتُك كَي تُكرمَني) إذا قدَّرت النصْبَ بـ(أنْ).

الثالثُ: أنْ تكونَ بمنْزلةِ (أنْ) المصْدريّةِ معْنًى وعمَلًا، وذلك في نحوِ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحَديد: ٢٣]، ومِن ذلك: (جئتُك كَي تُكرمَني) إذا قُدِّرَتِ اللامُ قبْلَها، فإنْ لمْ تُقدَّرْ فهي تعْليليّةٌ جارّةٌ، ويَجبُ حينَئذٍ إضمارُ (أنْ) بعدَها، ومِثلُه في الاحتِمالَينِ قولُه:

١٤٦- أَردتَ لِكَيما أنْ تَطيرَ بِقِربتي
[فتَترُكَها شَنًّا ببَيداءَ بَلقَعِ]

فـ(كَي): إمّا تعْليليّةٌ مؤكِّدةٌ للّامِ، أو مصْدريّةٌ مؤكَّدةٌ بـ(أنْ)، ولا تَظهرُ (أنْ) بعدَ (كَي) إلّا في الضَرورةِ، كقولِه:

١٤٧- فقالتْ: أَكُلَّ الناسِ أَصبحتَ مانِحًا
لِسانَك كَيما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا؟

تنْبيهٌ

إذا قيلَ: (جئتُ لِتُكرمَني)، فالنصْبُ بـ(أنْ) مُضمَرةً، وجوَّزَ أبو سَعيدٍ كَونَ المضمَرِ (كَي)، والأوَّلُ أَولى؛ لأنَّ (أنْ) أمكَنُ في عمَلِ النصْبِ مِن غيرِها، فهي أقْوى على التجوُّزِ فيها بأنْ تعملَ مُضمَرةً.

(كمْ)

على وجْهَين: خبَريّةٌ بمعْنى (كَثيرٍ)، واستِفهاميّةٌ بمعْنى (أيِّ عدَدٍ).

ويَشتركانِ في خمْسةِ أُمورٍ: الاسْميّةِ، والإبهامِ، والافتِقارِ إلى التمْييزِ، والبِناءِ، ولُزومِ التصْديرِ.

ويَفترقانِ في خمْسةِ أُمورٍ:

١- أحدُها: أنَّ الكلامَ معَ الخبَريّةِ مُحتمِلٌ للتصْديقِ والتكْذيبِ، بخِلافِه معَ الاستِفهاميّةِ.

٢- الثاني: أنَّ المتكلِّمَ بالخبَريّةِ لا يَستدعي مِن مخاطَبِه جَوابًا؛ لأنَّه مُخبِرٌ، والمتكلِّمَ بالاستِفهاميّةِ يَستدعيْه؛ لأنَّه مُستخبِرٌ.

٣- الثالث: أنَّ الاسْمَ المبدَلَ مِن الخبَريّةِ لا يَقترنُ بالهمْزةِ، بخِلافِ المبدَلِ مِن الاستِفهاميّةِ، يُقالُ في الخبَريّةِ: (كمْ عَبيدٍ لي، خمْسونَ بلْ سِتُّونَ!)، وفي الاستِفهاميّةِ: (كمْ مالُك؟ أَعِشرونَ أمْ ثلاثونَ؟).

٤- الرابعُ: أنَّ تمْييزَ الخبَريّةِ مفرَدٌ أو مجْموعٌ، تقولُ: (كمْ عبْدٍ مَلكتُ) و(كمْ عَبيدٍ مَلكتُ)، ولا يكونُ تمْييزُ الاستِفهاميّةِ إلّا مفرَدًا.

٥- الخامسُ: أنَّ تمْييزَ الخبَريّةِ واجبُ الخفْضِ، وتمْييزَ الاستِفهاميّةِ منْصوبٌ.

وتلخَّصَ أنَّ في جرِّ تمْييزِها أقْوالًا: الجَوازَ، والمنْعَ، والتفْصيلَ: فإنْ جُرَّتْ هي بحرْفِ جرٍّ نحوَ: (بِكمْ دِرهمٍ اشتَريتَ؟) جازَ، وهو بـ(مِن) مُضمَرةً وُجوبًا؛ وإلّا فلا.

(كأيِّنْ)

اسْمٌ مركَّبٌ مِن كافِ التشْبيهِ و(أيٍّ) المنوَّنةِ، ولهذا جازَ الوقْفُ عليها بالنونِ، ولهذا رُسِمَ في المصحَفِ نونًا، ومَن وقَفَ عليها بحذْفِه اعتَبرَ حُكمَه في الأصْلِ.

وتُوافقُ (كأيِّنْ) (كمْ) في خمْسةِ أُمورٍ: الإبهامِ، والافتِقارِ إلى التمْييزِ، والبِناءِ، ولُزومِ التصْديرِ، وإفادةِ التكْثيرِ تارةً - وهو الغالبُ - نحوُ: ﴿وكأيِّنْ مِن نَبِيٍّ قُتِلَ معَه رِبِّيُّونَ كثيرٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٦]، والاستِفهامِ أُخرى - وهو نادرٌ -.

وتُخالِفُها في خمْسةِ أُمورٍ:

١- أحدُها: أنَّها مركَّبةٌ، و(كمْ) بَسيطةٌ على الصَحيحِ.

٢- والثاني: أنَّ مُميِّزَها مجْرورٌ بـ(مِن) غالبًا، حتّى زعَمَ ابنُ عُصفورٍ لُزومَ ذلك، ويَردُّه قولُ سيبويهِ: "(وكأيِّنْ رجُلًا قدْ رأَيتُ)، زعَمَ ذلك يونسُ، إلّا أنَّ أكثَرَ العرَبِ لا يَتكلَّمونَ به إلّا معَ (مِن)"، انتَهى. ومِن الغالبِ قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يُوسُف: ١٠٥].

٣- والثالثُ: أنَّها لا تقَعُ استِفهاميّةً عندَ الجُمهورِ.

٤- والرابعُ: أنَّها لا تقَعُ مجْرورةً.

٥- والخامسُ: أنَّ خبَرَها لا يقَعُ مفرَدًا.

(كذا)

تَرِدُ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ كلمتَينِ باقيتَينِ على أصْلِهما، وهما كافُ التشْبيهِ و(ذا) الإشاريّةُ.

وتَدخلُ عليها (هاءُ) التنْبيهِ، كقولِه تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِۖ﴾ [النَّمل: ٤٢].

٢- الثاني: أنْ تكونَ كلمةً واحدةً مركَّبةً مِن كلمتَينِ مكْنيًّا بها عن غيرِ عدَدٍ، كما جاءَ في الحَديثِ: «**أَتذكُرُ يومَ كذا وكذا؟ فعَلتَ كذا وكذا**»(١).

٣- والثالثُ: أنْ تكونَ كلمةً واحدةً مركَّبةً مكْنيًّا بها عن العدَدِ، فتُوافقُ (كأيِّنْ) في أربعةِ أُمورٍ: التركيبِ، والبِناءِ، والإبهامِ، والافتِقارِ إلى التمْييزِ.

---

(١) رواه مسلم.

وتُخالِفَها في ثلاثةِ أُمورٍ:

أحدُها: أنَّها ليسَ لها الصدْرُ، تقولُ: (قبَضتُ كذا وكذا دِرهمًا).

الثاني: أنَّ تمْييزَها واجبُ النصْبِ، فلا يَجوزُ جرُّه بـ(مِن)، ولا بالإضافةِ.

الثالثُ: أنَّها لا تُستعمَلُ - غالبًا - إلّا معْطوفًا عليها، كقولِه:

١٤٨- عِدِ النفْسَ نُعمى بعدَ بؤْساكَ ذاكِرًا
كذا وكذا لُطفًا به نُسيَ الجهْدُ

(كلّا)

مركَّبةٌ عندَ ثَعلَبٍ مِن كافِ التشْبيهِ و(لا) النافيةِ، وعندَ غيرِه هي بَسيطةٌ، وهي عندَ أكثَرِ البصْريِّينَ حرْفٌ معْناهُ الردْعُ والزجْرُ، لا معْنى لها عندَهم إلّا ذلك، حتّى إنَّهم يُجيزونَ أبَدًا الوقْفَ عليها والابتِداءَ بما بعدَها، وحتّى قالَ جَماعةٌ منهم: "متى سَمعتَ (كلّا) في سُورةٍ فاحكُمْ بأنَّها مكّيّةٌ"، وفيه نظَرٌ.

ورأى الكِسائيُّ وأبو حاتمٍ ومَن وافَقَهما أنَّ معْنى الردْعِ والزجْرِ ليسَ مُستمِرًّا فيها، فزادوا فيها معْنًى ثانيًا يَصحُّ عليه أنْ يُوقَفَ دُونَها ويُبتدأَ بها، ثمَّ اختَلفوا على ثلاثةِ أقْوالٍ، أحدُها للكِسائيِّ: تكونُ بمعْنى حقًّا، والثاني لأبي حاتمٍ: تكونُ بمعْنى (ألا) الاستِفتاحيّةِ،

والثالثُ للنضْرِ بنِ شُميلٍ والفرّاءِ: تكونُ حرْفَ جَوابٍ بمنْزلةِ (إيْ) و(نعَمْ)، وقولُ أبي حاتمٍ عندي أَولى مِن قولِهما؛ لأنَّه أكثَرُ اطِّرادًا.

وإذا صلَحَ الموضِعُ للردْعِ ولغيرِه جازَ الوقْفُ عليها والابتِداءُ بها على اختِلافِ التقْديرَينِ، والأرجَحُ حمْلُها على الردْعِ لأنَّه الغالبُ فيها.

تنْبيهٌ

قُرئَ: ﴿كلًّا سيَكفُرونَ بعِبادتِهم﴾ [مَريـَم: ٨٢] بالتنْوينِ: إمّا على أنَّه مصْدرُ (كَلَّ) إذا أعْيا، أيْ: (كَلُّوا في دعْواهم وانقطَعوا)، أو مِن (الكَلِّ) وهو الثِقَلُ، أيْ: (حمَلوا كَلًّا)، وجوَّزَ الزَمخْشريُّ كَونَه حرْفَ الردْعِ ونُوِّنَ كما في ﴿سَلاسِلًا﴾ [الإنسَان: ٤]، وردَّه أبو حيّانَ.

(كأنَّ)

حرْفٌ مركَّبٌ عندَ أكثَرِهم، قالوا: والأصْلُ في (كأنَّ زيدًا أسَدٌ): (إنَّ زيدًا كأسَدٍ)، ثمَّ قُدِّمَ حرْفُ التشْبيهِ اهتِمامًا به، ففُتحتْ همْزةُ (أنَّ) لدُخولِ الجارِّ. وقالَ الأكثَرونَ: لا مَوضعَ لـ(أنَّ) وما بعدَها؛ لأنَّ الكافَ و(أنَّ) صارا بالترْكيبِ كلمةً واحدةً، وفيه نظَرٌ.

والـمَخلصُ عندي أنْ يُدَّعى أنَّها بَسيطةٌ، وهو قولُ بعضِهم.

وذَكروا لـ(كأنَّ) أربعةَ مَعانٍ:

١- أحدُها - وهو الغالبُ عليها، والمتَّفَقُ عليه -: التشْبيهُ، وزعَمَ جَماعةٌ أنَّه لا يكونُ إلّا إذا كانَ خبَرُها اسْمًا جامدًا، نحوَ: (كأنَّ زيدًا أسَدٌ)، بخِلافِ (كأنَّ زيدًا قائمٌ)، أو (في الدارِ) فإنَّها في ذلك للظنِّ.

٢- والثاني: الشكُّ والظنُّ، وذلك فيما ذكَرْنا.

٣- والثالثُ: التحْقيقُ، ذكَرَه الكوفيُّونَ وأنشَدوا عليه:

١٤٩- فأَصبحَ بطْنُ مكّةَ مُقشَعِرًّا
كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامُ

أيْ: (لأنَّ الأرضَ)، إذْ لا يكونُ تشْبيهًا؛ لأنَّه ليسَ في الأرضِ حَقيقةً.

فإنْ قيلَ: فإذا كانتْ للتحْقيقِ، فمِن أينَ جاءَ معْنى التعْليلِ؟

قلتُ: مِن جِهةِ أنَّ الكلامَ معَها في المعْنى جَوابٌ عن سؤالٍ عن العِلّةِ مقدَّرٍ.

٤- والرابعُ: التقْريبُ، قالَه الكوفيُّونَ، وحمَلوا عليه: (كأنَّك بالشِتاءِ مُقبِلٌ)، و(كأنَّك بالدُنيا لمْ تكنْ، وبالآخرةِ لمْ تزَلْ).

وقدِ اختُلفَ في إعرابِ ذلك، فقالَ الفارسيُّ: الكافُ حرْفُ خِطابٍ، والباءُ زائدةٌ في اسْمِ (كأنَّ)، وقالَ ابنُ عُصفورٍ: الكافُ والياءُ في (كأنَّك، وكأنّي) زائدتانِ كافّتانِ لـ(كأنَّ) عن العمَلِ كما

تكُفُّها (ما)، والباءُ زائدةٌ في المبتدأِ.

(كُلٌّ)

اسْمٌ موْضوعٌ لاستِغراقِ أفْرادِ المنكَّرِ، نحوَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٥]، والمعرَّفِ المجْموعِ، نحوَ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مَريَم: ٩٥]؛ وأجْزاءِ المفرَدِ المعرَّفِ، نحوَ: (كلُّ زيدٍ حسَنٌ).

وتَرِدُ (كلٌّ) - باعتِبارِ كلِّ واحدٍ ممّا قبْلَها وما بعدَها - على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أ-فأمّا أوجُهُها **باعتِبارِ ما قبْلَها**:

١- فأحدُها: أنْ تكونَ نعْتًا لنكِرةٍ أو معرفةٍ، فتدُلُّ على كَمالِه، وتَجبُ إضافتُها إلى اسْمٍ ظاهرٍ يُماثِلُه لفْظًا ومعْنًى، نحوُ: (أَطعمَنا شاةً كلَّ شاةٍ)، وقولِه:

١٥٠- وإنَّ الذي حانتْ بفلْجٍ دِماؤهمْ
همُ القَومُ كلُّ القَومِ يا أُمَّ خالدِ

٢- والثاني: أنْ تكونَ توْكيدًا لمعرِفةٍ، أو لنكِرةٍ محْدودةٍ، وعليهما ففائدتُها العُمومُ، وتَجبُ إضافتُها إلى اسْمٍ مُضمَرٍ راجعٍ إلى المؤكَّدِ، نحوُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحِجر: ٣٠]، قالَ ابنُ مالكٍ: وقدْ يَخلُفُه الظاهرُ، كقولِه:

١٥١- كَمْ قدْ ذكَرتُكِ لَو أُجزى بذِكرِكمُ
يا أشبَهَ الناسِ كلِّ الناسِ بالقمَرِ

ومِن توْكيدِ النكِرةِ بها قولُه:

١٥٢- نَلبَثُ حَولًا كامِلًا كلَّهُ
لا نَلتَقي إلّا على مَنهَجِ

٣- والثالثُ: ألّا تكونَ تابعةً، بلْ تاليةً للعَوامِلِ، فتقَعُ مضافةً إلى الظاهرِ، نحوَ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ [المدَّثِّر: ٣٨]؛ وغيرَ مضافةٍ، نحوَ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

ب-أمّا أوجُهُها الثلاثةُ التي **باعتِبارِ ما بعدَها** فقدْ مَضتِ الإشارةُ إليها:

١- الأوَّلُ: أنْ تُضافَ إلى الظاهرِ، وحُكمُها أنْ يَعملَ فيها جَميعُ العَواملِ، نحوُ: (أَكرَمتُ كلَّ بَني تَميمٍ).

٢- والثاني: أنْ تُضافَ إلى ضَميرٍ محْذوفٍ، ومُقتضى كلامِ النحْويِّينَ أنَّ حُكمَها كالتي قبْلَها، ووجْهُه أنَّهما سِيّانِ في امتِناعِ التأْكيدِ بهما.

٣- الثالثُ: أنْ تُضافَ إلى ضَميرٍ ملْفوظٍ به، وحُكمُها ألّا يَعملَ فيها - غالبًا - إلّا الابتِداءُ، نحوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريَم: ٩٥]؛ لأنَّ الابتِداءَ عاملٌ معْنويٌّ، ومِن القَليلِ قولُه:

١٥٣- [يَـمـيـدُ إذا مـادتْ عـلـيـه دِلاؤهـم]
فـيَـصـدرُ عـنـه كـلُّـهـا وهْـو نـاهـلُ

فصْلٌ

واعلَمْ أنَّ لفْظَ (كلٍّ) حُكمُه الإفرادُ والتذْكيرُ، وأنَّ معْناها بحسَبِ ما تُضافُ إليه، فإنْ كانتْ مضافةً إلى منكَّرٍ وجَبَ مُراعاةُ معْناها، فلذلك جاءَ الضَميرُ:

١- مفرَدًا مذكَّرًا في نحوِ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القَمَر: ٥٢]، وقولِ كعْبٍ رضي الله عنه:

١٥٤- كـلُّ ابـنِ أُنـثـى وإنْ طـالـتْ سَـلامـتُـهُ
يـومًـا عـلـى آلـةٍ حـدْبـاءَ مـحْـمـولُ

وقولِ السمَوءَلِ:

١٥٥- إذا الـمـرْءُ لـمْ يَـدنَـسْ مِـن اللـؤْمِ عِـرضُـهُ
فـكـلُّ رِداءٍ يَـرتَـديـهِ جَـمـيـلُ

٢- ومفرَدًا مؤنَّثًا في قولِه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٥].

٣- ومثنًّى في قولِ الفرَزدَقِ:

١٥٦- وكلُّ رَفيقَي كلِّ رحْلٍ - وإنْ هما
تعاطى القَنا قَوماهُما - أخَوانِ

٤- ومجْموعًا مذكَّرًا في قولِه تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

٥-ومؤنَّثًا في قولِ الآخرِ:

١٥٧- وكلُّ مُصيباتٍ تُصيبُ فإنَّها
سِوى فُرقةِ الأحْبابِ هَيِّنةُ الخطْبِ

وإنْ كانتْ (كلٌّ) مضافةً إلى معرِفةٍ، فقالوا: يَجوزُ مُراعاةُ لفْظِها ومُراعاةُ معْناها، نحوُ: (كلُّهم قائمٌ، أو قائمونَ)، وقدِ اجتَمعَتا في قولِه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، والصوابُ أنَّ الضميرَ لا يَعودُ إليها مِن خبَرِها إلّا مفرَدًا مذكَّرًا على لفْظِها، نحوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ الآيةَ [مريم: ٩٥]، وقولِه تعالى فيما يَحكيْه عنه نَبيُّه عليه الصلاةُ والسلامُ: «**يا عِبادي، كلُّكم جائعٌ إلّا مَن أطعَمتُه**» الحَديثَ[(١)]، وقولِه ﷺ: «**كلُّ الناسِ يَغدو، فبائعٌ نفْسَه فمُعتِقُها أو مُوبِقُها**»[(٢)]، و«**كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسْؤولٌ**

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

عن رَعيّتِه»[(١)]، و«**كلُّنا لك عبْدٌ**»[(٢)].

وإنْ قُطعتْ عن الإضافةِ لفْظًا فالصَوابُ أنَّ المقدَّرَ يكونُ مفرَدًا نكِرةً، فيَجبُ الإفرادُ كما لَو صُرِّحَ بالمفرَدِ، ويكونُ جمْعًا معرَّفًا فيَجبُ الجمْعُ، وإنْ كانتِ المعرِفةُ لَو ذُكرتْ لوجَبَ الإفرادُ، ولكنْ فُعلَ ذلك تنْبيهًا على حالِ المحْذوفِ فيهما، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسرَاء: ٨٤]، إذِ التقْديرُ: (كلُّ أحَدٍ)، والثاني نحوُ: ﴿وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفَال: ٥٤]، أيْ: (كلُّهم).

مسألتانِ

الأُولى: قالَ البَيانيُّونَ: إذا وَقعتْ (كلٌّ) في حيِّزِ النفْيِ كانَ النفْيُ موجَّهًا إلى الشُمولِ خاصّةً، وأَفادَ بمفْهومِه ثُبوتَ الفِعلِ لبعضِ الأفْرادِ، كقولِك: (ما جاءَ كلُّ القَومِ) و(لَمْ آخُذْ كلَّ الدَراهمِ) و(كلَّ الدَراهمِ لَمْ آخُذْ)، وقولِه:

١٥٨- ما كلُّ ما يَتمنّى المرْءُ يُدرِكُهُ
[تَجري الرِياحُ بما لا تَشتهي السُفُنُ]

---

(١) متفق عليه.

(٢) رواه مسلم.

وإنْ وقَعَ النفْيُ في حيِّزِها اقتَضى السلْبَ عن كلِّ فرْدٍ، كقولِه ﷺ: «كلُّ ذلك لمْ يكنْ»[(١)]، وقولِ أبي النجْمِ:

١٥٩- قـدْ أَصبَحتْ أُمُّ الخِيارِ تدَّعي
علَيَّ ذنْبًا كلُّه لمْ أَصنَعِ

وقدْ يُشكِلُ على قولِهم في القِسمِ الأوَّلِ قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، والجَوابُ: أنَّ دَلالةَ المفْهومِ إنَّما يُعوَّلُ عليها عندَ عدَمِ المُعارِضِ، وهو هُنا موْجودٌ.

الثانيةُ: (كلٌّ) في نحوِ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥] منْصوبةٌ على الظرْفيّةِ باتِّفاقٍ، وناصِبُها الفِعلُ الذي هو جَوابٌ في المعْنى، مِثلُ (قالوا) في الآيةِ، وجاءتْها الظرْفيّةُ مِن جِهةِ (ما)، فإنَّها مُحتمِلةٌ لِوجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفًا مصْدريًّا، والجُملةُ بعدَه صِلةٌ له فلا محَلَّ لها، والأصْلُ: (كلَّ رِزقٍ)، ثمَّ عُبِّرَ عن معْنى المصْدرِ بـ(ما) والفِعلِ، ثمَّ أُنيبا عن الزمانِ، أيْ: (كلَّ وقْتِ رِزقٍ)، كما أُنيبَ عنه المصْدرُ الصَريحُ في (جِئتُك خُفوقَ النجْمِ).

والثاني: أنْ تكونَ اسْمًا نكِرةً بمعْنى (وقْتٍ)، والجُملةُ بعدَه في مَوضِعِ خفْضٍ على الصِفةِ، أيْ: (كلَّ وقْتٍ رُزِقوا فيه).

---

(١) رواه مسلم.

ولهذا الوجْهِ مُبعِدٌ، وهو ادِّعاءُ حذْفِ عائدِ الصِفةِ وُجوبًا، حيثُ لمْ يَردْ مصرَّحًا به في شيءٍ مِن أمثِلةِ هذا الترْكيبِ.

وللوجْهِ الأوَّلِ مقرِّبانِ: كَثرةُ مَجيءِ الماضي بعدَها، نحوُ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البَقَـرَة: ٢٠]، وأنَّ (ما) المصْدريّةَ التوْقيتيّةَ شرْطٌ مِن حيثُ المعْنى، فمِن هُنا احْتيجَ إلى جُملتَينِ إحْداهُما مرتَّبةٌ على الأُخرى.

(كِلا وكِلْتا)

مفرَدانِ لفْظًا، مُثنَّيانِ معْنًى، مضافانِ أبَدًا لفْظًا ومعْنًى إلى كلمةٍ واحدةٍ معرِفةٍ دالّةٍ على اثنَينِ، وأجازَ الكوفيُّونَ إضافتَها إلى النكِرةِ المُختصّةِ، نحوَ: (كِلا رجُلَينِ عندَك مُحسِنانِ)، فإنَّ (رجُلَينِ) قدْ تَخصَّصا بوصْفِهما بالظرْفِ.

ويَجوزُ مُراعاةُ لفْظِ (كِلا وكِلتا) في الإفرادِ، نحوُ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومُراعاةُ معْناهُما - وهو قَليلٌ -، وقدِ اجتَمَعا في قولِه:

١٦٠- كِلاهُما حينَ جدَّ الجرْيُ بينَهما
قدْ أَقلَعا وكِلا أَنفَيهما رابِي

ويَتعيَّنُ مُراعاةُ اللفْظِ في نحوِ: (كِلاهُما مُحِبٌّ لِصاحبِه)، لأنَّ معْناهُ: (كلٌّ منهما)، وقولِه:

١٦١- كِـلانـا غَـنـيٌّ عـن أخـيـهِ حَـيـاتَـهُ
ونـحـنُ إذا مِـتـنـا أشَـدُّ تَـغـانِـيـا

(كيفَ)

ويُقالُ فيها: (كَي)، كما يُقالُ في سوفَ: (سَو)، قالَ:

١٦٢- كَي تَجنَحونَ إلى سلْمٍ وما ثُئرتْ
قتْلاكمُ ولَظى الهَيجاءِ تَضطرِمُ

وهو اسْمٌ؛ لدُخولِ الجارِّ عليه بلا تأْويلٍ في قولِهم: (على كيفَ تَبيعُ الأحمَرَينِ؟)، ولإبدالِ الاسْمِ الصَريحِ منه، نحوُ: (كيفَ أنتَ؟ أَصَحيحٌ أمْ سَقيمٌ؟)، وللإخبارِ به معَ مُباشَرةِ الفِعلِ في نحوِ: (كيفَ كنتَ؟).

وتُستعمَلُ على وجْهَينِ:

١- أحدُهما: أنْ تكونَ شرْطًا، فتَقتضي فِعلَينِ مُتَّفِقَي اللفْظِ والمعْنى غيرَ مجْزومَينِ، نحوُ: (كيفَ تَصنعُ أَصنعُ)، ولا يَجوزُ: (كيفَ تَجلسُ أَذهبُ) باتِّفاقٍ، ولا: (كيفَ تَجلسْ أَجلسْ) بالجزْمِ، وقيلَ: يَجوزُ مُطلَقًا، وقيلَ: يَجوزُ بشرْطِ اقترانِها بـ(ما).

قالوا: ومِن وُرودِها شرْطًا: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وجَوابُها محْذوفٌ لدَلالةِ ما قبْلَها، وهذا يُشكِلُ على إطلاقِهم أنَّ

جَوابَها يَجبُ مُماثَلَتُه لشرْطِها.

٢- والثاني - وهو الغالبُ فيها -: أنْ تكونَ استِفهامًا، إمّا حَقيقيًّا نحوَ: (كيفَ زيدٌ؟)، أو غيرَه نحوَ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآيةَ [البَقَرَة: ٢٨]؛ فإنَّه أُخرجَ مُخرَجَ التعجُّبِ.

وتقَعُ خبَرًا قبْلَ ما لا يَستغني، نحوَ: (كيفَ أنتَ؟) و(كيفَ كنتَ؟)، وحالًا قبْلَ ما يَستغني، نحوَ: (كيفَ جاءَ زيدٌ؟)، أيْ: (على أيِّ حالةٍ جاءَ زيدٌ؟)، وعندي أنَّها تأتي في هذا النوعِ مفْعولًا مُطلَقًا أيضًا، وأنَّ منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١]، إذِ المعْنى: (أيَّ فِعلٍ فعَلَ ربُّك)، ولا يتَّجِهُ فيه أنْ يكونَ حالًا مِن الفاعلِ.

وعن سيبويهِ أنَّ (كيفَ) ظرْفٌ، وعن السِيرافيِّ والأخفَشِ أنَّها اسْمٌ غيرُ ظرْفٍ، ويؤيِّدُه الإجماعُ على أنَّه يُقالُ في البدَلِ: (كيفَ أنتَ؟ أَصَحيحٌ أمْ سَقيمٌ؟) بالرفْعِ، ولا يُبدَلُ المرْفوعُ مِن المنْصوبِ.

تنْبيهٌ

قولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾ [الغَاشِيَة: ١٧] لا تكونُ (كيفَ) بدَلًا مِن (الإبِلِ)، وإنَّما هي منْصوبةٌ بما بعدَها على الحالِ، وفِعلُ النظَرِ معلَّقٌ بها، وهي وما بعدَها بدَلٌ مِن الإبِلِ بدَلَ اشتِمالٍ، والمعْنى: (إلى الإبِلِ، كَيفيّةِ خلْقِها)، ومِثلُه في إبدالِ جُملةٍ فيها (كيفَ) مِن اسْمٍ مفرَدٍ قولُه:

١٦٣- إلـى اللهِ أَشـكـو بـالـمـديـنـةِ حـاجـةً
وبـالـشـامِ أُخـرى، كـيـفَ يَـلـتـقِـيـانِ؟

أيْ: (أَشكو هاتَينِ الحاجتَينِ، تعذُّرَ التِقائِهما).

حرْفُ اللامِ

(اللامُ المفرَدةُ)

ثلاثةُ أقْسامٍ: عاملةٌ للجرِّ، وعاملةٌ للجزْمِ، وغيرُ عاملةٍ.

فالعاملةُ للجرِّ مكْسورةٌ معَ كلِّ ظاهرٍ، نحوُ: (لِزيدٍ، ولِعمْرٍو)، إلّا معَ المستغاثِ المباشِرِ لـ(يا) فمفْتوحةٌ، نحوُ: (يالَلهِ)، ومفْتوحةٌ معَ كلِّ مُضمَرٍ، نحوُ: (لَنا، ولَكم، ولَهم)، إلّا معَ ياءِ المتكلِّمِ فمكْسورةٌ.

ولِلّامِ الجارّةِ اثنانِ وعِشرونَ معْنًى:

أحدُها: الاستِحقاقُ، وهي الواقعةُ بينَ معْنًى وذاتٍ، نحوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتِحة: ٢]، ومنه: (لِلكافرينَ النارُ)، أيْ: (عَذابُها).

والثاني: الاختِصاصُ، نحوُ: (المِنبَرُ للخَطيبِ)، و(هذا الشِعرُ لحَبيبٍ).

والثالثُ: المُلكُ، نحوُ: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

والرابعُ: التمْليكُ، نحوُ: (وهَبتُ لزيدٍ دينارًا).

الخامسُ: شِبهُ التمْليكِ، نحوُ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النّحل: ٧٢].

السادسُ: التعْليلُ، كقولِه:

١٦٤- ويومَ عقَرتُ للعَذارى مَطيّتي
[فيا عجَبا مِن كُورِها المتحمَّلِ]

وقولِه تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قُرَيش: ١]، وتعلُّقُها بـ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، وقيلَ: بما قبْلَه، أيْ: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [الفيل: ٥] و[قُرَيش: ١]، ورُجِّحَ بأنَّهما في مُصحَفِ أُبيٍّ سُورةٌ واحدةٌ، وقيلَ: مُتعلِّقةٌ بمحْذوفٍ تقْديرُه: (اعْجَبوا).

ومِن ذلك قراءةُ حمْزةَ والكِسائيِّ: ﴿وجعَلْنا منهم أئمّةً يَهدونَ بأمْرِنا لِما صبَروا﴾ [السَّجدَة: ٢٤] بكسْرِ اللامِ، ومنها اللامُ الثانيةُ في نحوِ: (يا لَزيدٍ لِعمْرٍو)، وتعلُّقُها بمحْذوفٍ، وهو فِعلٌ مِن جُملةٍ مُستقِلّةٍ، أيْ: (أَدعوكَ لِعمْرٍو)، أو اسْمٌ هو حالٌ مِن المنادى، أيْ: (مدْعوًّا لعمْرٍو)، قَولانِ.

ومنها اللامُ الداخلةُ لفْظًا على المضارعِ في نحوِ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النّحل: ٤٤]، وانتِصابُ الفِعلِ بعدَها بـ(أنْ) مُضمَرةً بعَينِها، وِفاقًا للجُمهورِ.

فرْعٌ

أجازَ أبو الحسَنِ أنْ يُتلقّى القسَمُ بلامِ (كَي)، وجعَلَ منه: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التّوبة: ٦٢]، فقالَ: "المعْنى: (لَيُرضُنَّكم)"، قالَ أبو عليٍّ: "وهذا عندي أَولى مِن أنْ يكونَ مُتعلِّقًا بـ(يَحلِفونَ) والـمُقسَمُ عليه محْذوفًا"، والجَماعةُ يأْبَونَ هذا؛ لأنَّ القسَمَ إنَّما يُجابُ بالجُملةِ، وقدَّروا الجَوابَ محْذوفًا واللامَ مُتعلِّقةً به، أيْ: (لَيكوننَّ كذا؛ لِيُرضُوكم).

والسابعُ: توْكيدُ النفْيِ، وهي الداخلةُ في اللفْظِ على الفِعلِ مسْبوقةً بـ(ما كانَ) أو بـ(لمْ يكنْ)، ناقصتَينِ مُسنَدتَينِ لِما أُسنِدَ إليه الفِعلُ المقْرونُ باللامِ، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النّساء: ١٣٧]، ويُسمِّيها أكثَرُهم: (لامَ الجُحودِ)، قالَ النحّاسُ: "والصَوابُ تَسميتُها: (لامَ النفْيِ)".

ووجْهُ التوْكيدِ فيها أنَّ الأصْلَ: (ما كانَ قاصدًا للفِعلِ)، ونفْيُ قصْدِ الفِعلِ أبلَغُ مِن نفْيِه، وعلى هذا فهي حرْفُ جرٍّ مُعَدٍّ مُتعلِّقٌ بخبَرِ (كانَ) المحْذوفِ، والنصْبُ بـ(أنْ) مُضمَرةً وُجوبًا.

وزعَمَ كَثيرٌ مِن الناسِ في قولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] أنَّها لامُ الجُحودِ، وفيه نظَرٌ، والذي يَظهرُ

لي أنَّها لامُ (كَي)، وأنَّ (إنْ) شرْطيّةٌ، أيْ: (وعندَ اللهِ جَزاءُ مكْرِهم، وهو مكْرٌ أعظَمُ منه، وإنْ كانَ مكْرُهم لِشِدّتِه مُعَدًّا لأجْلِ زَوالِ الأُمورِ العِظامِ المشْبِهةِ في عِظَمِها الجِبالَ).

وقدْ تُحذفُ (كانَ) قبْلَ لامِ الجُحودِ، كقولِه:

١٦٥- فما جمْعٌ لِيَغلبَ جمْعَ قَوميْ
مُقاوَمةً ولا فرْدٌ لِفرْدِ

والثامنُ: مُوافَقةُ (إلى)، نحوُ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾ [الزّلزَلة: ٥].

والتاسعُ: مُوافَقةُ (على) في الاستِعلاءِ: الحَقيقيِّ نحوَ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسرَاء: ١٠٩]، والمجازيِّ نحوَ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسرَاء: ٧].

والعاشرُ: مُوافَقةُ (في)، نحوُ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبيَاء: ٤٧].

والحادي عشَرَ: أنْ تكونَ بمعْنى (عندَ)، كقولِهم: (كَتبتُه لِخمْسٍ خلَونَ).

والثاني عشَرَ: مُوافَقةُ (بعدَ)، نحوُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسرَاء: ٧٨]، وفي الحَديثِ: «**صُومُوا لِرؤيتِه، وأَفطِروا لِرؤيتِه**»[1]، وقالَ:

(١) متفق عليه.

١٦٦- فلمّا تفرَّقْنا كأنّي ومالِكًا
لِطُولِ اجتِماعٍ لمْ نَبتْ لَيلةً مَعا

والثالثَ عشَرَ: مُوافَقةُ (معَ)، قالَه بعضُهم، وأنشدَ عليه هذا البَيتَ.

والرابعَ عشَرَ: مُوافَقةُ (مِن)، نحوُ: (سَمعتُ له صُراخًا).

والخامسَ عشَرَ: التبْليغُ، وهي الجارّةُ لاسْمِ السامعِ لِقولٍ أو ما في معْناهُ، نحوُ: (قلتُ له)، و(أَذِنتُ له)، و(فسَّرتُ له).

والسادسَ عشَرَ: مُوافَقةُ (عن)، نحوُ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ﴾ [الأحقاف: ١١]، وقولِه:

١٦٧- كضَرائرِ الحسْناءِ قُلنَ لِوجْهِها
حسَدًا وبُغضًا: "إنَّه لَدَميمُ"

والسابعَ عشَرَ: الصَيرورةُ، وتُسمّى: (لامَ العاقِبةِ) و(لامَ المآلِ)، نحوُ: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القَصَص: ٨]، وقولِه:

١٦٨- فلِلموتِ تَغذو الوالِداتُ سِخالَها
كما لِخَرابِ الدُورِ تُبنى المساكنُ

وأنكرَ البصْريُّونَ ومَن اتَّبعَهم (لامَ العاقِبةِ)، قالَ الزَمخْشريُّ:

"والتحْقيقُ أنَّها لامُ العِلّةِ، وأنَّ التعْليلَ فيها واردٌ على طَريقِ المجازِ دُونَ الحَقيقةِ".

والثامنَ عشَرَ: القسَمُ والتعجُّبُ مَعًا، وتَختصُّ باسْمِ اللهِ سُبحانَه، كقولِه:

١٦٩- للهِ يَبقى على الأيّامِ ذُو حِيَدٍ
[بمُشمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ]

التاسعَ عشَرَ: التعجُّبُ المجرَّدُ عن القسَمِ، وتُستعمَلُ: في النِداءِ كقولِهم: (يا لَلماءِ) و(يا لَلعُشبِ) إذا تَعجَّبوا مِن كَثرتِهما، وقولِه:

١٧٠- فيا لَكَ مِن لَيلٍ كأنَّ نُجومَهُ
بِكلِّ مُغارِ الفتْلِ شُدَّتْ بيَذبُلِ

وفي غيرِه كقولِهم: (للهِ درُّه فارِسًا!) و(للهِ أنتَ!).

المتمِّمُ عِشرينَ: التعْديةُ، والأَولى عندي أنْ يُمثَّلَ بنحوِ: (ما أضرَبَ زيدًا لِعمْرٍو، وما أحَبَّه لبكْرٍ).

الحادي والعِشرونَ: التوْكيدُ، وهي اللامُ الزائدةُ، وهي أنْواعٌ:

منها اللامُ المعترِضةُ بينَ الفِعلِ المتعَدِّي ومفْعولِه، كقولِه:

١٧١- ومَن يكُ ذا عظْمٍ صَليبٍ رَجا بهِ
لِيَكسرَ عُودَ الدهْرِ فالدهْرُ كاسِرُهْ

وقولِه:

١٧٢- ومـلَـكـتَ مـا بـيـنَ الـعِـراقِ ويَـثـرِبٍ
مُـلـكًـا أجـارَ لِـمـسـلِـمٍ ومُـعـاهَـدِ

ومنها اللامُ المسمّاةُ بـ(المقحَمةِ)، وهي المعترِضةُ بينَ المتَضايفَينِ، وذلك في قولِهم: (يا بؤْسَ لِلحرْبِ)، والأصْلُ: (يا بؤْسَ الحرْبِ)، فأُقحمَتِ اللامُ تقْويةً للاختِصاصِ، قالَ:

١٧٣- يـا بـؤْسَ لِـلـحـرْبِ الـتـيْ
وَضـعـتْ أَراهـطَ فـاسـتَـراحُـوا

وهلِ انْجِرارُ ما بعدَها بها أو بالمضافِ؟ قولانِ، أرجَحُهما الأوَّلُ.

ومِن ذلك قولُهم: (لا أبا لِزيدٍ، ولا أَخا له، ولا غُلامَي له) على قولِ سيبويهِ: إنَّ اسْمَ (لا) مضافٌ لِما بعدَ اللامِ.

ومنها اللامُ المسمّاةُ: (لامَ التقْويةِ)، وهي المَزيدةُ لِتقْويةِ عاملٍ ضَعُفَ: إمّا بتأخُّرِه نحوُ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يُوسُف: ٤٣]، أو بكَونِه فرْعًا في العمَلِ نحوُ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البُرُوج: ١٦]، وقدِ اجتَمعَ التأخُّرُ والفرْعيّةُ في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

ومنها لامُ المُستغاثِ عندَ المبرِّدِ، بدَليلِ صِحّةِ إسقاطِها، وقالَ جَماعةٌ: غيرُ زائدةٍ، ثمَّ اختلَفوا، فقالَ ابنُ جِنّي: "مُتعلِّقةٌ بحرْفِ

النِداءِ، لِما فيه مِن معْنى الفِعلِ"، وقالَ الأكثَرونَ: "مُتعلِّقةٌ بفِعلِ النِداءِ المحْذوفِ"، وزعَمَ الكوفيُّونَ أنَّ اللامَ في المستغاثِ بَقيّةُ اسْمٍ، وهو: (آلٌ)، والأصْلُ: (يا آلَ زيدٍ)، ثمَّ حُذفتْ همْزةُ (آلٍ) للتخْفيفِ، وإحْدى الألِفَينِ لالتِقاءِ الساكنَينِ، واستَدلُّوا بقولِه:

١٧٤- فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكمْ
إذا الداعي المثوِّبُ قالَ: "يا لا"

فإنَّ الجارَّ لا يُقتصَرُ عليه، وأُجيبَ بأنَّ الأصْلَ: (يا قَومُ لا فِرارَ)، أو: (لا نَفرُّ)، فحُذفَ ما بعد (لا) النافيةِ.

تنْبيهٌ

إذا قيلَ: (يا لَزيدٍ) بفتْحِ اللامِ فهو مُستغاثٌ، فإنْ كُسرتْ فهو مُستغاثٌ لأجْلِه، والمستغاثُ محْذوفٌ. فإنْ قيلَ: (يا لَك) احتَملَ الوجْهَينِ، فإنْ قيلَ: (يا لي) فكذلك عندَ ابنِ جِنّي، وقالَ ابنُ عُصفورٍ: الصَوابُ أنَّه مُستغاثٌ لأجْلِه؛ لأنَّ لامَ المستغاثِ مُتعلِّقةٌ بـ(أَدعو)، فيَلزمُ تعَدِّي فِعلِ المضمَرِ المتَّصِلِ إلى ضَميرِه المتَّصِلِ. وهذا لا يَلزمُ ابنَ جِنّي؛ لأنَّه يَرى تعلُّقَ اللامِ بـ(يا)، و(يا) لا تَتحمَّلُ ضَميرًا. نعَمْ: هو لازمٌ لابنِ عُصفورٍ؛ لِقولِه في (يا لَزيدٍ لِعمْرٍو): إنَّ لامَ (لِعمْرٍو) مُتعلِّقةٌ بِفِعلٍ محْذوفٍ تقْديرُه: (أَدعوكَ لِعمْرٍو)، ويَنبَغي له هُنا أنْ يَرجعَ إلى قولِ ابنِ الباذِشِ: إنَّ تعلُّقَها باسْمٍ محْذوفٍ تقْديرُه:

(مدْعوًّا لِعمْرٍو).

تنْبيهٌ

زادوا اللامَ في بعضِ المفاعيلِ المستغْنيةِ عنها كما تَقدَّمَ، وعكَسوا ذلك فحذَفوها مِن بعضِ المفاعيلِ المفْتقِرةِ إليها، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطفّفين: ٣]، وقالوا: (وَهبتُك دينارًا)، و(صِدتُك ظبْيًا)، و(جنَيتُك ثمَرةً).

الثاني والعِشرونَ: التبْيينُ، ولمْ يُوفُّوها حقَّها مِن الشرْحِ، وأقولُ: هي ثلاثةُ أقْسامٍ:

أحدُها: ما يُبيِّنُ المفْعولَ مِن الفاعلِ، وهذه تَتعلَّقُ بمذْكورٍ، وضابطُها: أنْ تقَعَ بعدَ فِعلِ تعجُّبٍ أو اسْمِ تفْضيلٍ مُفهِمَينِ حُبًّا أو بُغضًا، تقولُ: (ما أَحبَّني، وما أبغَضَني)، فإنْ قلتَ: (لِفلانٍ) فأنتَ فاعلُ الحُبِّ والبُغضِ وهو مفْعولُهما، وإنْ قلتَ: (إلى فلانٍ) فالأمْرُ بالعكْسِ.

الثاني والثالثُ: ما يُبيِّنُ فاعليّةً غيرَ مُلتبِسةٍ بمفْعوليّةٍ، وما يُبيِّنُ مفْعوليّةً غيرَ مُلتبِسةٍ بفاعليّةٍ، ومصْحوبُ كلٍّ منهما إمّا غيرُ معْلومٍ ممّا قبْلَها، أو معْلومٌ لكنِ استؤنِفَ بَيانُه تقْويةً للبَيانِ وتوْكيدًا له، واللامُ في ذلك كلِّه مُتعلِّقةٌ بمحْذوفٍ.

مِثالُ المبيِّنةِ للمفْعوليّةِ: (سقْيًا لِزيدٍ، وجدْعًا له)، فهذه اللامُ

ليستْ مُتعلِّقةً بالمصْدرَينِ، ولا بفِعلَيهما المقدَّرَينِ؛ لأنَّهما مُتعَدِّيانِ، ولا هي مُقوِّيةٌ للعاملِ لِضعْفِه: بالفرْعيّةِ إنْ قُدِّرَ أنَّه المصْدرُ، أو بالْتِزامِ الحذْفِ إنْ قُدِّرَ أنَّه الفِعلُ؛ لأنَّ لامَ التقْويةِ صالحةٌ للسُقوطِ، ولا هي ومخْفوضُها صِفةٌ للمصْدرِ فتُعلَّقَ بالاستِقرارِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا يُوصفُ، فكذا ما أُقيمَ مُقامَه. وإنَّما هي لامٌ مُبيِّنةٌ للمدْعوِّ له أو عليه، إنْ لَمْ يكنْ معْلومًا مِن سِياقٍ أو غيرِه، أو مؤكِّدةٌ للبَيانِ إنْ كانَ معْلومًا، وليسَ تقْديرُ المحْذوفِ: (أَعني)، بلِ التقْديرُ: (إرادتي لِزيدٍ).

ومِثالُ المبيِّنةِ للفاعليّةِ: (تبًّا لِزيدٍ، ووَيحًا له)، فإنَّهما في معْنى (خَسِرَ) و(هلَكَ)، فإنْ رَفعتَهما بالابتِداءِ، فاللامُ ومجْرورُها خبَرٌ، ومحَلُّهما الرفْعُ، ولا تبْيينَ، لعدَمِ تَمامِ الكلامِ.

فإنْ قلتَ: (تبًّا له ووَيحٌ) فنصَبتَ الأوَّلَ ورفَعتَ الثانيَ: لَمْ يَجزْ، لتَخالُفِ الدَليلِ والمدْلولِ عليه، إذِ اللامُ في الأوَّلِ تبْيينٌ، واللامُ المحْذوفةُ لغيرِه.

وأمّا اللامُ العاملةُ للجزْمِ فهي اللامُ الموْضوعةُ للطلَبِ، وحرَكتُها الكسْرةُ، وسُليمٌ تَفتَحُها، وإسكانُها بعدَ الواوِ والفاءِ أكثَرُ مِن تحْريكِها، نحوُ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]، وقدْ تُسكَّنُ بعدَ (ثُمَّ)، نحوُ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحَجّ: ٢٩].

ولا فرْقَ في اقتِضاءِ اللامِ الطلَبيّةِ للجزْمِ بينَ كَونِ الطلَبِ أمْرًا،

نحوَ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطّلَاق: ٧]، أو دُعاءً نحوَ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزّخرُف: ٧٧]، أو الْتِماسًا كقولِك لِمَن يُساويك: (لِيفعلْ فلانٌ كذا) إذا لمْ تُرِدِ الاستِعلاءَ عليه، وكذا لَو أُخرجتْ عن الطلَبِ إلى غيرِه، كالتي يُرادُ بها وبمصْحوبِها الخبَرُ، نحوُ: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مَريَم: ٧٥]، أو التهْديدُ نحوُ: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وإذا كانَ مرْفوعُ فِعلِ الطلَبِ فاعلًا مُخاطَبًا استُغنيَ عن اللامِ بصِيغةِ (افْعَلْ) غالبًا، نحوُ: (قُمْ) و(اقْعُدْ)، وتَجبُ اللامُ إنِ انتَفَتِ الفاعليّةُ، نحوُ: (لِتُعنَ بِحاجتي)، أو الخِطابُ نحوُ: (لِيَقمْ زيدٌ)، أو كِلاهما نحوُ: (لِيُعنَ زيدٌ بِحاجتي).

ودُخولُ اللامِ على فِعلِ المتكلِّمِ قَليلٌ، سَواءٌ أَكانَ المتكلِّمُ مفرَدًا، نحوَ قولِه ﷺ: «**قُوموا فلأُصلِّ لكم**»(١)، أو معَه غيرُه، كقولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العَنكبوت: ١٢]، وأقَلُّ منه دُخولُها في فِعلِ الفاعلِ المخاطَبِ، كقراءةِ جَماعةٍ: ﴿فبذلك فلْتَفرَحوا﴾ [يُونس: ٥٨]، وفي الحَديثِ: «**لِتَأْخُذوا مَصافَّكم**»(٢).

وقدْ تُحذفُ اللامُ في الشِعرِ ويَبقى عمَلُها، كقولِه:

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه مسلم بلفظ: (مناسككم).

١٧٥- فلا تَستطِلْ منّي بَقائي ومُدّتي
ولكنْ يكنْ للخيرِ منكَ نَصيبُ

أيْ: (لِيَكنْ). ومنَعَ المبرِّدُ حذْفَ اللامِ وبقاءَ عمَلِها حتّى في الشِعرِ، قالَ: "وأمّا قولُه:

١٧٦- على مِثلِ أصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشيْ
لكِ الوَيلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبكِ مَن بَكى

فهو - على قُبحِه - جائزٌ؛ لأنَّه عطْفٌ على المعْنى، إذِ (اخْمُشي) و(لِتَخمُشي) بمعْنًى واحدٍ".

وهذا الذي منَعَه المبرِّدُ في الشِعرِ أجازَه الكِسائيُّ في الكلامِ، لكنْ بشرْطِ تقدُّمِ (قُلْ)، وجعَلَ منه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أيْ: (لِيُقيموها)، ووافَقَه ابنُ مالكٍ، وزادَ عليه أنَّ ذلك يقَعُ في النثْرِ قَليلًا بعدَ القولِ الخبَريِّ، كقولِه:

١٧٧- قلتُ لِبوّابٍ لدَيهِ دارُها
تِئذَنْ فإنّي حمْؤها وجارُها

أيْ: (لِتأْذنْ)، فحذَفَ اللامَ وكسَرَ حرْفَ المضارَعةِ، قالَ: "وليسَ الحذْفُ بضَرورةٍ؛ لتمَكُّنِه مِن أنْ يقولَ: (ائْذَنْ)" اهـ.

والجُمهورُ على أنَّ الجزْمَ في الآيةِ مِثلُه في قولِك: (ائْتِني أُكرِمْك)، وقدِ اختُلفَ في ذلك على ثلاثةِ أقْوالٍ:

أحدُها: للخَليلِ وسيبويهِ، أنَّه بنفْسِ الطلَبِ؛ لِما تَضمَّنَه مِن معْنى (إنْ) الشرْطيّةِ.

والثاني: للسِيرافيِّ والفارسيِّ، أنَّه بالطلَبِ لنِيابتِه مَنابَ الجازمِ الذي هو الشرْطُ المقدَّرُ.

والثالثُ: للجُمهورِ، أنَّه بشرْطٍ مقدَّرٍ بعدَ الطلَبِ.

وهذا أرجَحُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ الحذْفَ والتضْمينَ وإنِ اشتَركا في أنَّهما خِلافُ الأصْلِ، لكنْ في التضْمينِ تغْييرُ معْنى الأصْلِ، ولا كذلك الحذْفُ، ومِن الثاني؛ لأنَّ نائبَ الشيءِ يؤدِّي معْناهُ، والطلَبُ لا يؤدِّي معْنى الشرْطِ.

وزعَمَ الكوفيُّونَ وأبو الحسَنِ أنَّ لامَ الطلَبِ حذُفتْ حذْفًا مُستمِرًّا في نحوِ: (قُمْ) و(اقْعدْ)، وأنَّ الأصْلَ: (لِتَقمْ) و(لِتَقعدْ)، فحُذفَتِ اللامُ للتخْفيفِ، وتَبِعَها حرْفُ المضارَعةِ.

وبقولِهم أقولُ؛ لأنَّ الأمْرَ معْنًى فحقُّه أنْ يؤدّى بالحرْفِ، ولأنَّه أخو النهْيِ، ولمْ يُدلَّ عليه إلّا بالحرْفِ، ولأنَّ الفِعلَ إنَّما وُضعَ لتقْييدِ الحدَثِ بالزمانِ المحصَّلِ، وكَونُه أمْرًا أو خبَرًا خارجٌ عن مقْصودِه، ولأنَّهم قدْ نطَقوا بذلك الأصْلِ، ولأنَّك تقولُ: (اغْزُ) و(اخْشَ) و(ارْمِ) و(اضْرِبا) و(اضْرِبوا) و(اضْرِبي)، كما تقولُ في الجزْمِ، ولأنَّ البِناءَ لمْ يُعهدْ كَونُه بالحذْفِ، ولأنَّ المحقِّقينَ على أنَّ أفْعالَ الإنشاءِ

مجرَّدةٌ عن الزمانِ، كـ(بِعتُ) و(أَقسمتُ) و(قَبِلتُ)، وأَجابوا عن كَونِها معَ ذلك أفْعالًا بأنَّ تجرُّدَها عارضٌ لها عندَ نقْلِها عن الخبَرِ، ولا يُمكِنُهم ادِّعاءُ ذلك في نحوِ (قُمْ)؛ لأنَّه ليسَ له حالةٌ غيرُ هذه، وحينَئذٍ فتُشكِلُ فِعليّتُه، وإذا ادُّعيَ أنَّ أصْلَه: (لِتَقُمْ) كانَ الدالُّ على الإنشاءِ اللامَ لا الفِعلَ.

وأمّا اللامُ غيرُ العاملةِ فسبْعٌ:

١- إحداها: لامُ الابتِداءِ، وفائدتُها أمْرانِ: توْكيدُ مضْمونِ الجُملةِ، ولهذا زَحلَقوها في بابِ (إنَّ) عن صدْرِ الجُملةِ كَراهيةَ ابتِداءِ الكلامِ بمؤكِّدَينِ؛ وتخْليصُ المضارعِ للحالِ.

وتَدخلُ باتِّفاقٍ في مَوضِعَينِ، أحدُهما: المبتدأُ، نحوُ: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ﴾ [الحَشر: ١٣]، والثاني: بعدَ (إنَّ)، وتَدخلُ في هذا البابِ على ثلاثةٍ باتِّفاقٍ: الاسمِ، نحوُ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، والمضارعِ لِشبَهِه به، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النّحل: ١٢٤]، والظرْفِ، نحوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ٤﴾ [القلَم: ٤]، وعلى ثلاثةٍ باختِلافٍ، أحدُها: الماضي الجامدُ، والثاني: الماضي المقْرونُ بـ(قدْ)، والثالثُ: الماضي المتصرِّفُ المجرَّدُ مِن (قدْ).

واختُلفَ في دُخولِها في غيرِ بابِ (إنَّ) على شيئَينِ، أحدُهما: خبَرُ المبتدأِ المتقدِّمُ، نحوُ: (لَقائمٌ زيدٌ)، الثاني: الفِعلُ، نحوُ:

(لَيَقومُ زيدٌ)، زادَ المالَقيُّ: الماضيَ الجامدَ، نحوَ: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، والمشْهورُ أنَّ هذه لامُ القسَمِ، ونصَّ جَماعةٌ على منْعِ ذلك كلِّه.

مسألةٌ

لِلامِ الابتِداءِ الصدْريّةُ، ولهذا علَّقَتِ العاملَ في (علِمتُ لَزيدٌ مُنطلِقٌ)، ومَنعتْ مِن النصْبِ على الاشتِغالِ في نحوِ: (زيدٌ لَأنا أُكرمُه)، ومِن أنْ يَتقدَّمَ عليها الخبَرُ في نحوِ: (لَزيدٌ قائمٌ)، والمبتدأُ في نحوِ: (لَقائمٌ زيدٌ)، وليسَ لها الصدْريّةُ في بابِ (إنَّ)؛ لأنَّها فيه مؤخَّرةٌ مِن تقْديمٍ، ولهذا تُسمّى: (اللامَ المزحْلَقةَ).

تنْبيهٌ

(إنَّ زيدًا لَقامَ، أو لَيقومنَّ): اللامُ جَوابُ قسَمٍ مقدَّرٍ، لا لامُ الابتِداءِ، فإذا دَخلتْ عليها (علِمتُ) مثَلًا فُتحتْ همْزتُها، فإنْ قلتَ: (لقدْ قامَ زيدٌ)، فقالوا: هي لامُ الابتِداءِ، وحينَئذٍ يَجبُ كسْرُ الهمْزةِ، وعندي أنَّ الأمْرَينِ مُحتمَلانِ.

فصلٌ

وإذا خُفِّفتْ (إنَّ) نحوُ: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] فاللامُ عندَ سيبويهِ والأكثَرينَ لامُ الابتِداءِ، أفادتْ - معَ إفادتِها توْكيدَ النِسبةِ وتخْليصَ المضارعِ للحالِ - الفرْقَ بينَ (إنْ) المخفَّفةِ مِن الثَقيلةِ و(إنْ) النافيةِ؛ ولهذا صارتْ لازمةً بعدَ أنْ كانتْ جائزةً، اللهُمَّ إلّا أنْ يدُلَّ دَليلٌ على قصْدِ الإثباتِ، كقولِه:

١٧٨- إنْ كنتُ قاضيَ نحْبي يومَ بَينِكمُ
لَو لمْ تَمنُّوا بوعْدٍ غيرِ توْديعِ

ويَجبُ تركُها معَ نفْيِ الخبَرِ، كقولِه:

١٧٩- إنِ الحقُّ لا يَخفى على ذِي بَصيرةٍ
وإنْ هو لمْ يَعدَمْ خِلافَ مُعانِدِ

وزعَمَ أبو عليٍّ وأبو الفتْحِ وجَماعةٌ أنَّها لامٌ غيرُ لامِ الابتِداءِ، اجتُلبتْ للفرْقِ. وزعَمَ الكوفيُّونَ أنَّ اللامَ في ذلك كلِّه بمعْنى (إلّا)، وأنَّ (إنْ) قبْلَها نافيةٌ.

٢- القِسمُ الثاني: اللامُ الزائدةُ، وهي الداخلةُ في خبَرِ المبتدأِ في نحوِ قولِه:

١٨٠- أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجوزٌ شَهرَبَهْ
[تَرضى مِن اللحْمِ بعظْمِ الرقَبَهْ]

وقيلَ: الأصْلُ: (لَهي عَجوزٌ)، وفي خبَرِ (أنَّ) المفْتوحةِ، كقراءةِ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ: ﴿إلّا أنَّهم لَيأكلونَ الطَعامَ﴾ [الفرْقان: ٢٠] بفتْحِ الهمْزةِ، وفي خبَرِ (لكنَّ) في قولِه:

١٨١- [يلومونَني في حُبِّ ليلى عَواذِلي]
ولكنَّني مِن حُبِّها لَعَميدُ

وليسَ دُخولُ اللامِ مَقيسًا بعدَ (أنَّ) المفْتوحةِ، ولا بعدَ (لكنَّ)، ولا اللامُ بعدَهما لامَ الابتِداءِ.

وممّا زِيدتْ فيه أيضًا خبَرُ (زالَ) في قولِه:

١٨٢- وما زِلتُ مِن لَيلى لَدُنْ أنْ عرَفتُها
لَكالهائمِ المُقصى بكلِّ مَرادِ

وفي المفْعولِ الثاني لـ(أَرى) في قولِ بعضِهم: (أَراكَ لَشاتمي)، ونحوِ ذلك.

٣- الثالثُ: لامُ الجَوابِ، وهي ثلاثةُ أقْسامٍ:

لامُ جَوابِ (لَو)، نحوُ: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفَتْح: ٢٥].

ولامُ جَوابِ (لَولا)، نحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥١].

ولامُ جَوابِ القسَمِ، نحوُ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٤- الرابعُ: اللامُ الداخلةُ على أَداةِ شرْطٍ للإيذانِ بأنَّ الجَوابَ بعدَها مبْنيٌّ على قسَمٍ قبْلَها، لا على الشرْطِ، وتُسمّى: (الموطِّئةَ)، نحوُ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾ [الحشر: ١٢]، وأكثَرُ ما تَدخلُ على (إنْ)، وقدْ تُحذفُ معَ كَونِ القسَمِ مقدَّرًا قبْلَ الشرْطِ، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وليستْ موطِّئةً في قولِه:

١٨٣- لَئنْ كانَ ما حُدِّثتُه اليومَ صادقًا
أصُمْ في نهارِ القَيظِ للشمْسِ بادِيا

بلْ هي زائدةٌ كما تَقدَّمَتِ الإشارةُ إليه؛ لأنَّ الشرْطَ قدْ أُجيبَ بالفِعلِ المجْزومِ، فلَو كانتِ اللامُ للتَوطئةِ لَمْ يُجَبْ إلّا القسَمُ، هذا هو الصَحيحُ.

٥- الخامسُ: لامُ (ألْ)، كـ(الرجُلِ) و(الحارثِ)، وقدْ مَضى شرْحُها.

٦- السادسُ: اللامُ اللاحقةُ لأسْماءِ الإشارةِ للدَلالةِ على البُعدِ،

وأصْلُها السُكونُ.

٧- السابعُ: لامُ التعجُّبِ غيرُ الجارّةِ، نحوُ: (لَظرُفَ زيدٌ!)، و(لَكرُمَ عمْرٌو!) بمعْنى (ما أظرَفَه!) و(ما أكرَمَه!)، وعندي أنَّها إمّا لامُ الابتِداءِ دخَلتْ على الماضي لشبَهِه - بجُمودِه - بالاسْمِ، وإمّا لامُ جَوابِ قسَمٍ مقدَّرٍ.

(لا)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١- **(أحدُها)**: أنْ تكونَ نافيةً، وهذه على خمْسةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ عاملةً عمَلَ (إنَّ)، وذلك إذا أُريدَ بها نفْيُ الجِنسِ على سَبيلِ التنْصيصِ، وتُسمّى: حينَئذٍ (تَبرئةً)، وإنَّما يَظهرُ نصْبُ اسْمِها إذا كانَ: خافضًا نحوَ: (لا صاحبَ جُودٍ ممْقوتٌ)، أو رافعًا نحوَ: (لا حسَنًا فِعلُه مذْمومٌ)، أو ناصبًا نحوَ: (لا طالِعًا جبَلًا حاضرٌ)، ومنه: (لا خيرًا مِن زيدٍ عندَنا).

وتُخالِفُ (لا) هذه (إنَّ) مِن سبْعةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّها لا تَعملُ إلّا في النكِراتِ.

الثاني: أنَّ اسْمَها إذا لمْ يكنْ عاملًا فإنَّه يُبنى، وبِناؤه على ما يُنصَبُ به لَو كانَ مُعرَبًا. ومِثلُ (لا رجُلَ) عندَ الفرّاءِ (لا جرَمَ)، نحوُ:

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النّحل: ٦٢]، والمعْنى عندَه: (لا بُدَّ مِن كذا)، وقالَ قُطرُبٌ: (لا) ردٌّ لِما قبْلَها، أيْ: (ليسَ الأمْرُ كما وصَفوا)، ثمَّ ابتُدئَ ما بعدَه، و(جرَمَ): فِعلٌ لا اسْمٌ، ومعْناهُ: (وجَبَ)، وما بعدَه فاعلٌ.

والثالثُ: أنَّ ارتِفاعَ خبَرِها عندَ إفرادِ اسْمِها، نحوَ: (لا رجُلَ قائمٌ) بما كانَ مرْفوعًا به قبْلَ دُخولِها، لا بها، وهذا قولُ سيبويهِ.

الرابعُ: أنَّ خبَرَها لا يَتقدَّمُ على اسْمِها، ولَو كانَ ظرْفًا أو مجْرورًا.

الخامسُ: أنَّه يَجوزُ مُراعاةُ محَلِّها معَ اسْمِها قبْلَ مُضيِّ الخبَرِ وبعدَه، فيَجوزُ رفْعُ النعْتِ والمعْطوفِ مِن نحوِ: (لا رجُلَ ظَريفٌ فيها)، و(لا رجُلَ وامْرأةٌ فيها).

السادسُ: أنَّه يَجوزُ إلغاؤها إذا تَكرَّرتْ، نحوُ: (لا حَولَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ)، ولك فتْحُ الاسْمَينِ، ورفْعُهما، والمغايَرةُ بينَهما.

والسابعُ: أنَّه يَكثرُ حذْفُ خبَرِها إذا عُلمَ، نحوُ: ﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ﴾ [الشُّعَرَاء: ٥٠].

الثاني: أنْ تكونَ عاملةً عمَلَ (ليسَ)، كقولِه:

١٨٤- مَـــن صــــدَّ عـــن نِـــيـــرانِـــهـــا
فـــأنـــا ابـــنُ قَـــيـــسٍ لا بَـــراحُ

و(لا) هذه تُخالِفُ (ليسَ) مِن ثلاثِ جِهاتٍ:

إحداها: أنَّ عمَلَها قَليلٌ، حتّى ادُّعيَ أنَّه ليسَ بموْجودٍ.

الثانيةُ: أنَّ ذِكرَ خبَرِها قَليلٌ، حتّى إنَّ الزجّاجَ لمْ يَظفَرْ به فادَّعى أنَّها تَعملُ في الاسْمِ خاصّةً، وأنَّ خبَرَها مرْفوعٌ، ويَردُّه قولُه:

١٨٥- تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا
ولا وزَرٌ ممّا قَضى اللهُ واقيا

الثالثةُ: أنَّها لا تَعملُ إلّا في النكِراتِ، خِلافًا لابنِ جِنّي وابنِ الشجَريِّ، وعلى ظاهرِ قولِهما جاءَ قولُ النابغةِ:

١٨٦- وحلَّتْ سَوادَ القلْبِ لا أنا باغيًا
سِواها، ولا في حُبِّها مُتَراخيا

وعليه بَنى المتَنبِّي قولَه:

١٨٧- إذا الجُودُ لمْ يُرزقْ خَلاصًا مِن الأَذى
فلا الحمْدُ مكْسوبًا ولا المالُ باقيا

تنْبيهٌ

إذا قيلَ: (لا رجُلَ في الدارِ) بالفتْحِ تَعيَّنَ كَونُها نافيةً للجِنسِ، ويُقالُ في توْكيدِه: (بلِ امْرأةٌ)، وإنْ قيلَ بالرفْعِ تَعيَّنَ كَونُها عاملةً عمَلَ (ليسَ)، وامتَنعَ أنْ تكونَ مُهمَلةً، وإلّا لَتكرَّرتْ كما سيأْتي، واحتُملَ أنْ تكونَ لنفْيِ الجِنسِ وأنْ تكونَ لنفْيِ الوحْدةِ، ويُقالُ في توْكيدِه على الأوَّلِ: (بلِ امْرأةٌ)، وعلى الثاني: (بلْ رجُلانِ، أو رِجالٌ).

الوجْهُ الثالثُ: أنْ تكونَ عاطفةً، ولها ثلاثةُ شُروطٍ:

أحدُها: أنْ يَتقدَّمَها إثباتٌ كـ(جاءَ زيدٌ لا عمْرٌو)، أو أمْرٌ كـ(اضْربْ زيدًا لا عمْرًا).

الثاني: ألّا تَقترنَ بعاطفٍ، فإذا قيلَ: (جاءَني زيدٌ، لا بلْ عمْرٌو) فالعاطفُ (بلْ)، و(لا) ردٌّ لِما قبْلَها، وليستْ عاطفةً، وإذا قلتَ: (ما جاءَني زيدٌ ولا عمْرٌو) فالعاطفُ الواوُ، و(لا) توْكيدٌ للنفْيِ، وفي هذا المِثالِ مانعٌ آخرُ مِن العطْفِ بـ(لا)، وهو تقدُّمُ النفْيِ، وقدِ اجتَمَعا أيضًا في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٧].

والثالثُ: أنْ يَتعاندَ مُتَعاطفاها، فلا يَجوزُ: (جاءَني رجُلٌ لا زيدٌ)؛ لأنَّه يَصدقُ على (زيدٍ) اسْمُ (الرجُلِ)، بخِلافِ: (جاءَني رجُلٌ لا امْرأةٌ).

الوجْهُ الرابعُ: أنْ تكونَ جَوابًا مُناقِضًا لـ(نعَمْ)، وهذه تُحذفُ

الجُملُ بعدَها كَثيرًا، يُقالُ: (أَجاءَك زيدٌ؟) فتقولُ: (لا)، والأَصْلُ: (لا، لَمْ يَجِئْ).

والخامسُ: أنْ تكونَ على غيرِ ذلك، فإنْ كانَ ما بعدَها جُملةً اسْميّةً صدْرُها معرِفةٌ أو نكِرةٌ ولَمْ تَعملْ فيها، أو فِعلًا ماضيًا لفْظًا وتقْديرًا، وجَبَ تَكرارُها.

مِثالُ المعرِفةِ: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يسٓ: ٤٠]، ومِثالُ النكِرةِ التي لَمْ تَعملْ فيها (لا): ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصَّافات: ٤٧]، والتَكرارُ هُنا واجبٌ، بخِلافِه في ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطُّور: ٢٣]، ومِثالُ الفِعلِ الماضي: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القِيَامَة: ٣١]. وإنَّما تُركَ التَكرارُ في (لا فضَّ اللهُ فاك)، وقولِه:

١٨٨- [ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى]
ولا زالَ مُنهَلًّا بجرْعائكِ القَطْرُ

لأنَّ المرادَ الدُعاءُ، فالفِعلُ مُستقبَلٌ في المعْنى.

وكذلك يَجبُ تَكرارُها إذا دخَلتْ على مفرَدٍ خبَرٍ أو صِفةٍ أو حالٍ، نحوُ: (زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ)، و(جاءَ زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا)، ونحوُ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البَقَرَة: ٦٨].

تنْبيهٌ

مِن أقْسامِ (لا) النافيةِ المعْترِضةُ بينَ الخافضِ والمخْفوضِ، نحوُ: (جئتُ بلا زادٍ)، و(غَضِبتُ مِن لا شيءٍ)، وعن الكوفيِّينَ أنَّها اسْمٌ، وغيرُهم يَراها حرْفًا، ويُسمِّيها: (زائدةً)، فعُلِمَ أنَّهم قدْ يُريدونَ بالزائدِ المعْترِضَ بينَ شيئَينِ مُتطالِبَينِ، وإنْ لمْ يَصِحَّ أصْلُ المعْنى بإسقاطِه.

تنْبيهٌ

اعتِراضُ (لا) بينَ الجارِّ والمجْرورِ في نحوِ: (غَضِبتُ مِن لا شيءٍ)، وبينَ الناصبِ والمنْصوبِ في نحوِ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البَقَرَة: ١٥٠]، وبينَ الجازمِ والمجْزومِ في نحوِ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفَال: ٧٣]، وتقدُّمُ معْمولِ ما بعدَها عليها في نحوِ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ الآيةَ [الأنعَام: ١٥٨]: دَليلٌ على أنَّها ليسَ لها الصدْرُ، بخِلافِ (ما)، اللهُمَّ إلّا أنْ تقَعَ في جَوابِ القسَمِ، فإنَّ الحُروفَ التي يُتلقّى بها القسَمُ كلَّها لها الصدْرُ.

٢- **(الثاني)** مِن أوجُهِ (لا): أنْ تكونَ موْضوعةً لطلَبِ الترْكِ، وتَختصُّ بالدُخولِ على المضارعِ، وتَقتضي جزْمَه واستِقبالَه، سَواءٌ أكانَ المطْلوبُ منه مُخاطَبًا، نحوَ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المُمتَحنَة: ١]، أو غائبًا، نحوَ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ [آل عِمرَان: ٢٨]، أو مُتكلِّمًا، نحوَ: (لا أَرينَّك ههُنا)، وهذا النَوعُ ممّا

أُقيمَ فيه المسبَّبُ مُقامَ السبَبِ، والأصْلُ: (لا تكنْ ههُنا فأَراك).

ولا فرْقَ في اقتِضاءِ (لا) الطلَبيّةِ للجزْمِ بينَ كونِها مُفيدةً للنهْيِ كما تَقدَّمَ، وكَونِها للدُعاءِ، كقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦]، وكَونِها للالْتِماسِ، كقولِك لنَظيرِك غيرَ مُستعْلٍ عليه: (لا تَفعلْ كذا)، وكذا الحُكمُ إذا خَرجتْ عن الطلَبِ إلى غيرِه، كالتهْديدِ في قولِك لولَدِك أو عبْدِك: (لا تُطِعْني).

٣- (والثالثُ): (لا) الزائدةُ الداخلةُ في الكلامِ لِمجرَّدِ تقْويتِه وتوْكيدِه، نحوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعرَاف: ١٢]، ويُوضِّحُه الآيةُ الأُخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [صٓ: ٧٥]، واختُلفَ في (لا): أَنافيةٌ أمْ زائدةٌ؟ في مَواضِعَ مِن التنْزيلِ:

أحدُها: قولُه تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾ [القِيَامَة: ١].

فقيلَ: هي نافيةٌ، واختَلفَ هؤلاءِ في منْفيِّها على قولَينِ:

أحدُهما: أنَّه شيءٌ تَقدَّمَ، وهو ما حُكيَ عنهم كَثيرًا مِن إنكارِ البعْثِ؛ لأنَّ القرآنَ كلَّه كالسُورةِ الواحدةِ.

والثاني: أنَّ منْفيَّها (أُقسمُ)، بدَليلِ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقِعَة: ٧٥-٧٦]، فكأنَّه قيلَ: (إنَّ إعظامَه بالإقسامِ به كَلا إعظامٍ)، أيْ: (إنَّه يَستحِقُّ إعظامًا فوقَ ذلك).

وقيلَ: هي زائدةٌ، واختَلفَ هؤلاءِ في فائدتِها على قولَين:

أحدُهما: أنَّها زِيدتْ تَوطئةً وتمْهيدًا لنفْيِ الجَوابِ، والتقْديرُ: (لا، أُقسمُ بيومِ القِيامةِ لا يُترَكونَ سُدًى)، ومِثلُه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النِّساء: ٦٥]، ورُدَّ بقولِه تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾ الآياتِ [البَلَد: ١-٤]، فإنَّ جَوابَه مُثبَتٌ.

والثاني: أنَّها زِيدتْ لِمجرَّدِ التوْكيدِ وتقْويةِ الكلامِ، كما في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحَديد: ٢٩]، ورُدَّ بأنَّها لا تُزادُ لذلك صدْرًا، بلْ حشْوًا. وأجابَ أبو عليٍّ بما تَقدَّمَ مِن أنَّ القرآنَ كالسُّورةِ الواحدةِ.

الموضِعُ الثاني: قولُه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١].

فقيلَ: إنَّ (لا) نافيةٌ، وقيلَ: ناهيةٌ، وقيلَ: زائدةٌ، والجَميعُ مُحتمَلٌ.

وحاصلُ القولِ في الآيةِ أنَّ (ما) خبَريّةٌ بمعْنى (الذي) منْصوبةٌ بـ(أَتلُ)، و(حرَّمَ ربُّكم) صِلةٌ، و(عليكم) مُتعلِّقٌ بـ(حرَّمَ)، هذا هو الظاهرُ، وفي (أنْ) وما بعدَها أوجُهٌ:

أحدُها: أنْ يكونا في مَوضعِ نصْبٍ بدَلًا مِن (ما).

الثاني: أنْ يكونا في مَوضعِ رفْعٍ خبَرًا لـ(هو) محْذوفًا، أجازَهما بعضُ المعرِبينَ، فـ(لا) نافيةٌ على الأوَّلِ، وزائدةٌ على الثاني.

والثالثُ: أنْ يكونَ الأصْلُ: (أُبيِّنُ لكم ذلك لئَلّا تُشرِكوا).

والرابعُ: أنَّ الأصْلَ: (أُوصيْكم بألّا تُشرِكوا)، وعلى هذَينِ الوجْهَينِ فحُذفَتِ الجُملةُ وحرْفُ الجرِّ.

والخامسُ: أنَّ التقْديرَ: (أَتلُ عليكم ألّا تُشرِكوا)، فحُذفَ مدْلولًا عليه بما تَقدَّمَ.

والسادسُ: أنَّ الكلامَ تمَّ عندَ (حرَّمَ ربُّكم)، ثمَّ ابتُدئَ: (عليكم ألّا تُشرِكوا)، فـ(عليكم) على هذا: اسْمُ فِعلٍ بمعْنى (الْزَموا)، و(أنْ) في الأوجُهِ السِتّةِ مصْدريّةٌ، و(لا) في الأوجُهِ الأربعةِ الأَخيرةِ نافيةٌ.

والسابعُ: أنَّ (أنْ) مُفسِّرةٌ بمعْنى (أيْ)، و(لا): ناهيةٌ، فالفِعلُ مجْزومٌ لا منْصوبٌ، وكأنَّه قيلَ: (أقولُ لكم لا تُشرِكوا به شيئًا، وأَحسِنوا بالوالِدَينِ إحسانًا).

الموضِعُ الثالثُ: قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] فيمَن فتَحَ الهمْزةَ.

فقالَ قَومٌ: (لا) زائدةٌ، وقيلَ: نافيةٌ، واختَلفَ القائلونَ بذلك، فقالَ النحّاسُ: حُذفَ المعْطوفُ، أيْ: (أو أنَّهم يؤمِنونَ)، وقالَ الخَليلُ: (أنَّ) بمعْنى (لعَلَّ)، مِثلُ: (ائْتِ السُوقَ أنَّك تَشتري لنا شيئًا)، يؤيِّدُه أنَّ (يُشعِرُكم) و(يُدريْكم) بمعْنًى، وكَثيرًا ما تأْتي (لعَلَّ) بعدَ فِعلِ الدِرايةِ، نحوُ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [عَبَسَ: ٣]، وأنَّ في

مُصحفِ أُبيٍّ: (وما أَدراكم لعَلَّها)، وقالَ قَومٌ: (أنَّ) مؤكِّدةٌ، والكلامُ فيمَن حُكمَ بكُفرِهم ويُئسَ مِن إيمانِهم، وقيلَ: التقْديرُ: (لأنَّهم)، واللامُ مُتعلِّقةٌ بمحْذوفٍ، أيْ: (لأنَّهم لا يؤمِنونَ امتَنعْنا عن الإتيانِ بها).

واعلَمْ أنَّ مفْعولَ (يُشعِرُكم) الثانيَ - على هذا القولِ، وعلى القولِ بأنَّها بمعْنى (لعَلَّ) - محْذوفٌ، أيْ: (إيمانَهم)، وعلى بَقيّةِ الأقْوالِ: (أنَّ) وصِلتُها.

الموضِعُ الرابعُ: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾ [الأنبياء: ٩٥].

فقيلَ: (لا) زائدةٌ، والمعْنى: (مُمتنِعٌ على أهْلِ قرْيةٍ قدَّرْنا إهلاكَهم لكُفرِهم أنَّهم يَرجِعونَ عن الكُفرِ إلى قِيامِ الساعةِ)، وعلى هذا فـ(حَرامٌ): خبَرٌ مقدَّمٌ وُجوبًا؛ لأنَّ المخبَرَ عنه (أنَّ) وصِلتُها.

وقيلَ: (لا) نافيةٌ، والإعرابُ إمّا على ما تَقدَّمَ، والمعْنى: (مُمتنِعٌ عليهم أنَّهم لا يَرجِعونَ إلى الآخرةِ)، وإمّا على أنَّ (حَرامٌ) مبتدأٌ حُذفَ خبَرُه، وإمّا على أنَّه خبَرٌ لِمبتدأٍ محْذوفٍ، وعلى الوجْهَينِ فـ(أنَّهم لا يَرجِعونَ): تعْليل على إضمارِ اللامِ، والمعْنى: (أنَّهم لا يَرجِعونَ عمّا هم فيه).

الموضِعُ الخامسُ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ

﴿وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عِمرَان: ٧٩-٨٠].

قُرئَ في السبْعِ برفْعِ (يأْمركم) ونصْبِه، فمَن رفعَه قطَعَه ممّا قبْلَه، و(لا) على هذه القراءةِ نافيةٌ لا غيرُ، ومَن نصَبَه فهو معْطوفٌ على (يؤْتيَه)، و(لا) على هذا زائدةٌ مؤكِّدةٌ لِمعْنى النفْيِ السابقِ، وقيلَ: على (يقولَ)، ولمْ يذكُرِ الزَمخْشريُّ غيرَه، ثمَّ جوَّزَ في (لا) وجْهَين:

أحدُهما: الزِيادةُ، فالمعْنى: (ثمَّ يأْمرَ الناسَ بأنْ يكونوا عِبادًا له، ويأْمرَكم أنْ تتَّخِذوا الملائكةَ والنَبيِّينَ أرْبابًا).

والثاني: أنْ تكونَ غيرَ زائدةٍ، ووجَّهَه بأنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَنهى قُريشًا عن عِبادةِ الملائكةِ، وأهْلَ الكتابِ عن عِبادةِ عُزيرٍ وعيسى، فلمّا قالوا له: أَنتَّخِذُكَ ربًّا؟ قيلَ لهم: ما كانَ لِبشَرٍ أنْ يَستنْبئَه اللهُ ثمَّ يأْمرَ الناسَ بعِبادتِه ويَنهاهُم عن عِبادةِ الملائكةِ والأنْبياءِ.

تنْبيهٌ

قرأَ جَماعةٌ: ﴿واتَّقُوا فِتنةً لَتُصيبنَّ الذينَ ظَلموا﴾ [الأنفَال: ٢٥]، وخرَّجَها أبو الفتْحِ على حذْفِ ألِفِ (لا) تخْفيفًا، كما قالوا: (أَمَ واللهِ)، ولمْ يَجمَعْ بينَ القراءتَينِ بأنْ يُقدِّرَ (لا) في قراءةِ الجَماعةِ زائدةً؛ لأنَّ التوْكيدَ بالنونِ يأْبى ذلك.

(لاتَ)

اختُلفَ فيها في أمْرَينِ:

١- أحدُهما: في حَقيقتِها، وفي ذلك ثلاثةُ مَذاهبَ:

أحدُها: أنَّها كلمةٌ واحدةٌ: فِعلٌ ماضٍ، ثمَّ اختَلفَ هؤلاءِ على قولَينِ، أحدُهما: أنَّها في الأصْلِ بمعْنى (نقَصَ)، مِن قولِه تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾ [الحُجرَات: ١٤]، فإنَّه يُقالُ: (لاتَ يَليتُ). والثاني: أنَّ أصْلَها (لَيِسَ) بكسْرِ الياءِ، فقُلبَتِ ألِفًا، وأُبدلَتِ السِينُ تاءً.

والمذهَبُ الثاني: أنَّها كلمتانِ: (لا) النافيةُ، والتاءُ لِتأْنيثِ اللفْظةِ، كما في (ثُمَّتْ) و(رُبَّتْ)، وإنَّما وجَبَ تحْريكُها لِالتِقاءِ الساكنَينِ، قالَه الجُمهورُ.

والثالثُ: أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمةٍ، وذلك أنَّها (لا) النافيةُ، والتاءُ زائدةٌ في أوَّلِ (الحِينِ).

ويَشهَدُ للجُمهورِ أنَّه يُوقَفُ عليها بالتاءِ والهاءِ، وأنَّها رُسمتْ مُنفصِلةً عن (الحِينِ)، وأنَّ التاءَ قدْ تُكسرُ على أصْلِ حرَكةِ التِقاءِ الساكنَينِ.

٢- الثاني: في عمَلِها، وفي ذلك أيضًا ثلاثةُ مَذاهبَ:

أحدُها: أنَّها لا تَعملُ شيئًا، فإنْ وَليَها مرْفوعٌ فمبتدأٌ حُذفَ خبَرُه، أو منْصوبٌ فمفْعولٌ لفِعلٍ محْذوفٍ.

الثاني: أنَّها تَعملُ عمَلَ (إنَّ)، فتَنصبُ الاسْمَ وتَرفعُ الخبَرَ.

والثالثُ: أنَّها تَعملُ عمَلَ (ليسَ)، وهو قولُ الجُمهورِ.

وعلى كلِّ قولٍ فلا يُذكرُ بعدَها إلّا أحدُ المعْمولَينِ، والغالبُ أنْ يكونَ المحْذوفُ هو المرْفوعَ.

واختُلفَ في معْمولِها، فنصَّ الفرّاءُ على أنَّها لا تَعملُ إلّا في لفْظةِ (الحِينِ)، وذهَبَ الفارسيُّ وجَماعةٌ إلى أنَّها تَعملُ في (الحِينِ) وفيما رادَفَه.

(لَو)

على خمْسةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: (لَو) المستعمَلةُ في نحوِ: (لَو جاءَني لأَكرمتُه)، وهذه تُفيدُ ثلاثةَ أُمورٍ:

أحدُها: الشرْطيّةُ، أَعني عقْدَ السبَبيّةِ والمسبَّبيّةِ بينَ الجُملتَينِ بعدَها.

والثاني: تقْييدُ الشرْطيّةِ بالزمَنِ الماضي، وبهذا الوجْهِ وما يُذكرُ بعدَه فارقتْ (إنْ)، ولهذا قالوا: الشرْطُ بـ(إنْ) سابقٌ على الشرْطِ بـ(لَو).

الثالثُ: الامتِناعُ، وقدِ اختَلفَ النُحاةُ في إفادتِها له وكَيفيّةِ إفادتِها إيّاهُ على ثلاثةِ أقْوالٍ:

أحدُها: أنَّها لا تُفيدُه بوجْهِ، وهو قولُ الشلَوبينِ، زعَمَ أنَّها لا تدُلُّ على امتِناعِ الشرْطِ ولا على امتِناعِ الجَوابِ، بلْ على التعْليقِ في الماضي، كما دلَّتْ (إنْ) على التعْليقِ في المستقبَلِ، ولمْ تدُلَّ - بالإجماعِ - على امتِناعٍ ولا ثُبوتٍ، وهذا كإنكارِ الضَروريّاتِ، إذْ فهْمُ الامتِناعِ منها كالبَديهيِّ؛ فإنَّ كلَّ مَن سَمعَ: (لَو فعَلَ) فَهمَ عدَمَ وُقوعِ الفِعلِ مِن غيرِ تردُّدٍ، ولهذا يَصحُّ في كلِّ مَوضعٍ استُعملتْ فيه أنْ تُعقِبَه بحرْفِ الاستِدراكِ داخلًا على فِعلِ الشرْطِ منْفيًّا لفْظًا أو معْنًى، تقولُ: (لَو جاءَني أكرمتُه، لكنَّه لمْ يَجئْ)، ومنه قولُ الحَماسيِّ:

١٨٩- لَو كنتُ مِن مازنٍ لمْ تَستَبحْ إبِلِيْ
بَنو اللَقيطةِ مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا

ثمَّ قالَ:

١٩٠- لكنَّ قَوميْ وإنْ كانوا ذَوي عدَدٍ
لَيسوا مِن الشرِّ في شيءٍ وإنْ هانا

إذِ المعْنى: (لكنَّني لستُ مِن مازنٍ، بلْ مِن قَومٍ ليسوا في شيءٍ مِن الشرِّ وإنْ هانَ، وإنْ كانوا ذَوي عدَدٍ).

والثاني: أنَّها تُفيدُ امتِناعَ الشرْطِ وامتِناعَ الجَوابِ جَميعًا، وهذا

هو القَولُ الجاري على أَلسِنةِ المعرِبينَ، ونصَّ عليه جَماعةٌ مِن النحْويِّينَ، وهو باطلٌ بمَواضعَ كَثيرةٍ، منها قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمَان: ٢٧]، وقولُ عُمرَ رضي الله عنه: "نِعمَ العبْدُ صُهيبٌ، لَو لَمْ يخَفِ اللهَ لمْ يَعصِه"[١]، فيَلزَمُ على هذا القولِ في الآيةِ نَفادُ الكلماتِ معَ عدَمِ كَونِ كلِّ ما في الأرضِ مِن شجَرةٍ أقْلامًا تَكتبُ الكلماتِ، ويَلزمُ في الأثَرِ ثُبوتُ المعْصيةِ معَ ثُبوتِ الخَوفِ، وكلُّ ذلك عكْسُ المرادِ.

وقدْ وقَعَ مِثلُه في قولِه ﷺ في بِنتِ أبي سلَمةَ: «**إنَّها لو لمْ تكنْ رَبيبتي في حِجري ما حلّتْ لي؛ إنَّها لَابْنةُ أخي مِن الرضاعةِ**»[٢]، وفي كلامِ الصِدِّيقِ رضي الله عنه لَمّا طوَّلَ في صلاةِ الصُبحِ وقيلَ له: "كادَتِ الشمْسُ تَطلعُ": "لو طلَعتْ ما وجَدتْنا غافلينَ"[٣].

والثالثُ: أنَّها تُفيدُ امتِناعَ الشرْطِ خاصّةً، ولا دَلالةَ لها على امتِناعِ الجَوابِ ولا على ثُبوتِه، ولكنَّه إنْ كانَ مُساويًا للشرْطِ في العُمومِ كما في قولِك: (لَو كانتِ الشمْسُ طالعةً كانَ النهارُ موْجودًا) لَزِمَ انتِفاؤُه؛ لأنَّه يَلزمُ مِن انتِفاءِ السببِ الـمُساوي انتِفاءُ مُسبَّبِه، وإنْ

---

(١) قال ابن كثير في (مسند الفاروق): «ولم أره إلى الآن بإسناد عنه».

(٢) متفق عليه.

(٣) صحيح، رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق.

كانَ أعَمَّ كما في قولِك: (لَو كانتِ الشمْسُ طالعةً كانَ الضَوءُ موْجودًا) فلا يَلزمُ انتِفاؤُه، وإنَّما يَلزمُ انتِفاءُ القدْرِ الـمُساوي منه للشرْطِ، وهذا قولُ المحقِّقينَ.

ويَتلخَّصُ على هذا أنْ يُقالَ: إنَّ (لَو) تدُلُّ على ثلاثةِ أُمورٍ: عقْدِ السَبَبيّةِ والمسبَّبيّةِ، وكَونِهما في الماضي، وامتِناعِ السبَبِ.

ثمَّ تارةً يُعقلُ بينَ الجُزأَينِ ارْتباطٌ مُناسبٌ، وتارةً لا يُعقلُ.

فالنَوعُ الأوَّلُ على ثلاثةِ أقْسامٍ:

ما يُوجبُ فيه الشرْعُ أو العقْلُ انحِصارَ مُسبَّبيّةِ الثاني في سبَبيّةِ الأوَّلِ، نحوُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ونحوُ: (لَو كانتِ الشمْسُ طالعةً كانَ النهارُ موْجودًا)، وهذا يَلزمُ فيه مِن امتِناعِ الأوَّلِ امتِناعُ الثاني قطْعًا.

وما يُوجبُ أحدُهما فيه عدَمَ الانحِصارِ المذْكورِ، نحوُ: (لَو نامَ لانتَقضَ وُضوءُه)، ونحوُ: (لَو كانتِ الشمْسُ طالعةً كانَ الضَوءُ موْجودًا)، وهذا لا يَلزمُ فيه مِن امتِناعِ الأوَّلِ امتِناعُ الثاني كما قدَّمْنا.

وما يُجوِّزُ فيه العقْلُ ذلك، نحوُ: (لَو جاءَني أكرمتُه)، فإنَّ العقْلَ يُجوِّزُ انحِصارَ سبَبِ الإكرامِ في الـمَجيءِ، وهذا النَوعُ يدُلُّ فيه العقْلُ على انتِفاءِ المسبَّبِ الـمُساوي لانتِفاءِ السبَبِ، لا على الانتِفاءِ مُطلَقًا، ويدُلُّ الاستِعمالُ والعُرفُ على الانتِفاءِ المطْلَقِ.

والنَوعُ الثاني قِسمانِ:

أحدُهما: ما يُرادُ فيه تقْريرُ الجَوابِ، وُجدَ الشرْطُ أو فُقدَ، ولكنَّه معَ فقْدِه أَولى، وذلك كالأثَرِ عن عُمرَ، فإنَّه يدُلُّ على تقْريرِ عدَمِ العِصيانِ على كلِّ حالٍ، وعلى أنَّ انتِفاءَ المعْصِيةِ معَ ثُبوتِ الخَوفِ أَولى، وعلى ذلك تَتخرَّجُ آيةُ (لُقمانَ).

والثاني: أنْ يكونَ الجَوابُ مقرَّرًا على كلِّ حالٍ مِن غيرِ تعرُّضٍ لأَولَويّةٍ، نحوُ: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا وأمْثالُه يُعرفُ ثُبوتُه بعِلّةٍ أُخرى مُستمِرّةٍ على التقْديرَينِ.

وقدِ اتَّضحَ أنَّ أفسَدَ تفْسيرٍ لـ(لَو) قولُ مَن قالَ: (حرْفُ امتِناعٍ لامتِناعٍ)، فإذا قيلَ: "(لَو): حرْفٌ يَقتضي في الماضي امتِناعَ ما يَليْه واستِلزامَه لتاليْه"، كانَ ذلك أجوَدَ العِباراتِ.

٢- الثاني مِن أقْسامِ (لَو): أنْ تكونَ حرْفَ شرْطٍ في المستقبَلِ، إلّا أنَّها لا تَجزمُ، كقولِه:

١٩١- ولَو تَلتَقي أصْداؤنا بعدَ موتِنا
ومِن دُونِ رمْسَينا مِن الأرضِ سَبسَبُ
لَظلَّ صَدى صَوتي وإنْ كنتُ رِمّةً
لِصَوتِ صَدى لَيلى يَهَشُّ ويَطرَبُ

وقولِ تَوبةَ:

١٩٢- ولَو أنَّ لَيلى الأخْيَليّةَ لسلَّمتْ
علَيَّ ودُوني جَندَلٌ وصَفائحُ

لسلَّمتُ تسْليمَ البَشاشةِ، أو زَقا
إليها صَدًى مِن جانبِ القبْرِ صائحُ

وقولِه تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النِّساء: ٩]، أيْ: (ولْيَخشَ الذين إنْ شارَفوا وقارَبوا أنْ يَتركوا)، وإنَّما أوَّلْنا الترْكَ بمُشارَفةِ الترْكِ لأنَّ الخِطابَ للأوْصياءِ، وإنَّما يَتوجَّهُ إليهم قبْلَ الترْكِ، لأنَّهم بعدَه أمْواتٌ.

وكَونُ (لَو) بمعْنى (إنْ) قالَه كَثيرٌ مِن النحْويِّينَ في نحوِ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يُوسُف: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣].

وأمّا نحوُ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] فمِن القِسمِ الأوَّلِ؛ لأنَّ المضارعَ في ذلك مُرادٌ به الـمُضيُّ، وتقْريرُ ذلك أنْ تَعلمَ أنَّ خاصّيّةَ (لَو) فرْضُ ما ليسَ بواقعٍ واقعًا، ومِن ثَمَّ انتفَى شرُطها في الماضي والحالِ لِما ثبَتَ مِن كَونِ مُتعَلَّقِها غيرَ واقعٍ، وخاصّيّةَ (إنْ) تعْليقُ أمْرٍ بأمْرٍ مُستقبَلٍ مُحتمَلٍ، ولا دَلالةَ لها على حُكمِ شرْطِها في الماضي والحالِ.

والحاصلُ: أنَّ الشرْطَ متى كانَ مستقبَلًا مُحتمَلًا، وليسَ المقْصودُ فرْضَه الآنَ أو في ما مَضى فهي بمعْنى (إنْ)، ومتى كانَ ماضيًا أو حالًا أو مستقبَلًا، ولكنْ قُصدَ فرْضُه الآنَ أو فيما مَضى فهي الامْتِناعيّةُ.

٣- والثالثُ: أنْ تكونَ حرْفًا مصْدريًّا بمنْزلةِ (أنْ) إلّا أنَّها لا تَنصبُ، وأكثَرُ وُقوعِ هذه بعدَ (ودَّ) أو (يَودُّ)، نحوُ: ﴿وَدُّوا۟ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾ [القَلَم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: ٩٦]، ومِن وُقوعِها بدُونِهما قولُ قُتيلةَ:

١٩٣- ما كانَ ضرَّكَ لَو منَنتَ وربَّما
منَّ الفتى وهو المَغيظُ المُحنَقُ

وقولُ امْرئِ القَيسِ:

١٩٤- تَجاوزتُ أحْراسًا إليها ومَعشَرًا
عليَّ حِراصًا لَو يُشِرُّونَ مَقتَلي

وأكثَرُهم لمْ يُثبتْ وُرودَ (لَو) مصْدريّةً، ويَشهدُ للمُثبِتينَ قراءةُ بعضِهم: ﴿ودُّوا لَو تُدهنُ فيُدهِنوا﴾ [القَلَم: ٩] بحذْفِ النونِ، فعطَفَ (يُدهِنوا) بالنصْبِ على (تُدهنُ) لَمّا كانَ معْناهُ: (أنْ تُدهنَ).

ويُشكلُ عليهم دُخولُها على (أنَّ) في نحوِ: ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ﴾ [آل عِمرَان: ٣٠].

وجَوابُه: أنَّ (لَو) إنَّما دَخلتْ على فِعلٍ محْذوفٍ مقدَّرٍ بعدَ (لَو)، تقْديرُه: (تَودُّ لَو ثبَتَ أنَّ بينَها).

٤- والرابعُ: أنْ تكونَ للتمَنِّي، نحوُ: (لَو تأْتيني فتُحدِّثَني).

واختُلفَ في (لَو) هذه، فقالَ ابنُ الضائعِ وابنُ هِشامٍ: هي قِسمٌ برأْسِها لا تَحتاجُ إلى جَوابٍ كجَوابِ الشرْطِ، ولكنْ قدْ يؤْتى لها بجَوابٍ منْصوبٍ كجَوابِ (ليتَ)، وقالَ بعضُهم: هي (لَو) الشرْطيّةُ أُشربتْ معْنى التمَنِّي، بدَليلِ أنَّهم جمَعوا لها بينَ جَوابَينِ: جَوابٍ منْصوبٍ بعدَ الفاءِ، وجَوابٍ باللامِ، كقولِه:

١٩٥- فلَو نُبشَ المقابرُ عن كُليبٍ
فيُخبَرَ بالذنائبِ أيُّ زِيرِ
بيومِ الشَعثَمَينِ لَقرَّ عَينًا
وكيفَ لِقاءُ مَن تحْتَ القُبورِ؟

وقالَ ابنُ مالكٍ: هي (لَو) المصْدريّةُ أَغنتْ عن فِعلِ التمَنِّي.

٥- الخامسُ: أنْ تكونَ للعرْضِ، نحوُ: (لَو تَنزلُ عندَنا فتُصيبَ خَيرًا)، ذكَرَه في (التسْهيلِ).

وهُنا مَسائلُ

إحداها: أنَّ (لَو) خاصّةٌ بالفِعلِ، وقدْ يَليها اسْمٌ مرْفوعٌ معْمولٌ لمحْذوفٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، أو اسْمٌ منْصوبٌ كذلك، أو خبَرٌ لـ(كانَ) محْذوفةً، أو اسْمٌ هو في الظاهرِ مبتدأٌ ما بعدَه خبَرُه.

فالأوَّلُ: كقولِهم: (لَو ذاتُ سِوارٍ لطَمتْني)، وقولِ عُمرَ رضي الله عنه: «**لَو غيرُك قالَها يا أبا عُبيدةَ**»[1].

والثاني: نحوُ: (لَو زيدًا رأيتُه أكرمتُه).

والثالثُ: نحوُ: «**الْتَمسْ ولَو خاتَمًا مِن حَديدٍ**»[2].

والرابعُ: نحوُ قولِه:

١٩٦- لَو بغَيرِ الماءِ حلْقي شَرِقٌ
كنتُ كالغَصّانِ بالماءِ اعتِصاري

واختُلفَ فيه، فقيلَ: محْمولٌ على ظاهرِه، وإنَّ الجُملةَ الاسْميّةَ وَلِيتْها شُذوذًا، وقالَ الفارسيُّ: هو مِن النَوعِ الأوَّلِ، والأصْلُ: (لَو شَرِقَ حلْقي هو شَرِقٌ)، فحُذفَ الفِعلُ أوَّلًا والمبتدأُ آخِرًا.

المسْألةُ الثانيةُ: تقَعُ (أنَّ) بعدَها كَثيرًا، نحوُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

[البَقَرَة: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحُجرَات: ٥]، ومَوضعُها عندَ الجَميعِ رفْعٌ، فقالَ سيبويهِ: بالابتِداءِ ولا تَحتاجُ إلى خبَرٍ، وقيلَ: على الابتِداءِ والخبَرُ محْذوفٌ، وذهَبَ المبرِّدُ والكوفيُّونَ إلى أنَّه على الفاعِليّةِ، والفِعلُ مقدَّرٌ بعدَها، أيْ: (ولَو ثبَتَ أنَّهم آمَنوا)، ورُجِّحَ بأنَّ فيه إبقاءَ (لَو) على الاختِصاصِ بالفِعلِ.

المسْألةُ الثالثةُ: لِغلَبةِ دُخولِ (لَو) على الماضي لمْ تَجزمْ ولَو أُريدَ بها معْنى (إنْ) الشرْطيّةِ، وزعَمَ بعضُهم أنَّ الجزْمَ بها مطَّرِدٌ على لُغةٍ.

الرابعةُ: جَوابُ (لَو) إمّا مضارعٌ منْفيٌّ بـ(لمْ)، نحوُ: "لَو لمْ يخَفِ اللهَ لمْ يَعصِه"، أو ماضٍ: مُثبَتٌ أو منْفيٌّ بـ(ما)، والغالبُ على المثبَتِ دُخولُ اللامِ عليه، نحوُ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَهُ حُطَامًا﴾ [الواقِعة: ٦٥]، ومِن تجرُّدِه منها نحوُ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَهُ أُجَاجًا﴾ [الواقِعة: ٧٠]، والغالبُ على المنْفيِّ تجرُّدُه منها، نحوُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعَام: ١١٢]، ومِن اقتِرانِه بها قولُه:

١٩٧- ولَو نُعطى الخِيارَ لَما افْترَقْنا
ولكنْ لا خِيارَ معَ اللَيالي

(لَولا)

على أربعةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تَدخلَ على: اسْميّةٍ ففِعليّةٍ، لِربْطِ امتِناعِ الثانيةِ بوُجودِ الأُولى، نحوُ: (لَولا زيدٌ لَأكرمتُك)، أيْ: (لَولا زيدٌ موْجودٌ).

وليسَ المرْفوعُ بعدَ (لَولا) فاعلًا بفِعلٍ محْذوفٍ، ولا بـ(لَولا)، بلْ رفْعُه بالابتِداءِ، ثمَّ قالَ أكثَرُهم: يَجبُ كَونُ الخبَرِ كَونًا مُطلَقًا محْذوفًا، فإذا أُريدَ الكَونُ المقيَّدُ لمْ يَجزْ أنْ تقولَ: (لَولا زيدٌ قائمٌ)، ولا أنْ تَحذفَه، بلْ تَجعلُ مصْدرَه هو المبتدأَ، فتقولُ: (لَولا قِيامُ زيدٍ لأَتيتُك)، أو تُدخلُ (أنَّ) على المبتدأِ، فتقولُ: (لَولا أنَّ زيدًا قائمٌ).

وذهَبَ ابنُ مالكٍ إلى أنَّه يكونُ كَونًا مُطلَقًا فيَجبُ حذْفُه، وكَونًا مقيَّدًا فيَجبُ ذِكرُه إنْ لمْ يُعلمْ، نحوُ: «**لَولا قَومُكِ حَديثو عهْدٍ بالإسلامِ لَهدَمتُ الكعْبَةَ**»[1]، ويَجوزُ الأمْرانِ إنْ عُلمَ، ولحَّنَ جَماعةٌ المعرّيَّ في قولِه في صِفةِ سَيفٍ:

١٩٨- يُذيبُ الرُعبُ منه كلَّ عضْبٍ
فلَولا الغِمدُ يُمسِكُه لَسالا

وليسَ بجيِّدٍ؛ لِاحتِمالِ تقْديرِ: (يُمسِكُ) بدَلَ اشتِمالٍ، على أنَّ الأصْلَ: (أنْ يُمسِكَه)، أو تقْديرِ: (يُمسِكُه) جُملةً مُعترِضةً.

وإذا وَليَ (لَولا) مضمَرُ فحقُّه أنْ يكونَ ضَميرَ رفْعٍ، نحوُ: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وسُمعَ قليلًا: (لَولايَ) و(لَولاك) و(لَولاهُ)، خِلافًا للمبرِّدِ.

ثمَّ قالَ سيبويهِ والجُمهورُ: هي جارّةٌ للضَميرِ مُختصّةٌ به، ولا

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

تَتعلَّقُ (لَولا) بشيءٍ، ومَوضعُ المجْرورِ بها رفْعٌ بالابتِداءِ، والخبَرُ محْذوفٌ.

وقالَ الأخفَشُ: الضَميرُ مبتدأٌ، و(لَولا) غيرُ جارّةٍ، ولكنَّهم أَنابُوا الضَميرَ المخْفوضَ عن المرْفوعِ، فإذا عُطفَ عليه اسْمٌ ظاهرٌ نحوُ: (لَولاك وزيدٌ) تَعيَّنَ رفْعُه؛ لأنَّها لا تَخفضُ الظاهرَ.

الثاني: أنْ تكونَ للتحْضيضِ والعرْضِ، فتَختصُّ بالمضارعِ أو ما في تأْويلِه، نحوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النَّمل: ٤٦]، ونحوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافِقون: ١٠]، والفرْقُ بينَهما أنَّ التحْضيضَ طلَبٌ بِحَثٍّ وإزعاجٍ، والعرْضَ طلَبٌ بِلينٍ وتأدُّبٍ.

والثالثُ: أنْ تكونَ للتوْبيخِ والتنْديمِ، فتَختصُّ بالماضي، نحوُ: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النُّور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ومنه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النُّور: ١٦]، إلّا أنَّ الفِعلَ أُخِّرَ.

الرابعُ: الاستِفهامُ، نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافِقون: ١٠]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] قالَه الهرَويُّ، وأكثَرُهم لا يَذكرُه، والظاهرُ أنَّ الأُولى للعرْضِ، وأنَّ الثانيةَ مِثلُ: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النُّور: ١٣].

وذكَرَ الهرَويُّ أنَّها كونُ نافيةً بمنْزلةِ (لمْ)، وجعَلَ منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ

﴿قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، والظاهرُ أنَّ المعْنى على التوْبيخِ، ويَلزمُ مِن هذا المعْنى النفْيُ، لأنَّ التوْبيخَ يَقتضي عدَمَ الوُقوعِ.

(لَوما)

بمنْزلةِ (لَولا)، تقولُ: (لَوما زيدٌ لأَكرمتُك)، وفي التنْزيلِ: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، وزعَمَ المالَقيُّ أنَّها لمْ تأْتِ إلّا للتحْضيضِ، ويَردُّه قولُ الشاعرِ:

١٩٩- لَوما الإصاخةُ للوُشاةِ لَكانَ لي
مِن بعدِ سُخطِكَ في رِضاك رَجاءُ

(لمْ)

حرْفُ جزْمٍ لنفْيِ المضارعِ وقلْبِه ماضيًا، نحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ الآيةَ [الإخلاص: ٣].

وقدْ يَرتفعُ الفِعلُ بعدَها، وزعَمَ اللِحيانيُّ أنَّ بعضَ العرَبِ يَنصبُ بها.

وقدْ تُفصلُ مِن مجْزومِها في الضَرورةِ، كقولِه:

٢٠٠- فأَضحتْ مَغانيها قِفارًا رُسومُها
كأنْ لمْ - سِوى أهْلٍ مِن الوحْشِ - تؤهَلِ

وقدْ يَليْها الاسْمُ معْمولًا لفِعلٍ محْذوفٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، كقولِه:

٢٠١- ظُننتُ فَقيرًا ذا غِنًى ثمَّ نِلتُه
فلمْ ذا رجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهبِ

(لَمّا)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١- **أحدُها**: أنْ تَختصَّ بالمضارعِ، فتَجزمُه وتَنفيْه وتَقلبُه ماضيًا كـ(لمْ)، إلّا أنَّها تُفارقُها في خمْسةِ أُمورٍ:

أحدُها: أنَّها لا تَقترنُ بأداةِ شرْطٍ، لا يُقالُ: (إنْ لَمّا تقُمْ).

الثاني: أنَّ منْفيَّها مُستمِرُّ النفْيِ إلى الحالِ، كقولِه:

٢٠٢- فإنْ كنتُ مأْكولًا فكنْ خيرَ آكلٍ
وإلّا فأَدركْني ولَمّا أُمزَّقِ

ومنْفيُّ (لمْ) يَحتملُ الاتِّصالَ، نحوُ: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والانقِطاعَ، مِثلُ: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جازَ: (لمْ يكنْ ثمَّ كانَ)، ولمْ يَجزْ: (لَمّا يكنْ ثمَّ كانَ)، بلْ يُقالُ: (لَمّا يكنْ وقدْ يكونُ).

الثالثُ: أنَّ منْفيَّ (لَمّا) لا يكونُ إلّا قَريبًا مِن الحالِ، ولا يُشترَطُ ذلك في منْفيِّ (لمْ)، تقولُ: (لمْ يكنْ زيدٌ في العامِ الماضي مُقيمًا)،

ولا يَجوزُ: (لَمّا يكنْ)، وقالَ ابنُ مالكٍ: ذلك غالبٌ لا لازمٌ.

الرابعُ: أنَّ منْفيَّ (لَمّا) مُتوقَّعٌ ثُبوتُه، بخِلافِ منْفيِّ (لمْ)، أَلا تَرى أنَّ معْنى ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [صٓ: ٨]: أنَّهم لمْ يَذوقوهُ إلى الآنَ، وأنَّ ذَوقَهم له مُتوقَّعٌ؟.

وهذا الفرْقُ بالنِسبةِ إلى المستقبَلِ، فأمّا بالنِسبةِ إلى الماضي فهما سِيّانِ في نفْيِ المتوقَّعِ وغيرِه.

الخامسُ: أنَّ منْفيَّ (لَمّا) جائزُ الحذْفِ لدَليلٍ، كقولِه:

٢٠٣- فجئتُ قُبورَهم بدْءًا ولَمّا ... فنادَيتُ القُبورَ فلمْ يُجبْنَهْ

أيْ: (ولَمّا أَكنْ بدْءًا قبْلَ ذلك)، أيْ: سيِّدًا، ولا يَجوزُ: (وصَلتُ إلى بَغدادَ ولمْ)، تُريدُ: (ولمْ أَدخلْها).

وعِلّةُ هذه الأحْكامِ كلِّها أنَّ (لمْ) لنفْيِ (فعَلَ)، و(لَمّا) لنفْيِ (قدْ فعَلَ).

٢- **الثاني مِن أوجُهِ (لَمّا)**: أنْ تَختصَّ بالماضي، فتَقتضي جُملتَينِ وُجدتْ ثانيتُهما عندَ وُجودِ أُولاهُما، نحوُ: (لَمّا جاءَني أَكرمتُه)، ويُقالُ فيها: (حرْفُ وُجودٍ لوُجودٍ)، وزعَمَ جَماعةٌ أنَّها ظرْفٌ بمعْنى (حِينَ)، وقالَ ابنُ مالكٍ: بمعْنى (إذْ)، وهو حسَنٌ؛ لأنَّها مُختصّةٌ بالماضي وبالإضافةِ إلى الجُملةِ.

ويكونُ جَوابُها فِعلًا ماضيًا اتِّفاقًا، وجُملةً اسْميّةً مقْرونةً بـ(إذا) الفُجائيّةِ أو بالفاءِ عندَ ابنِ مالكٍ، وفِعلًا مضارعًا عندَ ابنِ عُصفورٍ، دَليلُ الأوَّلِ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسرَاء: ٦٧]، والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العَنكبوت: ٦٥]، والثالثِ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمَان: ٣٢]، والرابعِ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هُود: ٧٤]، وهو مؤوَّلٌ بـ(جادَلَنا)، وقيلَ في آيةِ الفاءِ: إنَّ الجَوابَ محْذوفٌ، أيْ: (انقَسَموا قِسمَينِ: فمنهم مُقتصِدٌ).

٣- **والثالثُ**: أنْ تكونَ حرْفَ استِثناءٍ، فتَدخلُ على الجُملةِ الاسْميّةِ، نحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطّارق: ٤] فيمَن شدَّدَ الميمَ، وعلى الماضي لفْظًا لا معْنًى، نحوُ: (أنشُدُك اللهَ لَمّا فعَلتَ)، أيْ: (ما أَسألُك إلّا فِعلَك).

(لنْ)

حرْفُ نصْبٍ ونفْيٍ واستِقبالٍ، وليسَ أصْلُه: (لا) فأُبدلَتِ الألِفُ نونًا، خِلافًا للفرّاءِ، ولا أصْلُ (لنْ): (لا أنْ) فحُذفَتِ الهمْزةُ تخْفيفًا والألِفُ للساكنَينِ، خِلافًا للخَليلِ والكِسائيِّ.

ولا تُفيدُ (لنْ) توْكيدَ النفْيِ ولا تأْبيدَه، خِلافًا للزَمخْشريِّ، وتأْتي للدُعاءِ كما أتتْ (لا) لذلك، والحُجّةُ في قولِه:

٢٠٤- لـنْ تَـزالـوا كـذلـكُـم ثـمَّ لا زِلـ
ـتُ لـكـم خـالـدًا خُـلـودَ الـجِـبـالِ

وتلَقِّي القسَمِ بها نادرٌ جِدًّا، كقولِ أبي طالبٍ:

٢٠٥- واللهِ لـنْ يَـصلـوا إلـيكَ بـجـمْـعِهـمْ
حـتّـى أُوسَّـدَ فـي الـتُـرابِ دَفـيـنـا

وزعَمَ بعضُهم أنَّها قدْ تَجزمُ.

(لَيتَ)

حرْفُ تمَنٍّ يَتعلَّقُ بالمستَحيلِ غالبًا، كقولِه:

٢٠٦- فـيـا لـيـتَ الـشَـبـابَ يَـعـودُ يـومًـا
فـأُخـبـرَه بـمـا فـعَـلَ الـمَـشـيـبُ

وبالـمُمكِنِ قَليلًا.

وحُكمُه أنْ يَنصبَ الاسْمَ ويَرفعَ الخبَرَ، وتَقترنُ بها (ما) الحرْفيّةُ فلا تُزيلُها عن الاختِصاصِ بالأسْماءِ، ويَجوزُ حينَئذٍ إعمالُها لِبَقاءِ الاختِصاصِ، وإهمالُها حمْلًا على أخَواتِها، وروَوا بالوجْهَينِ قولَ النابغةِ:

٢٠٧- قـالـتْ ألا لَـيـتَـمـا هـذا الـحَـمـامَ لَـنـا
إلـى حَـمـامـتِـنـا أو نِـصـفَـه فـقَـدِ

(لعَلَّ)

حرْفٌ يَنصبُ الاسْمَ ويَرفعُ الخبَرَ، وقدْ مرَّ أنَّ عُقيلًا يَخفِضونَ بها المبتدأَ، كقولِه:

٢٠٨- [فقلتُ: ادعُ أُخرى وارْفعِ الصَوتَ جهْرةً]
لعَلَّ أبي المِغوارِ منكَ قَريبُ

واعلَمْ أنَّ مجْرورَ (لعَلَّ) في مَوضعِ رفْعٍ بالابتِداءِ؛ لتنْزيلِ (لعَلَّ) منْزلةَ الجارِّ الزائدِ، نحوُ: (بِحسْبِك دِرهمٌ)، بجامعِ ما بينَهما مِن عدَمِ التعلُّقِ بعاملٍ، وقولُه: (قَريبُ) خبَرُ ذلك المبتدأِ.

وتتَّصِلُ بـ(لعَلَّ) (ما) الحرْفيّةُ فتكُفُّها عن العمَلِ، لِزَوالِ اختِصاصِها حينَئذٍ، بدَليلِ قولِه:

٢٠٩- [أعِدْ نظَرًا يا عبْدَ قَيسٍ] لعَلَّما
أضاءتْ لك النارُ الحِمارَ المقيَّدا

وجوَّزَ قَومٌ إعمالَها حينَئذٍ حمْلًا على (لَيتَ)؛ لاشتِراكِهما في أنَّهما يُغيِّرانِ معْنى الابتِداءِ.

وفيها عشْرُ لُغاتٍ مشْهورةٍ، ولها مَعانٍ:

أحدُها: التوقُّعُ، وهو: ترَجِّي المحْبوبِ والإشفاقُ مِن المكْروهِ،

نحوُ: (لعَلَّ الحَبيبَ مُواصِلٌ) و(لعَلَّ الرَقيبَ حاصلٌ)، وتَختصُّ بالـمُمكِنِ.

الثاني: التعْليلُ، أثبتَه جَماعةٌ، وحمَلوا عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ٤٤].

الثالثُ: الاستِفهامُ، أَثبتَه الكوفيُّونَ، ولهذا عُلِّقَ بها الفِعلُ في نحوِ: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطّلَاق: ١]، ويَقترنُ خبَرُها بـ(أنْ) كَثيرًا؛ حمْلًا على (عَسى)، كقولِه:

٢١٠- لعَلَّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمّةٌ
[عليكَ مِن اللائي يدَعنَك أجدَعا]

وبحرْفِ التنْفيسِ قَليلًا، كقولِه:

٢١١- فقُولا لها قولًا رَقيقًا لعَلَّها
ستَرحَمُني مِن زفْرةٍ وعَويلِ

(لكنَّ) مُشدَّدةَ النونِ

حرْفٌ يَنصبُ الاسْمَ ويَرفعُ الخبَرَ، وفي معْناها ثلاثةُ أقْوالٍ:

أحدُها - وهو المشْهورُ -: أنَّه واحدٌ، وهو الاستِدراكُ، وفُسِّرَ بأنْ تَنسُبَ لِما بعدَها حُكمًا مُخالِفًا لحُكمِ ما قبْلَها، نحوُ: (ما هذا ساكنًا، لكنَّه متحرِّكٌ).

والثاني: أنَّها تَرِدُ تارةً للاستِدراكِ وتارةً للتوْكيدِ، قالَه جَماعةٌ، وفسَّروا الاستِدراكَ برفْعِ ما تُوهِّمُ ثُبوتُه، نحوُ: (ما زيدٌ شُجاعًا، لكنَّه كَريمٌ)، ومثَّلوا التوْكيدَ بنحوِ: (لَو جاءَني أكرَمتُه، لكنَّه لمْ يَجئْ)، فأكَّدتْ ما أَفادتْه (لَو) مِن الامتِناعِ.

والثالثُ: أنَّها للتوْكيدِ دائمًا مِثلُ (إنَّ)، ويَصحَبُ التوْكيدَ معْنى الاستِدراكِ.

والبصْريُّونَ على أنَّها بَسيطةٌ، وقالَ الفرّاءُ: "أصْلُها: (لكنْ إنَّ)"، وقالَ باقي الكوفيِّينَ: "هي مركَّبةٌ مِن (لا) و(إنَّ) والكافِ الزائدةِ لا التشْبيهيّةِ".

وقدْ يُحذفُ اسْمُها، كقولِه:

٢١٢- ولكنَّ مَن لا يَلقَ أمْرًا يَنوبُه
بعُدّتِه يَنزلْ به وهْو أعزَلُ

ولا يكونُ الاسْمُ (مَن)؛ لأنَّ الشرْطَ لا يَعملُ فيه ما قبْلَه.

(لكنْ) ساكنةَ النونِ

ضرْبانِ:

مخفَّفةٌ مِن الثَقيلةِ، وهي حرْفُ ابتِداءٍ لا يَعملُ؛ لدُخولِها بعدَ التخْفيفِ على الجُملتَينِ.

وخَفيفةٌ بأصْلِ الوضْعِ، فإنْ وَليَها كلامٌ فهي حرْفُ ابتِداءٍ لمجرَّدِ إفادةِ الاستِدراكِ، وليستْ عاطفةً، ويَجوزُ أنْ تُستعمَلَ بالواوِ، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزّخرُف: ٧٦]، وبدُونِها، نحوُ قولِ زُهيرٍ:

٢١٣- إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشى بَوادرُهُ
لكنْ وَقائعُهُ في الحرْبِ تُنتظَرُ

وإنْ وَليَها مفرَدٌ فهي عاطفةٌ، بشرْطَينِ:

أحدُهما: أنْ يَتقدَّمَها نفْيٌ أو نهْيٌ، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ، لكنْ عمْرٌو)، و(لا يقُمْ زيدٌ، لكنْ عمْرٌو)، فإنْ قلتَ: (قامَ زيدٌ) ثمَّ جئتَ بـ(لكنْ) جعْلتَها حرْفَ ابتِداءٍ، فجئتَ بالجُملةِ فقلتَ: (لكنْ عمْرٌو لمْ يقُمْ).

الشرْطُ الثاني: ألّا تَقترنَ بالواوِ، واختُلفَ في نحوِ: (ما قامَ زيدٌ، ولكنْ عمْرٌو) على أربعةِ أقْوالٍ:

أحدُها: لِيونسَ، إنَّ (لكنْ) غيرُ عاطفةٍ، والواوُ عاطفةٌ مفرَدًا على مفرَدٍ.

الثاني: لابنِ مالكٍ، إنَّ (لكنْ) غيرُ عاطفةٍ، والواوُ عاطفةٌ جُملةً حُذفَ بعضُها على جُملةٍ صُرِّحَ بجَميعِها، وعِلّةُ ذلك أنَّ الواوَ لا تَعطفُ مفرَدًا على مفرَدٍ مُخالِفٍ له في الإيجابِ والسلْبِ، بخِلافِ الجُملتَينِ المُتعاطِفتَينِ فيَجوزُ تَخالُفُهما فيه.

والثالثُ: لابنِ عُصفورٍ، إنَّ (لكنْ) عاطفةٌ، والواوَ زائدةٌ لازمةٌ.

والرابعُ: لابنِ كَيسانَ، إنَّ (لكنْ) عاطفةٌ، والواوَ زائدةٌ غيرُ لازمةٍ.

وسُمعَ: (ما مرَرتُ برجُلٍ صالحٍ، لكنْ طالحٍ) بالخفْضِ، فقيلَ: على العطْفِ، وقيلَ: بجارٍّ مقدَّرٍ.

(ليسَ)

كلمةٌ دالّةٌ على نفْيِ الحالِ، وتَنفي غيرَه بالقَرينةِ، نحوُ: (ليسَ خلَقَ اللهُ مِثلَه)، وهي فِعلٌ لا يَتصرَّفُ، وزْنُه (فَعِلَ) بالكسْرِ، ثمَّ التُزمَ تخْفيفُه.

وزعَمَ ابنُ السرّاجِ أنَّه حرْفٌ بمنْزلةِ (ما)، والصَوابُ الأوَّلُ، بدَليلِ: (لستُ).

وتُلازِمُ رفْعَ الاسْمِ ونصْبَ الخبَرِ، وقيلَ: قدْ تَخرجُ عن ذلك في مَواضعَ:

١- أحدُها: أنْ تكونَ حرْفًا ناصبًا للمُستثْنى بمنْزلةِ (إلّا)، نحوُ: (أتَوني ليسَ زيدًا)، والصَحيحُ أنَّها الناسخةُ، وأنَّ اسْمَها ضَميرٌ راجعٌ للبعضِ المفْهومِ ممّا تَقدَّمَ، واستِتارُه واجبٌ، فلا يَليها في اللفْظِ إلّا المنْصوبُ.

٢- والثاني: أنْ يَقترنَ الخبَرُ بعدَها بـ(إلّا)، نحوُ: (ليسَ الطِيبُ إلّا المِسكُ)، فإنَّ بَني تَميمٍ يَرفعونَه حمْلًا لها على (ما) في الإهمالِ عندَ انتِقاضِ النفْيِ، كما حمَلَ أهْلُ الحِجازِ (ما) على (ليسَ) في الإعمالِ عندَ استِيفاءِ شُروطِها. وخرَّجَ الفارسيُّ ذلك على أنَّ في (ليسَ) ضَميرَ الشأْنِ، وزعَمَ بعضُهم أنَّ قائلَ ذلك قدَّرَها حرْفًا. وما تَقدَّمَ مِن أنَّ ذلك لُغةُ تَميمٍ يَردُّ هذه التأْويلاتِ.

٣- الموضِعُ الثالثُ: أنْ تَدخلَ على الجُملةِ الفِعليّةِ، أو على المبتدأِ والخبَرِ مرْفوعَينِ كما مثَّلْنا، وقدْ أجَبْنا عن ذلك.

٤- الرابعُ: أنْ تكونَ حرْفًا عاطفًا، أَثبتَ ذلك الكوفيُّونَ أو البغْداديُّونَ، على خِلافٍ بينَ النقَلةِ، واستدَلُّوا بنحوِ قولِه:

٢١٤- أيــنَ الــمــفَــرُّ والإلــهُ الــطــالــبُ
والأشـرَمُ الـمـغْـلـوبُ لـيـسَ الـغـالـبُ

وخُرِّجَ على أنَّ (الغالبُ) اسْمُها، والخبَرُ محْذوفٌ.

[(لَدُنْ) و(لَدى)

تقدَّمَ الكلامُ عليهما في أَواخرِ الكلامِ على (عِندَ).]

حرْفُ الميمِ

(ما)

تأْتي على وجْهَينِ: اسْميّةً وحرْفيّةً، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقْسامٍ.

■ فأمّا أوجُهُ الاسْميّةِ:

١- فأحدُها: أنْ تكونَ معرِفةً، وهي نَوعانِ:

ناقصةٌ: وهي الموْصولةُ، نحوُ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النّحل: ٩٦].

وتامّةٌ: وهي نَوعانِ:

عامّةٌ: أيْ: مقدَّرةٌ بقولِك: (الشيءُ)، وهي التي لمْ يَتقدَّمْها اسْمٌ تكونُ هي وعاملُها صِفةً له في المعْنى، نحوُ: ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَة: ٢٧١]، أيْ: (فنِعمَ الشيءُ هي).

وخاصّةٌ: هي التي تَقدَّمَها ذلك، وتُقدَّرُ مِن لفْظِ ذلك الاسْمِ، نحوُ: (غسَلتُه غسْلًا نِعِمّا)، أيْ: (نِعمَ الغسْلُ).

٢- الثاني: أنْ تكونَ نكِرةً مجرَّدةً عن معْنى الحرْفِ، وهي أيضًا نَوعانِ: ناقصةٌ وتامّةٌ.

فالناقصةُ: هي الموْصوفةُ، وتُقدَّرُ بقولِك: (شيءٌ)، كقولِهم:

(مرَرتُ بما مُعجِبٍ لك)، أيْ: (بشيءٍ مُعجِبٍ لك)، وقولِه:

٢١٥- رُبَّما تَكرهُ النُفوسُ مِن الأمْـ
ـرِ له فرجةٌ كحلِّ العِقالِ

أيْ: (رُبَّ شيءٍ تَكرهُه النُفوسُ)، فحُذفَ العائدُ مِن الصِفةِ إلى الموْصوفِ.

والتامّةُ: تقَعُ في ثلاثةِ أبْوابٍ:

أحدُها: التعجُّبُ، نحوُ: (ما أحسَنَ زيدًا)، المعْنى: (شيءٌ حسَّنَ زيدًا).

الثاني: بابُ (نِعمَ، وبئْسَ)، نحوُ: (غسَلتُه غسْلًا نِعِمّا)، أيْ: (نِعمَ شيئًا)، فـ(ما): نصْبٌ على التمْييزِ عندَ كَثيرٍ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ أنَّها معرِفةٌ تامّةٌ كما مرَّ.

والثالثُ: قولُهم - إذا أَرادُوا المبالَغةَ في الإخبارِ عن أحدٍ بالإكثارِ مِن فِعلٍ كالكِتابةِ -: (إنَّ زيدًا ممّا أنْ يَكتبَ)، أيْ: (إنَّه مِن أمْرٍ كِتابةٍ)، أيْ: إنَّه مخْلوقٌ مِن أمْرٍ، ذلك الأمْرُ هو الكِتابةُ، فـ(ما): بمعْنى (شيءٍ)، و(أنْ) وصِلتُها: في مَوضعِ خفْضٍ بدَلًا منها.

٣- والثالثُ: أنْ تكونَ نكِرةً مضمَّنةً معْنى الحرْفِ، وهي نَوعانِ:

أحدُهما: الاستِفهاميّةُ، ومعْناها: (أيُّ شيءٍ)، نحوُ: ﴿مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البَقَرَة: ٦٩].

ويَجبُ حذْفُ ألِفِ (ما) الاستِفهاميّةِ إذا جُرَّتْ وإبقاءُ الفتْحةِ دَليلًا عليها، نحوُ: (فيمَ؟ وإلامَ؟ وعَلامَ؟)، وقالَ:

٢١٦- فتلك وُلاةُ السُوءِ قدْ طالَ مُكثُهمْ
فحتّامَ حتّامَ العَناءُ المطوَّلُ؟

وعِلّةُ حذْفِ الألِفِ الفرْقُ بينَ الاستِفهامِ والخبَرِ، فلهذا حُذفتْ في نحوِ: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النَّمل: ٣٥]، وثبتت في ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البَقَرَة: ٤].

وإذا رُكِّبتْ (ما) الاستِفهاميّةُ معَ (ذا) لمْ تُحذفْ ألِفُها، نحوُ: (لماذا جئتَ؟)؛ لأنَّ ألِفَها قدْ صارتْ حشْوًا.

وهذا فصْلٌ عقَدتُه لـ(ماذا)

اعلَمْ أنَّها تأْتي في العرَبيّةِ على أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ (ما) استِفهامًا و(ذا) إشارةً، نحوُ: (ماذا التَواني؟).

الثاني: أنْ تكونَ (ما) استِفهامًا و(ذا) موْصولةً، كقولِ لَبيدٍ رضي الله عنه:

٢١٧- ألا تَسألانِ المرْءَ: ماذا يُحاولُ؟
أنَحْبٌ فيُقضى أمْ ضَلالٌ وباطلُ؟

فـ(ما): مبتدأٌ، بدَليلِ إبدالِه المرْفوعَ منها، و(ذا): موْصولٌ، بدَليلِ

افتِقارِه للجُملةِ بعدَه، وهو أرجَحُ الوجْهَين في ﴿ويَسألونَك ماذا يُنفِقونَ؟ قلِ العفْوُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٩] فيمَن رفَعَ (العفْوَ).

الثالثُ: أنْ يكونَ (ماذا) كلُّه استِفهامًا على التركيبِ، كقولِك: (لماذا جئتَ؟).

وهو أرجَحُ الوجْهَين في الآيةِ في قراءةِ غيرِ أبي عمْرٍو: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البَقَرَة: ٢١٩] بالنصْبِ.

الرابعُ: أنْ يكونَ (ماذا) كلُّه اسْمَ جِنسٍ بمعْنى (شيءٍ)، أو موْصولًا بمعْنى (الذي)، على خِلافٍ في تخْريجِ قولِ الشاعرِ:

٢١٨- دَعي ماذا عَلمتِ سأتَّقيهِ
ولكنْ بالمغيَّبِ نبِّئيني

فالجُمهورُ على أنَّ (ماذا) كلَّه مفْعولُ (دَعي)، ثمَّ اختُلفَ، فقالَ السِيرافيُّ: موْصولٌ بمعْنى (الذي)، وقالَ الفارسيُّ: نكِرةٌ بمعْنى (شيءٍ).

الخامسُ: أنْ تكونَ (ما) زائدةً و(ذا) للإشارةِ، كقولِه:

٢١٩- أَنَورًا؟ سرْعَ ماذا يا فَروقُ
[وحبْلُ الوصْلِ مُنتكِثٌ حَذيقُ]

(أَنَورًا؟) - بالنونِ -، أي: (أَنِفارًا؟)، و(سرْعَ): أصْلُه بضمِّ الراءِ فخُفِّفَ، يُقالُ: (سرُعَ ذا خُروجًا)، أيْ: (أَسرعَ هذا في الخُروجِ).

السادسُ: أنْ تكونَ (ما) استِفهامًا و(ذا) زائدةً، أَجازَه جَماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ، والتحْقيقُ أنَّ الأسْماءَ لا تُزادُ.

النوعُ الثاني: الشرْطيّةُ، وهي نَوعانِ:

غيرُ زَمانيّةٍ، نحوُ: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البَقَرَة: ١٩٧].

وزَمانيّةٌ، أَثبتَ ذلك ابنُ مالكٍ، وهو ظاهرٌ في قولِه تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ﴾ [التّوبَة: ٧]، أيْ: (استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم).

■ وأمّا أوجُه الحرْفيّةِ:

١- فأحدُها: أنْ تكونَ نافيةً، فإنْ دَخلتْ على الجُملةِ الاسْميّةِ أَعملَها الحِجازيُّونَ عمَلَ (ليسَ) بشُروطٍ معْروفةٍ، نحوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١].

وإنْ دَخلتْ على الفِعليّةِ لمْ تَعملْ، نحوُ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٢].

٢- والثاني: أنْ تكونَ مصْدريّةً، وهي نَوعانِ: زَمانيّةٌ، وغيرُها.

فغيرُ الزمانيّةِ: نحوُ: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ﴾ [آل عِمرَان: ١١٨]، ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البَقَرَة: ١٣]، وكذا حيثُ اقتَرنتْ بكافِ التشْبيهِ بينَ فِعلَينِ مُتماثِلَينِ.

والزمانيّةُ: نحوُ: ﴿مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾ [مَريَم: ٣١]، أصْلُه: (مُدّةَ دَوامي حيًّا)، فحُذفَ الظرْفُ وخلَفتْه (ما) وصِلتُها، كما جاءَ في المصْدرِ الصَريحِ: (جئتُك صلاةَ العصْرِ)، ومنه قولُه:

٢٢٠- أَجارتَنا إنَّ الخُطوبَ تَنوبُ
وإنّي مُقيمٌ ما أَقامَ عَسيبُ

وإنَّما عَدلتُ عن قولِهم: (ظرْفيّةٌ) إلى قولي: (زَمانيّةٌ) لِيَشملَ نحوَ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ﴾ [البَقـرَة: ٢٠]؛ فإنَّ الزمانَ المقدَّرَ هُنا مخْفوضٌ، أيْ: (كلَّ وقْتِ إضاءةٍ)، والمخْفوضُ لا يُسمّى ظرْفًا.

وزعَمَ ابنُ خَروفٍ أنَّ (ما) المصْدريّةَ حرْفٌ باتِّفاقٍ، والصَوابُ معَ ناقلِ الخِلافِ؛ فقدْ صرَّحَ الأخفَشُ وأبو بكرٍ باسْميّتِها، فإذا قيلَ: (أَعجبَني ما قُمتَ) قلْنا: التقْديرُ: (أَعجبَني الذي قُمتَه)، وهو يُعطي معْنى قولِهم: (أَعجبَني قِيامُك)، ويرُدُّ ذلك أنَّه يَستلزمُ أنْ يُسمَعَ كَثيرًا: (أَعجبَني ما قُمتَه)؛ لأنَّه عندَهما الأصْلُ، وذلك غيرُ مسْموعٍ.

ونَدَرَ وصْلُها بالفِعلِ الجامدِ في قولِه:

٢٢١- أَليسَ أَميري في الأُمورِ بأنتُما
بما لَستُما أهْلَ الخِيانةِ والغدْرِ؟

وبهذا البَيتِ رُجِّحَ القولُ بحرْفيّتِها، إذْ لا يَتأتّى هُنا تقْديرُ الضَميرِ.

٣-الوجْهُ الثالثُ: أنْ تكونَ زائدةً، وهي نَوعانِ: كافّةٌ، وغيرُ كافّةٍ.

والكافّةُ: ثلاثةُ أنْواعٍ:

أحدُها: الكافّةُ عن عمَلِ الرفْعِ، ولا تتَّصِلُ إلّا بثلاثةِ أفْعالٍ: (قلَّ) و(كثُرَ) و(طالَ)، وعِلّةُ ذلك شبَهُهنَّ بـ(رُبَّ)، ولا يَدخلْنَ حينَئذٍ إلّا على جُملةٍ فِعليّةٍ صُرِّحَ بفِعليّتِها، كقولِه:

٢٢٢- قلَّما يَبرحُ اللَبيبُ إلى ما
يُورِثُ المجْدَ داعيًا أو مُجيبا

وزعَمَ بعضُهم أنَّ (ما) معَ هذه الأفْعالِ مصْدريّةٌ لا كافّةٌ.

والثاني: الكافّةُ عن عمَلِ النصْبِ والرفْعِ، وهي المتَّصِلةُ بـ(إنَّ) وأخَواتِها، نحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النِّساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وتُسمّى المتْلوّةُ بفِعلٍ: (مُهيِّئةً)، وأمّا ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤] فـ(ما) في ذلك: اسْمٌ باتِّفاقٍ، والحرْفُ عاملٌ، وأمّا ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] فمَن نصَبَ (الميْتةَ) فـ(ما): كافّةٌ، ومَن رفَعَها فـ(ما): اسْمٌ موْصولٌ، والعائدُ محْذوفٌ.

الثالثُ: الكافّةُ عن عمَلِ الجرِّ، وتتَّصِلُ بأحرُفٍ وظُروفٍ.

فالأحرُفُ:

أحدُها: (رُبَّ)، وأكثَرُ ما تَدخلُ حينَئذٍ على الماضي، كقولِه:

٢٢٣- ربَّما أَوفَيتُ في علَمٍ
تَرفَعنْ ثَوبي شَمالاتُ

لأنَّ التكْثيرَ والتقْليلَ إنَّما يكونانِ فيما عُرفَ حدُّه، والمستقبَلُ مجْهولٌ، ومِن ثَمَّ قالَ الرُمّانيُّ في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحِجر: ٢]: "إنَّما جازَ لأنَّ المستقبَلَ معْلومٌ عندَ اللهِ تعالى كالماضي"، وقيلَ: هو على حِكايةِ حالٍ ماضيةٍ مَجازًا، مِثلُ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩].

الثاني: الكافُ، نحوُ: (كنْ كما أنتَ)، وقولِه:

٢٢٤- [أخٌ ماجدٌ لمْ يُخزِني يومَ مَشهَدٍ]
كما سَيفُ عمْرٍو لمْ تَخنْه مَضارِبُهْ

وقيلَ: لا تُكَفُّ الكافُ بـ(ما)، وإنَّ (ما) في ذلك مصْدريّةٌ موْصولةٌ بالجُملةِ الاسْميّةِ.

وأمّا الظُروفُ:

فأحدُها: (بينَ)، كقولِه:

٢٢٥- بينَما نحنُ بالأَراكِ مَعًا
إذْ أتى راكبٌ على جمَلِهْ

وقيلَ: (ما) زائدةٌ، و(بينَ) مضافةٌ إلى الجُملةِ، وقيلَ: زائدةٌ، و(بينَ) مضافةٌ إلى زمَنٍ محْذوفٍ مضافٍ إلى الجُملةِ، أيْ: (بينَ أوْقاتِ نحنُ بالأَراكِ)، والأقْوالُ الثلاثةُ في (بينَ) معَ الألِفِ في نحوِ قولِه:

٢٢٦- فبَينا نَسوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا
إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ ليسَ نُنصَفُ

والثاني والثالثُ: (حيثُ) و(إذْ)، ويُضمَّنانِ حينَئذٍ معْنى (إنْ) الشرْطيّةِ فيَجزمانِ فِعلَين.

وغيرُ الكافّةِ نَوعانِ: عِوَضٌ، وغيرُ عِوَضٍ.

فالعِوَضُ في مَوضعَينِ:

أحدُهما: في نحوِ قولِهم: (أمّا أنتَ مُنطلِقًا انطَلقتُ)، والأصْلُ: (انطَلقتُ لأنْ كنتَ مُنطلِقًا)، فقُدِّمَ المفْعولُ له للاختِصاصِ، وحُذفَ الجارُّ و(كانَ) للاختِصارِ، وجيءَ بـ(ما) للتعْويضِ، وأُدغمَتِ النونُ للتقارُبِ، والعمَلُ عندَ الفارسيِّ وابنِ جِنّي لـ(ما)، لا لـ(كانَ).

والثاني: نحوُ قولِهم: (افعَلْ هذا إمّا لا)، وأصْلُه: (إنْ كنتَ لا تَفعلُ غيرَه).

وغيرُ العِوَضِ تقَعُ:

بعدَ الرافعِ، كقولِك: (شَتّانَ ما زيدٌ وعمْرٌو)، وقولِ مُهلْهِلٍ:

٢٢٧- لَـو بـأبـانَـيـنِ جـاءَ يَـخـطُـبُـهـا
زُمِّـــلَ مـــا أنْـــفُ خـــاطـــبٍ بـــدَمِ

وبعدَ الناصبِ الرافعِ، نحوُ: (لَيتَما زيدًا قائمٌ).

وبـعـدَ الـجـازمِ، نـحـوُ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعـراف: ٢٠٠]، وقـولِ الأعشى:

٢٢٨- متى ما تُناخي عندَ بابِ ابنِ هاشمٍ
تُـراحـي وتَـلـقَـي مِـن فَـواضـلِـه نَـدى

وبعدَ الخافضِ، حرْفًا كانَ نحوَ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٩]، وقولِه:

٢٢٩- ونَـــنــصــرُ مَـــولانـــا ونَـــعـــلَــمُ أنَّـــهُ
كـمـا الـنـاسِ مـجْـرومٌ عـلـيـه وجـارمُ

أو اسْمًا كقولِه تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القَصَص: ٢٨]، وقولِ الشاعرِ:

٢٣٠- نـامَ الـخَـلـيُّ، ومـا أُحـسُّ رُقـادي
والـهـمُّ مُـحـتـضِـرٌ لـدَيَّ وِسـادي

مِـن غـيـرِ مـا سـقَـمٍ ولـكـنْ شـفَّـنـي
هـــمٌّ أُراهُ قـــدْ أَصـــابَ فـــؤادي

وزِيدتْ قبْلَ الخافضِ، كما في قولِ بعضِهم: (ما خَلا زيدٍ)، و(ما عَدا عمْرٍو) بالخفْضِ، وهو نادرٌ.

وبعدَ أداةِ الشرْطِ، جازمةً كانتْ نحوَ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النِّساء: ٧٨]، أو غيرَ جازمةٍ نحوَ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ [فُصّلَت: ٢٠].

وبينَ المتْبوعِ وتابعِه في نحوِ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البَقَرَة: ٢٦]، قالَ الزجّاجُ: "(ما): حرْفٌ زائدٌ للتوْكيدِ عندَ جَميعِ البصْريِّينَ"، انتَهى. و(بَعوضةً): بدَلٌ.

وزادَها الأعشى مرّتَينِ في قولِه:

٢٣١- إمّا تـرَيـنـا حُـفـاةً لا نِـعـالَ لَـنـا
إنّا كـذلـكِ مـا نَـحـفـى ونَـنـتـعِـلُ

(مِنْ)

تأْتي على خمْسةَ عشَرَ وجْهًا:

أحدُها: ابتِداءُ الغايةِ، وهو الغالبُ عليها، وتقَعُ لهذا المعْنى في غيرِ الزمانِ، نحوُ: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، وفي الزمانِ أيضًا، بدَليلِ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التّوبَة: ١٠٨].

الثاني: التبْعيضُ، نحوُ: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

الثالثُ: بَيانُ الجِنسِ، وكَثيرًا ما تقَعُ بعدَ (ما) و(مهْما)، نحوُ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقـرَة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعـرَاف: ١٣٢]، وهي ومخْفوضُها في ذلك في مَوضعِ نصْبٍ على الحالِ، ومِن وُقوعِها بعدَ غيرِهما نحوُ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحَجّ: ٣٠].

الرابعُ: التعْليلُ، نحوُ: ﴿ممَّا خَطاياهم أُغرِقوا﴾ [نُوح: ٢٥]، وقولِه:

٢٣٢- وذلــك مِــن نــبــأٍ جــاءنــي
[وأُنــبــئــتُــه عــن أبــي الأســوَدِ]

الخامسُ: البدَلُ، نحوُ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التّوبَة: ٣٨]، ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، وأَنكَرَ قَومٌ مَجيءَ (مِن) للبدَلِ، فقالوا: التقْديرُ: (أَرَضِيتم بالحياةِ الدُنيا بدَلًا مِن الآخرةِ؟)، فالمُفيدُ للبدَليّةِ مُتعلَّقُها المحْذوفُ، وأمّا هي فللابتِداءِ.

السادسُ: مُرادَفةُ (عن)، نحوُ: ﴿يَـٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

السابعُ: مُرادَفةُ الباءِ، نحوُ: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشّورىٰ: ٤٥]، والظاهرُ أنَّها للابتِداءِ.

الثامنُ: مُرادَفةُ (في)، نحوُ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجُمُعَة: ٩].

التاسعُ: مُرادفةُ (عِندَ)، نحوُ: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عِمرَان: ١٠]، وقدْ مَضى القولُ بأنَّها في ذلك للبدَلِ.

العاشرُ: مُرادَفةُ (رُبَّما)، وذلك إذا اتَّصلتْ بـ(ما)، كقولِه:

٢٣٣- وإنّا لممّا نَضربُ الكبْشَ ضرْبةً
على رأْسِه تُلقي اللِسانَ مِن الفَمِ

وخرَّجوا عليه قولَ سيبويهِ: "واعلَمْ أنَّهم ممّا يَحذفونَ كذا"، والظاهرُ أنَّ (مِن) فيهما ابتِدائيّةٌ و(ما) مصْدريّةٌ.

الحادي عشَرَ: مُرادَفةُ (على)، نحوُ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبيَاء: ٧٧].

الثاني عشَرَ: الفصْلُ، وهي الداخلةُ على ثاني المتَضادَّينِ، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٠]، قالَه ابنُ مالكٍ، وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ الفصْلَ مُستفادٌ مِن العاملِ، والظاهرُ أنَّ (مِن) بمعْنى (عن).

الثالثَ عشَرَ: الغايةُ، قالَ سيبويهِ: "وتقولُ: (رأَيتُه مِن ذلك الموضِعِ)، فجعَلتَه غايةً لرؤْيتِك، أيْ: محَلًّا للابتِداءِ والانتِهاءِ"، قالَ: "وكذا (أخَذتُه مِن زيدٍ)"، والظاهرُ عندي أنَّها للابتِداءِ؛ لأنَّ الأخْذَ ابتَدأَ مِن عندِه وانتَهى إليك.

الرابعَ عشَرَ: التنْصيصُ على العُمومِ، وهي الزائدةُ في نحوِ: (ما جاءَني مِن رجُلٍ)، فإنَّه قبْلَ دُخولِها يَحتملُ نفْيَ الجِنسِ ونفْيَ الوحْدةِ.

الخامسَ عشَرَ: توْكيدُ العُمومِ، وهي الزائدةُ في نحوِ: (ما جاءَني مِن أحدٍ) أو: (مِن ديّارٍ)، فإنَّ (أحدًا) و(ديّارًا) صِيغتا عُمومٍ.

وشرْط زِيادتِها في النَوعَينِ ثلاثةُ أُمورٍ:

أحدُها: تقدُّمُ نفْيٍ أو نهْيٍ أو استِفهامٍ بـ(هلْ).

والثاني: تنْكيرُ مجْرورِها.

والثالثُ: كَونُه فاعلًا، أو مفْعولًا به، أو مبتدأً.

تنْبيهاتٌ

أحدُها: قدِ اجتَمعتْ زِيادتُها في المنْصوبِ والمرْفوعِ في قولِه تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

الثاني: تقْييدُ المفْعولِ بقولِنا: (به) هي عِبارةُ ابنِ مالكٍ، فتَخرجُ بَقيّةُ المفاعيلِ، ولكنْ لا يَظهرُ للمنْعِ في المفْعولِ المطلَقِ وجْهٌ، وقدْ خرَّجَ عليه أبو البَقاءِ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقالَ: "(مِن): زائدةٌ، و(شيءٍ): في مَوضعِ المصْدرِ، أيْ: (تفْريطًا)".

الثالثُ: القِياسُ أنَّها لا تُزادُ في ثاني مفْعولَي (ظنَّ)، ولا ثالثِ

مفْعولاتِ (أَعلَمَ)، لأنَّهما في الأصْلِ خبَرٌ، وشذَّتْ قراءةُ بعضِهم: ﴿ما كانَ يَنبَغي لنا أنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِك مِن أوْلِياءَ﴾ [الفُرقان: ١٨] ببِناءِ (نُتَّخَذَ) للمفْعولِ.

الرابعُ: أكثَرُهم أَهملَ الشرْطَ الثالثَ؛ فيَلزَمُهم زِيادتُها في الخبَرِ في نحوِ: (ما زيدٌ قائمًا)، والتمْييزِ في نحوِ: (ما طابَ زيدٌ نفْسًا)، والحالِ في نحوِ: (ما جاءَ أحدٌ راكبًا)، وهم لا يُجيزونَ ذلك.

ولمْ يَشترِطِ الأخفَشُ واحدًا مِن الشرْطَينِ الأوَّلَينِ، واستَدلَّ بنحوِ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

ولمْ يَشترِطِ الكوفيُّونَ الأوَّلَ، واستَدلُّوا بقولِهم: (قدْ كانَ مِن مطَرٍ).

وقالَ المخالِفونَ: التقْديرُ: (قدْ كانَ هو)، أيْ: (كائنٌ مِن جِنسِ المطَرِ)، و(لقدْ جاءَك هو)، أيْ: (جاءٍ مِن الخبَرِ كائنًا مِن نبأِ المرسَلينَ).

واختُلفَ في (مِن) الداخلةِ على (قبْلٍ) و(بعدٍ)، فقالَ الجُمهورُ: لابتِداءِ الغايةِ، وزعَمَ ابنُ مالكٍ أنَّها زائدةٌ، وذلك مبْنيٌّ على قولِ الأخفَشِ في عدَمِ الاشتِراطِ لزِيادتِها.

(مَن)

على أربعةِ أوجُهٍ:

١- شرْطيّةٌ، نحوُ: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النِّسَاء: ١٢٣].

٢- واستِفهاميّةٌ، نحوُ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يسٓ: ٥٢].

وإذا قيلَ: (مَنذا لَقيتَ؟) فـ(مَن): مبتدأٌ، و(ذا): خبَرٌ موْصولٌ، والعائدُ محْذوفٌ، ويَجوزُ على قولِ الكوفيِّينَ في زِيادةِ الأسْماءِ كَونُ (ذا) زائدةً، و(مَن) مفْعولًا، وظاهرُ كلامِ جَماعةٍ أنَّه يَجوزُ في (مَنذا لَقيتَ؟) أنْ تكونَ (مَن) و(ذا) مركَّبتَينِ، كما في قولِك: (ماذا صَنعتَ؟)، ومنَعَ ذلك أبو البَقاءِ وثَعلَبٌ وغيرُهما، وخَصُّوا جَوازَ ذلك بـ(ماذا).

٣- وموْصولةٌ، نحوُ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُۤ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحَجّ: ١٨].

٤- ونكِرةٌ موْصوفةٌ، ولهذا دَخلتْ عليها (رُبَّ) في نحوِ قولِه:

٢٣٤- رُبَّ مَن أَنضَجتُ غَيظًا قلْبَهُ
قدْ تَمنّى ليَ مَوتًا لمْ يُطَعْ

ووُصفتْ بالنكِرةِ في نحوِ قولِهم: (مررتُ بمَن مُعجِبٍ لك)، وقالَ الفرَزدَقُ:

٢٣٥- إنّـي وإيّـاك إذْ حـلَّـتْ بـأرحُـلِـنـا
كـمَـن بِـواديـهِ بـعـدَ الـمـحْـلِ مـمْـطـورِ

تنْبيهانِ

الأوَّلُ: تقولُ: (مَن يُكرِمْني أُكرِمْه)، فتَحتملُ (مَن) الأوجُهَ الأربعةَ، فإنْ قدَّرْتها شرْطيّةً جزَمتَ الفِعلَين، أو موْصولةً أو موْصوفةً رفَعتَهما، أو استِفهاميّةً رفَعتَ الأوَّلَ وجزَمتَ الثاني لأنَّه جَوابٌ بغيرِ الفاءِ، و(مَن) فيهنَّ: مبتدأٌ، وخبَرُ الاستِفهاميّةِ الجُملةُ الأُولى، والموْصولةِ والموْصوفةِ الجُملةُ الثانيةُ، والشرْطيّةِ الأُولى أو الثانيةُ؛ على خِلافٍ في ذلك. وتقولُ: (مَن زارَني زُرتُه)، فلا تَحسُنُ الاستِفهاميّةُ، ويَحسُنُ ما عَداها.

الثاني: زِيدَ في أقْسامِ (مَن) قِسمانِ آخَرانِ:

أحدُهما: أنْ تأتيَ نكِرةً تامّةً، وذلك عندَ أبي عليٍّ، قالَه في قولِه:

٢٣٦- [ونِـعـمَ مَـزكـأُ مَـن ضـاقـتْ مَـذاهِـبُـه]
ونِـعـمَ مَـن هـو فـي سِـرٍّ وإعـلانِ

فزعَمَ أنَّ الفاعلَ مُستتِرٌ، و(مَن): تمْييزٌ، وقولَه: (هو): مخْصوصٌ بالمدْحِ.

الثاني: التوْكيدُ، وذلك فيما زعَمَ الكِسائيُّ مِن أنَّها تَردُ زائدةً

كـ(ما)، وذلك سهْلٌ على قاعدةِ الكوفيِّينَ في أنَّ الأسْماءَ تُزادُ، وأَنشدَ عليه:

٢٣٧- فكَفى بنا فضْلًا على مَن غيرِنا
[حُبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيّانا]

فيمَن خفَضَ (غيرًا).

(مهْما)

اسْمٌ؛ لعَودِ الضَميرِ إليها في ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وزعَمَ السُهيليُّ أنَّها تأْتي حرْفًا، بدَليلِ قولِ زُهيرٍ:

٢٣٨- ومهْما تكنْ عندَ امْرِئٍ مِن خَليقةٍ
وإنْ خالَها تَخفى على الناسِ تُعلَمِ

قالَ: "فهي هُنا حرْفٌ بمنْزلةِ (إنْ)، بدَليلِ أنَّها لا محَلَّ لها".

والجَوابُ: أنَّها إمّا خبَرُ (تكنْ)، و(خَليقةٍ): اسْمُها، و(مِن): زائدةٌ؛ لأنَّ الشرْطَ غيرُ مُوجَبٍ عندَ أبي عليٍّ، وإمّا مبتدأٌ، واسْمُ (تكنْ) ضَميرٌ راجعٌ إليها، والظرْفُ خبَرٌ، وأُنِّثَ ضَميرُها لأنَّها (الخَليقةُ) في المعْنى، و(مِن خَليقةٍ): تفْسيرٌ للضَميرِ.

وهي بَسيطةٌ، لا مركَّبةٌ مِن (ما) الشرْطيّةِ و(ما) الزائدةِ ثمَّ أُبدلَتِ الهاءُ مِن الألِفِ الأُولى دفْعًا للتكْرارِ، خِلافًا لزاعِمي ذلك.

ولها ثلاثةُ مَعانٍ:

أحدُها: ما لا يَعقِلُ غيرَ الزَمانِ معَ تضمُّنِ معْنى الشرْطِ، ومنه الآيةُ، ولهذا فُسِّرتْ بقولِه تعالى: (مِن آيةٍ)، وهي فيها إمّا مبتدأٌ أو منْصوبةٌ على الاشتِغالِ، أيْ: (مهْما تَحضُرْنا تأْتِنا به).

الثاني: الزَمانُ والشرْطُ، فتكونُ ظرْفًا لفِعلِ الشرْطِ، ذكَرَه ابنُ مالكٍ، وزعَمَ أنَّ النحْويِّينَ أَهمَلوه، وأَنشدَ لحاتمٍ:

٢٣٩- وإنَّك مهْما تُعطِ بطْنَك سؤْلَهُ
وفرْجَك نالا مُنتَهى الذمِّ أَجمَعا

وأبْياتًا أُخَرَ، ولا دَليلَ في ذلك، لجَوازِ كَونِها للمصْدرِ بمعْنى (أيَّ إعطاءٍ، كَثيرًا أو قَليلًا)، وهذه المقالةُ سبَقَ إليها ابنَ مالكٍ غيرُه، وشدَّدَ الزَمخْشريُّ الإنكارَ على مَن قالَ بها.

الثالثُ: الاستِفهامُ، ذكَرَه جَماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ، واستدَلُّوا عليه بقولِه:

٢٤٠- مهْما ليَ الليلةَ مهْما ليَهْ
أَودى بنَعْليَّ وسِرباليَهْ

فزعَمُوا أنَّ (مهْما) مبتدأٌ، و(ليَ) الخبَرُ، ولا دَليلَ في البَيتِ؛ لاحتِمالِ أنَّ التقْديرَ: (مهْ): اسْمُ فِعلٍ بمعْنى (اكفُفْ)، ثمَّ استأْنفَ استِفهامًا بـ(ما) وحدَها.

(معَ)

اسْمٌ، بدَليلِ التنْوينِ في قولِك: (معًا)، ودُخولِ الجارِّ في حِكايةِ سيبويهِ: (ذَهبتُ مِن معِه)، وقراءةِ بعضِهم: ﴿هذا ذِكرٌ مِن معي﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وتسْكينُ عَينِه لُغةُ غنْمٍ ورَبيعةَ، واسْميّتُها حينَئذٍ باقيةٌ.

وتُستعمَلُ مضافةً، فتكونُ ظرْفًا، ولها حينَئذٍ ثلاثةُ مَعانٍ:

أحدُها: مَوضعُ الاجتِماعِ؛ ولهذا يُخبَرُ بها عن الذَواتِ، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمَّد: ٣٥].

والثاني: زَمانُه، نحوُ: (جئتُك معَ العصْرِ).

والثالث: مُرادَفةُ (عندَ)، وعليه القراءةُ وحِكايةُ سيبويهِ السابِقتانِ.

ومفرَدةً، فتُنوَّنُ، وتكونُ حالًا، وقدْ جاءتْ ظرْفًا مُخبَرًا به في نحوِ قولِه:

٢٤١- أَفيقُوا بَني حرْبٍ وأهْواؤنا معًا
[وأرْماحُنا موْصولةٌ لمْ تَقضَّبِ]

وقيلَ: هي حالٌ، والخبَرُ محْذوفٌ، وهي في الإفرادِ بمعْنى (جَميعًا) عندَ ابنِ مالكٍ.

وتُستعمَلُ (معًا) لِلجَماعةِ كما تُستعمَلُ للاثْنَينِ، قالَ:

٢٤٢- [يُـذكِّـرنَ ذا الـبـثِّ الـحَـزيـنَ بـبـثِّـه]
إذا حـنَّـتِ الأُولـى سـجَـعْـنَ لـهـا مَـعـا

(مَتى)

على خمْسةِ أوجُهٍ:

١- اسْمُ استِفهامٍ، نحوُ: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البَقَـرَة: ٢١٤].

٢- واسْمُ شرْطٍ، كقولِه:

٢٤٣- [أنـا ابـنُ جَـلا وطـلّاعُ الـثَّـنـايـا]
مـتـى أضَـعِ الـعِـمـامـةَ تَـعـرِفـونـي

٣- واسْمٌ مُرادِفٌ للوسْطِ.

٤ و٥- وحرْفٌ بمعْنى (مِن) أو (في)، وذلك في لُغةِ هُذيلٍ، يقولونَ: (أَخرَجَها متى كُمِّه)، أيْ: (منه)، واختُلفَ في قولِ بعضِهم: (وضَعتُه متى كُمّي)، فقالَ ابنُ سِيدَه: بمعْنى (في)، وقالَ غيرُه: بمعْنى (وسْطَ).

(مُنذُ ومُذْ)

لهما ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أنْ يَليَهما اسْمٌ مجْرورٌ، والصَحيحُ أنَّهما حرْفا جرٍّ، وأكثَرُ العرَبِ على وُجوبِ جرِّهما للحاضرِ، وترْجيحِ جرِّ (مُنذُ)

للماضي على رفْعِه، وترْجيحِ رفْعِ (مُذْ) للماضي على جرِّه.

والحالةُ الثانيةُ: أنْ يَليَهما اسْمٌ مرْفوعٌ، نحوُ: (مُذْ يومُ الخَميسِ، ومُنذُ يومانِ)، فقالَ المبرِّدُ: مبتدآنِ، وما بعدَهما خبَرٌ، وقالَ أكثَرُ الكوفيِّينَ: ظرْفانِ مضافانِ لجُملةٍ حُذِفَ فِعلُها وبَقيَ فاعلُها، والأصْلُ: (مُذْ كانَ يومانِ)، واخْتارَه ابنُ مالكٍ.

الحالةُ الثالثةُ: أنْ يَليَهما الجُملُ الفِعليّةُ أو الاسْميّةُ، كقولِه:

٢٤٤- ما زالَ مُذْ عقَدتْ يَداهُ إزارَهُ
[فسَما فأَدركَ خمْسةَ الأشْبارِ]

وقولِه:

٢٤٥- وما زِلتُ أَبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ
[وَليدًا وكهْلًا حينَ شِبتُ وأمرَدا]

والمشْهورُ أنَّهما حينَئذٍ ظرْفانِ مضافانِ، فقيلِ: إلى الجُملةِ، وقيلَ: إلى زمَنٍ مضافٍ إلى الجُملةِ، وأصْلُ (مُذْ): (مُنذُ)، بدَليلِ رُجوعِهم إلى ضمِّ ذالِ (مُذْ) عندَ مُلاقاةِ الساكنِ، نحوُ: (مُذُ اليومِ)، ولَولا أنَّ الأصْلَ الضمُّ لكسَرُوا، ولأنَّ بعضَهم يقولُ: (مُذُ زمَنٍ طَويلٍ) فيَضمُّ معَ عدَمِ الساكنِ.

حرْفُ النونِ

(النونُ المفرَدةُ)

تأْتي على أربعةِ أوجُهٍ:

١- أحدُها: نونُ التوْكيدِ، وهي خَفيفةٌ وثَقيلةٌ، وقدِ اجتَمعَتا في: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يُوسُف: ٣٢]، قالَ الخَليلُ: والتوْكيدُ بالثَّقيلةِ أبلَغُ.

وتَختصّانِ بالفِعلِ، ويؤكَّدُ بهما صِيَغُ الأمْرِ مُطلَقًا، إلّا (أفعِلْ) في التعجُّبِ؛ لأنَّ معْناهُ كمعْنى الفِعلِ الماضي، ولا يؤكَّدُ بهما الماضي مُطلَقًا، وأمّا المضارعُ فإنْ كانَ حالًا لَمْ يؤكَّدْ بهما، وإنْ كانَ مستقبَلًا أُكِّدَ بهما وُجوبًا في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقَريبًا مِن الوُجوبِ بعدَ (إمّا) في نحوِ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وجَوازًا كَثيرًا بعدَ الطلَبِ، نحوُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقَليلًا في مَواضعَ كقولِهم:

٢٤٦- [إذا ماتَ منهم سيِّدٌ سرَقَ ابنُه
ومِن عِضةٍ ما يَنبُتَنَّ شَكيرُها]

٢- الثاني: التنْوينُ، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تَلحقُ الآخِرَ لغيرِ توْكيدٍ.

وأقْسامُه خمْسةٌ:

تنْوينُ التمْكينِ: وهو اللاحقُ للاسْمِ المعرَبِ المنصرِفِ إعلامًا ببَقائِه على أصْلِه، وأنَّه لمْ يُشبِهِ الحرْفَ فيُبنى، ولا الفِعلَ فيُمنَعَ الصرْفَ، وذلك كـ(زيدٍ) و(رجُلٍ) و(رِجالٍ).

وتنْوينُ التنْكيرِ: وهو اللاحقُ لبعضِ الأسْماءِ المبْنيّةِ فرْقًا بينَ معرِفتِها ونكِرتِها، ويقَعُ في بابِ اسْمِ الفِعلِ بالسَماعِ، كـ(صهٍ) و(مهٍ) و(إيهٍ)، وفي العلَمِ المخْتومِ بـ(ويهِ) بقِياسٍ، نحوُ: (جاءَني سيبويهِ وسيبويهٍ آخرُ).

وتنْوينُ المقابَلةِ: وهو اللاحقُ لنحوِ: (مُسلِماتٍ)، جُعِلَ في مقابَلةِ النونِ في (مُسلمينَ)، وقيلَ: هو تنْوينُ التمْكينِ، ويَردُّه ثُبوتُه معَ التسْميةِ به، كـ(عرَفاتٍ) كما تَبقى نونُ (مُسلمينَ) مُسمًّى به، وتنْوينُ التمْكينِ لا يُجامِعُ العِلّتَينِ، ولهذا لَو سُمِّيَ بـ(مُسلِمةٍ) أو (عرَفةٍ) زالَ تنْوينُهما.

وتنْوينُ العِوَضِ: وهو اللاحقُ عِوَضًا مِن حرْفٍ: أصْليٍّ، أو زائدٍ، أو مضافٍ إليه: مفرَدٍ، أو جُملةٍ.

فالأوَّلُ: كـ(جَوارٍ) و(غَواشٍ)، فإنَّه عِوَضٌ مِن الياءِ، وِفاقًا لسيبويهِ والجُمهورِ.

والثاني: كـ(جَندَلٍ)، فإنَّ تنْوينَه عِوَضٌ مِن ألِفِ (جَنادِلَ)، قالَه

ابنُ مالكٍ، والذي يَظهرُ أنَّه تنْوينُ الصرْفِ، ولهذا يُجرُّ بالكسْرةِ.

والثالثُ: تنْوينُ (كلٍّ) و(بعضٍ) إذا قُطِعَتا عن الإضافةِ، نحوُ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

والرابعُ: اللاحقُ لـ(إذْ) في نحوِ: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الحاقَّة: ١٦]، والأصْلُ: (فهي يومَ إذِ انْشقّتْ واهيةٌ)، ثمَّ حُذفَتِ الجُملةُ المضافُ إليها للعِلمِ بها، وجيءَ بالتنْوينِ عِوَضًا عنها، وكُسرَتِ الذالُ للساكِنَين.

وتنْوينُ الترنُّم: وهو اللاحقُ للقَوافي المطلَقةِ بدَلًا مِن حرْفِ الإطلاقِ، وهو الألِفُ والواوُ والياءُ، وذلك في إنشادِ بَني تَميمٍ، والذي صرَّحَ به سيبويهِ وغيرُه مِن المحقِّقينَ أنَّه "جيءَ به لقطْعِ الترنُّم"، وأنَّ الترنُّمَ يَحصلُ بأحرُفِ الإطلاقِ، ولا يَختصُّ هذا التنْوينُ بالاسْمِ، بدَليلِ قولِه:

٢٤٧- [أَقِلِّي اللَومَ عاذِلَ والعِتابَنْ]
وقُولي إنْ أصَبتُ: لقدْ أصابَنْ

وقولِه:

٢٤٨- [أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا]
لَمّا تزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِنْ

وزادَ بعضُهم:

تنْوينَ الضَرورةِ: وهو اللاحقُ للمُنادى المضْمومِ، كقولِه:

٢٤٩- سلامُ اللهِ يا مطَرٌ عليها
[وليسَ عليك يا مطَرُ السلامُ]

وبقولِه أقولُ.

٣- الثالثُ: نونُ الإناثِ، وهي اسْمٌ في نحوِ: (النِسوةُ يَذهَبنَ)، وحرْفٌ في نحوِ: (يَذهَبنَ النِسوةُ) في لُغةِ مَن قالَ: (أكَلوني البَراغيثُ).

٤- الرابعُ: نونُ الوِقايةِ، وتَلحقُ قبْلَ ياءِ المتكلِّمِ المنتصِبةِ بواحدٍ مِن ثلاثةٍ:

أحدُها: الفِعلُ، متصرِّفًا كانَ نحوَ: (أَكرَمَني)، أو جامدًا نحوَ: (عَساني).

الثاني: اسْمُ الفِعلِ، نحوُ: (دَراكِني) و(تَراكِني) بمعْنى (أَدرِكْني) و(اترُكْني).

الثالثُ: الحرْفُ، نحوُ: (إنَّني)، وهي جائزةُ الحذْفِ معَ (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ)، وغالبةُ الحذْفِ معَ (لعَلَّ)، وقَليلتُه معَ (لَيتَ).

وتَلحقُ أيضًا قبْلَ الياءِ المخْفوضةِ بـ(مِن، وعن) إلّا في الضَرورةِ،

وقبْلَ المضافِ إليها (لَدُنْ) أو (قذْ) أو (قطْ) إلّا في قَليلٍ مِن الكلامِ.

(نعَمْ)

بفتْحِ العَينِ، وكِنانةُ تَكسِرُها، وبعضُهم يبُدلُها حاءً، وبعضُهم يَكسرُ النونَ إتباعًا لكسْرةِ العَينِ.

وهي حرْفُ تصْديقٍ ووعْدٍ وإعلامٍ؛ فالأوَّلُ: بعدَ الخبَرِ، والثاني: بعدَ (افْعَلْ) و(لا تَفعلْ) وما في معْناهما، والثالثُ: بعدَ الاستِفهامِ.

واعلَمْ أنَّه إذا قيلَ: (قامَ زيدٌ) فتصْديقُه (نعَمْ)، وتكْذيبُه (لا)، ويَمتنِعُ دُخولُ (بَلى). وإذا قيلَ: (ما قامَ زيدٌ) فتصْديقُه (نعَمْ)، وتكْذيبُه (بَلى)، ويَمتنِعُ دُخولُ (لا). وإذا قيلَ: (أَقامَ زيدٌ؟) فهو مِثلُ (قامَ زيدٌ). وإذا قيلَ: (أَلَمْ يقُمْ زيدٌ؟) فهو مِثلُ (لَمْ يقُمْ زيدٌ). وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما أنَّه "لَو قيلَ: (نعَمْ) - في جَوابِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] - كانَ كُفرًا".

والحاصلُ: أنَّ (بَلى) لا تأْتي إلّا بعدَ نفْيٍ، وأنَّ (لا) لا تأْتي إلّا بعدَ إيجابٍ، وأنَّ (نعَمْ) تأْتي بعدَهما.

وقالَ جَماعةٌ: إذا كانَ قبْلَ النفْيِ استِفهامٌ: فإنْ كانَ على حَقيقتِه فجَوابُه كجَوابِ النفْيِ المجرَّدِ، وإنْ كانَ مُرادًا به التقْريرُ فالأكثَرُ أنْ يُجابَ بما يُجابُ به النفْيُ رعْيًا للفْظِه، ويَجوزُ عندَ أمْنِ اللبْسِ أنْ يُجابَ بما يُجابُ به الإيجابُ رعْيًا لمعْناهُ.

حرْفُ الهاءِ

(الهاءُ المفرَدةُ)

على أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ ضَميرًا للغائبِ، وتُستعمَلُ في مَوضعَيِ الجرِّ والنصْبِ، نحوُ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧].

والثاني: أنْ تكونَ حرْفًا للغَيبةِ، وهي الهاءُ في (إيّاهُ)، فالتحْقيقُ أنَّها حرْفٌ لمجرَّدِ معْنى الغَيبةِ، وأنَّ الضَميرَ (إيّا) وحدَها.

والثالثُ: هاءُ السكْتِ، وهي اللاحقةُ لبَيانِ حرَكةٍ أو حرْفٍ، نحوُ: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ونحوُ: (ههُناهْ) و(وازَيداهْ)، وأصْلُها أنْ يُوقَفَ عليها، وربَّما وُصِلتْ بنِيّةِ الوقْفِ.

(ها)

على ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ اسْمًا لفِعلٍ، وهو (خُذْ)، ويَجوزُ مدُّ ألِفِها، ويُستعمَلانِ بكافِ الخِطابِ وبدُونِها، ويَجوزُ في الممْدودةِ أنْ يُستغْنى عن الكافِ بتصْريفِ همْزتِها تَصاريفَ الكافِ، ومنه: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

الثاني: أنْ تكونَ ضَميرًا للمؤنَّثِ، فتُستعمَلُ مجْرورةَ الموضِعِ ومنْصوبتَه، نحوُ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشّمس: ٨].

والثالثُ: أنْ تكونَ للتنْبيهِ، فتَدخلُ على أربعةٍ، أحدُها: الإشارةُ غيرُ المخْتصّةِ بالبَعيدِ، نحوُ: (هذا)، بخِلافِ (ثَمَّ) و(هَنّا) بالتشْديدِ و(هُنالكَ). والثاني: ضَميرُ الرفْعِ المخبَرُ عنه باسْمِ إشارةٍ، نحوُ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عِمرَان: ١١٩]. والثالثُ: نعْتُ (أيُّ) في النِداءِ، نحوُ: (يا أيُّها الرجُلُ)، وهي في هذا واجبةٌ للتنْبيهِ على أنَّه المقْصودُ بالنِداءِ. والرابعُ: اسْمُ اللهِ تعالى في القسَمِ عندَ حذْفِ الحرْفِ، يُقالُ: (ها أللهِ) بقطْعِ الهمْزةِ ووصْلِها، وكِلاهُما معَ إثباتِ ألِفِ (ها) وحذْفِها.

(هلْ)

حرْفٌ موْضوعٌ لطلَبِ التصْديقِ الإيجابيِّ، دُونَ التصوُّرِ، ودُونَ التصْديقِ السلْبيِّ، وجَميعُ أسْماءِ الاستِفهامِ فإنَّهنَّ لطلَبِ التصوُّرِ لا غيرُ، وأعَمُّ مِن الجَميعِ الهمْزةُ، فإنَّها مُشترَكةٌ بينَ الطلَبَينِ.

وتَفترِقُ (هلْ) مِن الهمْزةِ مِن عشَرةِ أوجُهٍ:

أحدُها: اختِصاصُها بالتصْديقِ.

والثاني: اختِصاصُها بالإيجابِ، تقولُ: (هلْ قام؟)، ويَمتنِعُ: (هلْ لمْ يقُمْ؟)، بخِلافِ الهمْزةِ، نحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشَّرح: ١].

والثالثُ: تخْصيصُها المضارعَ بالاستِقبالِ، نحوُ: (هلْ تُسافِرُ؟)، بخِلافِ الهمْزةِ، نحوُ: (أَتَظنُّه قائمًا؟).

والرابعُ والخامسُ والسادسُ: أنَّها لا تَدخلُ على الشرْطِ، ولا على (إنَّ)، ولا على اسْمٍ بعدَه فِعلٌ في الاختِيارِ، بخِلافِ الهمْزةِ، بدَليلِ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ﴾ [يُوسُف: ٩٠]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القَمَر: ٢٤].

والسابعُ والثامنُ: أنَّها تقَعُ بعدَ العاطفِ، لا قبْلَه، وبعدَ (أمْ)، نحوُ: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي الحَديثِ: «وهلْ ترَكَ لنا عَقيلٌ مِن رِباعٍ؟»[1]، وقالَ تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾ [الرّعد: ١٦].

التاسعُ: أنَّها يُرادُ بالاستِفهامِ بها النفْيُ؛ ولذلك دَخلتْ على الخبَرِ بعدَها (إلّا) في نحوِ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝٦٠﴾ [الرَّحمٰن: ٦٠]، والباءُ في قولِه:

٢٥٠- [يقولُ إذا اقْلَولى عليها وأَقردتْ:]

ألا هلْ أخو عَيشٍ لَذيذٍ بدائمِ

فإنْ قلتَ: قدْ مرَّ أنَّ الهمْزةَ تأْتي لمِثلِ ذلك، مِثلُ: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠].

(١) متفق عليه.

قلتُ: إنَّما مرَّ أنَّها للإنكارِ على مُدَّعي ذلك، ويَلزمُ مِن ذلك الانتِفاءُ، لا أنَّها للنفْيِ ابتِداءً، ولهذا لا يَجوزُ: (أَقامَ إلّا زيدٌ؟)، كما يَجوزُ: (هلْ قامَ إلّا زيدٌ؟)، وقدْ يكونُ الإنكارُ مُقتضِيًا لوُقوعِ الفِعلِ، بمعْنى (ما كانَ يَنبَغي لك أنْ تَفعلَ)، نحوُ: (أَتَضربُ زيدًا وهو أخوك؟).

ويَتلخَّصُ أنَّ الإنكارَ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

إنكارٌ على مَن ادَّعى وُقوعَ الشيءِ، ويَلزمُ مِن هذا النفْيُ.

وإنكارٌ على مَن أَوقعَ الشيءَ، ويَختصّانِ بالهمْزةِ.

وإنكارٌ لوُقوعِ الشيءِ، وهذا هو معْنى النفْيِ، وهو الذي تَنفرِدُ به (هلْ) عن الهمْزةِ.

والعاشرُ: أنَّها تأْتي بمعْنى (قدْ)، وذلك معَ الفِعلِ، وبذلك فسَّرَ قولَه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] جَماعةٌ منهم ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وبالَغَ الزَمخْشريُّ فزعَمَ أنَّها أبَدًا بمعْنى (قدْ)، وأنَّ الاستِفهامَ إنَّما هو مُستفادٌ مِن همْزةٍ مقدَّرةٍ معَها، وقدْ عكَسَ قَومٌ ما قالَه الزَمخْشريُّ، فزعَموا أنَّ (هلْ) لا تأْتي بمعْنى (قدْ) أصْلًا، وهذا هو الصَوابُ عِندي.

(هوَ) وفُروعُه

تكونُ أسْماءً - وهو الغالبُ -، وأحرُفًا في نحوِ: (زيدٌ هو الفاضلُ)، إذا أُعربَ فصْلًا وقُلْنا: لا مَوضعَ له مِن الإعرابِ.

حرْفُ الواوِ

(الواوُ المفرَدةُ)

انتَهى مجْموعُ ما ذُكرَ مِن أقْسامِها إلى أحدَ عشَرَ:

١- الأوَّلُ: العاطفةُ، ومعْناها مُطلَقُ الجمْعِ، فتَعطِفُ الشيءَ على مُصاحِبه، نحوُ: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العَنكبوت: ١٥]، وعلى سابقِه، نحوُ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الحَديد: ٢٦]، وعلى لاحقِه، نحوُ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [الشّورىٰ: ٣]، قالَ ابنُ مالكٍ: "وكَونُها للمَعيّةِ راجحٌ، وللترْتيبِ كَثيرٌ، ولعكْسهِ قَليلٌ" انتهى، ويَجوزُ أنْ يكونَ بينَ مُتعاطِفَيها تقارُبٌ أو تراخٍ.

وتَنفرِدُ عن سائرِ أحرُفِ العطْفِ بخمْسةَ عشَرَ حُكمًا:

أحدُها: احتِمالُ معْطوفِها للمَعاني الثلاثةِ السابقةِ.

والثاني: اقتِرانُها بـ(إمّا)، نحوُ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسَان: ٣].

والثالثُ: اقترانُها بـ(لا) إنْ سُبقتْ بنفْيٍ ولمْ تُقصَدِ المعيّةُ، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ ولا عمْرٌو)، لتُفيدَ أنَّ الفِعلَ منْفيٌّ عنهما في حالتَيِ الاجتِماعِ والافتِراقِ، وإذا فُقدَ أحدُ الشرْطَينِ امتنَعَ دُخولُها، فلا يَجوزُ نحوُ: (قامَ زيدٌ ولا عمْرٌو)، ولا نحوُ: (ما اختَصمَ زيدٌ ولا عمْرٌو).

والرابعُ: اقترانُها بـ(لكنْ)، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزَاب: ٤٠].

والخامسُ: عطْفُ المفرَدِ السبَبيِّ على الأجنَبيِّ عندَ الاحتِياجِ إلى الربْطِ، كـ(مرَرتُ برجُلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه).

والسادسُ: عطْفُ العقْدِ على النيِّفِ، نحوُ: (أحدٌ وعِشرونَ).

والسابعُ: عطْفُ الصِفاتِ المفرَّقةِ معَ اجتِماعِ منْعوتِها، كقولِه:

٢٥١- بـكَـيـتُ، ومـا بُـكـا رجُـلٍ حَـزيـنٍ
عـلـى رَبـعَـيـنِ: مـسْـلـوبٍ وبـالِ؟

والثامنُ: عطْفُ ما حقُّه التثْنيةُ أو الجمْعُ، نحوُ قولِ الفرَزدَقِ:

٢٥٢- إنَّ الـرَزيّـةَ لا رَزيّـةَ مِـثـلُـهـا
فِـقـدانُ مِـثـلِ مـحـمَّـدٍ ومـحـمَّـدِ

التاسعُ: عطْفُ ما لا يُستغْنى عنه، كـ(اختَصمَ زيدٌ وعمْرٌو)، وهذا مِن أَقوى الأدِلّةِ على عدَمِ إفادتِها الترتْيبَ، ومِن ذلك: (جَلستُ بينَ زيدٍ وعمْرٍو).

وتُشارِكُها في هذا الحُكمِ (أمْ) المتَّصلةُ في نحوِ: (سَواءٌ عليَّ أَقُمتَ أمْ قعَدتَ)، فإنَّها عاطفةٌ ما لا يُستغْنى عنه.

والعاشرُ والحادي عشَرَ: عطْفُ العامِّ على الخاصِّ وبالعكْسِ،

فالأوَّلُ نحوُ: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، والثاني نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ الآيةَ [الأحزاب: ٧].

ويُشاركُها في هذا الحُكمِ الأَخيرِ (حتّى)، كـ(ماتَ الناسُ حتّى الأنْبياءُ)، فإنَّها عاطفةٌ خاصًّا على عامٍّ.

والثاني عشَرَ: عطْفُ عاملٍ حُذفَ وبَقيَ معْمولُه على عاملٍ آخَرَ مذْكورٍ يَجمَعُهما معْنًى واحدٌ، كقولِه:

٢٥٣- [إذا ما الغانياتُ برَزنَ يومًا
وزَجَّجنَ الحَواجبَ والعُيونا

أيْ: (وكحَّلنَ العُيونَ)، والجامعُ بينَهما: التحْسينُ.

والثالثَ عشَرَ: عطْفُ الشيءِ على مُرادِفِه، نحوُ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

والرابعَ عشَرَ: عطْفُ المقدَّمِ على متْبوعِه للضَرورةِ، كقولِه:

٢٥٤- ألا يا نخْلةً مِن ذاتِ عِرقٍ
عليك - ورحْمةُ اللهِ - السلامُ

والخامسَ عشَرَ: عطْفُ المخْفوضِ على الجِوارِ، كقولِه تعالى: ﴿وامسَحوا برُؤوسِكم وأرجُلِكم﴾ [المائدة: ٦] فيمَن خفَضَ (الأرجُلَ).

٢ و٣- والثاني والثالثُ مِن أقْسامِ الواوِ: واوانِ يَرتفِعُ ما بعدَهما.

إحداهما: واوُ الاستِئنافِ، نحوُ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحَجّ: ٥]، ونحوُ: (لا تأكلِ السمَكَ وتَشربُ اللبَنَ) فيمَن رفَعَ، ونحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٢]، [الحجُرَات: ١]، إذْ لَو كانتْ واوَ العطْفِ لانتَصبَ (نُقرُّ)، ولانتَصبَ أو انجَزمَ (تَشربُ)، وللَزمَ عطْفُ الخبَرِ على الأمْرِ.

والثانيةُ: واوُ الحالِ الداخلةُ على الجُملةِ الاسْميّةِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ والشمْسُ طالعةٌ)، وتُسمّى: (واوَ الابتِداءِ)، ومِن أمثِلتِها داخلةً على الجُملةِ الفِعليّةِ قولُه:

٢٥٥- بأَيدي رِجالٍ لمْ يَشيموا سُيوفَهمْ
ولمْ تَكثُرِ القتْلى بها حينَ سُلَّتِ

ولَو قُدِّرتْ للعطْفِ لانقَلبَ المدْحُ ذمًّا.

٤ و٥- الرابعُ والخامسُ: واوانِ ينتَصِبُ ما بعدَهما، وهما:

واوُ المفْعولِ معَه، كـ(سِرتُ والنيلَ)، وليسَ النصْبُ بها، خِلافًا للجُرجانيِّ، ولمْ تأْتِ في التنْزيلِ بيَقينٍ، فأمّا قولُه تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونس: ٧١] فتَحتمِلُ الواوُ فيه ذلك، وأنْ تكونَ عاطفةً.

والواوُ الداخلةُ على المضارعِ المنْصوبِ لعطْفِه على اسْمٍ صَريحٍ

أو مؤوَّلٍ، فالأوَّلُ كقولِه:

٢٥٦- ولُبسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيني
أحَبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفوفِ

والثاني شرْطُه أنْ يَتقدَّمَ الواوَ نفْيٌ أو طلَبٌ، ومِثالُها: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٢]، وقولُه:

٢٥٧- لا تَنهَ عن خلُقٍ وتأْتيَ مِثلَهُ
[عارٌ عليك إذا فعَلتَ عَظيمُ]

والحقُّ أنَّ هذه واوُ العطْفِ.

٦ و٧- السادسُ والسابعُ: واوانِ يَنجرُّ ما بعدَهما، وهما:

واوُ القسَمِ، ولا تَدخلُ إلّا على مُظهَرٍ، ولا تَتعلَّقُ إلّا بمحْذوفٍ، نحوُ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يسٓ: ٢]، فإنْ تَلتْها واوٌ أُخرى، نحوُ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التِّين: ١] فالتاليةُ واوُ العطْفِ، وإلّا لاحْتاجَ كلٌّ مِن الاسْمَينِ إلى جَوابٍ.

وواوُ (رُبَّ)، كقولِه:

٢٥٨- ولَيلٍ كمَوجِ البحْرِ أَرخى سُدولَهُ
[عليَّ بأنْواعِ الهُمومِ ليَبتلي]

ولا تَدخلُ إلّا على منكَّرٍ، والصَحيحُ أنَّها واوُ العطْفِ، وأنَّ الجرَّ

بـ(رُبَّ) محْذوفةً، خِلافًا للكوفيِّينَ والمبرِّدِ، ويُوضِّحُ كَونَها عاطفةً أنَّ واوَ العطْفِ لا تَدخلُ عليها كما تَدخلُ على واوِ القسَمِ، قالَ:

٢٥٩- وَواللهِ لَـولا تـمْـرُه مـا حَـبـبْـتُـهُ

[ولا كـانَ أدْنـى مِـن عُـبـيـدٍ ومُـشـرِقِ]

٨- والثامنُ: واوٌ دُخولُها كخُروجِها، وهي الزائدةُ، أَثبتَها الكوفيُّونَ والأخفَشُ وجَماعةٌ، والزِيادةُ ظاهرةٌ في قولِه:

٢٦٠- فـمـا بـالُ مَـن أَسـعـى لأَجبُرَ عـظْـمَـهُ

حِـفـاظًـا ويَـنـوي مِـن سَـفـاهـتِـه كـسْـري

٩- والتاسعُ: واوُ الثمانيةِ، ذكَرَها جَماعةٌ مِن الأُدَباءِ، وزعَموا أنَّ العرَبَ إذا عَدُّوا قالوا: "سِتّةٌ، سبْعةٌ، وثمانيةٌ"، إيذانًا بأنَّ السبْعةَ عدَدٌ تامٌّ، وأنَّ ما بعدَها عدَدٌ مُستأنَفٌ.

واستدَلُّوا على ذلك بآياتٍ:

إحداها: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقيلَ: هي في ذلك لعطْفِ جُملةٍ على جُملةٍ، إذِ التقْديرُ: (هم سبْعةٌ)، ثمَّ قيلَ: الجَميعُ كلامُهم، وقيلَ: العطْفُ مِن كلامِ اللهِ تعالى، والمعْنى: (نعَمْ، هم سبْعةٌ، وثامنُهم كلْبُهم).

الثانيةُ: آيةُ (الزُمَرِ)، إذْ قيلَ: ﴿فُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧١] في آيةِ النارِ؛ لأنَّ أبْوابَها سبْعةٌ، ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزُّمَر: ٧٣] في آيةِ الجنّةِ؛ إذْ أبْوابُها

ثمانيةٌ، وأَقولُ: لَو كانَ لواوِ الثمانيةِ حَقيقةٌ لمْ تكُنِ الآيةُ منها، إذْ ليسَ فيها ذِكرُ عدَدِ البتّةَ، وإنَّما فيها ذِكرُ الأبْوابِ، وهي جمْعٌ لا يدُلُّ على عدَدٍ خاصٍّ، ثمَّ الواوُ ليستْ داخلةً عليه، بلْ على جُملةٍ هو فيها.

الثالثةُ: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التّوبة: ١١٢]، فإنَّه الوصْفُ الثامنُ، والظاهرُ أنَّ العطْفَ في هذا الوصْفِ بخُصوصيّتِه إنَّما كانَ مِن جِهةِ أنَّ الأمْرَ والنهْيَ مِن حيثُ هما أمْرٌ ونهْيٌ متَقابِلانِ، بخِلافِ بَقيّةِ الصِفاتِ، أو لأنَّ الآمِرَ بالمعْروفِ ناهٍ عن المنكَرِ، والناهيَ عن المنكَرِ آمِرٌ بالمعْروفِ، فأُشيرَ إلى الاعتِدادِ بكلٍّ مِن الوصْفَينِ، وأنَّه لا يكفي فيه ما يَحصلُ في ضِمنِ الآخَرِ.

الرابعةُ: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ في آيةِ (التحْريمِ) [التّحريم: ٥]، والصَوابُ أنَّ هذه الواوَ وقَعتْ بينَ صِفتَينِ هما تقْسيمٌ لِمَن اشتَملَ على جَميعِ الصِفاتِ السابقةِ، فلا يَصحُّ إسقاطُها، إذْ لا تَجتمعُ الثُيوبةُ والبَكارةُ، وواوُ الثمانيةِ - عندَ القائلِ بها - صالحةٌ للسُقوطِ.

١٠- والعاشرُ: واوُ ضَميرِ الذُكورِ، نحوُ: (الرِجالُ قامُوا)، وهي اسْمٌ، وقدْ تُستعمَلُ لغيرِ العُقلاءِ إذا نُزِّلوا منْزلتَهم، نحوُ قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ﴾ [النّمل: ١٨]، وذلك لتوْجيهِ الخِطابِ إليهم.

١١- والحادي عشَرَ: واوُ علامةِ المذكَّرينَ في لُغةِ طيِّئٍ أو أزْدِ شَنوءةَ أو بَلْحارثِ، ومنه قولُه:

٢٦١- يَلومونَني في اشتِراءِ النَخيـ ـلِ قَومي وكلُّهمُ ألوَمُ

وهي عندَ سيبويهِ حرْفٌ دالٌّ على الجَماعةِ، كما أنَّ التاءَ في (قامتْ) حرْفٌ دالٌّ على التأْنيثِ، وقيلَ: هي اسْمٌ مرْفوعٌ على الفاعليّةِ، ثمَّ قيلَ: ما بعدَها بدَلٌ منها، وقيلَ: مبتدأٌ والجُملةُ خبَرٌ مقدَّمٌ، وكذا الخِلافُ في نحوِ: (قاما أخَواك) و(قُمنَ نِسوتُك)، وقدْ تُستعمَلُ لغيرِ العُقلاءِ إذا نُزِّلوا منْزلتَهم، نحوُ: (أكَلوني البَراغيثُ)، إذِ الأكْلُ هُنا بمعْنى العُدوانِ والظُلمِ، كقولِه:

٢٦٢- أكَلتَ بَنيكَ أكْلَ الضبِّ حتَى وجَدتَ مَرارةَ الكلأِ الوَبيلِ

وقدْ حمَلَ بعضُهم على هذه اللُغةِ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وحمْلُها على غيرِ هذه اللُغةِ أَولى؛ لضعْفِها.

(وا)

على وجْهَينِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ حرْفَ نِداءٍ مُختصًّا ببابِ النُدبةِ، نحوُ: (وازَيداه)، وأجازَ بعضُهم استِعمالَه في النِداءِ الحَقيقيِّ.

والثاني: أنْ تكونَ اسْمًا لـ(أَعجَبُ)، كقولِه:

٢٦٣- وا بِـأبـي أنـتِ وفُـوكِ الأشـنَـبُ
[كـأنَّـمـا ذُرَّ عـلـيـه الـزَرنَـبُ]

وقدْ يُقالُ: (واهًا)، كقولِه:

٢٦٤- واهًـا لـسـلْـمـى ثـمَّ واهًـا واهـا
هـي الـمُـنـى لَـو أنَّـنـا نِـلْـنـاهـا

(وَيْ)

كقولِه:

٢٦٥- وَيْ، كـأنْ مَـن يـكـنْ لـه نـشَـبٌ يُـحـ
ـبَـبْ، ومَـن يَـفـتـقِـرْ يَـعـشْ عَـيـشَ ضُـرِّ

وقدْ يَلحقُ هذا كافُ الخِطابِ، كقولِه:

٢٦٦- ولـقـدْ شَـفـى نـفْـسـي وأَبـرأَ سُـقـمَـهـا
قِـيـلُ الـفَـوارسِ: وَيـكَ عَـنـتَـرَ، أَقـدِمِ

وأمّا ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [القَصَص: ٨٢] فقالَ أبو الحسَنِ: (وَيْ): اسْمُ فِعلٍ، والكافُ: حرْفُ خِطابٍ، و(أنَّ): على إضمارِ اللامِ، والمعْنى: (أَعـجَـبُ لأنَّ اللهَ)، وقـالَ الـخَـلـيـلُ: (وَيْ): وحْـدَهـا، و(كـأنَّ): للتحْقيقِ، كما قالَ:

٢٦٧- كـأنَّـنـي حـيـنَ أُمـسـي لا تُـكـلِّـمُـنـي
مـتـيَّـمٌ يَـشـتـهـي مـا لـيـسَ مـوْجـودا

حرْفُ الألِفِ

والمرادُ هُنا الحرْفُ الهاوي الممتنِعُ الابتِداءُ به، لكَونِه لا يَقبلُ الحرَكةَ، فأمّا الذي يُرادُ به الهمْزةُ فقدْ مرَّ في صدْرِ الكتابِ.

وابن جِنّي يَرى أنَّ هذا الحرْفَ اسْمُه (لا)، وأنَّه لَمّا لمْ يُمكنْ أنْ يُلفَظَ به في أوَّلِ اسْمِه، تُوصِّلَ إليه باللامِ.

وقدْ ذُكرَ للألِفِ أوجُهٌ:

أحدُها: أنْ تكونَ ضَميرَ الاثْنَينِ، نحوُ: (الزَيدانِ قاما).

الثاني: أنْ تكونَ علامةَ الاثْنَينِ، كقولِه:

٢٦٨- أُلْفِيَتا عَيناكَ عندَ القَفا
[أَولى فأَولى لكَ ذا واقِيَهْ]

الثالثُ: الألِفُ الكافّةُ، كقولِه:

٢٦٩- فبَينا نَسوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا
إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ ليسَ نُنصَفُ

وقيلَ: الألِفُ: إشباعٌ، و(بينَ): مُضافةٌ إلى الجُملةِ، ويؤيِّدُه أنَّها قدْ أُضيفتْ إلى المفرَدِ في قولِه:

٢٧٠- بَـيـنـا تَـعـانُـقِـه الـكُـمـاةَ ورَوغِـهِ
يـومًـا أُتـيـحَ لـه جَـريءٌ سَـلـفَـعُ

الرابعُ: أنْ تكونَ فاصلةً بينَ الهمْزتَين، نحوُ: ﴿أَأَنذَرتَهم﴾ [البَقَرَة: ٦]، ودُخولُها جائزٌ لا واجبٌ، ولا فرْقَ بينَ كَونِ الهمْزةِ الثانيةِ محقَّقةً أو مسهَّلةً.

الخامسُ: أنْ تكونَ فاصلةً بينَ النُونَين: نُونِ النِسوةِ ونُونِ التوْكيدِ، في نحوِ: (اضْرِبْنانِّ)، وهذه واجبةٌ.

السادسُ: أنْ تكونَ لِمدِّ الصَوتِ بالـمُنادى الـمُستغاثِ، أو المتعجَّبِ منه، أو المنْدوبِ، كقولِه:

٢٧١- يـا يَـزيـدا لِآمـلٍ نَـيـلَ عِـزٍّ
وغِـنًـى بـعـدَ فـاقـةٍ وهَـوانِ

وقولِه:

٢٧٢- وا عـجَـبـا لـهـذه الـفَـلـيـقـةْ!
[هـلْ تُـذهِـبـنَّ الـقُـوَبـاءَ الـرِيـقـةْ؟]

وقولِه:

٢٧٣- حُـمِّـلتَ أمْرًا عَـظيـمًا فـاصْطَلعتَ به
وقُـمـتَ فـيـه بـأمْـرِ اللهِ يـا عُـمَـرا

السابعُ: أنْ تكونَ بدَلًا مِن نُونٍ ساكنةٍ، وهي إمّا نُونُ التوْكيدِ أو تنْوينُ المنْصوبِ:

فالأوَّلُ: نحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥].

والثاني: كـ(رأَيتُ زيدا) في لُغةِ غيرِ رَبيعةَ.

حرْفُ الياءِ

(الياءُ المفرَدةُ)

على ثلاثةِ أوجُهٍ، وذلك أنَّها تكونُ ضَميرًا للمؤنَّثةِ، نحوَ: (تَقومينَ) و(قُومي)، وحرْفَ إنكارٍ، نحوَ: (أَزَيدُنيه؟)، وحرْفَ تذْكارٍ، نحوَ: (قَدي)، والصَوابُ ألّا يُعَدّا كما لا تُعَدُّ ياءُ التصْغيرِ؛ لأنَّهنَّ أجْزاءٌ للكلماتِ لا كلماتٌ.

(يا)

حرْفٌ موْضوعٌ لنِداءِ البَعيدِ، وقيلَ: هي مُشترَكةٌ، وهي أكثَرُ أحرُفِ النِداءِ استِعمالًا، ولهذا لا يُقدَّرُ عندَ الحذْفِ سِواها، نحوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩]، ولا يُنادى اسْمُ اللهِ تعالى والاسْمُ المُستغاثُ و(أيُّها، وأيّتُها) إلّا بها، وليسَ نصْبُ المُنادى بها، بلْ بـ(أَدعو) محْذوفًا لُزومًا.

وإذا وَليَ (يا) ما ليسَ بمُنادًى كالفِعلِ في ﴿ألا يا اسْجُدوا﴾ [النمل: ٢٥]، والحرْفِ في نحوِ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، والجُملةِ الاسْميّةِ كقولِه:

٢٧٤- يـــا لــعْــنــةُ اللهِ والأقْــوامِ كــلِّــهــمُ
والـصـالـحـيـنَ عـلـى سِـمـعـانَ مِـن جـارِ

فقيلَ: هي للنِداءِ والمنادى محْذوفٌ، وقيلَ: هي لمجرَّدِ التنْبيهِ، وقالَ ابنُ مالكٍ: "إنْ وَليَها دُعاءٌ كهذا البَيتِ، أو أمْرٌ نحوُ: ﴿ألا يا اسْجُدوا﴾ [النمل: ٢٥] فهي للنِداءِ، وإلّا فهي للتنْبيهِ". واللهُ أعلَمُ.

البابُ الثاني مِن الكتابِ

في تفْسيرِ الجُملةِ

وذِكرِ أقْسامِها وأحْكامِها

البابُ الثاني مِن الكتابِ
في تفْسيرِ الجُملةِ، وذِكرِ أقْسامِها وأحْكامِها

شرْحُ الجُملةِ وبَيانُ أنَّ الكلامَ أخَصُّ منها لا مُرادِفٌ لها

الكلامُ: هو القولُ المفيدُ بالقصْدِ، والمرادُ بالمفيدِ: ما دلَّ على معْنًى يَحسنُ السُكوتُ عليه.

والجُملةُ: عِبارةٌ عن الفِعلِ وفاعلِه، كـ(قامَ زيدٌ)، والمبتدأِ وخبَرِه، كـ(زيدٌ قائمٌ)، وما كانَ بمنْزلةِ أحدِهما.

وبهذا يَظهرُ لك أنَّهما لَيسا مُترادِفَينِ كما يَتوهَّمُه كَثيرٌ مِن الناسِ، والصَوابُ أنَّها أعَمُّ منه؛ إذْ شرْطُه الإفادةُ، بخِلافِها.

وبهذا التقْريرِ يَتَّضحُ لك وجْهُ قولِ ابنِ مالكٍ في قولِه تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٥-٩٧]: "إنَّ الزَمخْشريَّ حكَمَ بجَوازِ الاعتِراضِ بسبْعِ جُملٍ، إذْ زعَمَ أنَّ (أَفأَمِنَ) معْطوفٌ على (فأَخذْناهم)"، وردَّ عليه مَن ظَنَّ أنَّ الجُملةَ والكلامَ مُترادِفانِ، فقالَ: "إنَّما اعتُرضَ بأربعِ جُملٍ"، وزعَمَ أنَّ مِن عندِ: (ولَو أنَّ) إلى

(والأرضَ) جُملةٌ؛ لأنَّ الفائدةَ إنَّما تَتِمُّ بمجْموعِه.

وبعدُ: ففي القولَين نظَرٌ.

أمّا قولُ ابنِ مالكٍ فلأنَّه كانَ مِن حقِّه أنْ يعُدَّها ثمانيَ جُملٍ، إحداها: (وهم لا يَشعُرونَ)، وأربعةٌ في حيِّزِ (لَو)، وهي: (آمَنوا)، و(اتَّقَوا)، و(فَتحْنا)، والمركَّبةُ مِن (أنَّ) وصِلتِها معَ (ثبَتَ) مقدَّرًا، أو معَ (ثابتٌ) مقدَّرًا، على الخِلافِ في أنَّها فِعليّةٌ أو اسْميّةٌ، والسادسةُ: (ولكنْ كذَّبوا)، والسابعةُ: (فأَخذْناهم)، والثامنةُ: (بما كانوا يَكسِبونَ).

وأمّا قولُ المعْترِضِ فلأنَّه كانَ مِن حقِّه أنْ يعُدَّها ثلاثَ جُملٍ؛ وذلك لأنَّه لا يعُدُّ (وهم لا يَشعُرونَ) جُملةً، لأنَّها حالٌ مُرتبِطةٌ بعاملِها، ويعُدُّ (لَو) وما في حيِّزِها جُملةً واحدةً، ويعُدُّ (ولكنْ كذَّبوا) جُملةً، و(فأَخذْناهم بما كانوا يَكسِبونَ) كلَّه جُملةً، وهذا هو التحْقيقُ؛ لأنَّ الكلامَ هُنا ليسَ في مُطلَقِ الجُملةِ، بلْ في الجُملةِ بقَيدِ كَونِها جُملةَ اعتِراضٍ، وتلك لا تكونُ إلّا كلامًا تامًّا.

انقِسامُ الجُملةِ إلى اسْميّةٍ وفِعليّةٍ وظرْفيّةٍ

فالاسْميّةُ: هي التي صدْرُها اسْمٌ، كـ(زيدٌ قائمٌ)، و(هَيهاتَ العَقيقُ).

والفِعليّةُ: هي التي صدْرُها فِعلٌ، كـ(قامَ زيدٌ)، و(ضُرِبَ اللِصُّ).

والظرْفيّةُ: هي المصدَّرةُ بظرْفٍ أو مجْرورٍ، نحوُ: (أَعِندَك زيدٌ؟) و(أَفي الدارِ زيدٌ؟) إذا قدَّرتَ (زيدًا) فاعلًا بالظرْفِ والجارِّ والمجْرورِ، لا بالاستِقرارِ المحْذوفِ، ولا مبتدأً مخبَرًا عنه بهما.

تنْبيهٌ

مُرادُنا بـ(صدْرِ الجُملةِ): المسنَدُ أو المسنَدُ إليه، فلا عِبرةَ بما تقدَّمَ عليهما مِن الحُروفِ، فالجُملةُ مِن نحوِ: (لعَلَّ أباك مُنطلِقٌ) اسْميّةٌ، ومِن نحوِ: (هلّا قُمتَ) فِعليّةٌ.

والمعتبَرُ أيضًا ما هو صدْرٌ في الأصْلِ، فالجُملةُ مِن نحوِ: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] فِعليّةٌ، وكذا الجُملةُ في نحوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النّحل: ٥].

ما يَجبُ على المسْؤولِ أنْ يُفصِّلَ فيه لاحتِمالِه الاسْميّةَ والفِعلية لاختِلافِ التقْديرِ، أو لاختِلافِ النحْويِّينَ

ولذلك أمْثِلةٌ:

أحدُها: نحوُ: (أَفي الدار زيدٌ؟) و(أعِندَك عمْرٌو؟)، فإنّا إنْ قدَّرْنا المرْفوعَ مبتدأً أو مرْفوعًا بمبتدأٍ محْذوفٍ تقْديرُه: (كائنٌ) أو (مُستقِرٌّ)، فالجُملةُ اسْميّةٌ: ذاتُ خبَرٍ في الأُولى، وذاتُ فاعلٍ مُغنٍ عن الخبَرِ في الثانيةِ، وإنْ قدَّرْناهُ فاعلًا بـ(استقَرَّ) ففِعليّةٌ، أو بالظرْفِ فظرْفيّةٌ.

الثاني: (ماذا صنَعتَ؟)، فإنَّه يَحتملُ معْنيَين، أحدُهما: (ما الذي صنَعتَه؟)، فالجُملةُ اسْميّةٌ قُدِّمَ خبَرُها عندَ الأخفَشِ ومبتدَؤها عندَ سيبويهِ. والثاني: (أيَّ شيءٍ صنَعتَ؟)، فهي فِعليّةٌ قُدِّم مفْعولُها، فإنْ قلتَ: (ماذا صنَعتَه؟) فعلى التقْديرِ الأوَّلِ الجُملةُ بحالِها، وعلى الثاني تَحتملُ الاسْميّةَ: بأنْ تُقدِّرَ (ماذا) مبتدأً، والفِعليّةَ: بأنْ تُقدِّرَه مفْعولًا لفِعلٍ محْذوفٍ على شَريطةِ التفْسيرِ، ويكونُ تقْديرُه بعدَ (ماذا)؛ لأنَّ الاستِفهامَ له الصدْرُ.

الثالثُ: نحوُ: (قاما أخَواك)، فإنَّ الألِفَ إنْ قُدِّرتْ حرْفَ تثْنيةٍ كما أنَّ التاءَ حرْفُ تأْنيثٍ في (قامتْ هندٌ)، أو اسْمًا و(أخَواك) بدَلٌ منها: فالجُملةُ فِعليّةٌ، وإنْ قُدِّرَتِ اسْمًا وما بعدَها مبتدأً: فالجُملةُ

اسْميّةٌ قُدِّمَ خبَرُها.

الرابعُ: نحوُ: (نِعمَ الرجُلُ زيدٌ)، فإنْ قُدِّرَ (نِعمَ الرجُلُ) خبَرًا عن (زيدٌ) فاسْميّةٌ، كما في (زيدٌ نِعمَ الرجُلُ)، وإنْ قُدِّرَ (زيدٌ) خبَرًا للمبتدأِ المحْذوفِ فجُملتانِ: فِعليّةٌ واسْميّةٌ.

الخامسُ: جُملةُ البَسمَلةِ، فإنْ قُدِّرَ: (ابتِدائي بِاسْمِ اللهِ) فاسْميّةٌ، وهو قولُ البصْريِّينَ، أو: (أَبدأُ بِاسْمِ اللهِ) ففِعليّةٌ، وهو قولُ الكوفيِّينَ، وهو المشْهورُ في التفاسيرِ والأَعاريبِ، ولمْ يَذكرِ الزَمخْشريُّ غيرَه، إلّا أنَّه يُقدِّرُ الفِعلَ مؤخَّرًا ومُناسِبًا لِما جُعلَتِ البَسمَلةُ مبدأً له؛ فيُقدِّرُ: (بِاسْمِ اللهِ أَقرأُ)، (بِاسْمِ اللهِ أحُلُّ)، (بِاسْمِ اللهِ أَرتحِلُ)، ويؤيِّدُه الحَديثُ: «**بِاسْمِك ربّي وضَعتُ جنْبي**»[(١)].

انقِسامُ الجُملةِ إلى الصُغرى والكُبرى

الكُبرى: هي الاسْميّةُ التي خبَرُها جُملةٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه) و(زيدٌ أبوه قائمٌ).

والصُغرى: هي المبْنيّةُ على المبتدأِ، كالجُملةِ المخبَرِ بها في المِثالَينِ.

وقدْ تكونُ الجُملةُ كُبرى وصُغرى باعتِبارَينِ، نحوُ: (زيدٌ أبوه

(١) متفق عليه.

غُلامُه مُنطلِقٌ)، فمجْموعُ هذا الكلامِ جُملةٌ كُبرى ليسَ غيرُ، و(غُلامُه مُنطلِقٌ) صُغرى ليسَ غيرُ، لأنَّها خبَرٌ، و(أبوه غُلامُه مُنطلِقٌ) كُبرى باعتِبارِ (غُلامُه مُنطلِقٌ)، وصُغرى باعتِبارِ جُملةِ الكلامِ.

تنْبيهانِ

الأوَّلُ: ما فسَّرتُ به الجُملةَ الكُبرى هو مُقتضى كلامِهم، وقدْ يُقالُ: كما تكونُ مصدَّرةً بالمبتدأِ تكونُ مصدَّرةً بالفِعلِ، نحوَ: (ظنَنتُ زيدًا يقومُ أبوه).

الثاني: إنَّما قلتُ: (صُغرى) و(كُبرى) مُوافَقةً لهم، وإنَّما الوجْهُ استِعمالُ (فُعلى أفعَلَ) بـ(ألْ) أو بالإضافةِ، ولذلك لُحِّنَ مَن قالَ:

٢٧٥- كـأنَّ صُـغـرى وكُـبـرى مِـن فَـواقِـعِـهـا
حَـصـبـاءُ دُرٍّ عـلـى أرضٍ مِـن الـذهَـبِ

قدْ يَحتملُ الكلامُ الكُبرى وغيرَها

لهذا النَوعِ أمْثِلةٌ:

أحدُها: نحوُ: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النَّمل: ٣٩]، إذْ يَحتملُ (آتيْك) أنْ يكونَ فعلًا مضارعًا ومفْعولًا، وأنْ يكونَ اسْمَ فاعلٍ ومضافًا إليه.

الثاني: نحوُ: (زيدٌ في الدارِ)، إذْ يَحتملُ تقْديرَ: (استقَرَّ) وتقْديرَ: (مُستقِرٌّ).

الثالثُ: نحوُ: (إنَّما أنتَ سَيرًا)، إذْ يَحتملُ تقْديرَ: (تَسيرُ) وتقْديرَ: (سائرٌ)، ويَنبغي أنْ يَجريَ هُنا الخِلافُ الذي في المسْألةِ قبْلَها.

الرابعُ: (زيدٌ قائمٌ أبوه)، إذْ يَحتملُ أنْ يُقدَّرَ (أبوه) مبتدأً، وأنْ يُقدَّرَ فاعلًا بـ(قائمٌ).

انقِسامُ الكُبرى: إلى ذاتِ وجْهٍ، وذاتِ وجْهَينِ

ذاتُ الوجْهَينِ: هي اسْميّةُ الصدْرِ فِعليّةُ العَجُزِ، نحوُ: (زيدٌ يقومُ أبوه)، كذا قالوا، ويَنبغي أنْ يُزادَ عكْسُ ذلك، نحوُ: (ظَنَنتُ زيدًا أبوه قائمٌ) بِناءً على ما قدَّمْنا.

وذاتُ الوجْهِ: نحوُ: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، ومِثلُه على ما قدَّمْنا نحوُ: (ظنَنتُ زيدًا يقومُ أبوه).

الجُملُ التي لا محَلَّ لها مِن الإعرابِ

وهي سبْعٌ، وبدأْنا بها لأنَّها لمْ تحُلَّ محَلَّ المفرَدِ، وذلك هو الأصْلُ في الجُملِ.

فالأُولى
الابتِدائيّةُ

وتُسمّى أيضًا: (المستأْنَفةَ)، ثمَّ الجُملُ المستأْنَفةُ نَوعانِ:

أحدُهما: الجُملةُ المفتتَحُ بها النُطقُ، كقولِك ابتِداءً: (زيدٌ قائمٌ)، ومنه الجُملُ المفتتَحُ بها السُوَرُ.

الثاني: الجُملةُ المنقَطِعةُ ممّا قبْلَها، نحوُ: (ماتَ فُلانٌ، رَحِمَه اللهُ)، وقولِه تعالى: ﴿...قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣-٨٤]، ومنه جُملةُ العاملِ المُلْغى لتأخُّرِه، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ أَظنُّ)، فأمّا العاملُ المُلْغى لتوسُّطِه، نحوُ: (زيدُ - أَظنُّ - قائمٌ) فجُملتُه أيضًا لا محَلَّ لها، إلّا أنَّها مِن بابِ جُملِ الاعتِراضِ.

ويَخصُّ البَيانيُّونَ الاستئْنافَ بما كانَ جَوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذّاريات: ٢٤-٢٥]، فإنَّ جُملةَ القولِ الثانيةَ جَوابٌ

لسؤالٍ مقدَّرٍ، تقْديرُه: (فماذا قالَ لهم؟)، ومِن الاستئْنافِ البَيانيِّ أيضًا قولُه:

٢٧٦- زعَمَ العَواذِلُ أنَّني في غمْرةٍ
صدَقوا، ولكنْ غمْرتي لا تَنجَلي

تنْبيهاتٌ

الأوَّلُ: مِن الاستئْنافِ ما قدْ يَخفى، وله أمْثِلةٌ كَثيرةٌ:

أحدُها: (لا يسَّمَّعونَ؟) مِن قولِه تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصَّافات: ٧-٨]، فإنَّ الذِهنَ يَتبادرُ إلى أنَّه صِفةٌ لـ(كلِّ شَيطانٍ) أو حالٌ منه، وكِلاهما باطلٌ؛ إذْ لا معْنى للحِفظِ مِن شَيطانٍ لا يسَّمَّعُ، وإنَّما هي استئْنافٌ نحْويٌّ، ولا يكونُ استئْنافًا بَيانيًّا لفَسادِ المعْنى أيضًا.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] بعدَ قولِه تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، فإنه ربَّما يَتبادرُ الذِهنُ إلى أنَّه محْكيٌّ بالقولِ، وليسَ كذلك؛ لأنَّ ذلك ليسَ مَقولًا لهم.

الثالثُ: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٩] بعدَ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾، لأنَّ إعادةَ الخلْقِ لمْ تقَعْ بعدُ فيُقرَّروا برؤيتِها، ويؤيِّدُ الاستئْنافَ فيه قولُه تعالى على عَقِبِ ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [العَنكبوت: ٢٠].

الثاني: قدْ يَحتملُ اللفْظُ الاستئْناف وغيرَه، وهو نَوعانِ:

أحدُهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئْنافِ احْتيجَ إلى تقْديرِ جُزءٍ يكونُ معَه كلامًا، نحوُ (زيدٌ) مِن قولِك: (نِعمَ الرجُلُ زيدٌ).

والثاني: ما لا يُحتاجُ فيه إلى ذلك، لكَونِه جُملةً تامّةً، وذلك كَثيرٌ جِدًّا، نحوُ الجُملةِ المنْفيّةِ وما بعدَها في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ﴾ [آل عِمران: ١١٨]، قالَ الزَمخْشريُّ: "الأحسَنُ والأبلَغُ أنْ تكونَ مُستأنَفاتٍ على وجْهِ التعْليلِ للنهْيِ عن اتِّخاذِهم بِطانةً مِن دُونِ المسلمينَ، ويَجوزُ أنْ يكونَ (لا يأْلونَكم) و(قدْ بدَتْ) صِفتَينِ، أيْ: (بِطانةً غيرَ مانِعتِكم فَسادًا، باديةً بغْضاؤُهم)".

الثالثُ: مِن الجُملِ ما جَرى فيه خِلافٌ، أَمُستأنَفٌ أمْ لا؟ وله أمْثِلةٌ:

أحدُها: نحوُ (أقُومُ) مِن قولِك: (إنْ قامَ زيدٌ أقُومُ)، وذلك لأنَّ المبرِّدَ يَرى أنَّه على إضمارِ الفاءِ، وسيبويهِ يَرى أنَّه مؤخَّرٌ مِن تقْديمٍ، وأنَّ الأصْلَ: (أقُومُ إنْ قامَ زيدٌ)، وأنَّ جَوابَ الشرْطِ محْذوفٌ، ويؤيِّدُه الْتِزامُهم في مِثلِ ذلك كَونَ الشرْطِ ماضيًا.

الثاني: جُملةُ أفْعالِ الاستِثناءِ: (ليسَ) و(لا يكونُ) و(خَلا)

و(عَدا) و(حاشا)، فقالَ السِيرافيُّ: حالٌ؛ إذِ المعْنى: (قامَ القَومُ خالينَ عن زيدٍ)، وجوَّزَ الاستئْناف، وأَوجبَه ابنُ عُصفورٍ.

الثالثُ: الجُملةُ بعدَ (حتّى) الابتِدائيّةِ، كقولِه:

٢٧٧- [فما زالتِ القتْلى تَمجُّ دِماءَها
بدِجلةَ] حتّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ

فقالَ الجُمهورُ: مُستأنَفةٌ، وعن الزجّاجَ وابنِ دُرُستُوَيهِ أنَّها في مَوضعِ جرٍّ بـ(حتّى).

الجُملةُ الثانيةُ

المعْترِضةُ بينَ شيئَينِ لإفادةِ الكلامِ تقْويةً وتسْديدًا أو تحْسينًا

وقدْ وقَعتْ في مَواضعَ:

أحدُها: بينَ الفِعلِ ومرْفوعِه، كقولِه:

٢٧٨- وقدْ أَدركتْني - والحَوادثُ جمّةٌ -
أَسِنّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزلِ

الثاني: بينَه وبينَ مفْعولِه، كقولِه:

٢٧٩- وبُدِّلتْ - والدهْرُ ذُو تبدُّلِ -
هَيفًا دَبورًا بالصَبا والشمْألِ

والثالثُ: بينَ المبتدأِ وخبَرِه، كقولِه:

٢٨٠- وفيهنَّ - والأيّامُ يَعثُرنَ بالفَتى
نَوادبُ لا يَمْلَلْنَه ونَوائحُ

ومنه الاعتِراضُ بجُملةِ الفِعلِ المُلْغى في نحوِ: (زيدٌ - أظُنُّ - قائمٌ)، وبجُملةِ الاختِصاصِ في نحوِ قولِه ﷺ: «**نحنُ - مَعاشرَ الأنْبياءِ - لا نُورَثُ**»(١).

وأمّا الاعتِراضُ بـ(كانَ) الزائدةِ في نحوِ قولِه: «**أَوَنَبيٌّ - كانَ - موسى؟**»(٢) فالصَحيحُ أنَّها لا فاعلَ لها، فلا جُملةَ.

والرابعُ: بينَ ما أصْلُهما المبتدأُ والخبَرُ، كقولِه:

٢٨١- لعَلَّك - والموْعودُ حقٌّ لِقاؤهُ -
بَدا لك في تِلك القَلوصِ بَداءُ

وقولِ الحَماسيِّ:

٢٨٢- إنَّ الثمانينَ - وبُلِّغتَها -
قدْ أحْوجتْ سمْعي إلى تَرجُمانْ

---

(١) متفق عليه، واللفظ للطبراني في (الأوسط).

(٢) رواه أحمد بلفظ: (آدم)، وضعّفه شعيب.

وقولِ رؤبةَ:

٢٨٣- إنّـي - وأسْـطـارٍ سُـطِـرنَ سـطْـرا - لَـقـائـلٌ: يـا نـصْـرُ نـصْـرٌ نـصْـرا

الخامسُ: بينَ الشرْطِ وجَوابِه، نحوُ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البَقَرَة: ٢٤].

والسادسُ: بينَ القسَمِ وجَوابِه، كقولِه:

٢٨٤- لَعـمْـري - وما عـمْـري عـلـيَّ بهَـيِّـنٍ - لـقـدْ نَـطـقـتْ بُـطـلًا عـلـيَّ الأقـارعُ

ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ الآيةَ [الواقِعَة: ٧٥].

والسابعُ: بينَ الموْصوفِ وصِفتِه، كالآيةِ؛ فإنَّ فيها اعتِراضَين: اعتِراضًا بينَ الموْصوفِ - وهو: (قَسَمٌ) - وصِفتِه - وهو: (عَظيمٌ) - بجُملةِ (لَو تَعلَمونَ)، واعتِراضًا بينَ (أُقسِمُ بمَواقعِ النُجومِ) وجَوابِه - وهو: (إنَّه لَقرآنٌ كَريمٌ) - بالكلامِ الذي بينَهما.

والثامنُ: بينَ الموْصولِ وصِلتِه، كقولِه:

٢٨٥- ذاك الـذي - وأَبـيـك - يَـعـرفُ مـالِـكًـا [والـحـقُّ يَـدمَـغُ تُـرَّهـاتِ الـبـاطـلِ]

والتاسعُ: بينَ أجْزاءِ الصِلةِ، نحوُ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌۖ﴾ [يُونس: ٢٧]، فإنَّ جُملةَ (تَرهَقُهم ذِلّةٌ) معْطوفةٌ على (كسَبوا السيِّئاتِ)، فهي مِن الصِلةِ، وما بينَهما اعتِراضٌ بُيِّنَ به قدْرُ جَزائِهم، وجُملةُ ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۖ﴾ خبَرٌ، قالَه ابنُ عُصفورٍ، وهو بَعيدٌ.

والعاشرُ: بينَ المتَضايِفَينِ، كقولِهم: (هذا غُلامُ - واللهِ - زيدٍ).

الحادي عشَرَ: بينَ الجارِّ والمجْرورِ، كقولِه: (اشْترَيتُه بـ- أُرى - ألْفِ دِرهمٍ).

الثاني عشَرَ: بينَ الحرْفِ الناسخِ وما دخَلَ عليه، كقولِه:

٢٨٦- كأنَّ - وقدْ أتى حَولٌ كَميلُ -
أثافيَها حَماماتٌ مُثولُ

كذا قالَ قَومٌ، ويُمكنُ أنْ تكونَ هذه الجُملةُ حاليّةً تقدَّمتْ على صاحبِها، وهو اسْمُ (كأنَّ).

الثالثَ عشَرَ: بينَ الحرْفِ وتوْكيدِه، كقولِه:

٢٨٧- ليتَ - وهلْ يَنفعُ شيئًا (ليتُ)؟ -
ليتَ شَبابًا بُوعَ فاشْترَيتُ

الرابعَ عشَرَ: بينَ حرْفِ التنْفيسِ والفِعلِ، كقولِه:

٢٨٨- وما أَدري - وسوفَ (إخالُ) أَدري - أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أمْ نِساءُ

وهذا الاعتِراضُ في أثْناءِ اعتِراضٍ آخرَ، فإنَّ (سوفَ) وما بعدَها اعتِراضٌ بينَ (أَدري) وجُملةِ الاستِفهامِ.

الخامسَ عشَرَ: بينَ (قدْ) والفِعلِ، كقولِه:

٢٨٩- أَخالدُ قدْ - واللهِ - أَوطأْتَ عشْوةً [وما قائلُ المعْروفِ فينا يُعنَّفُ]

السادسَ عشَرَ: بينَ حرْفِ النفْيِ ومنْفيِّه، كقولِه:

٢٩٠- ولا - أُراها - تَزالُ ظالمةً [تُحدِثُ لي قرْحةً وتَنكَؤها]

السابعَ عشَرَ: بينَ جُملتَينِ مُستقلّتَينِ، نحوُ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، إذِ الجُملتانِ المصدَّرتانِ بـ(إنّي) مِن قولِها عليها السلامُ، وما بينَهما اعتِراضٌ، وقدْ يُعترَضُ بأكثَرَ مِن جُملتَينِ، وقدْ مرَّ أنَّ الزَمخْشريَّ أجازَ في سُورةِ (الأعْرافِ) الاعتِراضَ بسبْعِ جُملٍ، على ما ذكَرَ ابنُ مالكٍ.

مسألةٌ

كَثيرًا ما تَشتبِهُ المعْترِضةُ بالحاليّةِ، ويُميِّزُها منها أُمورٌ:

أحدُها: أنَّها تكونُ غيرَ خبَريّةٍ، كالأمْريّةِ في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾ [آل عمران: ٧٣]، كذا مثَّلَ ابنُ مالكٍ وغيرُه بِناءً على أنَّ (أن يؤْتى أحدٌ) مُتعلِّقٌ بـ(تؤمِنوا)، وأنَّ المعْنى: (ولا تُظهِروا تصْديقَكم بأنَّ أحدًا يؤْتى مِن كُتبِ اللهِ مِثلَ ما أُوتيتُم، إلّا لأهْلِ دِينِكم)، والآيةُ مُحتمِلةٌ لغيرِ ذلك، وكالدُعائيّةِ في قولِه:

٢٩١- إنَّ سُـلـيـمـى - واللهُ يَـكـلـؤُهـا -
ضـنَّـتْ بـشـيءٍ مـا كـانَ يَـرزَؤهـا

وكالقسَميّةِ في قولِه:

٢٩٢- إنّـي - وأسْـطـارٍ [سُـطِـرنَ سـطْـرا -
لَـقـائـلٌ: يـا نـصْـرُ نـصْـرٌ نـصْـرا]

الثاني: أنَّه يَجوزُ تصْديرُها بدَليلِ استِقبالٍ، كالتنْفيسِ في قولِه:

٢٩٣- ومـا أَدري - وسـوفَ (إخـالُ) أَدري -
[أَقَـومٌ آلُ حِـصـنٍ أمْ نِـسـاءُ؟]

وكـ(لنْ) في ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البَقَرَة: ٢٤]، وكالشرْطِ في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [محمَّد: ٢٢].

والثالثُ: أنَّه يَجوزُ اقترانُها بالفاءِ، كقولِه:

٢٩٤- واعلَمْ - فعِلمُ المرءِ يَنفَعُهُ - أنْ سوفَ يأْتي كلُّ ما قُدِرا

الرابعُ: أنَّه يَجوزُ اقترانُها بالواوِ معَ تصْديرِها بالمضارعِ المُثبَتِ، كقولِ المتَنبِّي:

٢٩٥- يا حادِيَيْ عِيرِها، وأَحسَبُني أُوجَدُ مَيتًا قُبيلَ أَفقِدُها

قِفا قَليلًا بها عليَّ؛ فلا أقَلَّ مِن نظْرةٍ أُزوَّدُها

الجُملةُ الثالثةُ
التفْسيريّةُ

وهي الفضْلةُ الكاشِفةُ لحَقيقةِ ما تَليْه، وسأَذكُرُ لها أمْثِلةً تُوضِّحُها:

أحدُها: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْۖ﴾ [الأنبياء: ٣]، فجُملةُ الاستِفهامِ مفسِّرةٌ للنجْوى، و(هلْ) هُنا: للنفْيِ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّه لا يَمتنِعُ كَونُ الجُملةِ الإنشائيّةِ مفسِّرةً بنفْسِها، ويقَعُ ذلك في مَوضعَينِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ المفسَّرُ إنشاءً أيضًا، نحوُ: (أَحسِنْ إلى زيدٍ: أَعطِه ألْفَ دِينارٍ).

والثاني: أنْ يكونَ مفرَدًا مؤدِّيًا عن جُملةٍ، نحوُ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣].

وإنَّما قلْنا فيما مَضى إنَّ الاستِفهامَ يُرادُ به النفْيُ، تفْسيرًا لِما اقْتَضاهُ المعْنى وأَوجَبتْه الصِناعةُ، لأجْلِ الاستِثناءِ المفرَّغِ، لا لأنَّ التفْسيرَ أَوجبَ ذلك.

الثاني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [الصَّف: ١٠-١١]، فجُملةُ (تؤمِنونَ) تفْسيرٌ للتِجارةِ، وقيلَ: مُستأنَفةٌ معْناها الطلَبُ، أيْ: (آمِنوا).

الثالثُ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤].

تنْبيهٌ

المفسِّرةُ ثلاثةُ أقْسامٍ: مجرَّدةٌ مِن حرْفِ التفْسيرِ، كما في الأمْثِلةِ السابقةِ، ومقْرونةٌ بـ(أيْ)، كقولِه:

٢٩٦- وتَرمينَني بالطرْفِ، أيْ: أنتَ مُذنِبٌ
[وتَقلينَني، لكنَّ إيّاكِ لا أَقلي]

ومقْرونةٌ بـ(أنْ)، نحوُ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

الجُملةُ الرابعةُ

المُجابُ بها القسَمُ

نحوُ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ٢-٣]، ونحوُ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

تنْبيهٌ

مِن أمْثِلةِ جَوابِ القسَمِ ما يَخفى، نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، وذلك لأنَّ أخْذَ الميثاقِ بمعْنى الاستِحلافِ، ويُوضِّحُه: ﴿وإذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ الذين أُوتُوا الكتابَ لَيُبَيِّنُنَّه للناسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وممّا يَحتملُ الجَوابَ وغيرَه قولُ الفرَزدَقِ:

٢٩٧- تَعشَّ، فإنْ عاهَدتَني: لا تَخونُني
نكُنْ مِثلَ مَن - يا ذئبُ - يَصطَحِبانِ

فجُملةُ النفْيِ إمّا جَوابٌ لـ(عاهَدتَني) فلا محَلَّ لها، أو حالٌ مِن الفاعلِ أو المفْعولِ أو كِلَيهما فمحَلُّها النصْبُ، والمعْنى شاهدٌ للجَوابيّةِ.

مسألةٌ

قالَ ثَعلَبٌ: لا تقَعُ جُملةُ القسَمِ خبَرًا، وإنَّما المانعُ عندَه: إمّا كَونُ جُملةِ القسَمِ لا ضَميرَ فيها، فلا تكونُ خبَرًا؛ وإمّا كَونُ جُملةِ القسَمِ إنشائيّةً، والجُملةُ الواقعةُ خبَرًا لا بدَّ مِن احتِمالِها للصِدقِ والكَذِبِ.

وبعدُ: فعِندي أنَّ كلًّا مِن التعْليلَينِ مُلْغًى.

أمّا الأوَّلُ: فلِأنَّ الجُملتَينِ مُرتبِطتانِ ارتِباطًا صارَتا به كالجُملةِ الواحدةِ، وإنْ لمْ يكنْ بينَهما عمَلٌ.

فإنْ قيلَ: فما وجْهُه والجُملةُ الأُولى إنشائيّةٌ؟

قلتُ: جازَ لأنَّها غيرُ مقْصودةٍ، وإنَّما المقْصودُ جُملةُ الجَوابِ، وهي خبَريّةٌ، ولمْ يؤْتَ بجُملةِ القسَمِ إلّا لمجرَّدِ التوْكيدِ لا للتأْسيسِ.

وأمَا الثاني: فلِأنَّ الخبَرَ الذي شرْطُه احتِمالُ الصِدقِ والكَذِبِ الخبَرُ الذي هو قَسيمُ الإنشاءِ، لا خبَرُ المبتدأِ، للاتِّفاقِ على أنَّ أصْلَه الإفرادُ، واحتِمالُ الصِدقِ والكَذِبِ إنَّما هو مِن صِفاتِ الكلامِ.

الجُملةُ الخامسةُ

الواقعةُ جَوابًا لشرْطٍ غيرِ جازمٍ مُطلَقًا أو جازمٍ ولمْ تَقترِنْ بالفاءِ ولا بــ(إذا) الفُجائيّةِ

فالأوَّلُ جَوابُ (لَو) و(لَولا) و(لَمّا) و(كيفَ).

والثاني نحوُ: (إنْ تقُمْ أقُمْ)، و(إنْ قُمتَ قُمتُ).

أمّا الأوَّلُ: فلِظُهورِ الجزْمِ في لفْظِ الفِعلِ.

وأمّا الثاني: فلِأنَّ المحْكومَ لِمَوضعِه بالجزْمِ الفِعلُ، لا الجُملةُ بأسْرِها.

الجُملةُ السادسةُ

الواقعةُ صِلةً لاسْمٍ أو حرْفٍ

فالأوَّلُ: نحوُ: (جاءَ الذي قامَ أبوه)، فـ(الذي) في مَوضعِ رفْعٍ، والصِلةُ لا محَلَّ لها، وبلَغَني عن بعضِهم أنَّه كانَ يُلقِّنُ أصْحابَه أنْ يَقولوا: "إنَّ الموْصولَ وصِلتَه في مَوضعِ كذا"، مُحتجًّا بأنَّهما ككلمةٍ واحدةٍ، والحقُّ ما قدَّمتُ لك، بدَليلِ ظُهورِ الإعرابِ في نفْسِ الموْصولِ في نحوِ: (لِيَقمْ أيُّهم في الدارِ)، و(لَأُكرِمنَّ أيَّهم عندَك)، و(امرُرْ بأيِّهم هو أفضَلُ)، وفي التنْزيلِ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فُصّلَت: ٢٩]، وقُرِئَ: ﴿أَيَّهم أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩] بالنصْبِ.

والثاني: نحوُ: (أَعجَبَني أنْ قُمتَ، أو ما قُمتَ)، إذا قُلْنا بحرْفيّةِ (ما) المصْدريّةِ، وفي هذا النَوعِ يُقالُ: "الموْصولُ وصِلتُه في مَوضعِ كذا"؛ لأنَّ الموْصولَ حرْفٌ فلا إعرابَ له لا لفْظًا ولا محَلًّا.

الجُملةُ السابعةُ

التابعةُ لِما لا محَلَّ له

نحوُ: (قامَ زيدٌ ولمْ يقُمْ عمْرٌو)، إذا قُدِّرَتِ الواوُ عاطفةً، لا واوَ الحالِ.

الجُملُ التي لها محَلٌّ مِن الإعرابِ

وهي أيضًا سبْعٌ:

الجُملةُ الأُولى
الواقعةُ خبَرًا

ومَوضعُها رفْعٌ في بابَيِ المبتدإِ و(إنَّ)، ونصْبٌ في بابَي (كانَ) و(كادَ)، واختُلفَ في نحوِ: (زيدٌ اضرِبْه) و(عمْرٌو هلْ جاءَكَ؟)، فقيلَ: محَلُّ الجُملةِ التي بعدَ المبتدإِ رفْعٌ على الخبَريّةِ، وهو الصَحيحُ، وقيلَ: نصْبٌ بقولٍ مُضمَرٍ هو الخبَرُ، بِناءً على أنَّ الجُملةَ الإنشائيّةَ لا تكونُ خبَرًا، وقدْ مرَّ إبطالُه.

الجُملةُ الثانيةُ
الواقعةُ حالًا

ومَوضعُها نصْبٌ، نحوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدَّثِّر: ٦]، ونحوُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء: ٤٣]، ﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ۝١١١﴾ [الشُّعَراء: ١١١]، ومنه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ٢]، فجُملةُ (استمَعوهُ) حالٌ مِن مفْعولِ (يأْتيْهم)، أو مِن فاعلِه، وأمّا (وهم

يَلعَبونَ) فحالٌ مِن فاعلِ (استمَعوهُ)، فالحالانِ مُتداخِلتانِ، و(لاهيةً): حالٌ مِن فاعلِ (يَلعَبونَ)، وهذا مِن التداخُلِ أيضًا، أو مِن فاعلِ (استمَعوهُ)، فيكونُ مِن التعدُّدِ لا مِن التداخُلِ.

ومِن مُثلِ الحاليّةِ أيضًا قولُه ﷺ: «**أقرَبُ ما يكونُ العبْدُ مِن ربِّه وهو ساجدٌ**»(١)، وهو مِن أقْوى الأدلّةِ على أنَّ انتِصابَ (قائمًا) في (ضرْبي زيدًا قائمًا) على الحالِ، لا على أنَّه خبَرٌ لـ(كانَ) محْذوفةً؛ إذْ لا يَقترِنُ الخبَرُ بالواوِ، وقولُك: (ما تكلَّمَ فُلانٌ إلّا قالَ خيرًا)، كما تقولُ: (ما تكلَّمَ إلّا قائلًا خيرًا)، وهو استِثناءٌ مفرَّغٌ مِن أحْوالٍ عامّةٍ محْذوفةٍ.

الجُملةُ الثالثةُ
الواقعةُ مفْعولًا

ومحَلُّها النصْبُ، وتقَعُ الجُملةُ مفْعولًا في ثلاثةِ أبْوابٍ:

أحدُها: بابُ الحِكايةِ بالقولِ أو مُرادِفِه؛ فالأوَّلُ نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مَريَم: ٣٠]، والثاني نَوعانِ:

ما معَه حرْفُ التفْسيرِ، كقولِه:

---

(١) رواه مسلم.

٢٩٨- وتَرمينَني بالطرْفِ، أيْ: أنتَ مُذنِبٌ
وتَقْلينَني، لكنَّ إيّاكِ لا أَقْلي

والجُملةُ في هذا النَوعِ مفسِّرةٌ للفِعلِ فلا مَوضعَ لها.

وما ليسَ معَه حرْفُ التفْسيرِ، نحوُ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هُود: ٤٢].

فهذه الجُملُ في محَلِّ نصْبٍ اتِّفاقًا، ثمَّ قالَ البصْريُّونَ: النصْبُ بقولٍ مقدَّرٍ، وقالَ الكوفيُّونَ: بالفِعلِ المذْكورِ، ويَشهدُ للبصْريِّينَ التصْريحُ بالقولِ في نحوِ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هُود: ٤٥].

تنْبيهاتٌ

الأوَّلُ: مِن الجُملِ المحْكيّةِ ما قدْ يَخفى، فمِن ذلك في المحْكيّةِ بعدَ القولِ: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الصَّافات: ٣١]، والأصْلُ: (إنَّكم لَذائقونَ عَذابي)، ثمَّ عدَلَ إلى التكلُّمِ؛ لأنَّهم تكلَّموا بذلك عن أنفُسِهم، كما قالَ:

٢٩٩- أَلمْ ترَ أنّي يومَ جوِّ سُوَيقةٍ
بكَيتُ فنادتْني هُنيدةُ: ما ليا؟

والأصْلُ: (ما لك؟).

الثاني: قدْ يقَعُ بعدَ القولِ ما يَحتملُ الحِكايةَ وغيرَها، نحوُ: (أَتقُولُ موسى في الدارِ؟)، فلك أنْ تُقدِّرَ (موسى) مفْعولًا أوَّلَ و(في الدارِ) مفْعولًا ثانيًا، على إجراءِ القولِ مُجرى الظنِّ، ولك أنْ تُقدِّرَهما مبتدأً وخبرًا، على الحِكايةِ.

الثالثُ: قدْ يقَعُ بعدَ القولِ جُملةٌ محْكيّةٌ ولا عمَلَ للقولِ فيها، وذلك نحوُ: (أوَّلُ قولي إنّي أحمدُ اللهَ) إذا كسَرتَ (إنَّ)؛ لأنَّ المعْنى: (أوَّلُ قولي هذا اللفْظُ)، فالجُملةُ خبَرٌ لا مفْعولٌ.

الرابعُ: قدْ تقَعُ الجُملةُ بعدَ القولِ غيرَ محْكيّةٍ به، وهي نَوعانِ:

محْكيّةٌ بقولٍ آخرَ محْذوفٍ، كقولِه تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠] بعدَ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾﴾؛ لأنَّ قولَهم تمَّ عندَ قولِه: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾، ثمَّ التقْديرُ: (فقالَ فِرعَونُ)، بدَليلِ: ﴿قالوا: أَرجِئْه وأَخاهُ﴾.

وغيرُ محْكيّةٍ، وهي نَوعانِ:

دالّةٌ على المحْكيّةِ، كقولِك: (قالَ زيدٌ لعمْرٍو في حاتمٍ، أَتظُنّونَ حاتمًا بَخيلًا؟)، فحُذفَ المقُولُ، وهو: (حاتمٌ بَخيلٌ) مدْلولًا عليه بجُملةِ الإنكارِ التي هي مِن كلامِك دُونَه.

وغيرُ دالّةٍ عليه، نحوُ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يُونس: ٦٥]، وقدْ مرَّ البحْثُ فيها.

الخامسُ: قدْ يُوصَلُ بالمحْكيّةِ غيرُ محْكيٍّ، وهو الذي يُسمِّيه المحدِّثونَ: (مُدرَجًا)، ومنه: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النَّمل: ٣٤] بعدَ حِكايةِ قولِها، وهذه الجُملةُ ونحوُها مُستأنَفةٌ لا يُقدَّرُ لها قولٌ.

البابُ الثاني مِن الأبْوابِ التي تقَعُ فيها الجُملةُ مفْعولًا: بابُ (ظنَّ) و(أَعلمَ)، فإنَّها تقَعُ مفْعولًا ثانيًا لـ(ظنَّ) وثالثًا لـ(أَعلمَ)؛ وذلك لأنَّ أصْلَهما الخبَرُ، ووُقوعُه جُملةً سائغٌ كما مرَّ، وقدِ اجتمَعَ وُقوعُ خبَرَيْ (كانَ) و(إنَّ) والثاني مِن مفْعولَي بابِ (ظنَّ) جُملةً في قولِ أبي ذؤيْبٍ:

٣٠٠- فإنْ تَزعُميني كنتُ أَجهلُ فيكمُ
فإنّي شَرَيتُ الحِلمَ بعدَكِ بالجهْلِ

البابُ الثالثُ: بابُ التعْليقِ، وذلك غيرُ مُختصٍّ ببابِ (ظنَّ)، بلْ هو جائزٌ في كلِّ فِعلٍ قلْبيٍّ، ولهذا انقَسمتْ هذه الجُملةُ إلى ثلاثةِ أقْسامٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ في مَوضعِ مفْعولٍ مقيَّدٍ بالجارِّ، نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾﴾ [الذّاريَات: ١٢]؛ لأنَّه يُقالُ: (سألتُ عنه)، ولكنَّها عُلِّقتْ هُنا بالاستِفهامِ عن الوُصولِ في اللفْظِ إلى المفْعولِ، وهي مِن

حيثُ المعْنى طالبةٌ له على معْنى ذلك الحرْفِ.

والثاني: أنْ تكونَ في مَوضعِ المفْعولِ المسرَّحِ، نحوُ: (عَرفتُ مَن أبوك)؛ وذلك لأنَّك تقولُ: (عَرفتُ زيدًا).

والثالثُ: أنْ تكونَ في مَوضعِ المفْعولَينِ، نحوُ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]، ومنه: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧]؛ لأنَّ (أيًّا) مفْعولٌ مُطلَقٌ لـ(يَنقلِبونَ)، لا مفْعولٌ به للعِلمِ؛ لأنَّ الاستِفهامَ لا يَعملُ فيه ما قبْلَه، ومجْموعُ الجُملةِ الفِعليّةِ في محَلِّ نصْبٍ بفِعلِ العِلمِ.

تنْبيهٌ

فائدةُ الحُكمِ على محَلِّ الجُملةِ في التعْليقِ بالنصْبِ ظُهورُ ذلك في التابعِ، فتقولُ: (عَرفتُ مَن زيدٌ، وغيرَ ذلك مِن أُمورِه).

الجُملةُ الرابعةُ

المضافُ إليها

ومحَلُّها الجرُّ، ولا يُضافُ إلى الجُملةِ إلّا ثمانيةٌ:

أحدُها: أسْماءُ الزمانِ، ظُروفًا كانتْ أو أسْماءً، نحوُ: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾ [مَريَم: ٣٣]، ونحوُ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾ [المرُسَلات: ٣٥].

الثاني: (حيثُ)، وتَختصُّ بذلك عن سائرِ أسْماءِ المكانِ، وإضافتُها إلى الجُملةِ لازمةٌ، ولا يُشترطُ لذلك كَونُها ظرْفًا.

الثالثُ: (آيةٌ) بمعْنى (عَلامةٍ)، فإنَّها تُضافُ جَوازًا إلى الجُملةِ الفِعليّةِ المتصرِّفِ فِعلُها مُثبَتًا أو منْفيًّا بـ(ما)، كقولِه:

٣٠١- بآيةِ تُقدِمونَ الخَيلَ شُعثًا
[كأنَّ على سَنابِكِها مُداما]

وقولِه:

٣٠٢- [ألِكْني إلى قَومي السلامَ رِسالةً]
بآيةِ ما كانُوا ضِعافًا ولا عُزلا

هذا قولُ سيبويهِ.

الرابعُ: (ذُو) في قولِهم: (اذهَبْ بذِي تَسلَمُ)، والباءُ في ذلك ظرْفيّةٌ، و(ذِي) صِفةٌ لـ(زمَنٍ) محْذوفٍ، ثمَّ قالَ الأكثَرونَ: هي بمعْنى (صاحبٍ)، فالموْصوفُ نكِرةٌ، أيْ: (اذهَبْ في وقْتٍ صاحبِ سلامةٍ)، أيْ: (في وقْتٍ هو مَظِنّةُ السلامةِ).

والخامسُ والسادسُ: (لَدُنْ) و(رَيثُ)، فإنَّهما تُضافانِ جَوازًا إلى الجُملةِ الفِعليّةِ التي فِعلُها مُتصرِّفٌ، ويُشترطُ كَونُه مُثبَتًا، بخِلافِه معَ (آيةٍ).

فأمّا (لَدُنْ) فهي اسْمٌ لمبدأِ الغايةِ، زمانيّةً كانتْ أو مكانيّةً، ومِن شَواهدِها قولُه:

٣٠٣- لَزِمْنا لَدُنْ سالَمتُمونا وِفاقَكمْ
فلا يَكُ منكم للخِلافِ جُنوحُ

وأمّا (رَيثٌ) فهي مصْدرُ (راثَ) إذا أَبطأَ، وعُوملتْ مُعامَلةَ أسْماءِ الزمانِ في الإضافةِ إلى الجُملةِ، كما عُوملَتِ المصادِرُ مُعامَلةَ أسْماءِ الزمانِ في التوْقيتِ، كقولِك: (جئتُك صلاةَ العصْرِ)، قالَ:

٣٠٤- خَليلَيَّ رِفقًا رَيثَ أَقضي لُبانةً
مِن العرَصاتِ المذكِراتِ عُهودا

والسابعُ والثامنُ: (قولٌ) و(قائلٌ)، كقولِه:

٣٠٥- قولُ: (يا لَلرِجالِ) يُنهِضُ منّا
مُسرِعينَ الكُهولَ والشُبّانا

وقولِه:

٣٠٦- وأَجبتُ قائلَ: (كيفَ أنتَ؟) بـ(صالحٌ)
حتّى مَلِلتُ - وملَّني - عُوّادي

والجُملةُ الخامسةُ

الواقعةُ بعدَ الفاءِ أو (إذا) جَوابًا لشرْطٍ جازمٍ

لأنَّها لمْ تُصدَّرْ بمفرَدٍ يَقبلُ الجزْمَ: لفْظًا كما في قولِك: (إنْ تقُمْ أقُمْ)، أو محَلًّا كما في قولِك: (إنْ جئتَني أَكرمتُك).

مِثالُ المقْرونةِ بالفاءِ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ولهذا قُرئَ بجزْمِ (يذَرْ) عطْفًا على المحَلِّ.

ومِثالُ المقْرونةِ بـ(إذا): ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٦]، والفاءُ المقدَّرةُ كالموْجودةِ، كقولِه:

٣٠٧- مَن يَفعلِ الحسَناتِ اللهُ يَشكرُها
[والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ]

تنْبيهٌ

قرأَ غيرُ أبي عمْرٍو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنَافِقون: ١٠] بالجزْمِ، ويُسمّى: (العطْفَ على المعْنى)، ويُقالُ له في غيرِ القرآنِ: (العطْفُ على التوهُّمِ).

الجُملةُ السادسةُ

التابعةُ لِمفرَدٍ

وهي ثلاثةُ أنْواعٍ:

أحدُها: المنْعوتُ بها؛ فهي في مَوضعِ رفْعٍ في نحوِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤]، ونصْبٍ في نحوِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٨١]، وجرٍّ في نحوِ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ﴾ [آل عِمرَان: ٩].

والثاني: المعْطوفةُ بالحرْفِ، نحوُ: (زيدٌ مُنطلِقٌ وأبوه ذاهبٌ)، إنْ قدَّرتَ الواوَ عاطفةً على الخبَرِ.

الثالثُ: المبدَلةُ، كقولِه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]، ثمَّ قالَ اللهُ تعالى: ﴿هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾، قالَ الزَمخْشريُّ: "هذا في مَوضعِ نصْبٍ بدَلًا مِن النجْوى، ويَحتملُ التفْسيرَ"، وقالَ ابنُ جِنّي في قولِه:

٣٠٨- إلى اللهِ أَشكو بالمدينةِ حاجةً
وبالشامِ أُخرى: كيفَ يَلتَقيانِ

"جُملةُ الاستِفهامِ بدَلٌ مِن (حاجةً) و(أُخرى)، أيْ: (إلى اللهِ أَشكو حاجتَينِ: تعذُّرَ التِقائِهما)".

الجُملةُ السابعةُ

التابعةُ لجُملةٍ لها محَلٌّ

ويقَع ذلك في بابَي النسَقِ والبدَلِ خاصّةً.

فالأوَّلُ: نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه وقعَدَ أخوه)، إذا لمْ تُقدِّرِ الواوَ للحالِ، ولا قدَّرتَ العطْفَ على الجُملةِ الكُبرى.

والثاني: شرْطُه كَونُ الثانيةِ أَوفى مِن الأُولى بتأْديةِ المعْنى المرادِ، نحوُ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢-١٣٤]، فإنَّ دَلالةَ الثانيةِ على نِعَمِ اللهِ مفصَّلةٌ، بخِلافِ الأُولى.

تنْبيهٌ

هذا الذي ذكَرتُه - مِن انحِصارِ الجُملِ التي لها محَلٌّ في سبْعٍ - جارٍ على ما قرَّرُوا، والحقُّ أنَّها تِسعٌ، والذي أهمَلوهُ: الجُملةُ المستثْناةُ، والجُملةُ المسنَدُ إليها.

أمّا الأُولى: فنحوُ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغَاشِيَة: ٢٢-٢٤]، قالَ ابنُ خَروفٍ: "(مَن): مبتدأٌ، و(يُعذِّبُه اللهُ): الخبَرُ، والجُملةُ في مَوضعِ نصْبٍ على الاستِثناءِ المنْقطِعِ".

وأمّا الثانيةُ: فنحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ الآيةَ [البَقَـرَة: ٦]، إذا أُعربَ (سَواءٌ) خبَرًا، و(أَنذَرتَهم) مبتدأً، ونحوُ: (تَسمَعُ بالمعَيديِّ خيرٌ مِن أنْ تَراهُ)، إذا لمْ يُقدَّرِ الأصْلُ: (أنْ تَسمَعَ)، بلْ قُدِّرَ (تَسمَعُ) قائمًا مَقامَ السَماعِ.

حُكمُ الجُملِ بعدَ المَعارِفِ وبعدَ النكِراتِ

يقولُ المعرِبونَ على سَبيلِ التقْريبِ: "الجُملُ بعدَ النكِراتِ: صِفاتٌ، وبعدَ المعارِفِ: أحْوالٌ". وشرْحُ المسْألةِ مُستَوفاةً أنْ يُقالَ:

الجُملُ الخبَريّةُ التي لمْ يَستَلزِمْها ما قبْلَها: إنْ كانتْ مُرتبِطةً بنكِرةٍ محْضةٍ، فهي صِفةٌ لها، أو بمعرِفةٍ محْضةٍ فهي حالٌ عنها، أو بغيرِ المحْضةِ منهما فهي مُحتمِلةٌ لهما، وكلُّ ذلك بشرْطِ وُجودِ المقتَضي وانتِفاءِ المانعِ.

مِثالُ النَوعِ الأوَّلِ - وهو الواقعُ صِفةً لا غيرُ لوُقوعِه بعدَ النكِراتِ المحْضةِ -: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ أَوۡ مُعَذِّبُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

ومِثالُ النَوعِ الثاني - وهو الواقعُ حالًا لا غيرُ لوُقوعِه بعدَ المعارِفِ المحْضةِ -: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦﴾ [المدَّثر: ٦]، ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء: ٤٣].

ومِثالُ النَوعِ الثالثِ - وهو المحتمِلُ لهما بعدَ النكِرةِ -: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فلك أنْ تُقدِّرَ الجُملةَ صِفةً للنكِرةِ - وهو الظاهرُ -، ولك أن تقدرها حالا منها؛ لأنَّها قدْ تَخصَّصتْ

بالوصْفِ، وذلك يُقرِّبُها مِن المعرِفةِ، وتقولُ: (ما فيها أحدٌ يَقرأُ)، فيَجوزُ الوجْهانِ أيضًا؛ لزَوالِ الإبهامِ عن النكِرةِ بعُمومِها.

ومِثالُ النَوعِ الرابعِ - وهو المحتمِلُ لهما بعدَ المعرِفةِ -: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ﴾ [الجُمُعَة: ٥]، فإنَّ المعرَّفَ الجِنسيَّ يَقرُبُ في المعْنى مِن النكِرةِ، فيَصِحُّ تقْديرُ (يَحملُ) حالًا أو وصْفًا، ومِثلُه:

٣٠٩- ولقدْ أمُرُّ على اللَئيمِ يَسبُّني
[فمضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يَعنيني]

وقدِ اشتَملَ الضابطُ المذْكورُ على قُيودٍ:

أحدُها: كَونُ الجُملةِ خبَريّةً؛ لأنَّ الإنشاءَ لا يكونُ نعْتًا ولا حالًا.

ومِن الجُملِ ما يَحتملُ الإنشائيّةَ والخبَريّةَ، فيَختلِفُ الحُكمُ باختِلافِ التقْديرِ، وله أمْثِلةٌ: منها قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المَائدة: ٢٣]، فإنَّ جُملةَ (أَنعمَ اللهُ عليهما) تَحتمِلُ الدُعاءَ: فتكونُ مُعترِضةً، والإخبارَ: فتكونُ صِفةً ثانيةً.

القَيدُ الثاني: صَلاحِيتُها للاستِغناءِ عنها، وخرَجَ بذلك جُملةُ الصِلةِ، وجُملةُ الخبَرِ، وأشْباهُ ذلك.

القَيدُ الثالثُ: وُجودُ المقتَضي، واحترَزتُ بذلك عن نحوِ: (فعَلوهُ) مِن قولِه تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القَمَر: ٥٢]، فإنَّه

صِفةٌ لـ(كلٍّ) أو لـ(شيءٍ)، ولا يَصحُّ أنْ يكونَ حالًا مِن (كلٍّ)؛ لعدَمِ ما يَعملُ في الحالِ، ولا يكونُ خبَرًا؛ لأنَّهم لمْ يَفعَلوا كلَّ شيءٍ.

القَيدُ الرابعُ: انتِفاءُ المانعِ، والمانعُ أربعةُ أنْواعٍ:

أحدُها: ما يَمنعُ حاليّةً كانتْ مُتعيِّنةً لَولا وُجودُه، ويَتعيَّنُ حينَئذٍ الاستئْنافُ، نحوُ: (زارَني زيدٌ، سأُكافئُه)، لأنَّ الحاليّةَ لا تُصدَّرُ بدَليلِ استِقبالٍ.

والثاني: ما يَمنعُ وصْفيّةً كانتْ مُتعيِّنةً لَولا وُجودُ المانعِ، ويَمتنِعُ فيه الاستئْنافُ، لأنَّ المعْنى على تقْييدِ المتقدِّمِ، فتَتعيَّنُ الحاليّةُ بعدَ أنْ كانتْ مُمتنِعةً، وذلك نحوُ: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]، والمعارِضُ الواوُ؛ فإنَّها لا تَعترضُ بينَ الموْصوفِ وصِفتِه.

والثالثُ: ما يَمنعُهما مَعًا، نحوُ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصَّافات: ٧-٨]، وقدْ مَضى البحْثُ فيها.

والرابعُ: ما يَمنعُ أحدَهما دُونَ الآخرِ، ولَولا المانعُ لكانا جائزَينِ، وذلك نحوُ: (ما جاءَني أحدٌ إلّا قالَ خيرًا)، فإنَّ جُملةَ القولِ كانتْ قبْلَ وُجودِ (إلّا) مُحتمِلةً للوصْفيّةِ والحاليّةِ، فلَمّا جاءتْ (إلّا) امْتَنعَتِ الوصْفيّةُ، ومِثلُه: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٠٨]، ومِثلُ ذلك قولُه:

٣١٠- وقـائلـةٍ تَـخـشـى عـلـيَّ: أَظـنُّـهُ
سـيُـودي بـه تَـرحـالُـه وجَـعـائـلُـهْ

فإنَّ جُملةَ (تَخشى عليَّ) حالٌ مِن الضَميرِ في (قائلةٍ)، ولا يَجوزُ أنْ تكونَ صِفةً لها؛ لأنَّ اسْمَ الفاعلِ لا يُوصَفُ قبْلَ العمَلِ.

البابُ الثالثُ

في ذِكرِ أحْكامِ ما يُشبهُ الجُملةَ

وهو الظرْفُ والجارُّ والمجْرورُ

البابُ الثالثُ
في ذِكرِ أحكامِ ما يُشبهُ الجُملةَ
وهو الظرْفُ والجارُّ والمجْرورُ

ذِكرُ حُكمِهما في التعلُّقِ

لا بدَّ مِن تعلُّقِهما بالفِعلِ، أو ما يُشبِهُه، أو ما أُوِّلَ بما يُشبِهُه، أو ما يُشيرُ إلى معْناهُ؛ فإنْ لمْ يكنْ شيءٌ مِن هذه الأربعةِ موْجودًا قُدِّرَ، كما سيأْتي.

مِثالُ التعلُّقِ بالفِعلِ وبشِبهِه قولُه تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: ٧]، وقولُ ابنِ دُريدٍ:

٣١١- واشْتعَلَ المُبْيضُّ في مُسْودِّهِ ... مِثلَ اشتِعالِ النارِ في جزْلِ الغَضا

ومِثالُ التعلُّق بما أُوِّلَ بمُشبِهِ الفِعلِ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزّخرُف: ٨٤]، أيْ: (وهو الذي هو إلهٌ في السماءِ)، فـ(في) مُتعلِّقةٌ بـ(إلهٌ)، وهو اسْمٌ غيرُ صِفةٍ، وإنَّما صحَّ التعلُّقُ به لتأوُّلِه بـ(معْبودٌ).

ومِن ذلك أيضًا قولُه:

٣١٢- وإنَّ لِسانِي شُهدةٌ يُشتفَى بها
وهوَّ على مَن صبَّه اللهُ عَلقَمُ

أصْلُه: (عَلقَمٌ عليه)، فـ(على) المحْذوفةُ: مُتعلِّقةٌ بـ(صبَّه)، والمذْكورةُ مُتعلِّقةٌ بـ(عَلقَمُ)، لتأوُّلِه بـ(صعْبٌ) أو (شاقٌّ) أو (شَديدٌ)، ومِن هُنا كانَ الحذْفُ شاذًّا، لاختِلافِ مُتعلَّقَي جارِّ الموْصولِ وجارِّ العائدِ.

ومِثالُ التعلُّقِ بما فيه رائحتُه قولُه:

٣١٣- أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحْيانْ
[ليسَ عليَّ حسَبي بضؤْلانْ]

وقولُه:

٣١٤- أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جدَّ النُقُرْ
[وجاءتِ الخَيلُ أثابيَّ زُمَرْ]

فتعلُّقُ (بعضٍ) و(إذْ) بالاسْمَينِ العلَمَينِ، لا لتأوُّلِهما باسْمٍ يُشبهُ الفِعلَ، بلْ لِما فيهما مِن معْنى قولِك: (الشُجاعُ) أو (الجَوادُ). وتقولُ: (فُلانٌ حاتمٌ في قَومِه)، فتُعلِّقُ الظرْفَ بما في (حاتمٍ) مِن معْنى الجُودِ.

ومِثالُ التعلُّقِ بالمحْذوفِ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]، بتقْديرِ: (وأَرسلْنا)، ولمْ يَتقدَّمْ ذِكرُ الإرسالِ، ولكنْ ذِكرُ النبيِّ والمرسَلِ إليهم يدُلُّ على ذلك.

هلْ يَتعلَّقانِ بالفِعلِ الناقصِ؟

مَن زعَمَ أنَّه لا يدُلُّ على الحدَثِ منَعَ مِن ذلك، والصَحيحُ أنَّها كلَّها دالّةٌ عليه، إلّا (ليسَ).

واستُدِلَّ لِمُثبِتي ذلك التعلُّقِ بقولِه تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يُونس: ٢]، فإنَّ اللامَ لا تَتعلَّقُ بـ(عجَبًا)؛ لأنَّه مصْدرٌ مؤخَّرٌ، ولا بـ(أَوحَينا)؛ لفَسادِ المعْنى، ولأنَّه صِلةٌ لـ(أنْ)، ويَجوزُ أيضًا أنْ تكونَ مُتعلِّقةً بمحْذوفٍ هو حالٌ مِن (عجَبًا)، على حدِّ قولِه:

٣١٥- لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلُ
[يَلوحُ كأنَّه خِلَلُ]

هلْ يَتعلَّقانِ بالفِعلِ الجامدِ؟

زعَمَ الفارسيُّ في قولِه:

٣١٦- ونِعمَ مَزكأُ مَن ضاقتْ مَذاهِبُهُ
ونِعمَ مَن هو في سرٍّ وإعلانِ

أنَّ (مَن) نكِرةٌ تامّةٌ: تمْييزٌ لفاعلِ (نِعمَ) مُستتِرًا، كما قالَ هو وطائفةٌ في (ما) مِن نحوِ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَة: ٢٧١]، وأنَّ الظرْفَ مُتعلِّقٌ بـ(نِعمَ)، وزعَمَ ابنُ مالكٍ أنَّها موْصولةٌ: فاعلٌ، وأنَّ (هو) مبتدأٌ خبَرُه (هو) أُخرى مقدَّرةٌ، وأنَّ الظرْفَ مُتعلِّقٌ بـ(هو) المحْذوفةِ؛ لتَضمُّنِها معْنى الفِعلِ، أيْ: (ونِعمَ الذي هو باقٍ على وُدِّه في سرِّه وإعلانِه)، وأنَّ المخْصوصَ محْذوفٌ، أيْ: (بِشرُ بنُ مَروانَ). وعندي أنْ يُقدَّرَ المخْصوصُ: (هو)، لتَقدُّمِ ذِكرِ بِشرٍ في البَيتِ قبْلَه، وهو:

٣١٧- وكـيـف أَرهَـبُ أمْـرًا أو أُراعُ بـهِ
وقـدْ زكـأْتُ إلـى بِـشـرِ بـنِ مَـروانِ

فيَبقى التقْديرُ حينَئذٍ: (مَن هو هو هو).

هلْ يَتعلَّقانِ بأحرُفِ المَعاني؟

المشْهورُ منْعُ ذلك مُطلَقًا، وقيلَ بجَوازِه مُطلَقًا، وفصَّلَ بعضُهم فقالَ: إنْ كانَ نائبًا عن فِعلٍ حُذِفَ جازَ ذلك على سَبيلِ النِيابةِ لا الأَصالةِ، وإلّا فلا، وهو قولُ أبي عليٍّ وأبي الفتْحِ، زعَما في نحوِ: (يا لَزيدٍ) أنَّ اللامَ مُتعلِّقةٌ بـ(يا)، بلْ قالا في (يا عبْدَاللهِ): إنَّ النصْبَ بـ(يا).

وأمّا الذينَ قالوا بالجَوازِ مُطلَقًا فقالَ بعضُهم في قولِ كعْبِ بنِ زُهيرٍ رضي الله عنه:

٣١٨- وما سُعادُ غَداةَ البَينِ إذْ رحَلُوا
إلّا أغَنُّ غَضيضُ الطرْفِ مكْحولُ

(غَداةَ البَينِ): ظرْفٌ للنفْيِ، أيْ: (انتَفى كَونُها في هذا الوقْتِ إلّا كأغَنَّ). وقالَ ابنُ الحاجبِ: "إذا قلتَ: (ما ضَربتُه للتأْديبِ)، فإنْ قصَدتَ نفْيَ ضرْبٍ مُعلَّلٍ بالتأْديبِ، فاللامُ مُتعلِّقةٌ بالفِعلِ، والمنْفيُّ ضرْبٌ مخْصوصٌ، و(للتأْديبِ): تعْليلٌ للضربِ المنْفيِّ، وإنْ قصَدتَ نفْيَ الضرْبِ على كلِّ حالٍ، فاللامُ مُتعلِّقةٌ بالنفْيِ، والتعْليلُ له، أيْ: إنَّ انتِفاءَ الضرْبِ كانَ لأجْلِ التأْديبِ، لأنَّه قدْ يؤدَّبُ بعضُ الناسِ بترْكِ الضرْبِ. ومِثلُه في التعلُّقِ بحرْفِ النفْيِ: (ما أَكرَمتُ المُسيءَ لتأْديبِه)، و(ما أهَنتُ المُحسنَ لِمُكافأتِه)، إذْ لَو عُلِّقَ هُنا بالفِعلِ فسَدَ المعْنى المرادُ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القَلَم: ٢]، الباءُ مُتعلِّقةٌ بالنفْيِ، إذْ لَو عُلِّقتْ بـ(مجْنونٍ) لأفادَ نفْيَ جُنونٍ خاصٍّ، وهو الجُنونُ الذي يكونُ مِن نِعمةِ اللهِ تعالى، وليسَ في الوُجودِ جُنونٌ هو نِعمةٌ!، ولا المرادُ نفْيَ جُنونٍ خاصٍّ" انتهى ملخَّصًا، وهو كلامٌ بَديعٌ، إلّا أنَّ جُمهورَ النحْويِّينَ لا يُوافِقونَ على صِحّةِ التعلُّقِ بالحُروفِ، فيَنبَغي - على قولِهم - أنْ يُقدَّرَ أنَّ التعلُّقَ بفِعلٍ دلَّ عليه النافي، أيْ: (انتَفى ذلك بنِعمةِ ربِّك).

وقدْ ذكَرتُ في شرْحي لقَصيدةِ كعْبٍ أنَّ المخْتارَ تعلُّقُ الظرْفِ بمعْنى التشْبيهِ الذي تضمَّنَه البَيتُ، وذلك على أنَّ الأصْلَ: (وما

كسُعادَ إلّا ظبْيٌ أغَنُّ)، على التشْبيهِ المعْكوسِ للمُبالَغةِ، لئَلّا يكونَ الظرْفُ مُتقدِّمًا في التقْديرِ على اللفْظِ الحاملِ لِمعْنى التشْبيهِ.

وهذا الذي ذكَرتُه في البَيتِ أجوَدُ ما قيلَ فيه.

ذِكرُ ما لا يَتعلَّقُ مِن حُروفِ الجرِّ

يُستثْنى مِن قولِنا: (لا بدَّ لحرْفِ الجرِّ مِن مُتعلَّقٍ) سِتّةُ أُمورٍ:

أحدُها: الحرْفُ الزائدُ كالباءِ و(مِن) في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرّعد: ٤٣]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]؛ وذلك لأنَّ معْنى التعلُّقِ الارتِباطُ المعْنويُّ، والأصْلُ أنَّ أفْعالًا قصُرتْ عن الوُصولِ إلى الأسْماءِ، فأُعينتْ على ذلك بحُروفِ الجرِّ، والزائدُ إنَّما دخَلَ في الكلامِ تقْويةً له وتوْكيدًا، ولمْ يَدخلْ للربْطِ. نعَمْ يَصحُّ في اللامِ المقوِّيةِ أنْ يُقالَ: إنَّها مُتعلِّقةٌ بالعاملِ المقوّى، نحوُ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٩١]؛ لأنَّ التحْقيقَ أنَّها ليستْ زائدةً محْضةً ولا مُعدِّيةً محْضةً، فلها منْزلةٌ بينَ المنْزلتَينِ.

الثاني: (لعَلَّ) في لُغةِ عُقيلٍ، لأنَّها بمنْزلةِ الحرْفِ الزائدِ، أَلا تَرى أنَّ مجْرورَها في مَوضعِ رفْعٍ بالابتِداءِ، بدَليلِ ارتِفاعِ ما بعدَه على الخبَريّةِ، قالَ:

٣١٩- [فقلتُ: ادعُ أُخرى وارْفعِ الصَوتَ جهْرةً]

لعَلَّ أبي المِغوارِ منك قَريبُ

ولأنَّها لَمْ تَدخلْ لتوْصيلِ عاملٍ، بلْ لإفادةِ معْنى التوقُّعِ، كما دَخلتْ (ليتَ) لإفادةِ التمَنِّي، ثمَّ إنَّهم جرُّوا بها مَنبَهةً على أنَّ الأصْلَ في الحُروفِ المخْتصّةِ بالاسْمِ أنْ تَعملَ الإعرابَ المخْتصَّ به، كحُروفِ الجرِّ.

الثالثُ: (لَولا) فيمَن قالَ: (لَولايَ) و(لَولاك) و(لَولاهُ)، على قولِ سيبويهِ: إنَّ (لَولا) جارّةٌ للضَميرِ، فإنَّها أيضًا بمنْزلةِ (لعَلَّ) في أنَّ ما بعدَها مرْفوعُ المحَلِّ بالابتِداءِ، فإنَّ (لَولا) الامتِناعيّةَ تَستدعي جُملتَينِ كسائرِ أدَواتِ التعْليقِ.

والرابعُ: (رُبَّ) في نحوِ: (رُبَّ رجُلٍ صالحٍ لَقيتُه) أو (لَقيتُ)، لأنَّ مجْرورَها مفْعولٌ في الثاني، ومبتدأٌ في الأوَّلِ، وإنَّما دخَلتْ في المِثالَينِ لإفادةِ التكْثيرِ أو التقْليلِ، لا لِتعْديةِ عاملٍ.

الخامسُ: كافُ التشْبيهِ، قالَه الأخفَشُ وابنُ عُصفورٍ، مُستدِلَّينِ بأنَّه إذا قيلَ: (زيدٌ كعمْرٍو)، فإنْ كانَ المتعلَّقُ (استقَرَّ) فالكافُ لا تدُلُّ عليه، بخِلافِ نحوِ (في) مِن نحوِ: (زيدٌ في الدارِ)، وإنْ كانَ فِعلًا مُناسِبًا للكافِ - وهو (أَشبَهَ) - فهو مُتَعدٍّ بنفْسِه لا بالحرْفِ.

والحقُّ أنَّ جَميعَ الحُروفِ الجارّةِ الواقعةِ في مَوضعِ الخبَرِ ونحوِه تدُلُّ على الاستِقرارِ.

السادسُ: حرْفُ الاستِثناءِ، وهو (خَلا) و(عَدا) و(حاشا) إذا

خفَضنَ، فإنَّهنَّ لِتنْحيةِ الفِعلِ عمّا دخَلنَ عليه، كما أنَّ (إلّا) كذلك، وذلك عكْسُ معْنى التعْديةِ الذي هو إيصالُ معْنى الفِعلِ إلى الاسْمِ، ولَو صحَّ أنْ يُقالَ إنَّها مُتعلِّقةٌ لصحَّ ذلك في (إلّا)، وإنَّما خُفِضَ بهنَّ المستثْنى ولمْ يُنصَبْ كالمستثْنى بـ(إلّا)، لئَلّا يَزولَ الفرْقُ بينَهنَّ أفْعالًا وأحرُفًا.

حُكمُهما بعدَ المَعارفِ والنكِراتِ

حُكمُهما بعدَهما حُكمُ الجُملِ، فهما صِفتانِ في نحوِ: (رأَيتُ طائرًا فوقَ غُصنٍ) أو (على غُصنٍ)، لأنَّهما بعدَ نكِرةٍ محْضةٍ، وحالانِ في نحوِ: (رأَيتُ الهِلالَ بينَ السَحابِ) أو (في الأُفقِ)، لأنَّهما بعدَ معرِفةٍ محْضةٍ، ومُحتمِلانِ في نحوِ: (يُعجبُني الزهْرُ في أكْمامِه)؛ لأنَّ المعرَّفَ الجِنسيَّ كالنكِرةِ، وفي نحوِ: (هذا ثـمَرٌ يانعٌ على أغْصانِه)؛ لأنَّ النكِرةَ الموْصوفةَ كالمعرِفةِ.

حُكمُ المرْفوعِ بعدَهما

إذا وقَعَ بعدَهما مرْفوعٌ فإنْ تقدَّمَهما نفْيٌ أو استِفهامٌ أو موْصوفٌ أو موْصولٌ أو صاحبُ خبَرٍ أو حالٍ، نحوُ: (ما في الدارِ أحدٌ) و(أَفي الدارِ زيدٌ؟) و(مرَرتُ برجُلٍ معَه صقْرٌ) و(جاءَ الذي في الدارِ أبوه) و(زيدٌ عندَك أخوه) و(مرَرتُ بزيدٍ عليه جُبّةٌ)، ففي المرْفوعِ ثلاثةُ مَذاهبَ:

أحدُها: أنَّ الأرجَحَ كَونُه مبتدأً، ويَجوزُ كَونُه فاعلًا.

والثاني: أنَّ الأرجَحَ كَونُه فاعلًا.

والثالثُ: أنَّه يَجبُ كَونُه فاعلًا.

وحيثُ أُعربَ فاعلًا فهلْ عامِلُه الفِعلُ المحْذوفُ أو الظرْفُ؟ فيه خِلافٌ، والمذهَبُ المخْتارُ: الثاني، واخْتارَ ابنُ مالكٍ المذهَبَ الأوَّلَ.

وإنْ لمْ يَعتمِدِ الظرْفُ أو المجْرورُ، نحوُ: (في الدارِ - أو عندَك - زيدٌ)، فالجُمهورُ يُوجِبونَ الابتِداءَ، والأخفَشُ والكوفيُّونَ يُجيزونَ الوجْهَينِ، لأنَّ الاعتِمادَ عندَهم ليسَ بشرْطٍ.

تنْبيهاتٌ

١- يَحتملُ قولُ المتَنبِّي يَذكرُ دارَ المحْبوبِ:

٣٢٠- ظَلْتَ بها تَنطَوي على كَبِدٍ نَضيجةٍ فَوقَ خِلْبِها يَدُها

أنْ تكونَ اليدُ فيه فاعلةً بـ(نَضيجةٍ)، أو بالظرْفِ، أو بالابتِداءِ، والأوَّلُ أبلَغُ، لأنَّه أشَدُّ للحَرارةِ، والخِلبُ: زِيادةُ الكَبِدِ.

٢- ولا خِلافَ في تعيُّنِ الابتِداءِ في نحوِ: (في دارِه زيدٌ)؛ لئَلّا يَعودَ الضَميرُ على مؤخَّرٍ لفْظًا ورُتبةً.

٣- والأرجَحُ تعيُّنُ الابتِدائيّةِ في نحوِ: (هلْ أفضَلُ منك زيدٌ؟)؛ لأنَّ اسْمَ التفْضيلِ لا يَرفعُ الفاعلَ الظاهرَ عندَ الأكثَرِ على هذا الحدِّ.

٤- ومِن الـمُشكِلِ قولُه:

٣٢١- فـخـيـرٌ نـحـنُ عـنـدَ الـنـاسِ مـنـكـمْ
[إذا الـداعـي الـمـثـوِّبُ قـالَ: يـالا]

لأنَّ قولَه: (نحنُ) إنْ قُدِّرَ فاعلًا لَزِمَ إعمالُ الوصْفِ غيرَ مُعتمِدٍ، ولمْ يَثبُتْ، وعمَلُ (أفعَلَ) في الظاهرِ في غيرِ مسْألةِ الكُحلِ، وهو ضَعيفٌ، وإنْ قُدِّرَ مبتدأً لَزِمَ الفصْلُ به - وهو أجنَبيٌّ - بينَ (أفعَلَ) و(مِن)، وخرَّجَه أبو عليٍّ على أنَّ الوصْفَ خبَرٌ لـ(نحنُ) محْذوفةً، وقدَّرَ (نحنُ) المذْكورةَ توْكيدًا للضَميرِ في (أفعَلَ).

ما يَجبُ فيه تعلُّقُهما بمحْذوفٍ

وهو ثمانيةٌ:

أحدُها: أنْ يقَعا صِفةً، نحوُ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: ١٩].

الثاني: أنْ يقَعا حالًا، نحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩].

الثالثُ: أنْ يقَعا صِلةً، نحوُ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبيَاء: ١٩].

والرابعُ: أنْ يقَعا خبَرًا، نحوُ: (زيدٌ عندَك) أو (في الدارِ).

الخامسُ: أنْ يَرفَعا الاسْمَ الظاهرَ، نحوُ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

والسادسُ: أنْ يُستعمَلَ المتعلَّقُ محْذوفًا في مثَلٍ أو شِبهِه، كقولِهم لِمَن ذكَرَ أمْرًا قدْ تَقادمَ عهْدُه: (حينَئذٍ، الآنَ)، أصْلُه: (كانَ ذلك حينَئذٍ، واستَمِعِ الآنَ)، وقولِهم للمُعرِسِ: (بالرِفاءِ والبَنينَ) بإضمارِ (أَعرَستَ).

والسابعُ: أنْ يكونَ المتعلَّقُ محْذوفًا على شَريطةِ التفْسيرِ، نحوُ: (أَيومَ الجُمعةِ صُمتَ فيه؟)، ونحوُ: (بزيدٍ مرَرتُ به)، عندَ مَن أجازَه مُستدِلًّا بقراءةِ بعضِهم: ﴿وللظالمينَ أَعدَّ لهم﴾ [الإنسان: ٣١]، والأكثَرونَ يُوجِبونَ في ذلك إسقاطَ الجارِّ، وأنْ يُرفَعَ الاسْمُ بالابتِداءِ أو يُنصَبَ بإضمارِ (جاوَزتُ) أو نحوِه، وبالوجْهَينِ قُرِئَ في الآيةِ.

والثامنُ: القسَمُ بغيرِ الباءِ، نحوُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

هلِ المُتعلَّقُ الواجبُ الحذْفِ فِعلٌ أو وصْفٌ؟

لا خِلافَ في تعيُّنِ الفِعلِ في بابَي القسَمِ والصِلةِ؛ لأنَّ القسَمَ والصِلةَ لا يكونانِ إلّا جُملتَين، وكذا يَجبُ في الصِفةِ في نحوِ: (رجُلٌ في الدارِ فله دِرهمٌ)؛ لأنَّ الفاءَ تَجوزُ في نحوِ: (رجُلٌ يأْتيني فله دِرهمٌ)، وتَمتنِعُ في نحوِ: (رجُلٌ صالحٌ فله دِرهمٌ).

واختُلفَ في الخبَرِ والصِفةِ والحالِ، فمَن قدَّرَ الفِعلَ - وهمُ الأكثَرونَ - فلأنَّه الأصْلُ في العمَلِ، ومَن قدَّرَ الوصْفَ فلأنَّ الأصْلَ في الخبَرِ والحالِ والنعْتِ الإفرادُ، ولأنَّ الفِعلَ في ذلك لا بدَّ مِن تقْديرِه بالوصْفِ.

وأمّا في الاشتِغالِ فيُقدَّرُ بحسَبِ المفسَّرِ، فيُقدَّرُ الفِعلُ في نحوِ: (أَيومَ الجُمعةِ تَعتكِفُ فيه؟)، والوصْفُ في نحوِ: (أَيومَ الجُمعةِ أنتَ مُعتكِفٌ فيه؟)، والحقُّ عندي أنَّه لا يَترجَّحُ تقْديرُه اسْمًا ولا فِعلًا، بلْ بحسَبِ المعْنى، كما سأُبيِّنُه.

كيفيّةُ تقْديرِه باعتِبارِ المعْنى

أمّا في القسَمِ فتقْديرُه: (أُقسِمُ)، وأمّا في الاشتِغالِ فتقْديرُه كالمنْطوقِ به، نحوُ: (يومَ الجُمعةِ صُمتُ فيه).

واعلَمْ أنَّهم ذكَرُوا في بابِ الاشتِغالِ أنَّه يَجبُ ألّا يُقدَّرَ مِثلُ

المذْكورِ إذا حصَلَ مانعٌ صِناعيٌّ كما في (زيدًا مرَرتُ به)، أو معْنويٌّ كما في (زيدًا ضرَبتُ أخاهُ)، إذْ تقْديرُ المذْكورِ يَقتضي في الأوَّلِ تَعدِّيَ القاصرِ بنفْسِه، وفي الثاني خِلافَ الواقعِ، إذِ الضرْبُ لمْ يقَعْ بزيدٍ، فوجَبَ أنْ يُقدَّرَ (جاوَزتُ) في الأوَّلِ، و(أهَنتُ) في الثاني، وليسَ المانِعانِ معَ كلِّ مُتَعدٍّ بالحرْفِ، ولا معَ كلِّ سبَبيٍّ، أَلا تَرى أنَّه لا مانعَ في نحوِ: (زيدًا شكَرتُ له)؟ لأنَّ (شكَرَ) يَتعدّى بالجارِّ وبنفْسِه، وكذلك مسْألةُ الظرْفِ، نحوُ: (يومَ الجُمعةِ صُمتُ فيه)؛ لأنَّ العاملَ لا يَتعدّى إلى ضَميرِ الظرْفِ بنفْسِه، معَ أنَّه يَتعدّى إلى ظاهرِه بنفْسِه، وكذلك لا مانعَ في نحوِ: (زيدًا أهَنتُ أخاهُ)؛ لأنَّ إهانةَ أخيْه إهانةٌ له، بخِلافِ الضرْبِ.

وأمّا في المثَلِ فيُقدَّرُ بحسَبِ المعْنى، وأمّا في البَواقي نحوُ: (زيدٌ في الدارِ) فيُقدَّرُ كَونًا مُطلَقًا، وهو: (كائنٌ) أو (مُستقِرٌّ) أو مضارعُهما إنْ أُريدَ الحالُ أو الاستِقبالُ، نحوُ: (الصَومُ اليومَ) أو (في اليومِ) و(الجَزاءُ غَدًا) أو (في الغَدِ)، ويُقدَّرُ (كانَ) أو (استقَرَّ) أو وصْفُهما إنْ أُريدَ المُضيُّ، وإذا جَهِلتَ المعْنى فقَدِّرِ الوصْفَ؛ فإنَّه صالحٌ في الأزمِنةِ كلِّها، وإنْ كانتْ حَقيقتُه الحالَ.

ولا يَجوزُ تقْديرُ الكَونِ الخاصِّ كـ(قائمٍ) و(جالسٍ) إلّا لدَليلٍ، ويكونُ الحذْفُ حينَئذٍ جائزًا لا واجبًا، ولا يَنتقِلُ ضَميرٌ مِن المحْذوفِ إلى الظرْفِ والمجْرورِ.

تعْيينُ مَوضعِ التقْديرِ

الأصْلُ أنْ يُقدَّرَ مقدَّمًا عليهما كسائرِ العَواملِ معَ معْمولاتِها، وقدْ يَعرِضُ ما يَقتضي ترْجيحَ تقْديرِه مؤخَّرًا، وما يَقتضي إيجابَه.

فالأوَّلُ: نحوُ: (في الدارِ زيدٌ)؛ لأنَّ المحْذوفَ هو الخبَرُ، وأصْلُه أنْ يَتأخَّرَ عن المبتدأِ.

والثاني: نحوُ: (إنَّ في الدارِ زيدًا)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يَليْها مرْفوعُها.

ويَلزَمُ مَن قدَّرَ المتعلَّقَ فِعلًا أنْ يُقدِّرَه مؤخَّرًا في جَميعِ المسائلِ؛ لأنَّ الخبَرَ إذا كانَ فِعلًا لا يَتقدَّمُ على المبتدأِ.

البابُ الرابعُ

في ذِكرِ أحْكامٍ يَكثُرُ دَورُها

ويَقبُحُ بالمُعرِبِ جهْلُها

وعدَمُ معرِفتِها على وجْهِها

البابُ الرابعُ
في ذِكرِ أحَكامٍ يَكثرُ دَورُها
ويَقبُحُ بالمُعرِبِ جهْلُها، وعدَمُ معرِفتِها على وجْهِها

ما يُعرَفُ به المبتدأُ مِن الخبَرِ

يَجبُ الحُكمُ بابتِدائيّةِ المقدَّمِ مِن الاسْمَينِ في ثلاثِ مَسائلَ:

إحداها: أنْ يكونا معرِفتَينِ: تَساوتْ رُتبتُهما نحوُ: (اللهُ ربُّنا)، أو اختَلفتْ نحوُ: (زيدٌ الفاضلُ) و(الفاضلُ زيدٌ)، هذا هو المشْهورُ، والتحْقيقُ أنَّ المبتدأَ ما كانَ أعرَفَ كـ(زيدٌ) في المِثالِ، أو كانَ هو المعْلومَ عندَ المخاطَبِ، كأنْ يقولَ: (مَن القائمُ؟) فتقولَ: (زيدٌ القائمُ)، فإنْ عَلِمَهما وجَهِلَ النِسبةَ فالمقدَّمُ المبتدأُ.

الثانيةُ: أنْ يكونا نكِرتَينِ صالحتَينِ للابتِداءِ بهما، نحوُ: (أفضَلُ منك أفضَلُ منّي).

الثالثةُ: أنْ يكونا مُختلفَينِ تعْريفًا وتنْكيرًا والأوَّلُ هو المعرِفةُ، كـ(زيدٌ قائمٌ)، وأمّا إنْ كانَ هو النكِرةَ: فإنْ لمْ يكنْ له ما يُسوِّغُ الابتِداءَ به فهو خبَرٌ اتِّفاقًا، نحوُ: (خزٌّ ثَوبُك) و(ذهَبٌ خاتمُك)، وإنْ كانَ له مسوِّغٌ فكذلك عندَ الجُمهورِ، وأمّا سيبويهِ فيَجعلُه المبتدأَ،

نحوُ: (كمْ مالُك؟)، ويتَّجهُ عندي جَوازُ الوجْهَينِ.

ويَجبُ الحُكمُ بابتِدائيّةِ المؤخَّرِ في نحوِ: (أبو حَنيفةَ أبو يوسفَ) رعْيًا للمعْنى.

ما يُعرَفُ به الاسْمُ مِن الخبَرِ

اعلَمْ أنَّ لهما ثلاثَ حالاتٍ:

إحداها: أنْ يكونا معرِفتَينِ، فإنْ كانَ المخاطَبُ يَعلمُ أحدَهما دُونَ الآخَرِ فالمعْلومُ الاسْمُ والمجْهولُ الخبَرُ؛ فيُقالُ: (كانَ زيدٌ أخا عمْرٍو) لِمَن عَلِمَ زيدًا وجَهِلَ أُخوَّتَه لعمْرٍو، و(كانَ أخو عمْرٍو زيدًا) لِمَن يَعلمُ أخًا لعمْرٍو ويَجهلُ أنَّ اسْمَه زيدٌ، وإنْ كانَ يَعلمُهما ويَجهلُ انتِسابَ أحدِهما إلى الآخَرِ، فإنْ كانَ أحدُهما أعرَفَ فالمخْتارُ جعْلُه الاسْمَ، وإنْ لمْ يكنْ فأنتَ مخيَّرٌ. ويُستثْنى مِن مُختلِفَي الرُتبةِ نحوُ: (هذا)، فإنَّه يَتعيَّنُ للاسْميّةِ؛ لِمكانِ التنْبيهِ المتَّصِلِ به، فيُقالُ: (كانَ هذا أخاك)، إلّا معَ الضَميرِ، فإنَّ الأفصَحَ في بابِ المبتدأِ أنْ تَجعلَه المبتدأَ وتُدخِلَ التنْبيهَ عليه، فتقولَ: (ها أنَذا)، ولا يَتأتّى ذلك في بابِ الناسخِ؛ لأنَّ الضَميرَ متَّصِلٌ بالعاملِ، فلا يَتأتّى دُخولُ التنْبيهِ عليه.

واعلَمْ أنَّهم حكَمُوا لـ(أنْ) و(أنَّ) المقدَّرتَينِ بمصْدرٍ معرَّفٍ: بحُكمِ الضَميرِ، فلهذا قرأَتِ السبْعةُ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥].

الحالةُ الثانيةُ: أنْ يكونا نكِرتَينِ، فإنْ كانَ لكلٍّ منهما مسوِّغٌ للإخبارِ عنها فأنتَ مخيَّرٌ فيما تَجعلُه منهما الاسْمَ وما تَجعلُه الخبَرَ، فتقولُ: (كانَ خيرٌ مِن زيدٍ شرًّا مِن عمْرٍو) أو تَعكِسُ، وإنْ كانَ المسوِّغُ لإحداهما فقطْ جعَلتَها الاسْمَ، نحوُ: (كانَ خيرٌ مِن زيدٍ امْرأةً).

الحالةُ الثالثةُ: أنْ يكونا مُختلِفَينِ، فتَجعلُ المعرِفةَ الاسْمَ والنكِرةَ الخبَرَ، نحوُ: (كانَ زيدٌ قائمًا)، ولا تَعكِسُ إلّا في الضَرورةِ، كقولِه:

٣٢٢- [قِفي قبْلَ التفرُّقِ يا ضُباعا]
ولا يكُ مَوقفٌ منكِ الوَداعا

ما يُعرَفُ به الفاعلُ مِن المفْعولِ

وأكثَرُ ما يَشتبِهُ ذلك إذا كانَ أحدُهما اسْمًا ناقصًا والآخَرُ اسْمًا تامًّا.

وطَريقُ معرِفةِ ذلك أنْ تَجعلَ في مَوضعِ التامِّ إنْ كانَ مرْفوعًا ضَميرَ المتكلِّمِ المرْفوعَ، وإنْ كانَ منْصوبًا ضَميرَه المنْصوبَ، وتُبدِلَ مِن الناقصِ اسْمًا بمعْناهُ في العقْلِ وعدَمِه؛ فإنْ صحَّتِ المسْألةُ بعدَ ذلك فهي صَحيحةٌ قبْلَه، وإلّا فهي فاسدةٌ؛ فلا يَجوزُ: (أَعجبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمْرٌو) إنْ أَوقعتَ (ما) على ما لا يَعقلُ؛ لأنَّه لا يَجوزُ: (أَعجبتُ الثَوبَ)، ويَجوزُ النصْبُ؛ لأنَّه يَجوزُ: (أَعجبَني الثوبُ)، فإنْ أَوقعتَ

(ما) على أنْواعِ مَن يَعقلُ جازَ، لأنَّه يَجوزُ (أَعجبتُ النِساءَ)، وإنْ كانَ الاسْمُ الناقصُ (مَن) أو (الذي) جازَ الوجْهانِ أيضًا.

فُروعٌ

١- تقولُ: (أَمكنَ المسافرَ السفَرُ) بنصْبِ (المسافرَ)، لأنَّك تقولُ: (أَمكنَني السفَرُ)، ولا تقولُ (أَمكنتُ السفَرَ).

٢- وتقولُ: (ما دعا زيدًا إلى الخُروجِ؟) و(ما كَرِهَ زيدٌ مِن الخُروجِ؟) بنصْبِ (زيدٍ) في الأُولى مفْعولًا، والفاعلُ ضَميرُ (ما) مُستتِرًا، وبرفْعِه في الثانيةِ فاعلًا، والمفْعولُ ضَميرُ (ما) محْذوفًا؛ لأنَّك تقولُ: (ما دعاني إلى الخُروجِ؟) و(ما كَرِهتُ منه؟)، ويَمتنِعُ العكْسُ.

٣- وتقولُ: (زِيدَ في رِزقِ عمْرٍو عِشرونَ دِينارًا) برفْعِ (العِشرينَ) لا غيرُ، فإنْ قدَّمتَ عمْرًا فقلتَ: (عمْرٌو زِيدَ في رِزقِه عِشرونَ)، جازَ رفْعُ (العِشرينَ) ونصْبُه، وعلى الرفْعِ فالفِعلُ خالٍ مِن الضَميرِ؛ فيَجبُ توْحيدُه معَ المثَنّى والمجْموعِ، ويَجبُ ذِكرُ الجارِّ والمجْرورِ لأجْلِ الضَميرِ الراجعِ إلى المبتدأِ، وعلى النصْبِ فالفِعلُ مُتحمِّلٌ للضَميرِ، فيُبرَزُ في التثْنيةِ والجمْعِ، ولا يَجبُ ذِكرُ الجارِّ والمجْرورِ.

ما افتَرقَ فيه عطْفُ البَيانِ والبدَلُ

وذلك ثمانيةُ أُمورٍ:

أحدُها: أنَّ العطْفَ لا يكونُ مُضمَرًا ولا تابعًا لمضمَرٍ، لأنَّه في الجَوامدِ نَظيرُ النعْتِ في المشتَقِّ.

وأمّا البدَلُ فيكونُ تابعًا للمُضمَرِ بالاتِّفاقِ، نحوُ: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مَريَم: ٨٠]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ﴾ [الكهف: ٦٣].

الثاني: أنَّ البَيانَ لا يُخالِفُ متْبوعَه في تعْريفِه وتنْكيرِه، ولا يَختلفونَ في جَوازِ ذلك في البدَلِ، نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشّورىٰ: ٥٢-٥٣]، ونحوُ: ﴿...بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العَلَق: ١٥-١٦].

الثالثُ: أنَّه لا يكونُ جُملةً، بخِلافِ البدَلِ، نحوُ: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ ۝٤٣﴾ [فُصّلَت: ٤٣]، وهو أصَحُّ الأقْوالِ في (عرَفتُ زيدًا: أبو مَن هو؟).

والرابعُ: أنَّه لا يكونُ تابعًا لجُملةٍ، بخِلافِ البدَلِ، نحوُ: ﴿...ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا﴾ [يسٓ: ٢٠-٢١].

الخامسُ: أنَّه لا يكونُ فِعلًا تابعًا لفِعلٍ، بخِلافِ البدَلِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿...وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

السادسُ: أنَّه لا يكونُ بلفْظِ الأوَّلِ، ويَجوزُ ذلك في البدَلِ بشرْطِ أنْ يكونَ معَ الثاني زِيادةُ بَيانٍ، كقراءةِ يَعقوبَ: ﴿وتَرى كلَّ أُمّةٍ جاثيةً، كلَّ أُمّةٍ تُدعى إلى كتابِها﴾ بنصْبِ (كلَّ) الثانيةِ، فإنَّها قدِ اتَّصلَ بها ذِكرُ سبَبِ الجُثوِّ، وهذا الفرْقُ إنَّما هو على ما ذهَبَ إليه ابنُ الطَراوةِ، وتَبِعَه على ذلك ابنُ مالكٍ وابنُه، وحُجّتُهم أنَّ الشيءَ لا يُبيَّنُ بنفْسِه، وفيه نظَرٌ.

السابعُ: أنَّه ليسَ في نِيّةِ إحلالِه محَلَّ الأوَّلِ، بخِلافِ البدَلِ، ولهذا امتَنعَ البدَلُ وتعيَّنَ البَيانُ في نحوِ: (يا زيدُ الحارثُ)، وفي نحوِ: (أنا الضاربُ الرجُلِ زيدٍ).

الثامنُ: أنَّه ليسَ في التقْديرِ مِن جُملةٍ أُخرى، بخِلافِ البدَلِ، ولهذا امتَنعَ أيضًا البدَلُ وتعيَّنَ البَيانُ في نحوِ قولِك: (هندٌ قامَ عمْرٌو أخوها)، ونحوِ: (مرَرتُ برجُلٍ قامَ عمْرٌو أخوه)، ونحوِ: (زيدًا ضرَبتُ عمْرًا أخاهُ).

ما افتَرقَ فيه اسْمُ الفاعلِ والصِفةُ المشبَّهةُ

وذلك أحدَ عشَرَ أمْرًا:

أحدُها: أنَّه يُصاغُ مِن المتعَدِّي والقاصرِ، كـ(ضاربٍ) و(قائمٍ)، وهي لا تُصاغُ إلّا مِن القاصرِ، كـ(حسَنٍ) و(جَميلٍ).

الثاني: أنَّه يكونُ للأزمِنةِ الثلاثةِ، وهي لا تكونُ إلّا للحاضرِ، أيِ: الماضي المتَّصِلِ بالزمَنِ الحاضرِ.

الثالثُ: أنَّه لا يكونُ إلا مُجاريًا للمضارعِ في حرَكاتِه وسُكونِه، كـ(ضاربٍ، ويَضربُ) و(مُنطلِقٍ، ويَنطلِقُ)، وأمّا تَوافُقُ أعْيانِ الحرَكاتِ فغيرُ مُعتبَرٍ، بدَليلِ: (ذاهبٍ، ويَذهبُ)، ولهذا قالَ ابنُ الخشّابِ: "هو وزْنٌ عَروضيٌّ لا تصْريفيٌّ". وهي تكونُ مُجاريةً له، كـ(مُنطلِقِ اللِسانِ) و(طاهرِ العِرضِ)، وغيرَ مُجاريةٍ - وهو الغالبُ -، نحوَ: (ظَريفٍ) و(جَميلٍ).

الرابعُ: أنَّ منْصوبَه يَجوزُ أنْ يَتقدَّمَ عليه، نحوُ: (زيدٌ عمْرًا ضاربٌ)، ولا يَجوزُ: (زيدٌ وجْهَه حسَنٌ).

الخامسُ: أنَّ معْمولَه يكونُ سبَبيًّا وأَجنَبيًّا، نحوُ: (زيدٌ ضاربٌ غُلامَه) و(ضاربٌ عمْرًا)، ولا يكونُ معْمولُها إلّا سبَبيًّا، تقولُ: (زيدٌ حسَنٌ وجْهَه) أو (الوجْهَ)، ويَمتنِعُ: (زيدٌ حسَنٌ عمْرًا).

السادسُ: أنَّه لا يُخالِفُ فِعلَه في العمَلِ، وهي تُخالِفُه؛ فإنَّها تَنصبُ معَ قُصورِ فِعلِها؛ تقولُ: (زيدٌ حسَنٌ وجْهَه)، ويَمتنِعُ: (زيدٌ حسُنَ وجْهَه) بالنصْبِ.

السابعُ: أنَّه يَجوزُ حذْفُه وبَقاءُ معْمولِه، ولهذا أَجازُوا: (أنا زيدًا ضاربُه) و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمْرًا) بخفْضِ (زيدٍ) ونصْبِ (عمْرٍو)

بإضمارِ فِعلٍ أو وصْفٍ مُنوَّنٍ، وأمّا العطْفُ على محَلِّ المخْفوضِ فمُمتنِعٌ عندَ مَن شرَطَ وُجودَ المُحرِزِ كما سيأْتي، ولا يَجوزُ: (مرَرتُ برجُلٍ حسَنِ الوجْهِ والفِعلَ) بخفْضِ (الوجْهِ) ونصْبِ (الفِعلِ).

الثامنُ: أنَّه لا يَقبُحُ حذْفُ موْصوفِ اسْمِ الفاعلِ وإضافتُه إلى مضافٍ إلى ضَميرِه، نحوُ: (مرَرتُ بقاتلِ أبيْه)، ويَقبُحُ: (مرَرتُ بحسَنِ وجْهِه).

التاسعُ: أنَّه يُفصَلُ مرْفوعُه ومنْصوبُه، كـ(زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوه عمْرًا)، ويَمتنِعُ عندَ الجُمهورِ: (زيدٌ حسَنٌ في الحرْبِ وجْهه) رفَعتَ أو نصَبتَ.

العاشرُ: أنَّه يَجوزُ إتباعُ معْمولِه بجَميعِ التَوابعِ، ولا يُتبَعُ معْمولُها بصِفةٍ، قالَه الزجّاجُ ومُتأخِّرو المَغارِبةِ، ويُشكِلُ عليهم الحَديثُ في صِفةِ الدَجّالِ: «**أعوَرُ عَينِه اليُمنى**»[1].

الحادي عشَرَ: أنَّه يَجوزُ إتباعُ مجْرورِه على المحَلِّ عندَ مَن لا يَشترِطُ المُحرِزَ، ويُحتملُ أنْ يكونَ منه: ﴿جاعلُ اللَيلِ سكَنًا والشمْسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، ولا يَجوزُ: (هو حسَنُ الوجْهِ والبدَنَ) بجرِّ (الوجْهِ) ونصْبِ (البدَنِ).

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

ما افترَقَ فيه الحالُ والتمْييزُ، وما اجتَمَعا

اعلَمْ أنَّهما اجتَمَعا في خمْسةِ أُمورٍ، وافتَرَقا في سبْعةٍ.

فأوجُهُ الاتِّفاقِ أنَّهما: اسْمانِ، نكِرتانِ، فضْلتانِ، منْصوبتانِ، رافعتانِ للإبهامِ.

وأمّا أوجُهُ الافتِراقِ:

فأحدُها: أنَّ الحالَ تكونُ جُملةً، كـ(جاءَ زيدٌ يَضحَكُ)، والتمْييزَ لا يكونُ إلّا اسْمًا.

والثاني: أنَّ الحالَ قدْ يَتوقَّفُ معْنى الكلامِ عليها، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ [النِّسَاء: ٤٣]، وقالَ:

٣٢٣- إنَّما المَيْتُ مَن يَعيشُ كَئيبًا
كاسِفًا بالُه قَليلَ الرَّجاءِ

بخِلافِ التمْييزِ.

والثالثُ: أنَّ الحالَ مُبيِّنةٌ للهَيئاتِ، والتمْييزَ مُبيِّنٌ للذَواتِ.

والرابعُ: أنَّ الحالَ تَتعدَّدُ، كقولِه:

٣٢٤- عليَّ إذا ما زُرتُ لَيلى بخُفيةٍ
زِيارةُ بَيتِ اللهِ رَجلانَ حافيا

بخِلافِ التمْييزِ.

والخامسُ: أنَّ الحالَ تَتقدَّمُ على عاملِها إذا كانَ فِعلًا مُتصرِّفًا أو وصْفًا يُشبِهُه، نحوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القَمَر: ٧]، وقولِه:

٣٢٥- [عـدَسْ! مـا لِـعـبّـادٍ عـلـيـكِ إمـارةٌ]
نـجَـوتِ وهـذا تَـحـمِـلـيـنَ طَـلـيـقُ

أيْ: (وهذا طَليقٌ محْمولًا لكِ)، ولا يَجوزُ ذلك في التمْييزِ على الصَحيحِ.

والسادسُ: أنَّ حقَّ الحالِ الاشتِقاقُ، وحقَّ التمْييزِ الجُمودُ، وقدْ يَتعاكَسانِ فتقَعُ الحالُ جامدةً، نحوَ: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعرَاف: ٧٤]، ويقَعُ التمْييزُ مُشتقًّا، نحوَ: (للهِ درُّه فارسًا).

والسابعُ: أنَّ الحالَ تكونُ مؤكِّدةً لعاملِها، نحوَ: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: ١٠]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النَّمل: ١٩]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ولا يقَعُ التمْييزُ كذلك.

أقْسامُ الحالِ

تَنقسمُ باعتِباراتٍ:

١- الأوَّلُ: انقِسامُها باعتِبارِ انتِقالِ معْناها ولُزومِه، إلى قِسمَينِ: مُنتقِلةٍ - وهو الغالبُ -، ومُلازِمةٍ، وذلك واجبٌ في ثلاثِ مَسائلَ:

إحداها: الجامدةُ غيرُ المؤوَّلةِ بالمشتَقِّ، نحوُ: (هذا مالُك ذهَبًا)، بخِلافِ نحوِ: (بِعتُه يَدًا بيَدٍ)، فإنَّه بمعْنى (مُتقابِضَينِ)، وهو وصْفٌ مُنتقِلٌ، وإنَّما لمْ تؤوَّلْ في الأوَّلِ، لأنَّها مُستعمَلةٌ في معْناها الوضْعيِّ، بخِلافِها في الثاني.

الثانيةُ: المؤكِّدةُ، نحوُ: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: ١٠].

والثالثةُ: التي دلَّ عاملُها على تجدُّدِ صاحِبِها، نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: ٢٨]، ونحوُ: (خلَقَ اللهُ الزَرافةَ يدَيها أطوَلَ مِن رِجلَيها)، الحالُ: (أطوَلَ)، و(يدَيها): بدَلُ بعضٍ، وتقَعُ الملازَمةُ في غيرِ ذلك بالسَماعِ.

٢- الثاني: انقِسامُها بحسَبِ قصْدِها لِذاتِها وللتَوطئةِ بها، إلى قِسمَينِ: مقْصودةٍ - وهو الغالبُ -، ومُوطِّئةٍ، وهي الجامدةُ الموْصوفةُ، نحوُ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مَريَم: ١٧]، فإنَّما ذُكِرَ (بشَرًا) تَوطئةً لذِكرِ (سَويًّا)، وتقولُ: (جاءَني زيدٌ رجُلًا مُحسِنًا).

٣- الثالثُ: انقِسامُها بحسَبِ الزمانِ، إلى ثلاثةٍ: مُقارِنةٍ - وهو الغالبُ -، نحوُ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هُود: ٧٢]؛ ومُقدَّرةٍ، وهي المستقبَلةُ، كـ(مرَرتُ برجُلٍ معَه صقْرٌ صائدًا به غدًا)، أيْ: (مُقدِّرًا ذلك)، ومنه: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزُّمَر: ٧٣]؛ ومحْكيّةٍ، وهي الماضيةُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أمْسِ راكبًا).

٤- والرابعُ: انقِسامُها بحسَبِ التبْيينِ والتوْكيدِ، إلى قِسمَينِ: مُبيِّنةٍ - وهو الغالبُ -، وتُسمّى: (مؤسِّسةً) أيضًا؛ ومؤكِّدةٍ، وهي التي يُستفادُ معْناها بدُونِها، وهي ثلاثةٌ: مؤكِّدةٌ لعامِلِها، نحوُ: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ [النَّمل: ١٠]؛ ومؤكِّدةٌ لصاحِبِها، نحوُ: (جاءَ القَومُ طُرًّا)، ونحوُ: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ﴾ [يُونس: ٩٩]؛ ومؤكِّدةٌ لمضْمونِ الجُملةِ، نحوُ: (زيدٌ أبُوك عَطوفًا).

إعرابُ أسْماءِ الشرْطِ والاستِفهامِ ونحوِها

اعلَمْ أنَّها إنْ دخَلَ عليها جارٌّ أو مضافٌ فمحَلُّها الجرُّ، نحوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النّبَإ: ١]، ونحوُ: (صَبيحةَ أيِّ يومٍ سفَرُك؟) و(غُلامُ مَن جاءَك؟)، وإلّا فإنْ وَقعتْ على زمانٍ، نحوُ: ﴿أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النّحل: ٢١]، أو مكانٍ، نحوُ: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ ۝٢٦﴾ [التّكوير: ٢٦]، أو حدَثٍ، نحوُ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧]: فهي منْصوبةٌ مفْعولًا فيه ومفْعولًا مُطلَقًا، وإلّا فإنْ وقَعَ بعدَها اسْمٌ نكِرةٌ، نحوُ: (مَن أبٌ لك؟) فهي مبتدأةٌ، أو اسْمٌ معرِفةٌ، نحوُ: (مَن زيدٌ؟) فهي خبَرٌ أو مبتدأٌ، على الخِلافِ السابقِ، ولا يقَعُ هذانِ النَوعانِ في أسْماءِ الشرْطِ، وإلّا فإنْ وقَعَ بعدَها فِعلٌ قاصرٌ فهي مبتدأةٌ، نحوُ: (مَن قامَ؟)، ونحوُ: (مَن يقُمْ أقُمْ معَه)، والأصَحُّ أنَّ الخبَرَ فِعلُ الشرْطِ لا فِعلُ الجَوابِ، وإنْ وقَعَ بعدَها فِعلٌ مُتَعدٍّ فإنْ كانَ واقعًا

عليها فهي مفْعولٌ به، نحوُ: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ونحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحوُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وإنْ كانَ واقعًا على ضَميرِها نحوُ: (مَن رأَيتَه؟)، أو مُتعلَّقِها نحوُ: (مَن رأَيتَ أخاهُ؟): فهي مُبتدأةٌ، أو منْصوبةٌ بمحْذوفٍ مقدَّرٍ بعدَها يُفسِّرُه المذْكورُ.

تنْبيهٌ

وإذا وقَعَ اسْمُ الشرْطِ مبتدأً فهلْ خبَرُه:

فِعلُ الشرْطِ وحدَه؛ لأنَّه اسْمٌ تامٌّ وفِعلُ الشرْطِ مُشتمِلٌ على ضَميرِه، فقولُك: (مَن يقُمْ) لَو لمْ يكنْ فيه معْنى الشرْطِ لكانَ بمنْزلةِ قولِك: (كلٌّ مِن الناسِ يقومُ)؟

أو فِعلُ الجَوابِ؛ لأنَّ الفائدةَ به تمَّتْ، ولالتِزامِهم عَودَ ضَميرٍ منه إليه على الأصَحِّ، ولأنَّ نَظيرَه هو الخبَرُ في قولِك: (الذي يأْتيني فله دِرهمٌ)؟

أو مجْموعُهما؛ لأنَّ قولَك: (مَن يقُمْ أقُمْ معَه) بمنْزلةِ قولِك: (كلٌّ مِن الناسِ إنْ يقُمْ أقُمْ معَه)؟

والصَحيحُ الأوَّلُ، وإنَّما توقَّفَتِ الفائدةُ على الجَوابِ مِن حيثُ التعْليقُ فقطْ، لا مِن حيثُ الخبَريّةُ.

مُسوِّغاتُ الابتِداءِ بالنكِرةِ

والذي يَظهرُ لي أنَّها مُنحصِرةٌ في عشَرةِ أُمورٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ موْصوفةً: لفْظًا، أو تقْديرًا، أو معْنًى.

فالأوَّلُ: نحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقولِك: (رجُلٌ صالحٌ جاءَني).

والثاني: نحوُ قولِهم: (السمْنُ منَوانِ بدِرهمٍ)، أيْ: (منَوانِ منه بدِرهمٍ).

والثالثُ: نحوُ: (رُجَيلٌ جاءَني)، لأنَّه في معْنى (رجُلٌ صَغيرٌ).

والثاني: أنْ تكونَ عاملةً: إمّا رفْعًا نحوُ: (قائمٌ الزيدانِ) عندَ مَن أجازَه، أو نصْبًا نحوُ: «**أمْرٌ بمعْروفٍ صدَقةٌ**»(١)، إذِ الظرْفُ منْصوبُ المحَلِّ بالمصْدرِ، أو جرًّا نحوُ: «**خمْسُ صلَواتٍ كتَبَهنَّ اللهُ**»(٢)، وشرْطُ هذه: أنْ يكونَ المضافُ إليه نكِرةً كما مثَّلْنا، أو معرِفةً والمضافُ ممّا لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ، نحوُ: (مِثلُك لا يَبخَلُ).

والثالثُ: العطْفُ، بشرْطِ كَونِ المعْطوفِ أو المعْطوفِ عليه ممّا يَسوغُ الابتِداءُ به، نحوُ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، أيْ:

(١) رواه مسلم.

(٢) صحيح، رواه أبو داود والنسائي (صحيح أبي داود: ٤٥٢).

(أمثَلُ مِن غيرِهما)، ونحوُ: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البَقَرَة: ٢٦٣]، وكَثيرٌ منهم أَطلقَ العطْفَ وأَهملَ الشرْطَ.

والرابعُ: أنْ يكونَ خبَرُها ظرْفًا أو مجْرورًا، قالَ ابنُ مالكٍ: "أو جُملةً"، نحوُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥] و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرّعد: ٣٨] و(قصَدَك غُلامُه رجُلٌ)، وشرْطُ الخبَرِ فيهنَّ الاختِصاصُ، فلَو قيلَ: (في دارٍ رجُلٌ) لَمْ يَجزْ، لأنَّ الوقْتَ لا يَخلو عن أنْ يكونَ فيه رجُلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدةَ في الإخبارِ بذلك!.

والخامسُ: أنْ تكونَ عامّةً: إمّا بذاتِها كأسْماءِ الشرْطِ وأسْماءِ الاستِفهامِ، أو بغيرِها نحوُ: (ما رجُلٌ في الدارِ) و(هلْ رجُلٌ في الدارِ؟) و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النَّمل: ٦٠].

السادسُ: أنْ تكونَ مُرادًا بها صاحبُ الحَقيقةِ مِن حيثُ هي، نحوُ: (رجُلٌ خيرٌ مِن امْرأةٍ) و(تمْرةٌ خيرٌ مِن جَرادةٍ).

السابعُ: أنْ تكونَ في معْنى الفِعلِ، وهذا شاملٌ لنحوِ: (عجَبٌ لزيدٍ)، وضبَطوهُ بأنْ يُرادَ بها التعجُّبُ، ولنحوِ: ﴿سلامٌ على آلِ ياسينَ﴾ [الصَّافات: ١٣٠]، وضبَطوهُ بأنْ يُرادَ بها الدُعاءُ، ولنحوِ: (قائمٌ الزيدانِ) عندَ مَن جوَّزَها، وعلى هذا ففي نحوِ: (ما قائمٌ الزيدانِ) مُسوِّغانِ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [قٓ: ٤] مُسوِّغانِ.

والثامنُ: أنْ يكونَ ثُبوتُ ذلك الخبَرِ للنكِرةِ مِن خَوارقِ العادةِ،

نحوُ: (شجَرةٌ سَجدتْ) و«**بقَرةٌ تَكلَّمتْ**»[(١)]، إذْ وُقوعُ ذلك مِن أفْرادِ هذا الجِنسِ غيرُ مُعتادٍ، ففي الإخبارِ به عنها فائدةٌ، بخِلافِ نحوِ: (رجُلٌ ماتَ) ونحوِه.

والتاسعُ: أنْ تقعَ بعدَ (إذا) الفُجائيّةِ، نحوُ: (خرَجتُ فإذا أسَدٌ - أو رجُلٌ - بالبابِ)، إذْ لا تُوجِبُ العادةُ ألّا يَخلوَ الحالُ مِن أنْ يُفاجئَك عندَ خُروجِك أسَدٌ أو رجُلٌ.

والعاشرُ: أنْ تقَعَ في أوَّلِ جُملةٍ حاليّةٍ، كقولِه:

٣٢٦- سرَينا ونجْمٌ قدْ أضاءَ، فمُذْ بَدا
مُحيّاك أَخفى ضَوءُه كلَّ شارقِ

وعِلّةُ الجَوازِ ما ذكَرْناهُ في المسْألةِ قبْلَها.

أقْسامُ العطْفِ

وهي ثلاثةٌ:

١- أحدُها: العطْفُ على اللفْظِ، وهو الأصْلُ، نحوُ: (ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) بالخفْضِ، وشرْطُه إمكانُ توجُّهِ العاملِ إلى المعْطوفِ، فلا يَجوزُ في نحوِ: (ما جاءَني مِن امْرأةٍ ولا زيدٌ) إلّا الرفْعُ عطْفًا على الموضِعِ؛ لأنَّ (مِن) الزائدةَ لا تَعملُ في المعارِفِ.

---

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

٢- والثاني: العطْفُ على المحَلِّ، نحوُ: (ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) بالنصْبِ، وله عندَ المحقِّقينَ ثلاثةُ شُروطٍ:

أحدُها: إمكانُ ظُهورِ ذلك المحَلِّ في الفَصيحِ، أَلا تَرى أنَّه يَجوزُ في (ليسَ زيدٌ بقائمٍ) أنْ تُسقِطَ الباءَ فتَنصِبَ، وعلى هذا فلا يَجوزُ: (مرَرتُ بزيدٍ وعمْرًا)؛ لأنَّه لا يَجوزُ: (مرَرتُ زيدًا).

ولا تَختصُّ مُراعاةُ الموضِعِ بأنْ يكونَ العاملُ في اللفْظِ زائدًا كما مثَّلْنا، بدَليلِ قولِه:

٣٢٧- فإنْ لمْ تَجدْ مِن دُونِ عدْنانَ والدًا
ودُونَ معَدٍّ فلْتَزَعْك العَواذِلُ

الثاني: أنْ يكونَ الموضِعُ بحقِّ الأَصالةِ، فلا يَجوزُ: (هذا ضاربٌ زيدًا وأخيْه)؛ لأنَّ الوصْفَ المستوفيَ لشُروطِ العمَلِ الأصْلُ إعمالُه لا إضافتُه، لِالتِحاقِه بالفِعلِ، وأجازَه البغْداديُّونَ تمسُّكًا بقولِه:

٣٢٨- [فظلَّ طُهاةُ اللحْمِ ما بينَ] مُنضِجٍ
صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعجَّلِ

والثالثُ: وُجودُ المُحرِزِ، أيِ: الطالبِ لذلك المحَلِّ، وانْبَنى على هذا امتِناعُ مَسائلَ:

إحداها: (إنَّ زيدًا وعمْرٌو قائمانِ)؛ وذلك لأنَّ الطالبَ لرفْعِ (زيدٍ) هو الابتِداءُ، والابتِداءُ هو التجرُّدُ، والتجرُّدُ قدْ زالَ بدُخولِ (إنَّ).

والثانيةُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمْرٌو)، إذا قدَّرتَ (عمْرًا) معْطوفًا على المحَلِّ، لا مبتدأً.

الثالثةُ: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمْرًا) بالنصْبِ.

الرابعةُ: (أعجَبَني ضرْبُ زيدٍ وعمْرٌو) بالرفْعِ أو (وعمْرًا) بالنصْبِ، منَعَهما الحُذّاقُ؛ لأنَّ الاسْمَ المُشبِهَ للفِعلِ لا يَعملُ في اللفْظِ حتّى يكونَ بـ(ألْ) أو مُنوَّنًا أو مضافًا.

٣- والثالثُ: العطْفُ على التوهُّمِ، نحوُ: (ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) بالخفْضِ، على توهُّمِ دُخولِ الباءِ في الخبَرِ، وشرْطُ جَوازِه صِحّةُ دُخولِ ذلك العاملِ المتوهَّمِ.

وكما وقَعَ هذا العطْفُ في المجْرورِ وقَعَ في أخيْه المجْزومِ، ووقَعَ أيضًا في المرْفوعِ اسْمًا، وفي المنْصوبِ اسْمًا وفِعلًا، وفي المركَّباتِ.

فأمّا المجْزومُ فقالَ به الخَليلُ وسيبويهِ في قراءةِ غيرِ أبي عمْرٍو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، فإنَّ معْنى (لَولا أخَّرتَني فأصَّدَّقَ) ومعْنى (إنْ أخَّرتَني أصَّدَّقْ) واحدٌ.

وأمّا المرْفوعُ فقالَ سيبويهِ: "واعلَمْ أنَّ ناسًا مِن العرَبِ يَغلَطونَ فيقولونَ: (إنَّهم أجمَعونَ ذاهِبونَ) و(إنَّك وزيدٌ ذاهِبانِ)، وذلك على

أنَّ معْناهُ معْنى الابتِداءِ، فيُرى أنَّه قالَ: (هُم)" انتهى، ومُرادُه بالغلَطِ ما عبَّرَ عنه غيرُه بالتوهُّمِ.

وأمّا المنْصوبُ اسْمًا فقالَ الزَمخْشريُّ في قولِه تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هُود: ٧١] فيمَن فتَحَ الباءَ: "كأنَّه قيلَ: (ووَهبْنا له إسحاقَ ومِن وَراءِ إسحاقَ يَعقوبَ)" انتهى.

وأمّا المنْصوبُ فِعلًا فكقراءةِ بعضِهم: ﴿وَدُّوا لَو تُدهِنُ فيُدهِنوا﴾ [القَلَم: ٩]، حمْلًا على معْنى (وَدُّوا أنْ تُدهِنَ).

وأمّا في المركَّباتِ فقدْ قيلَ في قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الرُّوم: ٤٦] إنَّه على تقْديرِ: (ليُبشِّرَكم وليُذيقَكم)، ويُحتملُ أنَّ التقْديرَ: (وليُذيقَكم أرسلَها)، وهذا التأْويلُ هُنا وفيما تَقدَّمَ أَولى، لأنَّ إضمارَ الفِعلِ لدَلالةِ المعْنى عليه أسهَلُ مِن العطْفِ على المعْنى.

تنْبيهٌ

مِن العطْفِ على المعْنى على قولِ البصْريِّينَ نحوُ: (لأَلزَمنَّك أو تَقضيَني حقّي)، إذِ النصْبُ عندَهم بإضمارِ (أنْ)، و(أنْ) والفِعلُ في تأْويلِ مصْدرٍ معْطوفٍ على مصْدرٍ مُتوهَّمٍ، أيْ: (لَيَكونَنَّ لُزومٌ منّي أو قَضاءٌ منك لِحقّي)، ومِثلُه: (ما تأْتيْنا فتُحدِّثَنا) بالنصْبِ، أيْ: (ما يكونُ منك إتْيانٌ فحَديثٌ)، ومعْنى هذا نفْيُ الإتْيانِ فيَنتَفي الحَديثُ،

أيْ: (ما تأْتيْنا، فكيفَ تُحدِّثُنا؟)، أو نفْيُ الحَديثِ فقطْ، حتّى كأنَّه قيلَ: (ما تأْتيْنا محدِّثًا)، أيْ: (بلْ غيرَ محدِّثٍ).

تنْبيهٌ

(لا تأْكلْ سمَكًا وتَشرَب لبَنًا): إنْ جزَمتَ فالعطْفُ على اللفْظِ، والنهْيُ عن كلٍّ منهما، وإنْ نصَبتَ فالعطْفُ عندَ البصْريِّينَ على المعْنى، والنهْيُ عندَ الجَميعِ عن الجمْعِ، أيْ: (لا يكنْ منك أكْلُ سمَكٍ معَ شُربِ لبَنٍ)، وإنْ رفَعتَ فالمشْهورُ أنَّه نهْيٌ عن الأوَّلِ وإباحةٌ للثاني، وأنَّ المعْنى: (ولك شُربُ اللبَنِ)، وتوْجيهُه أنَّه مُستأنَفٌ، فلمْ يَتوجَّهْ إليه حرْفُ النهْيِ.

عطْفُ الخبَرِ على الإنشاءِ، وبالعكْسِ

منَعَه البَيانيُّونَ وابنُ مالكٍ، وابنُ عُصفورٍ ونقَلَه عن الأكثَرينَ، وأجازَه الصفّارُ وجَماعةٌ مُستدِلّينَ بقولِه تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ في سُورةِ (البقَرةِ) [البَقَرَة: ٢٥]، قالَ أبو حيّانَ: ويؤيِّدُه قولُه:

٣٢٩- وإنَّ شِفائي عبْرةٌ مُهَراقةٌ
فهلْ عندَ رسْمٍ دارسٍ مِن مُعوَّلِ؟

وأقولُ: أمّا آيةُ (البقَرةِ) فقالَ الزَمخْشريُّ: "ليسَ المعتمَدُ بالعطْفِ الأمْرَ حتّى يُطلَبَ له مُشاكِلٌ، بلِ المرادُ عطْفُ جُملةِ ثَوابِ المؤمنينَ

على جُملةِ عَذابِ الكافرينَ، كقولِك: (زيدٌ يُعاقَبُ بالقَيدِ، وبشِّرْ فُلانًا بالإطلاقِ)"، ويُزادُ عليه فيُقالُ: والكلامُ منْظورٌ فيه إلى المعْنى الحاصلِ منه، وكأنَّه قيلَ: (والذين آمَنوا وعَمِلوا الصالحاتِ لهم جنّاتٌ، فبشِّرْهم بذلك).

وأمّا (فهلْ عندَ رسْمٍ دارسٍ..)، فـ(هلْ) فيه: نافيةٌ، مِثلُها في ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

عطْفُ الاسْميّةِ على الفِعليّةِ، وبالعكْسِ

فيه ثلاثةُ أقْوالٍ:

أحدُها: الجَوازُ مُطلَقًا، وهو المفْهومُ مِن قولِ النحْويِّينَ في بابِ الاشتِغالِ في مِثلِ: (قامَ زيدٌ وعمْرًا أكرمتُه): "إنَّ نصْبَ (عمْرًا) أرجَحُ؛ لأنَّ تَناسُبَ الجُملتَينِ المتَعاطفتَينِ أَولى مِن تَخالُفِهما".

والثاني: المنْعُ مُطلَقًا، حُكيَ عن ابنِ جِنّي.

والثالثُ: لأبي عليٍّ، أنَّه يَجوزُ في الواوِ فقطْ.

وأضعَفُ الثلاثةِ القولُ الثاني.

العطْفُ على معْمولَي عاملَينِ

وقولُهم: (على عاملَينِ) فيه تجوُّزٌ

أجمَعوا على جَوازِ العطْفِ على معْمولَي عاملٍ واحدٍ، نحوُ: (إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعمْرًا جالسٌ)، وعلى معْمولاتِ عاملٍ، نحوُ: (أَعلمَ زيدٌ عمْرًا بكْرًا جالسًا وأبو بكْرٍ خالدًا سَعيدًا مُنطلِقًا)، وعلى منْعِ العطْفِ على معْمولَي أكثَرَ مِن عاملَينِ، نحوُ: (إنَّ زيدًا ضاربٌ أبوه لِعمْرٍو، وأخاك غُلامُه بكْرٍ). وأمّا معْمولا عاملَينِ، فإنْ لمْ يكنْ أحدُهما جارًّا فقالَ ابنُ مالكٍ: "هو مُمتنِعٌ إجماعًا، نحوُ: (كانَ آكِلًا طعامَك عمْرٌو وتمْرَك بكْرٌ)"، وليسَ كذلك، بلْ نقَلَ الفارسيُّ الجَوازَ مُطلَقًا عن جَماعةٍ، وقيلَ: إنَّ منهم الأخفَشَ، وإنْ كانَ أحدُهما جارًّا فإنْ كانَ الجارُّ مؤخَّرًا، نحوَ: (زيدٌ في الدارِ والحُجرةِ عمْرٌو) أو (وعمْرٌو الحُجرةِ)، فنقَلَ المهْدَويُّ أنَّه مُمتنِعٌ إجماعًا، وليسَ كذلك، بلْ هو جائزٌ عندَ مَن ذكَرْنا، وإنْ كانَ الجارُّ مقدَّمًا، نحوَ: (في الدارِ زيدٌ والحُجرةِ عمْرٌو)، فالمشْهورُ عن سيبويهِ المنْعُ، وبه قالَ المبرِّدُ وابنُ السرّاجِ وهِشامٌ، وعن الأخفَشِ الإجازةُ، وبه قالَ الكِسائيُّ والفرّاءُ والزجّاجُ، وفصَّلَ قَومٌ - منهم الأعلَمُ - فقالوا: إنْ وَليَ المخْفوضُ العاطفَ كالمِثالِ جازَ، لأنَّه كذا سُمِعَ، ولأنَّ فيه تعادُلَ المتَعاطفاتِ، وإلّا امتَنعَ، نحوُ: (في الدارِ زيدٌ وعمْرٌو الحُجرةِ). وقدْ جاءتْ مَواضعُ يدُلُّ ظاهرُها على خِلافِ قولِ سيبويهِ.

واعلَمْ أنَّ الزَمخْشريَّ ممَّن منَعَ العطْفَ المذْكورَ، ولهذا اتَّجهَ له أنْ يَسألَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾ الآياتِ [الشّمس: ١-٢]، فقالَ: "فإنْ قلتَ: نصْبُ (إذا) مُعضِلٌ؛ لأنَّك إنْ جعَلتَ الواواتِ عاطفةً وقَعتَ في العطْفِ على عاملَينِ"، يعْني أنَّ (إذا) عطْفٌ على (إذا) المنْصوبةِ بـ(أُقسِمُ)، والمخْفوضاتِ عطْفٌ على (الشمْسِ) المخْفوضةِ بواوِ القسَمِ، قالَ: "وإنْ جعَلتَهنَّ للقسَمِ وقَعتَ فيما اتَّفقَ الخَليلُ وسيبويهِ على استِكراهِه"، يعْني أنَّهما استَكرَها ذلك لئَلّا يَحتاجَ كلُّ قسَمٍ إلى جَوابٍ يخُصُّه، ثمَّ أَجابَ بأنَّ فِعلَ القسَمِ لَمّا كانَ لا يُذكَرُ معَ واوِ القسَمِ - بخِلافِ الباءِ - صارتْ كأنَّها هي الناصبةُ الخافضةُ، فكانَ العطْفُ على معْمولَي عاملٍ. قالَ ابنُ الحاجبِ: "وهذه قوّةٌ منه واستِنباطٌ لمعْنًى دَقيقٍ"، ثمَّ اعتَرضَ عليه بقولِه تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨﴾ [التّكوير: ١٥-١٨]، "فإنَّ الجارَّ هُنا الباءُ، وقدْ صُرِّحَ معَه بفِعلِ القسَمِ، فلا تَتنزَّلُ الباءُ منْزلةَ الناصبةِ الخافضةِ" انتهى.

وبعدُ، فالحقُّ جَوازُ العطْفِ على معْمولَي عاملَينِ في نحوِ: (في الدارِ زيدٌ والحُجرةِ عمْرٌو)، ولا إشكالَ حينَئذٍ في الآيةِ.

المَواضعُ التي يَعودُ الضَميرُ فيها على ما تأخَّرَ لفْظًا ورُتبةً

وهي سبْعةٌ:

١- أحدُها: أنْ يكونَ الضَميرُ مرْفوعًا بـ(نِعمَ) أو (بئْسَ)، ولا يُفسَّرُ إلّا بالتمْييزِ، نحوُ: (نِعمَ رجُلًا زيدٌ) و(بئْسَ رجُلًا عمْرٌو)، ويَلتحقُ بهما (فعُلَ) الذي يُرادُ به المدْحُ والذمُّ، نحوُ: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧] و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ [الكهف: ٥] و(ظَرُفَ رجُلًا زيدٌ).

٢- والثاني: أنْ يكونَ مرْفوعًا بأوَّلِ المتَنازِعَينِ المعمَلِ ثانيْهما، نحوُ قولِه:

٣٣٠- جفَوني ولمْ أَجفُ الأخِلّاءَ، إنَّني
لغيرِ جَميلٍ مِن خَليليَ مُهمِلُ

٣- والثالثُ: أنْ يكونَ مُخبَرًا عنه فيُفسِّرَه خبَرُه، نحوُ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، قالَ الزَمخْشريُّ: "هذا ضَميرٌ لا يُعلَمُ ما يُعنى به إلّا بما يَتلوهُ، وأصْلُه: (إنِ الحياةُ إلّا حَياتُنا الدُنيا)، ثمَّ وُضِعَ (هي) مَوضعَ (الحياةِ)؛ لأنَّ الخبَرَ يدُلُّ عليها ويُبيِّنُها".

٤- الرابعُ: ضَميرُ الشأْنِ والقِصّةِ، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، ونحوُ: ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وهذا الضَميرُ مخالِفٌ للقِياسِ مِن خمْسةِ أوجُهٍ:

أحدُها: عَودُه على ما بعدَه لُزومًا، إذْ لا يَجوزُ للجُملةِ المفسِّرةِ له أنْ تَتقدَّمَ هي ولا شيءٌ منها عليه.

والثاني: أنَّ مفسِّرَه لا يكونُ إلّا جُملةً، ولا يُشاركُه في هذا ضَميرٌ.

والثالثُ: أنَّه لا يُتبَعُ بتابعٍ؛ فلا يؤكَّدُ، ولا يُعطَفُ عليه، ولا يُبدَلُ منه.

والرابعُ: أنَّه لا يَعملُ فيه إلّا الابتِداءُ أو أحدُ نَواسخِه.

والخامسُ: أنَّه مُلازِمٌ للإفرادِ، فلا يُثنّى ولا يُجمَعُ، وإنْ فُسِّرَ بحَديثَينِ أو أحاديثَ.

وإذا تَقرَّرَ هذا عُلِمَ أنَّه لا يَنبغي الحمْلُ عليه إذا أَمكنَ غيرُه، ومِن ثَمَّ ضعُفَ قولُ كَثيرٍ مِن النحْويِّينَ: إنَّ اسْمَ (أنْ) المفْتوحةِ المخفَّفةِ ضَميرُ شأْنٍ، والأَولى أنْ يُعادَ على غيرِه إذا أَمكنَ، ويؤيِّدُه قولُ سيبويهِ في ﴿أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصَّافات: ١٠٤-١٠٥]: "إنَّ تقْديرَه: (أنَّك)"، وفي (كتَبتُ إليه أنْ لا تَفعلْ): "إنَّه يُجزَمُ على النهْيِ، ويُنصَبُ على معْنى (لئَلّا)، ويُرفَعُ على (أنَّك)".

٥- الخامسُ: أنْ يُجرَّ بـ(رُبَّ)، وحُكمُه حُكمُ ضَميرِ (نِعمَ، وبئْسَ) في وُجوبِ كَونِ مفسِّرِه تمْييزًا وكَونِه هو مفرَدًا، قالَ:

٣٣١- رُبَّــهُ فِــتــيــةً دعَــوتُ إلــى مــا
يُــورِثُ الــمــجْــدَ دائــبًــا فــأَجــابُــوا

ولكنَّه يَلزمُ أيضًا التذْكيرَ، فيُقالُ: (رُبَّهُ امْرأةً) لا (رُبَّها)، ويُقالُ: (نِعمَتِ امْرأةً هندٌ).

٦- السادسُ: أنْ يكونَ مُبدَلًا منه الظاهرُ المفسِّرُ له، كـ(ضرَبتُه زيدًا)، وممّا خرَّجوا على ذلك قولُهم: (اللهُمَّ صلِّ عليه الرَؤوفِ الرَحيمِ)، وقولُهم: (قاما أخَواك) و(قامُوا إخوتُك) و(قُمنَ نِسوتُك)، وقيلَ: على التقْديمِ والتأْخيرِ، وقيلَ: الألِفُ والواوُ والنونُ أحرُفٌ، كالتاءِ في (قامتْ هندٌ)، وهو المخْتارُ.

٧- والسابعُ: أنْ يكونَ متَّصِلًا بفاعلٍ مقدَّمٍ، ومفسِّرُه مفْعولٌ مؤخَّرٌ، كـ(ضرَبَ غُلامُه زيدًا)، أجازَه الأخفَشُ وأبو الفتْحِ، ومِن شَواهدِه قولُ حسّانَ:

٣٣٢- ولَـو أنَّ مـجْـدًا أَخـلـدَ الـدهْـرَ واحـدًا
مِن الـنـاسِ أَبـقـى مـجْـدُه الـدهْـرَ مُـطـعِـمـا

والجُمهورُ يُوجِبونَ في ذلك في النثْرِ تقْديمَ المفْعولِ، نحوَ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البَقَرَة: ١٢٤]، ويَمتنِعُ بالإجماعِ نحوُ: (صاحبُها في الدارِ)؛ لاتِّصالِ الضَميرِ بغيرِ الفاعلِ، ونحوُ: (ضرَبَ غُلامُها عبْدَ هندٍ)؛ لتفْسيرِه بغيرِ المفْعولِ، والواجبُ فيهما تقْديمُ الخبَرِ والمفْعولِ،

ولا خِلافَ في جَوازِ نحوِ: (ضرَبَ غُلامَه زيدٌ).

شرْحُ حالِ الضَميرِ المُسمّى (فصْلًا) و(عِمادًا)

والكلامُ فيه في أربعِ مَسائلَ:

الأُولى: في شُروطِه، وهي سِتّةٌ، وذلك أنَّه يُشترَطُ فيما قبْلَه أمْرانِ:

أحدُهما: كَونُه مبتدأً في الحالِ أو في الأصْلِ، نحوُ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ الآيةَ [الصافات: ١٦٥]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزّمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩].

والثاني: كَونُه معرِفةً، كما مثَّلْنا.

ويُشترَطُ فيما بعدَه أمْرانِ:

كَونُه خبَرًا لمبتدأٍ في الحالِ أو في الأصْلِ.

وكَونُه معرِفةً أو كالمعرِفةِ في أنَّه لا يَقبلُ (ألْ)، كما تَقدَّمَ في (خيرًا) و(أقَلَّ)، وشرْطُ الذي كالمعرِفةِ: أنْ يكونَ اسْمًا كما مثَّلْنا، وخالَفَ في ذلك الجُرجانيُّ، فألْحقَ المضارعَ بالاسْمِ لتَشابُهِهما، وجعَلَ منه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾﴾ [البُروج: ١٣]، وهو عندَ غيرِه توْكيدٌ أو مبتدأٌ.

ويُشترَطُ له في نفْسِه أمْرانِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ بصِيغةِ المرْفوعِ، فيَمتنِعُ: (زيدٌ إيّاهُ الفاضلُ) و(أنت إيّاك العالِمُ).

والثاني: أنْ يُطابِقَ ما قبْلَه، فلا يَجوزُ: (كنتَ هو الفاضلَ).

المسْألةُ الثانيةُ: في فائدتِه، وهي ثلاثةُ أُمورٍ:

أحدُها: لفْظيٌّ، وهو الإعلامُ مِن أوَّلِ الأمْرِ بأنَّ ما بعدَه خبَرٌ لا تابعٌ، ولهذا سُمِّيَ: (فصْلًا)؛ لأنَّه فصَلَ بينَ الخبَرِ والتابعِ، و(عِمادًا)؛ لأنَّه يَعتمِدُ عليه معْنى الكلامِ.

والثاني: مَعنَويٌّ، وهو التوْكيدُ، ذكَرَه جَماعةٌ، وبنَوا عليه أنَّه لا يُجامِعُ التوْكيدَ، فلا يُقالُ: (زيدٌ نفْسُه هو الفاضلُ).

والثالثُ: مَعنَويٌّ أيضًا، وهو الاختِصاصُ.

المسْألةُ الثالثةُ: في محَلِّه.

زعَمَ البصْريُّونَ أنَّه لا محَلَّ له، ثمَّ قالَ أكثَرُهم: إنَّه حرْفٌ، فلا إشكالَ، وقالَ الخَليلُ: اسْمٌ، وقالَ الكوفيُّونَ: له محَلٌّ، ثمَّ قالَ الكِسائيُّ: محَلُّه بحسَبِ ما بعدَه، وقالَ الفرّاءُ: بحسَبِ ما قبْلَه.

المسْألةُ الرابعةُ: فيما يَحتملُ مِن الأوجُهِ.

يَحتملُ في نحوِ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧] الفصْليّةَ والتوْكيدَ، دُونَ الابتِداءِ؛ لانتِصابِ ما بعدَه، وفي نحوِ: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصَّافات: ١٦٥]، ونحوِ: (زيدٌ هو العالمُ) و(إنَّ عمْرًا هو الفاضلُ) الفصْليّةَ والابتِداءَ، دُونَ التوْكيدِ؛ لِدُخولِ اللامِ في الأُولى، ولِكَونِ ما قبْلَه ظاهرًا في الثانيةِ والثالثةِ، ولا يؤكَّدُ الظاهرُ بالمضمَرِ؛ لأنَّه ضَعيفٌ والظاهرُ قَويٌّ، ويَحتملُ الثلاثةَ في نحوِ: (أنتَ أنتَ الفاضلُ)، ونحوِ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩].

رَوابطُ الجُملةِ بما هي خبَرٌ عنه

وهي عشَرةٌ:

١- أحدُها: الضَميرُ، وهو الأصْلُ، ولهذا يُربَطُ به: مذْكورًا كـ(زيدٌ ضرَبتُه)، ومحْذوفًا مرْفوعًا نحوُ: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إذا قُدِّرَ: (لَهما ساحرانَ)، ومنْصوبًا كقراءةِ ابنِ عامرٍ في سُورةِ (الحَديدِ): ﴿وكلٌّ وعَدَ اللَّهُ الحُسنى﴾ [النِّساء: ٩٥]، وقولِ أبي النجْمِ:

٣٣٣- [قدْ أصبَحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي
علَيَّ ذنْبًا] كلُّه لمْ أَصنعِ

وقراءةِ جَماعةٍ: ﴿أَفَحُكمُ الجاهليَّة يَبغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفْعِ، ومجْرورًا نحوَ: (السمْنُ منَوانِ بدِرهمٍ)، أيْ: (منه).

تنْبيهٌ

قدْ يُوجَدُ الضَميرُ في اللفْظِ ولا يَحصلُ الربْطُ، وذلك في ثلاثِ مَسائلَ:

إحداها: أنْ يكونَ معْطوفًا بغيرِ الواوِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ عمْرٌو فهو) أو (ثمَّ هو).

والثانيةُ: أنْ يُعادَ العاملُ، نحوُ: (زيدٌ قامَ عمْرٌو وقامَ هو).

والثالثةُ: أنْ يكونَ بدَلًا، نحوُ: (حُسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجَبتْني هو)، فـ(هو): بدَلُ اشتِمالٍ مِن الضَميرِ المسْتترِ العائدِ على الجاريةِ، وهو في التقْديرِ كأنَّه مِن جُملةٍ أُخرى، وقِياسُ قولِ مَن جعَلَ العاملَ في البدَلِ نفْسَ العاملِ في المبدَلِ منه أنْ تَصحَّ المسْألةُ.

٢- الثاني: الإشارةُ، نحوُ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

٣- الثالث: إعادةُ المبتدأِ بلفْظِه، وأكثَرُ وُقوعِ ذلك في مَقامِ التهْويلِ والتفْخيمِ، نحوُ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقَّة: ١-٢].

٤- والرابعُ: إعادتُه بمعْناهُ، نحوُ: (زيدٌ جاءَني أبو عبْدِ اللهِ)، إذا كانَ (أبو عبْدِ اللهِ) كُنيةً له.

٥- والخامسُ: عُمومٌ يَشملُ المبتدأَ، نحوُ: (زيدٌ نِعمَ الرجُلُ)، وقولِه:

٣٣٤- [ألا ليتَ شِعري هلْ إلى أُمِّ جَحدَرٍ
سَبيلٌ؟] فأمّا الصبْرُ عنها فلا صبْرا

كذا قالوا، أمّا المِثالُ فقيلَ: الرابطُ إعادةُ المبتدأِ بمعْناهُ، على القولِ بأنَّ (ألْ) في فاعلَي (نِعمَ، وبئْسَ) للعهْدِ لا للجِنسِ، وأمّا البَيتُ فالرابطُ فيه إعادةُ المبتدأِ بلفْظِه، وليسَ العُمومُ فيه مُرادًا.

٦- والسادسُ: أنَّه يُعطَفُ بفاءِ السبَبيّةِ جُملةٌ ذاتُ ضَميرٍ على جُملةٍ خاليةٍ منه أو بالعكْسِ، نحوُ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقولِه:

٣٣٥- وإنسانُ عَيني يَحسرُ الماءُ تارةً
فيَبدو، وتاراتٍ يَجمُّ فيَغرَقُ

كذا قالوا، والبَيتُ مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ أصْلُه: (يَحسرُ الماءُ عنه)، أيْ: (يَنكَشفُ عنه).

٧- والسابعُ: العطْفُ بالواوِ، أَجازَه هِشامٌ وحدَه، نحوُ: (زيدٌ قامتْ هندٌ وأَكرمَها)، ونحوُ: (زيدٌ قامَ وقَعدتْ هندٌ)، بَناهُ على أنَّ الواوَ للجمْعِ، فالجُملتانِ كالجُملةِ، كمسْألةِ الفاءِ، وإنَّما الواوُ للجمْعِ في المفرَداتِ لا في الجُملِ، بدَليلِ جَوازِ: (هذانِ قائمٌ وقاعدٌ)،

دُونَ: (هذانِ يقومُ ويَقعُدُ).

٨- والثامنُ: شرْطٌ يَشتمِلُ على ضَميرٍ مدْلولٌ على جَوابِه بالخبَرِ، نحوُ: (زيدٌ يقومُ عمْرٌو إنْ قامَ).

٩- والتاسعُ: (ألْ) النائبةُ عن الضَميرِ، وهو قولُ الكوفيِّينَ وطائفةٍ مِن البصْريِّينَ، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النّازعَات: ٤٠-٤١]، الأصْلُ: (مأْواهُ)، وقالَ المانِعونَ: التقْديرُ: (هي المأْوى له).

١٠- العاشرُ: كَونُ الجُملةِ نفْسَ المبتدأِ في المعْنى، نحوُ: (هِجِّيرى أبي بكْرٍ: لا إلهَ إلّا اللهُ)، ومِن هذا أَخبارُ ضَميرِ الشأْنِ والقِصّةِ، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١]، ونحوُ: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبيَاء: ٩٧].

الأشْياءُ التي تَحتاجُ إلى الرابطِ

وهي أحدَ عشَرَ:

١- أحدُها: الجُملةُ المخبَرُ بها، وقدْ مَضتْ.

٢- الثاني: الجُملةُ الموْصوفُ بها، ولا يَربطُها إلّا الضَميرُ: إمّا مذْكورًا نحوَ: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسرَاء: ٩٣]، أو مقدَّرًا: إمّا مرْفوعًا كقولِه:

٣٣٦- إنْ يَـقـتُـلـوك فـإنَّ قـتْـلَـك لـمْ يـكـنْ
عـارًا عـلـيـك؟ ورُبَّ قـتْـلٍ عـارُ

أيْ: (هو عارٌ)، أو منْصوبًا كقولِه:

٣٣٧- [حـمَـيـتَ حِـمـى تِـهـامـةَ بـعـدَ نـجْـدٍ]
ومـا شـيءٌ حـمَـيـتَ بـمُـسـتـبـاحِ

أيْ: (حمَيتَه)، أو مجْرورًا نحوَ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٨]، فإنَّه على تقْديرِ: (فيه) أربعَ مرّاتٍ.

٣- الثالثُ: الجُملةُ الموْصولُ بها الأسْماءُ، ولا يَربطُها - غالبًا - إلّا الضَميرُ: إمّا مذْكورًا نحوَ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ونحوَ: ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [يسٓ: ٣٥]، ونحوَ: ﴿يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وإمّا مقدَّرًا نحوَ: ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحوَ: ﴿وما عَمِلتْ أيديْهم﴾ [يسٓ: ٣٥]، ونحوَ: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والحذْفُ مِن الصِلةِ أقْوى منه مِن الصِفةِ، ومِن الصِفةِ أقْوى منه مِن الخبَرِ.

وقدْ يَربطُها ظاهرٌ يَخلُفُ الضَميرَ، كقولِه:

٣٣٨- فـيـا رَبَّ لَـيـلـى أنـتَ فـي كـلِّ مَـوطـنٍ
وأنـتَ الـذي فـي رحْـمـةِ اللهِ أَطـمَـعُ

وهو قَليلٌ، قالوا: وتقْديرُه: (وأنتَ الذي في رحْمتِه)، وقدْ كانَ يُمكنُهم أنْ يُقدِّروا: (في رحْمتِك)، كقولِه:

٣٣٩- وأنتَ الذي أَخلَفتَني ما وعَدتَني
[وأَشمتَّ بي مَن كانَ فيك يَلومُ]

وكأنَّهم كَرِهوا بِناءَ قَليلٍ على قَليلٍ، إذِ الغالبُ: (أنتَ الذي فعَلَ)، وقولُهم: (فعَلتَ) قَليلٌ، ولكنَّه معَ هذا مَقِيسٌ.

٤- الرابعُ: الواقعةُ حالًا، ورابطُها: إمّا الواوُ والضَميرُ نحوُ: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء: ٤٣]، أو الواوُ فقطْ نحوُ: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يُوسُف: ١٤]، أو الضَميرُ فقطْ نحوُ: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾ [الزُّمَر: ٦٠]. وقدْ يَخلو منهما لفْظًا، فيُقدَّرُ الضَميرُ نحوُ: (مرَرتُ بالبُرِّ قَفيزٌ بدِرهمٍ)، أو الواوُ كقولِه - يَصفُ غائصًا لطلَبِ اللؤْلؤِ انتَصفَ النهارُ وهو غائصٌ وصاحبُه لا يَدري ما حالُه -:

٣٤٠- نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ
ورَفيقُه بالغَيبِ لا يَدري

٥- الخامسُ: المفسِّرةُ لعاملِ الاسْمِ المشتغَلِ عنه، نحوُ: (زيدًا ضرَبتُه) أو (ضرَبتُ أخاهُ) أو (عمْرًا وأخاهُ) أو (عمْرًا أخاهُ)، إذا قدَّرتَ الأخَ بَيانًا، فإنْ قدَّرتَه بدَلًا لمْ يَصحَّ نصْبُ الاسْمِ على

الاشتِغالِ، ولا رفْعُه على الابتِداءِ، وكذلك لَو عُطفَ بغيرِ الواوِ.

٦ و٧- السادسُ والسابعُ: بدَلا البعْضِ والاشتِمالِ، ولا يَربطُهما إلّا الضَميرُ: ملْفوظًا نحوَ: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْۚ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو مقدَّرًا نحوَ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، أيْ: (منهم)، ونحوَ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥]، أيْ: (فيه)، وقيلَ: إنَّ (ألْ) خلَفٌ عن الضَميرِ، أيْ: (نارِه).

ولِاشتِراطِ الرابطِ في بدَلِ البعْضِ وجَبَ في نحوِ قولِك: (مرَرتُ بثلاثةٍ: زيدٌ وعمْرٌو) القطْعُ بتقْديرِ (منهم)؛ لأنَّه لَو أُتبعَ لكانَ بدَلَ بعضٍ مِن غيرِ ضَميرٍ.

تنْبيهٌ

إنَّما لَمْ يَحتَجْ بدَلُ الكلِّ إلى رابطٍ لأنَّه نفْسُ المبدَلِ منه في المعْنى، كما أنَّ الجُملةَ التي هي نفْسُ المبتدأِ لا تَحتاجُ إلى رابطٍ لذلك.

٨- الثامنُ: معْمولُ الصِفةِ المشبَّهةِ، ولا يَربطُه أيضًا إلّا الضَميرُ: إمّا ملْفوظًا به نحوَ: (زيدٌ حسَنٌ وجْهُه) أو (وجْهًا منه)، أو مقدَّرًا نحوَ: (زيدٌ حسَنٌ وجْهًا)، أيْ: (منه)، واختُلفَ في نحوِ: (زيدٌ حسَنٌ الوجْهُ) بالرفْعِ، فقيلَ: التقْديرُ: (منه)، وقيلَ: (ألْ) خلَفٌ عن الضَميرِ.

٩- التاسعُ: جَوابُ اسْمِ الشرْطِ المرْفوعِ بالابتِداءِ، ولا يَربطُه أيضًا إلّا الضَميرُ: إمّا مذْكورًا نحوَ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥]، أو مقدَّرًا أو مَنوبًا عنه نحوَ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أيْ: (منه)، أو الأصْلُ: (في حجِّه).

١٠- العاشرُ: العاملانِ في بابِ التنازُعِ، فلا بدَّ مِن ارتِباطِهما: إمّا بعاطفٍ كما في (قامَ وقعَدا أخَواك)، أو عمَلِ أوَّلِهما في ثانيْهما نحوُ: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ۝٧﴾ [الجن: ٧]، أو كَونِ ثانيْهما جَوابًا للأوَّلِ: إمّا جَوابيّةَ الشرْطِ نحوُ: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جَوابيّةَ السؤالِ نحوُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، أو نحوِ ذلك مِن أوجُهِ الارتِباطِ.

الحادي عشَرَ: ألْفاظُ التوْكيدِ الأُوَلُ، وإنَّما يَربطُها الضَميرُ الملْفوظُ به، نحوُ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه) و(الزيدانِ كِلاهما) و(القَومُ كلُّهم)، واحتَرزتُ بذِكرِ (الأُوَلِ) عن (أجمَعَ) وأخَواتِه، فإنَّها إنَّما تؤكِّدُ بعدَ (كلٍّ)، نحوُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠].

الأُمورُ التي يَكتَسبُها الاسْمُ بالإضافةِ

وهي أحدَ عشَرَ:

أحدُها: التعْريفُ، نحوُ: (غُلامُ زيدٍ).

الثاني: التخْصيصُ، نحوُ: (غُلامُ امْرأةٍ) والمرادُ بالتخْصيصِ الذي لمْ يَبلغْ درَجةَ التعْريفِ، فإنَّ (غُلامُ رجُلٍ) أخَصُّ مِن (غُلامٌ)، ولكنَّه لمْ يَتميَّزْ بعَينِه كما يَتميَّزُ (غُلامُ زيدٍ).

الثالثُ: التخْفيفُ، كـ(ضاربُ زيدٍ) و(ضارِبا عمْرٍو) و(ضارِبو بكْرٍ) إذا أرَدتَ الحالَ أو الاستِقبالَ، فإنَّ الأصْلَ فيهنَّ أنْ يَعملنَ النصْبَ، ولكنَّ الخفْضَ أخَفُّ منه، إذْ لا تنْوينَ معه ولا نُونَ، ويدُلُّ على أنَّ هذه الإضافةَ لا تُفيدُ التعْريفَ قولُك: (الضارِبا زيدٍ) و(الضارِبو زيدٍ)، ولا يُجمَعُ على الاسْمِ تعْريفانِ، وقولُه تعالى: ﴿هَدْيَاۢ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ولا تُوصَفُ النكِرةُ بالمعرِفةِ، وقولُه تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، وقولُ أبي كَبيرٍ:

٣٤١- فأتتْ به حُوشَ الفؤادِ مبطَّنًا
[سُهُدًا إذا ما نامَ لَيلُ الهَوجَلِ]

ولا تَنتَصبُ المعرِفةُ على الحالِ، وقولُ جَريرٍ:

٣٤٢- يـا رُبَّ غـابـطِـنـا لَـو كـانَ يَـطـلـبُـكـمْ
[لاقـى مُـبـاعَـدةً مـنـكـم وحِـرمـانـا]

ولا تَدخلُ (رُبَّ) على المعارفِ.

فإنْ لمْ يكنْ الوصْفُ بمعْنى الحالِ والاستِقبالِ فإضافتُه محْضةٌ تُفيدُ التعْريفَ والتخْصيصَ، لأنَّها ليستْ في تقْديرِ الانفِصالِ.

الرابعُ: إزالةُ القُبحِ أو التجوُّزِ، كـ(مرَرتُ بالرجُلِ الحسَنِ الوجْهِ)، فإنَّ (الوجْهَ) إنْ رُفِعَ قبُحَ الكلامُ، لخُلوِّ الصِفةِ لفْظًا عن ضَميرِ الموْصوفِ، وإنْ نُصِبَ حصَلَ التجوُّزُ بإجرائِك الوصْفَ القاصرَ مُجرى المتَعدِّي.

الخامسُ: تذْكيرُ المؤنَّثِ، كقولِه:

٣٤٣- إنـارةُ الـعـقْـلِ مـكْـسـوفٌ بـطَـوعِ هَـوًى
وعـقْـلُ عـاصـي الـهَـوى يَـزدادُ تـنْـويـرا

قيلَ: ويُحتملُ أنْ يكونَ منه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويُبعدُه: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورىٰ: ١٧]، فذُكِّرَ الوصْفُ حيثُ لا إضافةَ، ولكنْ ذكَرَ الفرّاءُ أنَّهم الْتزَموا التذْكيرَ في (قَريبٍ) إذا لمْ يُرَدْ قُربُ النسَبِ، قصْدًا للفرْقِ.

السادسُ: تأْنيثُ المذكَّرِ، كقولِهم: (قُطعتْ بعضُ أَصابعِه)، وقُرِئَ: ﴿تلتقِطْه بعضُ السيَّارةِ﴾ [يُوسُف: ١٠]، وقالَ:

٣٤٤- ومـا حُـبُّ الـدِيـارِ شـغَـفـنَ قـلْـبـي
[ولـكـنْ حُـبُّ مَـن سـكَـنَ الـدِيـارا]

وأَنشدَ سيبويهِ:

٣٤٥- وتَـشـرَقُ بـالـقـولِ الـذي قـدْ أذَعـتَـهُ
كـمـا شَـرِقـتْ صـدْرُ الـقَـنـاةِ مِـن الـدَمِ

وإلى هذا البَيتِ يُشيرُ ابنُ حزْمٍ الظاهِريُّ في قولِه:

تـجـنَّـبْ صَـديـقًـا مِـثـلَ (مـا)، واحـذَرِ الـذي
يـكـونُ كـعـمْـرٍو بـيـنَ عُـربٍ وأعـجُـمِ
فـإنَّ صَـديـقَ الـسُـوءِ يُـزري، وشـاهِـدي:
(كـمـا شَـرِقـتْ صـدْرُ الـقَـنـاةِ مِـن الـدَمِ)

ومُرادُه بـ(ما) الكِنايةُ عن الرجُلِ الناقصِ كنقْصِ (ما) الموْصولةِ، وبـ(عمْرٍو) الكِنايةُ عن الرجُلِ المتزيِّدِ الآخذِ ما ليسَ له، كأخْذِ عمْرٍو الواوَ في الخطِّ.

وشرْطُ هذه المسْألةِ والتي قبْلَها صَلاحيةُ المضافِ للاستِغناءِ عنه؛ فلا يَجوزُ: (أَمةُ زيدٍ جاءَ)، ولا: (غُلامُ هندٍ ذَهبتْ).

السابعُ: الظرْفيّةُ، نحوُ: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقولِه:

٣٤٦- أنـا أبـو الـمِـنـهـالِ بـعـضَ الأحْـيـانْ
[لـيـسَ عـلـيَّ حـسَـبـي بـضـؤْلانْ]

الثامنُ: المصْدريّةُ، نحوُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧]، فـ(أيَّ): مفْعولٌ مُطلَقٌ، ناصبُه (يَنقلِبونَ)، و(يَعلمُ): معلَّقةٌ عن العمَلِ بالاستِفهامِ.

والتاسعُ: وُجوبُ التصدُّرِ، ولهذا وجَبَ تقْديمُ المبتدأِ في نحوِ: (غُلامُ مَن عندَك؟)، والخبَرِ في نحوِ: (صَبيحةَ أيِّ يومٍ سفَرُك؟)، والمفْعولِ في نحوِ: (غُلامَ أيِّهم أكرَمتَ؟)، و(مِن) ومجْرورِها في نحوِ: (مِن غُلامِ أيِّهم أنتَ أفضَلُ؟)، ووجَبَ الرفْعُ في نحوِ: (عَلِمتُ أبو مَن زيدٌ؟)، وإلى هذا يُشيرُ قولُ بعضِ الفُضَلاءِ:

عـلـيـك بـأرْبـابِ الـصُـدورِ فـمَـن غَـدا
مـضـافًـا لأرْبـابِ الـصُـدورِ تَـصـدَّرا

وإيّـاك أنْ تَـرضـى صَـحـابـةَ نـاقـصٍ
فـتَـنـحـطَّ قـدْرًا مِـن عُـلاك وتُـحـقَـرا

فـرفْـعُ (أبـو مَـن) ثـمَّ خـفْـضُ (مـزمَّـلٍ)
يُـبـيِّـنُ قـولـي مُـغـريًـا ومـحـذِّرا

والإشارةُ بقولِه: "ثمَّ خفْضُ (مزمَّلٍ)" إلى قولِ امْرئِ القَيسِ:

٣٤٧- كـأنَّ أَبـانًـا فـي عَـرانـيـنِ وبْـلِـهِ
كَـبـيـرُ أُنـاسٍ فـي بِـجـادٍ مـزمَّـلِ

وذلك لأنَّ (مزمَّلًا) صِفةٌ لـ(كَبيرُ) فكانَ حقُّه الرفْعَ، ولكنَّه خُفضَ لمجاوَرتِه للمخْفوضِ.

والعاشرُ: الإعرابُ، نحوُ: (هذه خمْسةَ عشَرُ زيدٍ) فيمَن أَعربَه، والأكثَرُ البِناءُ.

والحادي عشَرَ: البِناءُ، وذلك في ثلاثةِ أبْوابٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ المضافُ مُبهَمًا كـ(غيرٍ) و(مِثلٍ) و(دُونٍ)، وقدِ استُدلَّ على ذلك بأُمورٍ، منها قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾ [الذّاريَات: ٢٣] فيمَن فتَحَ (مِثلًا)، وقراءةُ بعضِ السلَفِ: ﴿أنْ يُصيبَكم مِثلَ ما أصابَ﴾ [هُود: ٨٩] بالفتْحِ، وزعَمَ ابنُ مالكٍ أنَّ ذلك لا يكونُ في (مِثلٍ) لِمُخالَفتِها للمُبهَماتِ، فإنَّها تُثنّى وتُجمَعُ، كقولِه تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعَام: ٣٨]، وقولِ الشاعرِ:

٣٤٨- [مَن يَفعلِ الحسَناتِ اللهُ يَشكُرُها]
والـشـرُّ بـالـشـرِّ عـنـدَ اللهِ مِـثـلانِ

وزعَمَ أنَّ (حقًّا) اسْمُ فاعلٍ مِن (حقَّ، يحِقُّ)، وأصْلُه: (حاقٌّ) فقُصِرَ، كما قيلَ: (برٌّ) و(شرٌّ) و(نمٌّ)، ففيه ضَميرٌ مستتِرٌ، و(مِثلَ): حالٌ منه، وأنَّ فاعلَ (يُصيبَكم) ضَميرُه تعالى، لتقدُّمِه في ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾

[هُود: ٨٨]، و(مِثلَ) مصْدرٌ، ومنها قولُه:

٣٤٩- لَمْ يَمنعِ الشرْبَ منها غيرَ أنْ نَطقتْ
حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ

فـ(غيرَ): فاعلٌ لـ(يَمنعْ)، وقدْ جاءَ مفْتوحًا، ولا يأْتي فيه بحْثُ ابنِ مالكٍ؛ لأنَّ قولَهم: (غَيرانِ وأغْيارٌ) ليسَ بعرَبيٍّ.

ولَو كانَ المضافُ غيرَ مبهَمٍ لمْ يُبنَ، وأمّا قولُ الجُرجانيِّ ومُوافِقيْه إنَّ (غُلامي) ونحوَه مبْنيٌّ: فمرْدودٌ، ويَلزمُهم بِناءُ (غُلامِك، وغُلامِه)، ولا قائلَ بذلك.

الثاني: أنْ يكونَ المضافُ زمانًا مبهَمًا، والمضافُ إليه (إذْ)، نحوُ: ﴿ومِن خِزيِ يومَئذٍ﴾ [هُود: ٦٦] و﴿مِن عَذابِ يومَئذٍ﴾ [المعارج: ١١]، يُقرأانِ بجرِّ (يومٍ) وفتْحِه.

الثالثُ: أنْ يكونَ زمانًا مبهَمًا والمضافُ إليه فِعلٌ مبْنيٌّ، بِناءً أصْليًّا كانَ البِناءُ كقولِه:

٣٥٠- على حينَ عاتَبتُ المَشيبَ على الصِبا
وقلتُ: أَلَمّا أَصحُ والشَيبُ وازِعُ؟

أو بِناءً عارِضًا كقولِه:

٣٥١- لَأَجتذِبنْ منهنَّ قلْبي تحلُّمًا
على حينَ يَستصبِينَ كلَّ حَليمِ

رُوِيا بالفتْحِ، وهو أرجَحُ مِن الإعرابِ عندَ ابنِ مالكٍ، ومرْجوحٌ عندَ ابنِ عُصفورٍ.

فإنْ كانَ المضافُ إليه فِعلًا معرَبًا أو جُملةً اسْميّةً، فقالَ البصْريُّونَ: يَجبُ الإعرابُ، والصَحيحُ جَوازُ البِناءِ، ومنه قراءةُ نافعٍ: ﴿هذا يومَ يَنفعُ الصادقين﴾ [المائدة: ١١٩] بفتْحِ (يومَ)، وقراءةُ غيرِ أبي عمْرٍو وابنِ كَثيرٍ: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفِطار: ١٩] بالفتْحِ.

الأُمورُ التي لا يكونُ الفِعلُ معَها إلّا قاصرًا

وهي عِشرونَ:

أحدُها: كَونُه على (فعُلَ) بالضمِّ كـ(ظرُفَ) و(شرُفَ)؛ لأنَّه وقْفٌ على أفْعالِ السَجايا وما أَشبهَها ممّا يقومُ بفاعلِه ولا يَتجاوزُه، ولهذا يَتحوَّلُ المتَعدِّي قاصرًا إذا حُوِّلَ وزْنُه إلى (فعُلَ) لغرَضِ المبالَغةِ والتعجُّبِ، نحوُ: (ضرُبَ الرجُلُ، وفهُمَ) بمعْنى (ما أضرَبَه، وأفهَمَه!).

والثاني والثالثُ: كَونُه على (فعَلَ) بالفتْح أو (فعِلَ) بالكسْرِ، ووصْفُهما على (فَعيلٍ)، نحوُ: (ذلَّ) و(قَوِيَ).

والرابعُ: كَونُه على (أفعَلَ) بمعْنى (صارَ ذا كذا)، نحوُ: (أغَدَّ البَعيرُ) و(أحصَدَ الزرْعُ) إذا صارا ذوَي غُدّةٍ وحَصادٍ.

والخامسُ: كَونُه على (افْعَللّ)، كـ(اقْشَعرَّ) و(اشْمَأزَّ).

والسادسُ: كَونُه على (افْوَعلّ)، كـ(اكْوَهدَّ الفرْخُ) إذا ارْتَعدَ.

والسابعُ: كَونُه على (افْعَنللَ) بأَصالةِ اللامَين، كـ(احْرَنجمَ) بمعْنى (اجتَمعَ).

الثامنُ: كَونُه على (افْعَنللَ) بزِيادةِ إحدى اللامَين، كـ(اقْعَنسسَ الجمَلُ) إذا أَبى أنْ يَنقادَ.

والتاسعُ: كَونُه على (افْعَنلى)، كـ(احْرَنبى الدِيكُ) إذا انتَفشَ.

العاشرُ: كَونُه على (استفعَلَ) وهو دالٌّ على التحوُّلِ، كـ(استحجَرَ الطِينُ)، وقولِهم: (إنَّ البُغاثَ بأرضِنا يَستنسِرُ).

الحادي عشَرَ: كَونُه على وزْنِ (انْفَعلَ)، نحوُ: (انْطَلقَ) و(انْكَسرَ).

الثاني عشَرَ: كَونُه مُطاوِعًا لِمُتعدٍّ إلى واحدٍ، نحوُ: (كسَرتُه فانْكَسرَ) و(أزعَجتُه فانْزَعجَ).

فإنْ قلتَ: قدْ مَضى عدُّ انْفَعلَ.

قلتُ: نعَمْ، لكنْ تلك علامةٌ لفْظيّةٌ وهذه مَعنَويّةٌ، وأيضًا فالمطاوِعُ لا يَلزمُ وزْنَ (انْفَعلَ)، تقولُ: (ضاعَفتُ الحسابَ فتَضاعفَ) و(علَّمتُه فتَعلَّمَ) و(ثلَمتُه فثلِمَ)، وأصْلُه أنَّ المطاوِعَ يَنقصُ عن المطاوَعِ

درَجةً، كـ(أَلبَستُه الثَوبَ فلَبِسَه) و(أَقَمتُه فقامَ).

والثالثَ عشَرَ: أنْ يكونَ رُباعيًّا مَزيدًا فيه، نحوُ: (تَدحْرجَ) و(احْرَنجمَ) و(اقْشَعرَّ) و(اطْمَأنَّ).

الرابعَ عشَرَ: أنْ يُضمَّنَ معْنى فِعلٍ قاصرٍ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓۖ﴾ [الأحقاف: ١٥]، فإنَّها ضُمِّنتْ معْنى (ولا تَنبُ)، و(يَخرُجونَ)، و(تَحدَّثوا)، (وبارِكْ).

والسِتّةُ الباقيةُ: أنْ يدُلَّ على سَجيّةٍ، كـ(لَؤمَ) و(جبُنَ) و(شجُعَ).

أو على عرَضٍ، كـ(فَرِحَ) و(بَطِرَ) و(أَشِرَ) و(حَزِنَ) و(كَسِلَ).

أو على نَظافةٍ، كـ(طهُرَ) و(وَضؤَ).

أو دنَسٍ، كـ(نَجِسَ) و(رَجِسَ) و(أَجنبَ).

أو على لَونٍ، كـ(احْمرَّ) و(اخْضرَّ) و(أَدِمَ) و(احْمارَّ) و(اسْوادَّ).

أو حِليةٍ، كـ(دَعِجَ) و(كَحِلَ) و(شَنِبَ) و(سَمِنَ) و(هزَلَ).

الأُمورُ التي يَتعدّى بها الفِعلُ القاصرُ

وهي سبْعةٌ:

أحدُها: همْزةُ (أَفعلَ)، نحوُ: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وقدْ يُنقَلُ المتَعدِّي إلى واحدٍ بالهمْزةِ إلى التَعدِّي إلى اثْنَينِ، نحوُ: (أَلبَستُ زيدًا ثَوبًا) و(أَعطَيتُه دِينارًا)، ولمْ يُنقَلْ مُتعدٍّ إلى اثْنَينِ بالهمْزةِ إلى التعَدِّي إلى ثلاثةٍ إلّا في (رأى) و(عَلِم)، وقيلَ: النقْلُ بالهمْزةِ كلُّه سَماعيٌّ، وقيلَ: قِياسيٌّ في القاصرِ والمتَعدِّي إلى واحدٍ، والحقُّ أنَّه قِياسيٌّ في القاصرِ، سَماعيٌّ في غيرِه، وهو ظاهرُ مَذهَبِ سيبويهِ.

والثاني: أَلِفُ المفاعَلةِ، تقولُ في (جلَسَ زيدٌ) و(مَشى) و(سارَ): (جالَستُ زيدًا) و(ماشَيتُه) و(سايَرتُه).

الثالثُ: صَوغُه على (فعَلتُ) بالفتْحِ (أفعُلُ) بالضمِّ، لإفادةِ الغلَبةِ، تقولُ: (كرَمتُ زيدًا) بالفتح، أيْ: (غلَبتُه في الكرَمِ).

الرابعُ: صَوغُه على (استفعَلَ) للطلَبِ أو النِسبةِ إلى الشيءِ، كـ(استخرَجتُ المالَ) و(استحسَنتُ زيدًا) و(استقبَحتُ الظُلمَ)، وقدْ يُنقَلُ ذُو المفْعولِ الواحدِ إلى اثْنَينِ، نحوُ: (استكتَبتُه الكتابَ) و(استغفَرتُ اللهَ الذنْبَ).

والخامسُ: تضْعيفُ العَينِ، تقولُ في (فَرِحَ زيدٌ): (فرَّحتُه)، ومنه: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشّمس: ٩]، ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ﴾ [يُونس: ٢٢].

وقدِ اجتَمعَتِ التعْديةُ بالهمْزةِ والتضْعيفِ في قولِه تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: ٣-٤]، وزعَمَ الزَمخْشريُّ أنَّ بينَ التعْديتَينِ فرْقًا، فقالَ: "لَمّا نزَلَ القرآنُ منجَّمًا، والكتابانِ جُملةً، جيءَ بـ(نزَّلَ) في الأوَّلِ، و(أَنزلَ) في الثاني".

ويُشكِلُ على الزَمخْشريِّ قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفُرقان: ٣٢]، فقرَنَ (نُزِّلَ) بـ(جُملةً واحدةً)، وقولُه تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النِّسَاء: ١٤٠]، وذلك إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ الآيةَ [الأنعَام: ٦٨]، وهي آيةٌ واحدةٌ.

والنقْلُ بالتضْعيفِ سَماعيٌّ مُطلَقًا.

السادسُ: التضْمينُ، فلذلك قالوا: (فَرِقتُ زيدًا) و﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البَقَرَة: ١٣٠]؛ لتضمُّنِهما معْنى (خافَ) و(امْتَهنَ) أو (أَهلكَ).

ويَختصُّ التضْمينُ عن غيرِه مِن الـمُعدِّياتِ بأنَّه قدْ يَنقلُ الفِعلَ أكثرَ مِن درَجةٍ، ولذلك عُدِّيَ (أَلَوتُ) بقصْرِ الهمْزةِ بمعْنى (قصَّرتُ) إلى مفْعولَينِ بعدَ ما كانَ قاصِرًا، وذلك في قولِهم: (لا آلوك نُصحًا) و(لا آلوك جُهدًا)، لَمّا ضُمِّنَ معْنى (لا أَمنَعُك)، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عِمرَان: ١١٨].

السابعُ: إسقاطُ الجارِّ توسُّعًا، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البَقَرَة: ٢٣٥]، أيْ: (على سِرٍّ)، أيْ: (نِكاحٍ)، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أيْ: (عن أمْرِه)، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، أيْ: (عليه).

ولا يُحذَفُ الجارُّ قِياسًا إلّا مِن (أنْ) و(أنَّ)، وأَهملَ النحْويُّونَ هُنا ذِكرَ (كَي)، معَ تجْويزِهم في نحوِ: (جئتُ كَي تُكرِمَني) أنْ تكونَ (كَي) مصْدريّةً واللامُ مقدَّرةً، والمعْنى: (لأنْ تُكرِمَني)، وأجازُوا أيضًا كَونَها تعْليليّةً و(أنْ) مُضمَرةً بعدَها، ولا يُحذَفُ معَ (كَي) إلّا لامُ العِلّةِ، لأنَّها لا يَدخلُ عليها جارٌّ غيرُها، بخِلافِ أختَيها، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عِمران: ١٨]، أيْ: (بأنَّ لهم) و(بأنَّه)، ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧]، أيْ: (في أنْ) أو (عن أنْ)، على خِلافٍ في ذلك بينَ المفسِّرينَ.

ومحَلُّ (أنْ) و(أنَّ) وصِلتِهما بعدَ حذْفِ الجارِّ: نصْبٌ عندَ الخَليلِ وأكثَرِ النحْويِّينَ، حمْلًا على الغالبِ فيما ظهَرَ فيه الإعرابُ ممّا حُذِفَ منه، وجوَّزَ سيبويهِ أنْ يكونَ المحَلُّ جرًّا.

البابُ الخامسُ

في ذِكرِ الجِهاتِ التي يَدخلُ الاعتِراضُ على المعرِبِ مِن جِهتِها

البابُ الخامسُ
في ذِكرِ الجِهاتِ التي يَدخلُ الاعتِراضُ على المعرِبِ مِن جِهتِها

وهي عشْرٌ:

الجِهةُ الأُولى

أنْ يُراعيَ ما يَقتَضيه ظاهرُ الصِناعةِ ولا يُراعيَ المعْنى، وكَثيرًا ما تَزِلُّ الأقْدامُ بسبَبِ ذلك.

وأوَّلُ واجبٍ على المعرِبِ أنْ يَفهَمَ معْنى ما يُعرِبُه، مفرَدًا ومركَّبًا، ولهذا لا يَجوزُ إعرابُ فَواتحِ السُوَرِ، على القولِ بأنَّها مِن المتَشابِهِ الذي استأْثرَ اللهُ تعالى بعِلمِه.

وها أنا مُورِدٌ بعَونِ اللهِ أمْثِلةً متى بُنيَ فيها على ظاهرِ اللفْظِ ولم يُنظَرْ في مُوجَبِ المعْنى حصَلَ الفَسادُ، وبعضُ هذه الأمْثِلةِ وقَعَ للمعرِبينَ فيه الوهَمُ بهذا السبَبِ، وستَرى ذلك مَعينًا.

فأحدُها: قولُه تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾ [هود: ٨٧]، فإنَّه يَتبادرُ إلى الذِهنِ عطْفُ

(أنْ نَفعلَ) على (أنْ نَتركَ)، وذلك باطلٌ، لأنَّه لمْ يأْمرْهم أنْ يَفعلوا في أمْوالِهم ما يَشاؤونَ، وإنَّما هو عطْفٌ على (ما)، فهو معْمولٌ للترْكِ، والمعْنى: (أنْ نَتركَ أنْ نَفعلَ).

الثاني: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصَّافات: ١٠٢]، فإنَّ المتبادِرَ تعلُّقُ (معَ) بـ(بلَغَ)، قالَ الزَمخْشريُّ: "أيْ: فلمّا بلَغَ أنْ يَسعى معَ أبيْه في أشْغالِه وحَوائجِه"، قالَ: "ولا يَتعلَّقُ (معَ) بـ(بلَغَ)؛ لاقتِضائِه أنَّهما بلَغا معًا حدَّ السعْيِ، ولا بـ(السعْيَ)؛ لأنَّ صِلةَ المصْدرِ لا تَتقدَّمُ عليه، وإنَّما هي متعلِّقةٌ بمحْذوفٍ على أنْ يكونَ بَيانًا، كأنَّه قيلَ: فلمّا بلَغَ الحدَّ الذي يَقدِرُ فيه على السعْيِ، فقيلَ: معَ مَن؟ فقيلَ: معَ أعطَفِ الناسِ عليه، وهو أبوه، أيْ: إنَّه لمْ يَستحكِمْ قوّتَه بحيثُ يَسعى معَ غيرِ مُشفِقٍ".

الثالثُ: قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعَام: ١٢٤]، فإنَّ المتبادِرَ أنَّ (حيثُ) ظرْفُ مكانٍ، لأنَّه المعْروفُ في استِعمالِها، ويَردُّه أنَّ المرادَ أنَّه تعالى يعلَمُ المكانَ المستحِقَّ للرِسالةِ، لا أنَّ عِلمَه في المكانِ، فهو مفْعولٌ به لا مفْعولٌ فيه، وحينَئذٍ فلا يَنتصبُ بـ(أعلَمُ) إلّا على قولِ بعضِهم بشرْطِ تأْويلِه بـ(عالِمٌ)، والصَوابُ انتِصابُه بـ(يَعلمُ) محْذوفًا دلَّ عليه (أعلَمُ).

الرابعُ: قولُه تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٣]، فإنَّ المتبادِرَ تعلُّقُ (مِن) بـ(أغْنِياءَ) لِمُجاوَرتِه له، ويُفسدُه

أنَّهم متى ظنَّهم ظانٌّ قدِ استَغنَوا مِن تعفُّفِهم عَلِمَ أنَّهم فُقَراءُ مِن المالِ، فلا يكونُ جاهلًا بحالِهم، وإنَّما هي متعلِّقةٌ بـ(يَحسَبُ)، وهي للتعْليلِ.

الخامسُ: قولُه تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فإنَّ المتبادِرَ تعلُّقُ الاستِثناءِ بالجُملةِ الثانيةِ، وذلك فاسدٌ؛ لاقتِضائِه أنَّ مَن اغتَرفَ غُرفةً بيَدِه ليسَ منه، وليسَ كذلك، بلْ ذلك مُباحٌ لهم، وإنَّما هو مُستثْنًى مِن الأُولى، وإنَّما سهُلَ الفصْلُ بالجُملةِ الثانيةِ لأنَّها مفْهومةٌ مِن الأُولى المفْصولةِ، لأنَّه إذا ذُكرَ أنَّ الشاربَ ليسَ منه اقتَضى بمفْهومِه أنَّ مَن لمْ يَطعَمْه منه، فكانَ الفصْلُ به كلا فصْلٍ.

السادسُ: قولُ ابنِ دُريدٍ:

٣٥٢- إنَّ امْرأَ القَيسِ جَرى إلى مَدًى
فاعْتاقَه حِمامُه دُونَ المَدى

فإنَّ المتبادِرَ تعلُّقُ (إلى) بـ(جَرى)، ولَو كانَ كذا لكانَ الجرْيُ قدِ انتَهى إلى ذلك المَدى، وذلك مُناقِضٌ لقولِه: (فاعْتاقَه حِمامُه دُونَ المَدى)، وإنَّما (إلى مَدًى) متعلِّقٌ بكَونٍ خاصٍّ منْصوبٍ على الحالِ، أيْ: (طالِبًا إلى مَدًى)، ونَظيرُه قولُه أيضًا يَصفُ الحاجَّ:

٣٥٣- يَنوي التي فَضَّلَها ربُّ العُلا
لَمّا دَحا تُربتَها على البُنى

فإنَّ قولَه: (على البُنى) متعلِّقٌ بأبعَدِ الفِعلَينِ وهو (فضَّلَ)، لا بأقرَبِهما وهو (دَحا) بمعْنى (بسَطَ)، لفَسادِ المعْنى.

السابعُ: قولُ بعضِهم في ﴿أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥] إنَّه صِفةٌ لـ﴿غُثَآءً﴾، وهذا ليسَ بصَحيحٍ على الإطلاقِ، بلْ إذا فُسِّرَ الأحْوى بالأسوَدِ مِن الجَفافِ واليُبسِ، وأمّا إذا فُسِّرَ بالأسوَدِ مِن شِدّةِ الخُضرةِ لكَثرةِ الرِيِّ كما فُسِّرَ ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٦٤]، فجعْلُه صِفةً لـ(غُثاءً) كجعْلِ (قيِّمًا) صِفةً لـ(عِوَجًا)، وإنَّما الواجبُ أنْ يكونَ حالًا مِن (المرْعى)، وأُخِّرَ لتَناسُبِ الفَواصلِ.

الثامنُ: قولُ بعضِهم في قولِه تعالى: ﴿فأَخرجْنا به نَباتَ كلِّ شيءٍ، فأَخرجْنا منه خَضِرًا نُخرجُ منه حبًا مُتراكِبًا، ومِن النخْلِ مِن طلْعِها قِنوانٌ دانيةٌ وجنّاتٌ مِن أعْنابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] فيمَن رفَعَ (جنّاتٌ): إنَّه عطْفٌ على (قِنوانٌ)، وهذا يَقتضي أنَّ جنّاتِ الأعْنابِ تَخرجُ مِن طلْعِ النخْلِ، وإنَّما هو مبتدأٌ، بتقْديرِ: (وهُناك جنّاتٌ)، أو: (ولهم جنّاتٌ)، ونَظيرُه قراءةُ مَن قرأَ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الواقِعة: ٢٢] بالرفْعِ، بعدَ قولِه تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾[1] [الواقِعة: ١٧-١٨]، أي: (ولهم حُورٌ)، وأمّا قراءةُ السبْعةِ: ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] بالنصْبِ فبالعطْفِ على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وهو مِن بابِ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البَقَرَة: ٩٨].

---

(١) أورد المؤلف هنا آية مشابهة من سورة (الصافات) سهوًا، فاستبدلتُ بها الصواب.

التاسعُ: قولُ ابنِ السِيدِ في قولِه تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عِمرَان: ٩٧] إنَّ (مَن) فاعلٌ بالمصْدرِ، ويَردُّه أنَّ المعْنى حينَئذٍ: (ولله على الناسِ أنْ يَحجَّ المُستطيعُ)، فيَلزمُ تأْثيمُ جَميعِ الناسِ إذا تَخلَّفَ مُستطيعٌ عن الحجِّ، وفيه - معَ فَسادِ المعْنى - ضعْفٌ مِن جِهةِ الصِناعةِ، لأنَّ الإتيانَ بالفاعلِ بعدَ إضافةِ المصْدرِ إلى المفْعولِ شاذٌّ، حتّى قيلَ: إنَّه ضَرورةٌ، كقولِه:

٣٥٤- أَفنى تِلادي وما جمَّعتُ مِن نشَبٍ
قرْعُ القَواقيزِ أَفواهُ الأَباريقِ

فيمَن رواهُ برفْعِ (أفواهُ)، والحقُّ جَوازُ ذلك في النثْرِ، إلّا أنَّه قَليلٌ، ودَليلُ جَوازِه هذا البَيتُ، فإنَّه رُويَ بالرفْعِ معَ التمكُّنِ مِن النصْبِ - وهي الرِوايةُ الأُخرى -، وذلك على أنَّ (القَواقيزَ) الفاعلُ، و(الأَفواهَ) مفْعولٌ، وصحَّ الوجْهانِ لأنَّ كلًّا منهما قارعٌ ومقْروعٌ، ومِن مَجيئِه في النثْرِ الحَديثُ: «**وحجُّ البَيتِ مَن استَطاعَ إليه سَبيلًا**»(١)، ولا يأتي فيه ذلك الإشكالُ؛ لأنَّه ليسَ فيه ذِكرُ الوُجوبِ على الناسِ، والمشْهورُ في (مَن) في الآيةِ أنَّها بدَلٌ مِن (الناسِ) بدَلَ بعضٍ.

العاشرُ: قولُ الزَمخْشريِّ في قولِه تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِىۖ﴾ [المائدة: ٣١] إنَّ انتِصابَ

(١) رواه البيهقي في (شعب الإيمان) بسند ضعيف، وأصله عند مسلم.

(أُوارِيَ) في جَوابِ الاستِفهامِ، ووجْهُ فَسادِه أنَّ جَوابَ الشيءِ مُسبَّبٌ عنه، والـمُواراةُ لا تَتسبَّبُ عن العجْزِ، وإنَّما انتِصابُه بالعطْفِ على (أكونَ).

الحادي عشَرَ: قولُ بعضِهم في ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨] إنَّ الأصْلَ: (اتَّخذوهم قُربانًا)، وإنَّ الضَميرَ و(قُربانًا): مفْعولانِ، و(آلهةً): بدَلٌ مِن (قُربانًا)، وقالَ الزَمخْشريُّ: "إنَّ ذلك فاسدٌ في المعْنى، وإنَّ الصَوابَ أنَّ (آلهةً) هو المفْعولُ الثاني، وأنَّ (قُربانًا): حالٌ"، ولمْ يُبيِّنْ وجْهَ فَسادِ المعْنى، ووجْهُه أنَّهم إذا ذُمُّوا على اتِّخاذِهم قُربانًا مِن دُونِ اللهِ اقتَضى مفْهومُه الحثَّ على أنْ يَتَّخِذوا اللهَ سُبحانَه قُربانًا، كما أنَّك إذا قلتَ: (أَتتَّخِذُ فُلانًا معلِّمًا دُوني؟) كنتَ آمِرًا له أنْ يتَّخِذَك معلِّمًا دُونَه، واللهُ تعالى يُتقرَّبُ إليه بغيرِه، ولا يُتقرَّبُ به إلى غيرِه، سُبحانَه.

حُكيَ عن اليَزيديِّ أنَّه قالَ في قولِ العرْجيِّ:

٣٥٥- أَظَلـومُ إنَّ مُـصـابَـكـم رجُـلًا
ردَّ الـسـلامَ تَـحـيـةً ظُـلـمُ

إنَّ الصَوابَ: (رجُلٌ) بالرفْعِ خبَرًا لـ(إنَّ)، وعلى هذا الإعرابِ يَفسُدُ المعْنى المرادُ في البَيتِ، ولا يَتحصَّلُ له معْنًى البتّةَ، وله حِكايةٌ مشْهورةٌ بينَ أهْلِ الأدَبِ:

روَوا عن أبي عُثمانَ المازنيِّ أنَّ بعضَ أهْلِ الذِمّةِ بذَلَ له مئةَ دِينارٍ على أنْ يُقرئَه كتابَ سيبويهِ، فامتَنعَ مِن ذلك معَ ما كانَ به مِن شِدّةِ احتِياجٍ، فلامَه تِلميذُه المبرِّدُ، فأجابَه بأنَّ الكتابَ مُشتمِلٌ على ثلاثِ مئةٍ وكذا وكذا آيةً مِن كتابِ اللهِ تعالى، فلا يَنبَغي تمْكينُ ذِمّيٍّ مِن قراءتِها. ثمَّ قُدرَ أنْ غنَّتْ جاريةٌ بحضْرةِ الواثقِ بهذا البَيتِ، فاختَلفَ الحاضرونَ في نصْبِ (رجُلٍ) ورفْعِه، وأَصرَّتِ الجاريةُ على النصْبِ، وزعَمتْ أنَّها قرأتْه على أبي عُثمانَ كذلك، فأمَرَ الواثقُ بإشخاصِه مِن البصْرةِ، فلمّا حضَرَ أوجبَ النصْبَ، وشرَحَه بأنَّ (مُصابَكم) بمعْنى (إِصابتِكم) و(رجُلًا) مفْعولُه، و(ظُلمٌ) الخبَرُ، ولهذا لا يَتِمُّ المعْنى بدُونِه، قالَ: فأخَذَ اليَزيديُّ في مُعارَضتي، فقلتُ له: هو كقولِك: (إنَّ ضرْبَك زيدًا ظُلمٌ)، فاستَحسنَه الواثقُ، ثمَّ أمَرَ له بألْفِ دِينارٍ، وردَّه مُكرَمًا، فقالَ للمبرِّدِ: تَركْنا للهِ مئةَ دِينارٍ فعوَّضَنا ألْفًا.

الجِهةُ الثانيةُ

أنْ يُراعيَ المعرِبُ معْنًى صَحيحًا، ولا يَنظرَ في صِحّتِه في الصِناعةِ، وها أنا مُورِدٌ لك أمْثِلةً مِن ذلك:

أحدُها: قولُ بعضِهم في ﴿وثَمودًا فما أبقى﴾ [النّجْم: ٥١] إنَّ (ثَمودًا) مفْعولٌ مقدَّمٌ، وهذا مُمتنِعٌ؛ لأنَّ (ما) النافيةَ لها الصّدرُ، فلا يَعملُ ما بعدَها فيما قبْلَها، وإنَّما هو معْطوفٌ على (عادًا)، أو هو بتقْديرِ:

(وأَهلكَ ثَمودًا)، وإنَّما جاءَ:

٣٥٦- ونحنُ عن فضْلِك ما استَغنَينا

لأنَّه شِعرٌ، معَ أنَّ المعْمولَ ظرْفٌ.

الثاني: تعْليقُ جَماعةٍ الظُروفَ مِن قولِه تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هُود: ٤٣]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يُوسُف: ٩٢]، ومِن قولِه ﷺ: «**لا مانعَ لِما أعطَيتَ، ولا مُعطيَ لِما منَعتَ**»[1] باسْمِ (لا)، وذلك باطلٌ عندَ البصْريِّينَ؛ لأنَّ اسْمَ (لا) حينَئذٍ مطوَّلٌ، فيَجبُ نصْبُه وتنْوينُه، وإنَّما التعْليقُ في ذلك بمحْذوفٍ، إلّا عندَ البغْداديِّينَ.

الثالثُ: وهو عكْسُ ذلك، تعْليقُ بعضِهم الظرْفَ مِن قولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٨٣] بمحْذوفٍ هو الخبَرُ، أيْ: (كائنٌ عليكم)، وذلك مُمتنِعٌ عندَ الجُمهورِ، وإنَّما هو متعلِّقٌ بالمذْكورِ وهو (الفضْلُ)؛ لأنَّ خبَرَ المبتدأِ بعدَ (لَولا) واجبُ الحذْفِ.

الرابعُ: قولُ الحَوفيِّ إنَّ الباءَ مِن قولِه تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النَّمل: ٣٥] مُتعلِّقةٌ بـ(ناظرةٌ)، ويَردُّه أنَّ الاستِفهامَ له الصدْرُ، ومِثلُه قولُ ابنِ عَطيّةَ في ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] إنَّ (أنّى) ظرْفٌ لـ(قاتَلَهم اللهُ)، وأيضًا فيَلزمُ كَونُ (يؤفَكونَ) لا مَوقعَ لها حينَئذٍ، والصَوابُ تعلُّقُهما بما بعدَهما.

(١) متفق عليه.

ونَظيرُهما قولُ المفسِّرينَ في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الرُّوم: ٢٥] إنَّ المعْنى: (إذا أنتم تَخرجونَ مِن الأرضِ)، فعلَّقُوا ما قبْلَ (إذا) بما بعدَها، حَكى ذلك عنهم أبو حاتمٍ في كتابِ (الوقْفِ والابتِداءِ)، وهذا لا يَصحُّ في العرَبيّةِ.

الخامسُ: قولُ بعضِهم في بَيتِ المتَنبِّي يُخاطبُ الشَيبَ:

٣٥٧- ابعَدْ بَعِدتَ بَياضًا لا بَياضَ لهُ
لأنتَ أسوَدُ في عَيني مِن الظُلَمِ

إنَّ (مِن) مُتعلِّقةٌ بـ(أسوَدُ)، وهذا يَقتضي كَونَه اسْمَ تفْضيلٍ، وذلك مُمتنِعٌ في الألْوانِ، والصَحيحُ أنَّ (مِن الظُلَمِ) صِفةٌ لـ(أسوَدُ)، أيْ: (أسوَدُ كائنٌ مِن جُملةِ الظُلَمِ)، وكذا قولُه:

٣٥٨- يَلقاكَ مُرتدِيًا بأحمَرَ مِن دَمٍ
ذَهبتْ بخُضرتِه الطُلى والأكبُدُ

(مِن دَمٍ): إمّا تعْليلٌ، أيْ: (أحمَرَ مِن أجْلِ التِباسِه بالدَمِ)، أو صِفةٌ؛ كأنَّ السَيفَ لكَثرةِ التِباسِه بالدَمِ صارَ دَمًا.

السادسُ: قولُ بعضِهم في (سقْيًا لك): إنَّ اللامَ مُتعلِّقةٌ بـ(سقْيًا)، ولَو كانَ كذا لَقيلَ: (سقْيًا إيّاك)، فإنَّ (سَقى) يَتعدّى بنفْسِه.

فإنْ قيلَ: اللامُ للتقْويةِ، مِثلُ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٩١].

فلامُ التقْويةِ لا تَلزمُ، ومِن هُنا امتنَعَ في ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾

[محمَّد: ٨] كَونُ (الذين) نصْبًا على الاشتِغالِ؛ لأنَّ (لهم) ليسَ متعلِّقًا بالمصْدرِ.

السابعُ: قولُ بعضِهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: ٨٨] إنَّ (ما) بمعْنى (مَن)، ولَو كانَ كذلك لرُفعَ (قَليلٌ) على أنَّه خبَرٌ.

الثامنُ: قولُ الزَمخْشريِّ في ﴿أينَما تكونوا يُدرِكْكم الموتُ﴾ [النِّسَاء: ٧٨] فيمَن رفَعَ (يُدرِكُ): إنَّه يَجوزُ كَونُ الشرْطِ متَّصِلًا بما قبْلَه، أيْ: (ولا تُظلَمونَ فَتيلًا أينَما تكونوا)، يعْني: فيكونُ الجَوابُ محْذوفًا مدْلولًا عليه بما قبْلَه، ثمَّ يُبتدأُ: (يُدرِكُكم الموتُ ولَو كنتُم في بُروجٍ مُشيَّدةٍ)، وهذا مرْدودٌ بأنَّ سيبويهِ وغيرَه مِن الأئمّةِ نصُّوا على أنَّه لا يُحذَفُ الجَوابُ إلّا وفِعلُ الشرْطِ ماضٍ، تقولُ: (أنتَ ظالمٌ إنْ فعَلتَ)، ولا تقولُ: (أنتَ ظالمٌ إنْ تَفعلْ) إلّا في الشِعرِ، وأمّا قولُ أبي بكْرٍ في كتابِ (الأُصولِ) إنَّه يُقالُ: (آتيْك إنْ تأْتِني) فنقلَه مِن كُتبِ الكوفيِّينَ، وهم يُجيزونَ ذلك، لا على الحذْفِ، بلْ على أنَّ المتقدِّمَ هو الجَوابُ، وهو خطأٌ عندَ أصْحابِنا، لأنَّ الشرْطَ له الصدْرُ.

التاسعُ: قولُ بعضِهم في ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] إنَّ (أعْمالًا) مفْعولٌ به، وردَّه ابنُ خَروفٍ بأنَّ (خَسِرَ) لا يَتعدّى كنَقيضِه (رَبِحَ)، ووافَقَه الصفّارُ مُستدِلًّا بقولِه تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النّازعَات: ١٢]؛ إذْ لمْ يُرَدْ أنَّها خَسِرتْ شيئًا، وثلاثتُهم ساهونَ؛ لأنَّ اسْمَ التفْضيلِ لا يَنصبُ المفْعولَ به، ولأنَّ خَسِرَ مُتعدٍّ، ففي التنْزيلِ:

﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، ﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةَۚ﴾ [الحجّ: ١١]، وأمّا (خاسرةٌ) فكأنَّه على النسَبِ، أيْ: (ذاتُ خُسرٍ)، و(رَبِحَ) أيضًا يَتعدّى، فيُقالُ: (رَبِحَ دِينارًا)، وقالَ سيبويهِ: "(أعْمالًا): مُشبَّهٌ بالمفْعولِ به"، ويَردُّه أنَّ اسْمَ التفْضيلِ لا يُشبَّهُ باسْمِ الفاعلِ، لأنَّه لا تَلحقُه علاماتُ الفُروعِ إلّا بشرْطٍ، والصَوابُ أنَّها تمْييزٌ.

الجِهةُ الثالثةُ

أنْ يُخرِّجَ على ما لمْ يَثبتْ في العرَبيّةِ، وذلك إنَّما يقَعُ عن جهْلٍ أو غفْلةٍ، فلنَذكرْ منه أمْثِلةً:

أحدُها: قولُ ابنِ مِهرانَ في كتابِ (الشَواذِّ) فيمَن قرأَ: ﴿إنَّ البقَرَ تَّشابهتْ﴾ [البقرة: ٧٠] بتشْديدِ التاءِ: إنَّ العرَبَ تَزيدُ تاءً على التاءِ الزائدةِ في أوَّلِ الماضي، وأَنشدَ:

٣٥٩- [طلَبٌ لِعُرفِك يا بنَ يَحيى بعدَما
تَتقطَّعتْ بي دُونَك الأسْبابُ

ولا حَقيقةَ لهذا البَيتِ ولا لهذه القاعدةِ، وإنَّما أصْلُ القراءةِ: (إنَّ البقَرةَ) بتاءِ الوحْدةِ، ثمَّ أُدغمتْ في تاءِ (تَشابهتْ)، فهو إدغامٌ مِن كلمتَينِ.

الثاني: قولُ بعضِهم في ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦] إنَّ الأصْلَ: (وما لنا وألّا نُقاتِلَ)، أيْ: (ما لنا وترْكَ القِتالِ)، كما تقولُ:

(ما لك وزيدًا)، ولمْ يَثبتْ في العرَبيّةِ حذْفُ واو المفْعولِ معه.

الثالثُ: قولُ محمَّدِ بنِ مسْعودِ بنِ الزَكيِّ في كتابِه (البَديعِ) - وهو كتابٌ خالَفَ فيه أقْوالَ النحْويِّينَ في أُمورٍ كَثيرةٍ -: "إنَّ (الذي) و(أنْ) المصْدريّةَ يَتقارَضانِ، فتقَعُ (الذي) مصْدريّةً، كقولِه:

٣٦٠- أَتَـقـرحُ أكْـبـادُ الـمُـحِـبِّـيـنَ كـالـذي
أَرى كَـبِـدي مِـن حُـبِّ مـيّـةَ تَـقـرحُ

وتقَعُ (أنْ) بمعْنى (الذي)، كقولِهم: (زيدٌ أعقَلُ مِن أنْ يَكذبَ)، أيْ: (مِن الذي يَكذبُ)" انتهى.

فأمّا وُقوعُ (الذي) مصْدريّةً فقال به يونسُ والفرّاءُ والفارسيُّ، وارتَضاهُ ابنُ خَروفٍ وابنُ مالكٍ، وجعَلوا منه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشّورىٰ: ٢٣]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التّوبَة: ٦٩].

وأمّا عكْسُه فلمْ أَعرفْ قائلًا به، والذي جرّأَه عليه إشكالُ هذا الكلامِ، فإنَّ ظاهرَه تفْضيلُ (زيدٍ) في العقْلِ على (الكَذِبِ)، وهذا لا معْنى له، ونَظائرُ هذا الترْكيبِ كَثيرةٌ مشْهورةُ الاستِعمالِ، وقلَّ مَن يَتنبَّهُ لإشكالِها، وظهَرَ لي فيها أنَّ (أعقَلُ) ضُمِّنَ معْنى (أبعَدُ)، فمعْنى المِثالِ: (زيدٌ أبعَدُ الناسِ مِن الكَذِبِ)، فـ(مِن) المذْكورةُ ليسَتِ الجارّةَ للمفْضولِ، بلْ مُتعلِّقةٌ بـ(أفعَلَ)، لِما ضُمِّنَه مِن معْنى البُعدِ، والمفضَّلُ عليه متْروكٌ أبَدًا معَ (أفعَلَ) هذا لقصْدِ التعْميمِ.

ولَولا خَشيةُ الإسهابِ، لأَورَدتُ لك أمْثِلةً كَثيرةً مِن هذا البابِ، لتَقفَ منها على العجَبِ العُجابِ.

الجهةُ الرابعةُ

أنْ يُخرِّجَ على الأُمورِ البَعيدةِ والأوجُهِ الضَعيفةِ، ويَتركَ الوجْهَ القَريبَ والقَويَّ، فإنْ كانَ لَمْ يَظهرْ له إلّا ذاك فله عُذرٌ، وإنْ ذكَرَ الجَميعَ:

فإنْ قصَدَ بَيانَ المحتمَلِ أو تدْريبَ الطالبِ فحسَنٌ، إلّا في ألْفاظِ التنْزيلِ، فلا يَجوزُ أنْ يُخرِّجَ إلّا على ما يَغلبُ على الظنِّ إرادتُه، فإنْ لَمْ يَغلبْ شيءٌ فليَذكرِ الأوجُهَ المحتمَلةَ مِن غيرِ تعسُّفٍ.

وإنْ أرادَ مجرَّدَ الإغرابِ على الناسِ وتكْثيرِ الأوجُهِ: فصعْبٌ شَديدٌ.

وسأَضربُ لك أمْثِلةً ممّا خرَّجوهُ على الأُمورِ المستبعَدةِ لِتَجتنِبَها وأمْثالَها.

أحدُها: قولُ جَماعةٍ في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزّخرُف: ٨٨]: إنَّه عطْفٌ على لفْظِ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزّخرُف: ٨٥] فيمَن خفَضَ، وعلى محَلِّها فيمَن نصَبَ، معَ ما بينَهما مِن التَباعُدِ.

وأبعَدُ منه قولُ أبي عمْرٍو في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾

[فُصّلَت: ٤١] إنَّ خبَرَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [فُصّلَت: ٤٤].

وأبعَدُ مِن هذا قولُ الكوفيِّينَ والزجّاجِ في قولِه تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١﴾ [صٓ: ١] إنَّ جوابَه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ﴾ [صٓ: ٦٤].

والصَوابُ خِلافُ ذلك كلِّه.

فأمّا ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزّخرُف: ٨٨] فيمَن خفَضَ، فقيلَ: الواوُ للقسَمِ، وما بعدَه الجَوابُ، واخْتارَه الزَمخْشريُّ، وأمّا مَن نصَبَ، فقيلَ: عطْفٌ على ﴿سِرَّهُمۡ﴾، أو على مفْعولٍ محْذوفٍ معْمولٍ لـ﴿يَكۡتُبُونَ﴾ أو لـ﴿يَعۡلَمُونَ﴾، أيْ: (يكتُبونَ ذلك)، أو: (يَعلمونَ الحقَّ)، أو إنَّه مصْدرٌ لـ(قالَ) محْذوفًا، أو نصْبٌ على إسقاطِ حرْفِ القسَمِ، واخْتارَه الزَمخْشريُّ.

وأمّا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ﴾ [فُصّلَت: ٤١] فقيلَ: (الذين): بدَلٌ مِن (الذين) في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ﴾ [فُصّلَت: ٤٠]، والخبَرُ: ﴿لَا يَخۡفَوۡنَ﴾، واخْتارَه الزَمخْشريُّ، وقيلَ: مبتدأٌ خبَرُه مذْكورٌ، ولكنْ حُذِفَ رابطُه، ثمَّ اختُلفَ في تعْيينِه، فقيلَ: هو: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ [فُصّلَت: ٤٣]، أيْ: (في شأْنِهم)، وقيلَ: هو: ﴿لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾ [فصلت: ٤١]، أيْ: (كفَروا به)، وقيلَ: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [فُصّلَت: ٤٢]، أيْ: (لا يأْتيْه منهم)، وهو بَعيدٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ (لا يأْتيه) مِن جُملةِ خبَرِ (إنَّه).

وأمّا ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ الآيةَ [صٓ: ١]، فقيلَ: الجَوابُ محْذوفٌ؛

أيْ: (إنَّه لَمُعجِزٌ)، بدَليلِ الثَناءِ عليه بقولِه: ﴿ذِى ٱلذِّكۡرِ﴾، أو: (إنَّك لَمِن المرسَلينِ)، بدَليلِ: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾ [صٓ: ٤]، أو: (ما الأمْرُ كما زعَموا)، بدَليلِ: ﴿وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ﴾، وقيلَ: مذْكورٌ؛ فقالَ الأخفَشُ: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [صٓ: ١٤]، وقالَ الفرّاءُ وثَعلَبٌ: ﴿صٓۚ﴾؛ لأنَّ معْناها: (صدَقَ اللهُ)، ويَردُّه أنَّ الجَوابَ لا يَتقدَّمُ، فإنْ أُريدَ أنَّه دَليلُ الجَوابِ فقَريبٌ، وقيلَ: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ الآيةَ [صٓ: ٣]، وحُذفَتِ اللامُ للطُولِ.

الثاني: قولُ بعضِهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البَقَرَة: ١٥٨]: إنَّ الوقْفَ على (فلا جُناحَ)، وإنَّ ما بعدَه إغراءٌ؛ لِيُفيدَ صَريحًا مطْلوبيّةَ التطوُّفِ بالصَفا والمرْوةِ، ويَردُّه أنَّ إغراءَ الغائبِ ضَعيفٌ، كقولِ بعضِهم وقدْ بلَغَه أنَّ إنسانًا تَهدَّدَه: (عليه رجُلًا ليسَني)، أيْ: (لِيَلزمْ رجُلًا غيري)، والذي فسَّرتْ به عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا خِلافُ ذلك، وقِصّتُها معَ عُروةَ بنِ الزُبيرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ذلك مسْطورةٌ في (صَحيحِ البُخاريِّ)، ثمَّ الإيجابُ لا يَتوقَّفُ على كَونِ (عليه) إغراءً، بلْ كلمةُ (على) تَقتضي ذلك مُطلَقًا.

وأمّا قولُ بعضِهم في ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]: إنَّ الوقْفَ قبْلَ (عليكم)، وإنَّ (عليكم) إغراءٌ: فحسَنٌ، وبه يُتخلَّصُ مِن إشكالٍ ظاهرٍ في الآيةِ مُحوِجٍ للتأْويلِ.

الثالثُ: قولُ بعضِهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]: إنَّ (أهْلَ) منْصوبٌ على الاختِصاصِ، وهذا ضَعيفٌ؛ لوُقوعِه بعدَ ضَميرِ الخِطابِ، مِثلُ: (بك اللهَ نَرجُو الفضْلَ)، وإنَّما الأكثَرُ أنْ يقَعَ بعدَ ضَميرِ التكلُّمِ، كالحَديثِ: «**نحنُ - مَعاشرَ الأنْبياءِ - لا نُورَثُ**»[1]، والصَوابُ أنَّه مُنادًى.

الرابعُ: قولُ الزَمخْشريِّ في ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البَقَرَة: ٢٢]: إنَّه يَجوزُ كَونُ (تَجعلوا) منْصوبًا في جَوابِ الترَجِّي، أَعني: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢١]، على حدِّ النصْبِ في قراءةِ حفْصٍ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧]، وهذا لا يُجيزُه بصْريٌّ، ويَتأوَّلونَ قراءةَ حفْصٍ: إمّا على أنَّه جَوابٌ للأمْرِ، وهو: ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، أو على العطْفِ على (الأسْبابَ)، على حدِّ قولِه:

٣٦١- ولُبسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيني
[أحَبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُفوفِ]

ثمَّ إنْ ثبَتَ قولُ الفرّاءِ: "إنَّ جَوابَ الترَجِّي منْصوبٌ كجَوابِ التمَنِّي" فهو قَليلٌ، فكيفَ تُخرَّجُ عليه القراءةُ المجمَعُ عليها؟ وإنَّما تأْتي قراءةُ الجَماعةِ على أفصَحِ الوجْهَينِ.

(١) متفق عليه، واللفظ للطبراني في (الأوسط).

الخامسُ: قولُ بعضِهم في ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزّخرُف: ١٣]: إنَّ اللامَ للأمْرِ، والفِعلَ مجْزومٌ، والصَوابُ أنَّها لامُ العِلّةِ، والفِعلَ منْصوبٌ، لِضعْفِ أمْرِ المخاطَبِ باللامِ، كقولِه:

٣٦٢- لِتقُمْ أنتَ يا بنَ خيرِ قُريشٍ
فلْتُقضِّي حَوائجَ المسلِمينا

السادسُ: قولُ بعضِهم في قولِه تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ﴾ [آل عِمران: ١٢٠] فيمَن قرأَ بتشْديدِ الراءِ وضمِّها: إنَّه على حدِّ قولِه:

٣٦٣- إنَّك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

فخرَّجَ القراءةَ المتواتِرةَ على شيءٍ لا يَجوزُ إلّا في الشِعرِ، والصَوابُ أنَّه مجْزومٌ، وأنَّ الضمّةَ إتباعٌ، كالضمّةِ في قولِك: (لمْ يَشدُّ) و(لمْ يَردُّ)، وقولِه تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، إذا قُدِّرَ (لا يضرُّكم) جَوابًا لِاسْمِ الفِعلِ، فإنْ قُدِّرَ استئْنافًا فالضمّةُ إعرابٌ.

السابعُ: قولُ ابنِ حَبيبٍ: إنَّ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]: خبَرٌ، و﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ [الفاتحة: ٢]: مبتدأٌ، و﴿لِلَّهِ﴾: حالٌ.

والصَوابُ أنَّ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأٌ وخبَرٌ، و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ على ما تَقدَّمَ في إعرابِها.

الثامنُ: قولُ بعضِهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: ١٨] إنَّ الوقْفَ على (تُسمّى) هُنا، أيْ: عَينًا مُسمّاةً معْروفةً، وإنَّ ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ جُملةٌ أمْريّةٌ! أيْ: (اسْألْ طَريقًا مُوصِلةً إليها)، ودُونَ هذا في البُعدِ قولُ آخرَ: إنَّه علَمٌ مركَّبٌ كـ(تأبَّطَ شرًّا)، والأظهَرُ أنَّه اسْمٌ مفرَدٌ، مُبالَغةٌ في (السلْسالِ)، كما أنَّ (السلْسالَ) مُبالَغةٌ في (السَلِسِ)، ثمَّ يُحتملُ أنَّه نكِرةٌ، ويُحتملُ أنَّه علَمٌ منْقولٌ وصُرِفَ لأنَّه اسْمٌ لِماءٍ، وتقدُّمُ ذِكرِ العَينِ لا يُوجبُ تأْنيثَه، كما تقولُ: (هذه واسطٌ) بالصرْفِ، ويبعُدُ أنْ يُقالَ: صُرِفَ للتناسُبِ كـ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥]؛ لاتِّفاقِهم على صرْفِه.

وقدْ يكونُ الموضِعُ لا يَتخرَّجُ إلّا على وجْهٍ مرْجوحٍ، فلا حرَجَ على مخرِّجِه، كقراءةِ ابنِ عامرٍ وعاصمٍ: ﴿وكذلك نُجِّيَ المؤمنين﴾ [الأنبياء: ٨٨]، فقيلَ: الفِعلُ ماضٍ مبْنيٌّ للمفْعولِ، وفيه ضعْفٌ مِن جِهاتٍ، وقيلَ: مضارعٌ أصْلُه: (نُنْجي) بسُكونِ ثانيْه، وفيه ضعْفٌ؛ لأنَّ النُونَ عندَ الجيمِ تُخفى ولا تُدغَمُ، وقدْ زعَمَ قَومٌ أنَّها أُدغمتْ فيها قَليلًا، وأنَّ منه (أُترُجٌّ) و(إجّاصةٌ)، وقيلَ: مضارعٌ وأصْلُه: (نُنَجِّي) بفتْحِ ثانيْه وتشْديدِ ثالثِه ثمَّ حُذفَتِ النُونُ الثانيةُ، ويُضعِفُه أنَّه لا يَجوزُ إلّا في نُدورٍ، كقراءةِ بعضِهم: ﴿ونُزِّلُ الملائكةَ تنْزيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

الجهة الخامسةُ

أنْ يَتركَ بعضَ ما يَحتملُه اللفْظُ مِن الأوجُهِ الظاهرةِ، ولْنورِدْ مَسائلَ مِن ذلك ليَتمرَّنَ بها الطالبُ مُرتَّبةً على الأبْوابِ ليَسهُلَ كشْفُها:

بابُ المبتدأِ

مسألةٌ

يَجوزُ في الضَميرِ المنفَصِلِ مِن نحوِ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البَقـرَة: ١٢٧] ثلاثةُ أوجُهٍ: الفصْلُ - وهو أرجَحُها -، والابتِداءُ - وهو أضعَفُها -، ويَختصُّ بلُغةِ تَميمٍ، والتوْكيدُ.

مسألةٌ

يَجوزُ في الاسْمِ المفْتتَحِ به مِن قولِك: (هذا أَكرمتُه) الابتِداءُ والمفْعوليّةُ، ومِثلُه: (كمْ رجُلٍ لَقيتُه) و(مَن أكرمتَه؟)، لكنْ في هاتَينِ يُقدَّرُ الفِعلُ مؤخَّرًا، ومِثلُهما: (رُبَّ رجُلٍ صالحٍ لَقيتُه).

مسألةٌ

يَجوزُ في المرْفوعِ مِن نحوِ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] و(ما في الدارِ زيدٌ) الابتِدائيّةُ والفاعليّةُ، وهي أرجَحُ؛ لأنَّ الأصْلَ عدَمُ

التقْديمِ والتأْخيرِ، ومِثلُه كَلمتا ﴿غُرَفٌ﴾ في سُورةِ (الزُمَرِ) [الزُّمَر: ٢٠]، لأنَّ الظرْفَ الأوَّلَ مُعتمِدٌ على المخبَرِ عنه، والثانيَ على الموْصوفِ، إذِ (الغُرَفُ) الأُولى موْصوفةٌ بما بعدَها، وكذلك (نارٌ) في قولِ الخنْساءِ:

٣٦٤- [وإنَّ صخْرًا لَتأْتمُّ الهُداةُ بهِ] كأنَّه علَمٌ في رأْسِه نارُ

ومِثلُه الاسْمُ التالي للوصْفِ في نحوِ: (زيدٌ قائمٌ أبوه) و(أَقائمٌ زيدٌ؟)؛ لِما ذَكرْنا، ولأنَّ (الأبَ) إذا قُدِّرَ فاعلًا كانَ خبَرُ (زيدٍ) مفرَدًا، وهو الأصْلُ في الخبَرِ.

مسألةٌ

يَجوزُ في نحوِ: (أخوه) مِن قولِك: (زيدٌ ضُرِبَ في الدارِ أخوه) أنْ يكونَ فاعلًا بالظرْفِ، لِاعتِمادِه على ذي الحالِ، وهو ضَميرُ زيدٍ المقدَّرُ في (ضُرِبَ)، وأنْ يكونَ نائبًا عن فاعلِ (ضُرِبَ) على تقْديرِه خاليًا مِن الضَميرِ، وأنْ يكونَ مبتدأً خبَرُه الظرْفُ، والجُملةُ حالٌ، والأوجُهُ الثلاثةُ في قولِه تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِن نَبيٍّ قُتِلَ معَه رِبِّيُّونَ كَثيرٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٦].

مسألةٌ

(زيدٌ نِعمَ الرجُلُ): يَتعيَّنُ في (زيدٌ) الابتِداءُ، و(نِعمَ الرجُلُ زيدٌ): قيلَ: كذلك، وعليهما فالرابطُ العُمومُ، أو إعادةُ المبتدأِ بمعْناهُ، على الخِلافِ في الألِفِ واللامِ: أَللجِنسِ هي أمْ للعهْدِ؟ وقيلَ: يَجوزُ أيضًا أنْ يكونَ خبَرًا لمحْذوفٍ وُجوبًا، أيِ: (الممْدوحُ زيدٌ).

مسألةٌ

(حبَّذا زيدٌ): يَحتملُ (زيدٌ) - على القولِ بأنَّ (حبَّ) فِعلٌ و(ذا) فاعلٌ - أنْ يكونَ مبتدأً مخبَرًا عنه بـ(حبَّذا)، والرابطُ الإشارةُ، وأنْ يكونَ خبَرًا لمحْذوفٍ. وإذا قيلَ: (حبَّذا): اسْمٌ للمحْبوبِ، فهو مبتدأٌ، و(زيدٌ): خبَرٌ، أو بالعكْسِ عندَ مَن يُجيزَ في قولِك: (زيدٌ الفاضلُ) وجْهَينِ. وإذا قيلَ بأنَّ (حبَّذا) كلَّه فِعلٌ فـ(زيدٌ): فاعلٌ، وهذا أضعَفُ ما قيلَ.

بابُ (كانَ) وما جَرى مجْراها

مسْألةٌ

يَجوزُ في (كانَ) مِن نحوِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [قٓ: ٣٧]، ونحوِ: (زيدٌ كانَ له مالٌ) نُقصانُ (كانَ)، وتَمامُها، وزِيادتُها - وهو أضعَفُها -، والظرْفُ مُتعلِّقٌ بها على التَمامِ، وباستِقرارٍ محْذوفٍ: مرْفوعٍ على الزِيادةِ، ومنْصوبٍ على النُقصانِ، إلّا إنْ قُدِّرَتِ الناقصةُ شأْنيّةً، فالاستِقرارُ مرْفوعٌ؛ لأنَّه خبَرُ المبتدأِ.

مسْألةٌ

﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النَّمل: ٥١]: تَحتملُ فيه (كانَ) الأوجُهَ الثلاثةَ، إلّا أنَّ الناقصةَ لا تكونُ شأْنيّةً؛ لأجْلِ الاستِفهامِ، ولتقدُّمِ الخبَرِ، و(كيفَ): حالٌ على التَمامِ، وخبَرٌ لـ(كانَ) على النُقصانِ، وللمبتدأِ على الزِيادةِ.

مسْألةٌ

(أينَ كانَ زيدٌ قائمًا؟): تَحتملُ الأوجُهَ الثلاثةَ، وعلى النُقصانِ فالخبَرُ إمّا (قائمًا) و(أينَ) ظرْفٌ له، أو (أينَ) فيَتعلَّقُ بمحْذوفٍ و(قائمًا) حالٌ، وعلى الزِيادةِ والتَمامِ فـ(قائمًا) حالٌ و(أينَ) ظرْفٌ له،

ويَجوزُ كَونُه ظرْفًا لـ(كانَ) إنْ قُدِّرتْ تامّةً.

مسألةٌ

يَجوزُ في نحوِ: (زيدٌ عَسى أنْ يقومَ) نُقصانُ (عَسى)؛ فاسْمُها مُستتِرٌ، وتَمامُها؛ فـ(أنْ) والفِعلُ: مرْفوعُ المحَلِّ بها.

مسألةٌ

يَجوزُ الوجْهانِ في (عَسى أنْ يقومَ زيدٌ)، فعلى النُقصانِ: (زيدٌ) اسْمُها وفي (يقومُ) ضَميرُه، وعلى التَمامِ: لا إضمارَ وكلُّ شيءٍ في محَلِّه، ويَتعيَّنُ التَمامُ في نحوِ: (عَسى أنْ يقومَ زيدٌ في الدارِ) و﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]؛ لئَلّا يَلزمَ فصْلُ صِلةِ (أنْ) مِن معْمولِها بالأجْنَبيِّ، وهو اسْمُ (عَسى).

مسألةٌ

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]: تَحتمِلُ (ما) الحِجازيّةَ والتَميميّةَ، وأَوجبَ الفارسيُّ والزَمخْشريُّ الحِجازيّةَ ظنًّا أنَّ المقتضيَ لزِيادةِ الباءِ نصْبُ الخبَرِ، وإنَّما المقتضي نفْيُه، لامتِناعِ الباءِ في (كانَ زيدٌ قائمًا)، وجَوازِها في:

٣٦٥- [وإنْ مُدَّتِ الأَيدي إلى الزادِ] لَمْ أكنْ
بأعجَلِهم [إذْ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ]

وفي (ما إنْ زيدٌ بقائمٍ).

مسألةٌ

(لا رجُلٌ ولا امْرأةٌ في الدارِ): إنْ رفَعتَ الاسْمَينِ فهما مبتدآنِ على الأرجَحِ، أو اسْمانِ لـ(لا) الحِجازيّةِ، فإنْ قلتَ: (لا زيدٌ ولا عمْرٌو في الدارِ) تعيَّنَ الأوَّلُ؛ لأنَّ (لا) إنَّما تَعملُ في النكِراتِ، فإنْ قلتَ: (لا رجُلَ في الدارِ) تعيَّنَ الثاني؛ لأنَّ (لا) إذا لمْ تَتكرَّرْ يَجبُ أنْ تَعملَ، ونحوُ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: ١٩٧]: إنْ فتَحتَ الثلاثةَ فالظرْفُ خبَرٌ للجَميعِ عندَ سيبويهِ، ولواحدٍ عندَ غيرِه، ويقدَّرُ للآخَرَينِ ظرْفانِ؛ لأنَّ (لا) المركَّبةَ عندَ غيرِه عاملةٌ في الخبَرِ، ولا يَتوارَدُ عاملانِ على معْمولٍ، فكيفَ عَواملُ؟ وإنْ رفَعتَ الأوَّلَينِ: فإنْ قدَّرتَ (لا) معَهما حِجازيّةً تعيَّنَ عندَ الجَميعِ إضمارُ خبَرَينِ إنْ قدَّرتَ (لا) الثانيةَ كالأُولى، وخبَرًا واحدًا إنْ قدَّرتَها مؤكِّدةً لها وقدَّرتَ الرفْعَ بالعطْفِ، وإنَّما وجَبَ التقْديرُ في الوجْهَينِ لاختِلافِ خبَرَيِ الحِجازيّةِ والتبْرئةِ بالنصْبِ والرفْعِ، فلا يكونُ خبَرٌ واحدٌ لهما، وإنْ قدَّرتَ الرفْعَ بالابتِداءِ فيهما - على أنَّهما مهمَلتانِ - قدَّرتَ عندَ غيرِ سيبويهِ خبَرًا واحدًا للأوَّلَينِ أو للثالثِ، كما تُقدِّرُ في (زيدٌ وعمْرٌو قائمٌ) خبَرًا للأوَّلِ أو للثاني، ولمْ يُحتَجْ لذلك عندَ سيبويهِ.

بابُ المنْصوباتِ المُتشابِهةِ

ما يَحتملُ المصْدريّةَ والمفْعوليّةَ: مِن ذلك نحوُ: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النِّسَاء: ٧٧]، أيْ: (ظُلمًا ما) أو (خيرًا)، أيْ: (لا تُنقَصونَه)، وأمّا: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التّوبَة: ٣٩] فمصْدرٌ؛ لاستيفاءِ (ضرَّ) مفْعولَه، وأمّا: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البَقَرَة: ١٧٨] فـ(شيءٌ) قبْلَ ارتِفاعِه: مصْدرٌ أيضًا، لا مفْعولٌ؛ لأنَّ (عَفا) لا يَتعدّى.

ما يَحتملُ المصْدريّةَ والظرْفيّةَ والحاليّةَ: مِن ذلك: (سِرتُ طَويلًا)، أيْ: (سَيرًا طَويلًا) أو (زمَنًا طَويلًا) أو (سِرتُه طَويلًا)، ومنه: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١﴾ [قٓ: ٣١]، أيْ: (إزلافًا غيرَ بَعيدٍ) أو (زمَنًا غيرَ بَعيدٍ) أو (أُزلفتْه الجنّةُ - أيِ: الإزلافُ - في حالةِ كَونِه غيرَ بَعيدٍ)، إلّا أنَّ هذه الحالَ مؤكِّدةٌ، وقد يُجعَلُ حالًا مِن الجنّةِ، فالأصْلُ: (غيرَ بَعيدةٍ).

ما يَحتملُ المصْدريّةَ والحاليّةَ: (جاءَ زيدٌ ركْضًا)، أيْ: (يَركضُ ركْضًا)، أو عاملُه (جاءَ)، على حدِّ: (قعَدتُ جُلوسًا)، أو التقْديرُ: (جاءَ راكِضًا)، وهو قولُ سيبويهِ، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصّلَت: ١١]، فجاءَتِ الحالُ في موضعِ المصْدرِ السابقِ ذِكرُه.

ما يَحتملُ المصْدريّةَ والحاليّةَ والمفْعولَ لأجْلِه: مِن ذلك: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرّعد: ١٢]، أيْ: (فتَخافونَ خَوفًا وتَطمَعونَ طمَعًا)، أو (خائفينَ وطامعينَ)، أو (لأجْلِ الخَوفِ والطمَعِ)، فإنْ قلْنا: لا يُشترَطُ اتِّحادُ فاعلَي الفِعلِ والمصْدرِ المعلِّلِ: فواضحٌ، وإنْ قيلَ باشتِراطِه: فوجْهُه أنَّ (يُريْكم) بمعْنى (يَجعَلُكم تَرَونَ)، والتعْليلُ باعتِبارِ الرؤْيةِ لا الإراءةِ، أو الأصْلُ: (إخافةً وإطماعًا)، وحُذفَتِ الزَوائدُ.

ما يَحتملُ المفْعولَ به والمفْعولَ معَه: نحوُ: (أَكرَمتُك وزيدًا)، يَجوزُ كَونُه عطْفًا على المفْعولِ به، وكَونُه مفْعولًا معَه، ونحوُ: (أَكرَمتُك وهذا) يَحتملُهما وكَونَه معْطوفًا على الفاعلِ، لحُصولِ الفصْلِ بالمفْعولِ.

بابُ الاستِثناءِ

مسألةٌ

يَجوزُ في نحوِ: (ما ضرَبتُ أحدًا إلّا زيدًا) كَونُ (زيدٍ) بدَلًا مِن المستثْنى منه - وهو أرجَحُها -، وكَونُه منْصوبًا على الاستِثناءِ، وكَونُ (إلّا) وما بعدَها نعْتًا - وهو أضعَفُها -.

مسألةٌ

يَجوزُ في نحوِ: (قامَ القَومُ حاشاك) و(حاشاهُ) كَونُ الضَميرِ منْصوبًا، وكَونُه مجْرورًا، فإنْ قلتَ: (حاشايَ) تعيَّنَ الجرُّ، أو (حاشاني) تعيَّنَ النصْبُ، وكذا القولُ في (خلا) و(عدا).

مسألةٌ

يَجوزُ في نحوِ: (ما أحدٌ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ) كَونُ (زيدٍ) بدَلًا مِن (أحدٌ) - وهو المخْتارُ -، وكَونُه بدَلًا مِن ضَميرِه، وأنْ يُنصبَ على الاستِثناءِ، فارتِفاعُه مِن وجْهَينِ، وانتِصابُه مِن وجْهٍ، فإنْ قلتَ: (ما رأَيتُ أحدًا يقولُ ذلك إلّا زيدٌ) فبالعكْسِ.

ما يَحتملُ الحاليّةَ والتمْييزَ: مِن ذلك: (كرُمَ زيدٌ ضَيفًا)، إنْ قدَّرتَ أنَّ الضَيفَ غيرُ زيدٍ فهو تمْييزٌ محوَّلٌ عن الفاعلِ، يَمتنِعُ أنْ

تُدخِلَ عليه (مِن)، وإنْ قُدِّرَ نفْسَه احتَملَ الحالَ والتمْييزَ، وعند قصْدِ التمْييزِ فالأحسَنُ إدخالُ (مِن).

مِن الحالِ ما يَحتملُ كَونَه مِن الفاعلِ وكَونَه مِن المفْعولِ: نحوُ: (ضرَبتُ زيدًا ضاحكًا)، ونحوُ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التّوبة: ٣٦]، وتجْويزُ الزَمخْشريِّ الوجْهَينِ في ﴿ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البَقَرَة: ٢٠٨] وهَمٌ؛ لأنَّ (كافّةً) مُختصٌّ بمَن يَعقلُ.

مِن الحالِ ما يَحتملُ التعدُّدَ والتداخُلَ: نحوُ: (جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا)، فالتعدُّدُ على أنْ يكونَ عاملُهما (جاءَ)، وصاحبُهما (زيدٌ)، والتداخُلُ على أنَّ الأُولى مِن (زيدٌ)، وعاملُها (جاءَ)، والثانيةَ مِن ضَميرِ الأُولى، وهي العاملُ، وذلك واجبٌ عندَ مَن منَعَ تعدُّدَ الحالِ، وأمّا: (لَقيتُه مُصعِدًا مُنحدِرًا) فمِن التعدُّدِ، لكنْ معَ اختِلافِ الصاحبِ، ويَستحيلُ التداخُلُ، ويَجبُ كَونُ الأُولى مِن المفْعولِ والثانيةِ مِن الفاعلِ؛ تقْليلًا للفصْلِ، ولا يُحمَلُ على العكْسِ إلّا بدَليلٍ.

بابُ إعرابِ الفِعلِ

مسألةٌ

(ما تأْتيْنا فتُحدِّثنا): لك رفْعُ (تُحدِّثُ) على العطْفِ: فيكونُ شَريكًا في النفْيِ، أو الاستِئنافِ: فيكونُ مُثبَتًا، أيْ: (فأنتَ تُحدِّثُنا الآنَ بدَلًا عن ذلك)، ونصْبُه بإضمارِ (أنْ)، وله معْنَيانِ: نفْيُ السبَبِ فيَنتَفي المسبَّبُ، ونفْيُ الثاني فقطْ، فإنْ جئتَ بـ(لنْ) مكانَ (ما) فللنصْبِ وجْهانِ: إضمارُ (أنْ) والعطْفُ، وللرفْعِ وجْهٌ وهو القطْعُ، وإنْ جئتَ بـ(لمْ) فللنصْبِ وجْهٌ وهو إضمارُ (أنْ)، وللرفْعِ وجْهٌ وهو الاستِئنافُ، ولك الجزْمُ بالعطْفِ، فإنْ قلتَ: (ما أنتَ آتٍ فتُحدِّثنا) فلا جزْمَ، ولا رفْعَ بالعطْفِ؛ لعدَمِ تقدُّمِ الفِعلِ، وإنَّما هو على القطْعِ.

مسألةٌ

(هلْ تأْتيْني فأُكرمك؟): الرفْعُ على وجْهَينِ، والنصْبُ على الإضمارِ.

و(هلْ زيدٌ أخوك فتُكرمه؟): لا يُرفَعُ على العطْفِ، بلْ على الاستِئنافِ.

و(هلْ لك التِفاتٌ إليه فتُكرمه؟): الرفْعُ على الاستِئنافِ، والنصْبُ: إمّا على الجَوابِ أو على العطْفِ على (التِفاتٌ)، وإضمارُ (أنْ) واجبٌ على الأوَّلِ، وجائزٌ على الثاني.

وكالمِثالِ سَواءً: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٠٢]، إنْ سُلِّمَ كَونُ (لَو) للتمَنِّي.

مسألةٌ

نحوُ: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ﴾ [يوسف: ١٠٩] يَحتملُ الجزْمَ بالعطْفِ، والنصْبَ على الإضمارِ، مِثلُ: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ﴾ [الحجّ: ٤٦].

بابُ الموْصولِ

مسْألةٌ

﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحِجر: ٩٤]: (ما) مصْدريّةٌ، أيْ: (بالأمْرِ)، أو موْصولٌ اسْميٌّ، أيْ: (بالذي تؤمَرُه)، على حدِّ قولِهم:

٣٦٦- أَمرتُك الخيرَ [فافْعلْ ما أُمرتَ بهِ
فقدْ تركتُك ذا مالٍ وذا نشَبِ]

وأمّا مَن قالَ: (أَمرتُك بكذا) - وهو الأكثَرُ - فيُشكِلُ؛ لأنَّ شرْطَ حذْفِ العائدِ المجْرورِ بالحرْفِ أنْ يكونَ الموْصولُ مخْفوضًا بمِثلِه معْنًى ومُتعلَّقًا، نحوُ: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أيْ: (منه)، وقدْ يُقالُ: إنَّ (اصْدَعْ) بمعْنى (اؤمُرْ).

مسْألةٌ

يَجوزُ في نحوِ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] كَونُ (الذي) موْصولًا اسْميًّا؛ فيَحتاجُ إلى تقْديرِ عائدٍ، أيْ: (زِيادةً على العِلمِ الذي أَحسنَه)، وكَونُه موْصولًا حرْفيًّا؛ فلا يَحتاجُ لعائدٍ، أيْ: (تَمامًا على إحسانِه)، وكَونُه نكِرةً موْصوفةً؛ فلا يَحتاجُ إلى صِلةٍ، ويكونُ (أحسَنَ) حينَئذٍ اسْمَ تفْضيلٍ لا فِعلًا ماضيًا، وفتْحتُه إعرابٌ لا

بِناءٌ، وهي علامةُ الجرِّ، وهذانِ الوجْهانِ كوفيّانِ، وبعضُ البصْريِّينَ يُوافِقُ على الثاني.

مسألةٌ

نحوُ: (أَعجبَني ما صنَعتَ) يَجوزُ فيه كَونُ (ما) بمعْنى (الذي)، وكَونُها نكِرةً موْصوفةً، وعليهما فالعائدُ محْذوفٌ، وكَونُها مصْدريّةً فلا عائدَ، ونحوُ: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] يَحتملُ الموْصولةَ والموْصوفةَ دُونَ المصْدريّةِ؛ لأنَّ المعانيَ لا يُنفَقُ منها، وكذا: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

مسألةٌ

إذا قلتَ: (أَعجبَني مَن جاءَك) احتُملَ كَونُ (مَن) موْصولةً أو موْصوفةً، وقدْ جُوِّزا في ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، وضعَّفَ أبو البَقاءِ الموْصولةَ، لأنَّها تَتناولَ قَومًا بأعْيانِهم، والمعْنى على الإبهامِ، وأُجيبَ بأنَّها نزَلتْ في عبْدِ اللهِ بنِ أُبيٍّ وأصْحابِه.

بابُ التَوابعِ

مسألةٌ

نـحـوُ: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝١٢٢﴾ [الأعراف: ١٢١-١٢٢] يَحتملُ بدَلَ الكلِّ، وعطْفَ البَيانِ، ومِثلُه: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمَن فتَحَ الهمْزةَ، ويَحتملُ هذا تقْديرَ مبتدأٍ أيضًا، أيْ: (هي أنّا دمَّرْناهم).

مسألةٌ

نحوُ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١] يَجوزُ فيه كَونُ (الأعْلى) صِفةً للاسْمِ أو صِفةً للربِّ، وأمّا نحوُ: (جاءَني غُلامُ زيدٍ الظَريفُ) فالصِفةُ للمضافِ، ولا تكونُ للمضافِ إليه إلّا بدَليلٍ؛ لأنَّ المضافَ إليه إنَّما جيءَ به لغرَضِ التخْصيصِ، ولمْ يؤتَ به لذاتِه، وعكْسُه: (كلُّ فتًى يَتَّقي فائزٌ)، فالصِفةُ للمضافِ إليه؛ لأنَّ المضافَ إنَّما جيءَ به لقصْدِ التعْميمِ، لا للحُكمِ عليه.

مسألةٌ

نحوُ: ﴿...هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢-٣] و(مرَرتُ بالرجُلِ الذي فعَلَ) يَجوزُ في الموْصولِ أنْ يكونَ تابعًا أو بإضمارِ (أَعني) أو (أَمدحُ) أو (هو)، وعلى التبَعيّةِ فهو نعْتٌ لا بدَلٌ، إلّا إذا تَعذَّرَ، نحوُ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ [الهُمَزة: ١-٢]؛ لأنَّ النكِرةَ لا تُوصَفُ بالمعرِفةِ.

بابُ حُروفِ الجرِّ

مسألةٌ

نحوُ: (زيدٌ كعمْرٍو) تَحتملُ الكافُ فيه عندَ المعرِبينَ: الحرْفيّةَ، فتَتعلَّقُ باستِقرارٍ، وقيلَ: لا تَتعلَّقُ؛ والاسْميّةَ، فتكونُ مرْفوعةَ المحَلِّ وما بعدَها جرٌّ بالإضافةِ، ولا تقْديرَ بالاتِّفاقِ.

ونحوُ: (جاءَ الذي كزيدٍ) تَتعيَّنُ الحرْفيّةُ؛ لأنَّ الوصْلَ بالمتَضايِفَينِ مُمتنِعٌ.

مسألةٌ

(زيدٌ على السطْحِ): تَحتملُ (على) الوجْهَينِ، وعليهما فهي مُتعلِّقةٌ باستِقرارٍ محْذوفٍ.

مسألةٌ

قيلَ في نحوِ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ﴾ [الضّحى: ١-٢] إنَّ الواوَ الثانيةَ تَحتملُ العاطفةَ والقسَميّةَ، والصَوابُ الأوَّلُ، وإلّا لاحتاجَ كلٌّ إلى جَوابٍ، وممّا يُوضِحُه الفاءُ في أَوائلِ سُورتَي (المرسَلاتِ) و(النازعاتِ).

بابٌ في مَسائلَ مفرَدةٍ

مسألةٌ

نحوُ: ﴿يُسبَّحُ له فيها بالغُدوِّ والآصالِ﴾ [النُّور: ٣٦] - فيمَن فتَحَ الباءَ - يَحتملُ كَونَ النائبِ عن الفاعلِ الظرْفَ الأوَّلَ - وهو الأَولى - أو الثانيَ أو الثالثَ، ونحوُ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزُّمَر: ٦٨] النائبُ الظرْفُ أو الوصْفُ، وفي هذا ضعْفٌ، لضعْفِ قولِهم: (سِيرَ عليه طَويلٌ).

مسألةٌ

(تَجلّى الشمْسُ): يَحتملُ كَونَ (تَجلّى) ماضيًا تُركَتِ التاءُ مِن آخِرِه لِمَجازيّةِ التأْنيثِ، وكَونَه مضارعًا أصْلُه: (تَتجلّى) ثمَّ حُذفتْ إحدى التاءَينِ، على حدِّ قولِه تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليْل: ١٤]، ولا يَجوزُ في هذا كَونُه ماضيًا، وإلّا لَقيلَ: (تَلظَّتْ)؛ لأنَّ التأْنيثَ واجبٌ معَ المجازيِّ إذا كانَ ضَميرًا متَّصِلًا، وبما ذكَرْنا مِن الوجْهَينِ في المِثالِ الأوَّلِ يُعلَمُ فَسادُ قولِ مَن استدَلَّ على جَوازِ نحوِ: (قامَ هندٌ) في الشِعرِ بقولِه:

٣٦٧- تَمنّى ابْنتايَ أنْ يَعيشَ أبوهما

[وهلْ أنا إلّا مِن رَبيعةَ أو مُضَرْ؟]

لجَوازِ أنْ يكونَ أصْلُه: (تَتمنّى).

الجهة السادسةُ

ألّا يُراعيَ الشُّروطَ المختلِفةَ بحسَبِ الأبْوابِ، فإنَّ العرَبَ يَشترِطونَ في بابٍ شيئًا ويَشترِطونَ في آخَرَ نَقيضَ ذلك الشيءِ، على ما اقْتَضتْه حِكمةُ لُغتِهم وصَحيحُ أَقْيستِهم، فإذا لمْ يَتأمَّلِ المعرِبُ اختَلطتْ عليه الأبْوابُ والشَّرائطُ.

فلنُوردْ أنْواعًا مِن ذلك مُشيرينَ إلى بعضِ ما وقَعَ فيه الوهَمُ للمُعرِبينَ:

النوعُ الأوَّلُ: اشتِراطُهم الجُمودَ لعطْفِ البَيانِ، والاشتِقاقَ للنعْتِ.

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: قولُ الزَمخْشريِّ في ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [النّاس: ٢-٣]: إنَّهما عطْفا بَيانٍ، والصَوابُ أنَّهما نعْتانِ، وقدْ يُجابُ بأنَّهما جرَيا مجْرى الجَوامدِ، إذْ يُستعمَلانِ غيرَ جاريَينِ على موْصوفٍ وتَجري عليهما الصِفاتُ، نحوُ قولِنا: (إلهٌ واحدٌ) و(مَلِكٌ عَظيمٌ).

ومِن الخطأِ في الثاني: قولُ كَثيرٍ مِن النحْويِّينَ في نحوِ: (مرَرتُ بهذا الرجُلِ) إنَّ (الرجُلَ) نعْتٌ، قالَ ابنُ مالكٍ: "أكثَرُ المتأخِّرينَ يُقلِّدُ بعضُهم بعضًا في ذلك".

وقالَ الزَمخْشريُّ في ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]: "يَجوزُ كَونُ اسْمِ اللهِ تعالى صِفةً للإشارةِ أو بَيانًا، و(ربُّكم) الخبَرَ"، فجوَّزَ في الشيءِ الواحدِ البَيانَ والصِفةَ، وجوَّزَ كَونَ العلَمِ نعْتًا، وإنَّما العلَمُ يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به، وجوَّزَ نعْتَ الإشارةِ بما ليسَ معرَّفًا بلامِ الجِنسِ، وذلك ممّا أَجمَعوا على بُطلانِه.

النَوعُ الثاني: اشتِراطُهم التعْريفَ: لعطْفِ البَيانِ، ولنعْتِ المعرِفةِ؛ والتنْكيرَ: للحالِ، والتمْييزِ، و(أفعَلَ مِن)، ونعْتِ النكِرةِ.

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: قولُ جَماعةٍ في (صَديدٍ) مِن ﴿مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وفي (طَعامُ مَساكينَ) مِن ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمَن نوَّنَ (كفّارةٌ): إنَّهما عطْفا بَيانٍ، وهذا إنَّما هو مُعترَضٌ على قولِ البصْريِّينَ ومَن وافَقَهم، فيَجبُ عندَهم في ذلك أنْ يكونَ بدَلًا، وأمّا الكوفيُّونَ فيرَونَ أنَّ عطْفَ البَيانِ في الجَوامدِ كالنعْتِ في المشْتقّاتِ، فيكونُ في المعارِفِ والنكِراتِ.

ومِن الوهَمِ في الثاني: قولُ مكّيٍّ في قراءةِ ابنِ أبي عبْلَةَ: ﴿فإنَّه آثمٌ قلْبَه﴾ [البَقَرَة: ٢٨٣] بالنصْبِ: إنَّ (قلْبَه) تمْييزٌ، والصَوابُ أنَّه مشبَّهٌ بالمفْعولِ به، كـ(حسَنٌ وجْهَه)، أو بدَلٌ مِن اسْمِ (إنَّ).

وقولُ الخَليلِ والأخفَشِ والمازنيِّ في (إيّايَ، وإيّاك، وإيّاهُ): إنَّ (إيّا) ضَميرٌ أُضيفَ إلى ضَميرٍ، فحكَموا للضَميرِ بالحُكمِ الذي لا

يكونُ إلّا للنكِراتِ، وهو: الإضافةُ.

ومِن ذلك قولُ الفارسيِّ في (مرَرتُ برجُلٍ ما شئتَ مِن رجُلٍ): إنَّ (ما) مصْدريّةٌ، وإنَّها وصِلتَها صِفةٌ لـ(رجُلٍ)، وتَبِعَه على ذلك صاحبُ (الترْشيحِ)، قالَ: ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفِطار: ٨]، أيْ: (في أيِّ صُورةٍ مَشيئتِه)، أيْ: (يَشاؤها).

وقولُ أبي البَقاءِ في قولِه تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عِمران: ٦٤]: إنَّ (أنْ) وصِلتَها بدَلٌ مِن (سَواءٍ)، وبدَلُ الصِفةِ صِفةٌ، والحرْفُ المصْدريُّ وصِلتُه في نحوِ ذلك معرِفةٌ، فلا يقَعُ صِفةً للنكِرةِ.

وقولُ بعضِهم في ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ﴾ [الهُمَزة: ١-٢]: إنَّ (الذي) صِفةٌ.

والصَوابُ أنَّ (ما) في المِثالِ شرْطيّةٌ حُذفَ جَوابُها، أيْ: (فهو كذلك)، والصِفةَ الجُملتانِ معًا.

وأمّا الآيةُ الأُولى فقالَ أبو البَقاءِ: "(ما): شرْطيّةٌ أو زائدةٌ، وعليهما فالجُملةُ صِفةٌ لـ(صُورةٍ)، والعائدُ محْذوفٌ، أيْ: (عليها)، و(في): مُتعلِّقةٌ بـ(ركَّبَك)" انتَهى، وكانَ حقُّه - إذْ علَّقَ (في) بـ(ركَّبَك) وقالَ: "الجُملةُ صِفةٌ" - أنْ يَقطعَ بأنَّ (ما) زائدةٌ؛ إذْ لا يَتعلَّقُ الشرْطُ الجازمُ بجَوابِه، ولا تكونُ جُملةُ الشرْطِ وحدَها صِفةً،

والصَوابُ أنْ يُقالَ: إنْ قُدِّرتْ (ما) زائدةً فالصِفةُ جُملةُ (شاءَ) وحدَها، والتقْديرُ: (شاءَها)، و(في): مُتعلِّقةٌ بـ(ركَّبَك)، أو باستِقرارٍ محْذوفٍ هو حالٌ مِن مفْعولِه، أو بـ(عدَّلَك)، أيْ: (وضَعَك في صُورةٍ أيِّ صُورةٍ)؛ وإنْ قُدِّرتْ شرْطيّةً فالصِفةُ مجْموعُ الجُملتَينِ، والعائدُ محْذوفٌ أيضًا، وتقْديرُه: (عليها)، وتكونُ (في) حينَئذٍ مُتعلِّقةً بـ(عدَّلَك)، أيْ: (عدَّلَك في صُورةٍ أيِّ صُورةٍ)، ثمَّ استؤْنفَ ما بعدَه.

والصَوابُ في الآيةِ الثانيةِ أنَّها على تقْديرِ مبتدأٍ.

وفي الثالثةِ أنَّ (الذي) بدَلٌ، أو صِفةٌ مقْطوعةٌ بتقْديرِ: (هو) أو (أذُمُّ) أو (أَعني)، هذا هو الصَوابُ.

النَوعُ الثالثُ: اشتِراطُهم في بعضِ ما التعْريفُ شرْطُه تعْريفًا خاصًّا، كمنْعِ الصرْفِ: اشترَطوا له تعْريفَ العلَميّةِ أو شِبهَه كما في (أجمَعَ)، وكنعْتِ الإشارةِ و(أيُّ) في النِداءِ: اشترَطوا لهما تعْريفَ اللامِ الجِنسيّةِ، وكذا تعْريفُ فاعلِ (نِعمَ، وبئْسَ)، لكنَّها تكونُ مباشِرةً له أو لِما أُضيفَ إليه، بخِلافِ ما تَقدَّمَ، فشرْطُها المباشَرةُ له.

ومِن الوهَمِ في ذلك: قولُ الزَمخْشريِّ في قراءةِ ابنِ أبي عبْلةَ: ﴿إنَّ ذلك لَحقٌّ تخاصُمَ أهْلِ النارِ﴾ [صٓ: ٦٤] بنصْبِ (التخاصُمِ): إنَّه صِفةٌ للإشارةِ، وقدْ مَضى أنَّ جَماعةً مِن المحقِّقينَ اشترَطوا في نعْتِ الإشارةِ الاشتِقاقَ، كما اشترَطوه في غيرِه مِن النُعوتِ، ولا يكونُ

(التخاصُمُ) أيضًا عطْفَ بَيانٍ؛ لأنَّ البَيانَ يُشبِهُ الصِفةَ، فكما لا تُوصَفُ الإشارةُ إلّا بما فيه (ألْ)، كذلك ما يُعطَفُ عليها.

النَوعُ الرابعُ: اشتِراطُ الإضمارِ في بعضِ المعْمولاتِ، والإظهارِ في بعضٍ.

فمِن الأوَّلِ: مجْرورُ (لَولا) ومجْرورُ (وحْدَ)، ولا يَختصّانِ بضَميرِ خِطابٍ ولا غيرِه، تقولُ: (لَولايَ، ولَولاك، ولَولاهُ) و(وحْدي، ووحْدَك، ووحْدَه)، ومجْرورُ (لبَّي، وسعْدَي، وحَنانَي)، ويُشترَطُ لهنَّ ضَميرُ الخِطابِ.

ومِن ذلك مرْفوعُ خبَرِ (كادَ) وأخَواتِها إلا (عَسى)، فتقولُ: (كادَ زيدٌ يموتُ)، ولا تقولُ: (يموتُ أبوه)، ويَجوزُ: (عَسى زيدٌ أنْ يقومَ أبوه)، فيَرفعُ السبَبيَّ، ولا يَجوزُ رفْعُه الأجنَبيَّ، نحوُ: (عَسى زيدٌ أنْ يقومَ عمْرٌو عندَه).

ومِن ذلك مرْفوعُ اسْمِ التفْضيلِ في غيرِ (مسْألةِ الكُحلِ)، وهذا شرْطُه - معَ الإضمارِ - الاستِتارُ، وكذا مرْفوعُ نحوِ: (قُمْ، وأقُومُ، وتقومُ، ونقومُ).

ومِن الثاني: تأْكيدُ الاسْمِ المظهَرِ، والنعْتُ، والمنْعوتُ، وعطْفُ البَيانِ، والمبيَّنُ.

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: قولُ بعضِهم في (لَولايَ وموسى) إنَّ

(موسى) محتمِلٌ الجرَّ، وهذا خطأٌ؛ لأنَّه لا يُعطَفُ على الضَميرِ المجْرورِ إلّا بإعادةِ الجارِّ، ولأنَّ (لَولا) لا تَجرُّ الظاهرَ، فلَو أُعيدتْ لَمْ تَعملِ الجرَّ، فكيفَ ولَمْ تُعَدْ؟

وقولُ جَماعةٍ في قولِ هُدبةَ:

٣٦٨- عَسى الكرْبُ الذي أمسَيتُ فيهِ
يكونُ وراءَه فرَجٌ قَريبُ

إنَّ (فرَجٌ) اسْمُ (كانَ)، والصَوابُ أنَّه مبتدأٌ خبَرُه الظرْفُ، والجُملةُ خبَرُ (كانَ)، واسْمُها ضَميرُ (الكرْبِ).

ومِن الوهَمِ في الثاني: قولُ أبي البَقاءِ في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكَوثَر: ٣]: إنَّه يَجوزُ كَونُ (هو) توْكيدًا.

تنْبيهٌ

مِن العَواملِ ما يَعملُ في الظاهرِ، وفي المضمَرِ بشرْطِ استِتارِه، وهو: (نِعمَ، وبِئْسَ)، تقولُ: (نِعمَ الرجُلانِ الزيدانِ) و(نِعمَ رجُلَينِ الزيدانِ)، ولا يُقالُ: (نِعْما) إلّا في لُغيّةٍ، أو بشرْطِ إفرادِه وتذْكيرِه، وهو: (رُبَّ) في الأصَحِّ.

النَوعُ الخامسُ: اشتِراطُ المفرَدِ في بعضِ المعْمولاتِ، والجُملةِ في بعضٍ.

فمِن الأوَّلِ: الفاعلُ ونائبُه.

ومِن الثاني: خبَرُ (أنَّ) المفْتوحةِ إذا خُفِّفتْ، وخبَرُ القولِ المحْكيِّ، نحوُ: (قَولي لا إلهَ إلّا اللهُ)، وكذلك خبَرُ ضَميرِ الشأْنِ، وخبَرُ أفْعالِ المقارَبةِ، وجَوابُ الشرْطِ، وجَوابُ القسَمِ.

النَوعُ السادسُ: اشتِراطُ الجُملةِ الفِعليّةِ في بعضِ الـمَواضعِ، والاسْميّةِ في بعضٍ.

فمِن الأوَّلِ: جُملةُ الشُروطِ غيرَ (لَولا)، وجُملةُ جَوابِ (لَو) و(لَولا) و(لَوما)، والجُملتانِ بعدَ (لَمّا)، والجُملُ التاليةُ أحرُفَ التحْضيضِ، وجُملةُ أخْبارِ أفْعالِ المقارَبةِ.

ومِن الثاني: الجُملةُ بعدَ (إذا) الفُجائيّةِ و(لَيتَما): على الصَحيحِ فيهما.

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: أنْ يقولَ مَن لا يَذهبُ إلى قولِ الأخفَشِ والكوفيِّينَ في نحوِ: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النِّساء: ١٢٨]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التّوبة: ٦] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] إنَّ المرْفوعَ مبتدأٌ، وذلك خطأٌ؛ لأنَّه خِلافُ قولِ مَن اعتَمدَ عليهم، فإنَّما قالَه سهْوًا، وأمّا إذا قالَ ذلك الأخفَشُ أو الكوفيُّ فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأً؛ لأنَّ هذا مَذهَبٌ ذهَبوا إليه، ولمْ يَقولوه سهْوًا عن قاعدةٍ. نعَمْ: الصَوابُ خِلافُ قولِهم في أصْلِ المسْألةِ، وأجازُوا أنْ

يكونَ المرْفوعُ محْمولًا على إضمارِ فِعلٍ كما يقولُ الجُمهورُ، وأجازَ الكوفيُّونَ وجْهًا ثالثًا، وهو أنْ يكونَ فاعلًا بالفِعلِ المذْكورِ، على التقْديمِ والتأْخيرِ.

ومِن ذلك قولُ جَماعةٍ منهم ابنُ مالكٍ في قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] إنَّ الجُملةَ جَوابُ (لَمّا)، والظاهرُ أنَّ الجَوابَ جُملةٌ فِعليّةٌ محْذوفةٌ، أيْ: (انقسَموا قِسمَينِ؛ فمنهم مُقتصِدٌ ومنهم غيرُ ذلك)، ويؤيِّدُ هذا أنَّ جَوابَ (لَمّا) لا يَقترنُ بالفاءِ.

ومِن الوهَمِ في الثاني: تجْويزُ كَثيرٍ مِن النحْويِّينَ الاشتِغالَ في نحوِ: (خرَجتُ فإذا زيدٌ يَضربُه عمْرٌو)، ومِن العجَبِ أنَّ ابنَ الحاجبِ أجازَ ذلك في (كافيتِه) معَ قولِه فيها في بحْثِ الظُروفِ: "وقدْ تكونُ للمُفاجأةِ، فيَلزمُ المبتدأُ بعدَها".

النَوعُ السابعُ: اشتِراطُهم في بعضِ الجُملِ الخبَريّةَ، وفي بعضِها الإنشائيّةَ.

فالأوَّلُ: كَثيرٌ؛ كالصِلةِ، والصِفةِ، والحالِ، والجُملةِ الواقعةِ خبَرًا لـ(كانَ)، أو خبَرًا لـ(إنَّ)، أو لضَميرِ الشأْنِ.

ومِن الثاني: جَوابُ القسَمِ الاستِعاطفيِّ، كقولِه:

٣٦٩- بـربِّـك هـلْ ضـمَـمـتَ إلـيـك لَـيـلـى
[قُـبـيـلَ الـصُـبـحِ أو قـبَّـلـتَ فـاهـا؟]

وقولِه:

٣٧٠- بعَيشِكِ يا سلْمى ارْحَمي ذا صَبابةٍ
[أَبى غيرَ ما يُرضيكِ في السِرِّ والجهْرِ]

وما ورَدَ على خِلافِ ما ذُكرَ مؤوَّلٌ.

ومِن الوهَمِ في هذا البابِ: قولُ بعضِهم في قولِه تعالى: ﴿وانظُرْ إلى العِظامِ كيفَ نَنشُزُها﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]: إنَّ جُملةَ الاستِفهامِ حالٌ مِن (العِظامِ)، والصَوابُ أنَّ (كيفَ) وحدَها حالٌ مِن مفْعولِ (نَنشُزُ)، وأنَّ الجُملةَ بدَلٌ مِن (العِظامِ).

واعلَمْ أنَّ النظَرَ البصَريَّ يُعلِّقُ فِعلُه كالنظَرِ القلْبيِّ، قالَ تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

ومِن ذلك قولُ الأَمينِ المحَلّيِّ فيما رأَيتُ بخطِّه: "إنَّ الجُملةَ التي بعدَ الواوِ مِن قولِه:

٣٧١- اطـلُـبْ ولا تَـضـجـرَ مِـن مَـطـلَـبٍ
[فـآفـةُ الـطـالـبِ أنْ يَـضـجَـرا]

حاليّةٌ، وإنَّ (لا) ناهيةٌ"، والصَوابُ أنَّ الواوَ للعطْفِ.

النَوعُ الثامنُ: اشتِراطُهم لبعضِ الأسْماءِ أنْ يُوصَفَ، ولبعضِها ألّا يُوصَفَ.

فمِن الأوَّلِ: مجْرورُ (رُبَّ) إذا كانَ ظاهرًا، و(أيُّ) في النِداءِ، و(الجمّاءَ) في قولِهم: (جاؤوا الجمّاءَ الغَفيرَ)، وما وُطِّئَ به مِن خبَرٍ أو صِفةٍ أو حالٍ، نحوُ: (مرَرتُ بزيدٍ الرجُلِ الصالحِ)، ومنه: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النَّمل: ٤٧]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزُّمَر: ٢٧-٢٨].

ومِن ثمَّ أَبطلَ أبو عليٍّ كَونَ الظرْفِ مِن قولِ الأعْشى:

٣٧٢- رُبَّ رِفـدٍ هَـرقـتَـه ذلـك الـيـو
مَ وأَسـرى مِـن مـعـشَـرٍ أقْـيـالِ

مُعلَّقًا بـ(أَسرى)، لئَلّا يَخلوَ ما عُطِفَ على مجْرورِ (رُبَّ) مِن صِفةٍ، قالَ: "وأمّا قولُه:

٣٧٣- فـيـا رُبَّ يـومٍ قـدْ لـهَـوتُ ولَـيـلـةٍ
بـآنـسـةٍ كـأنَّـهـا خـطُّ تِـمـثـالِ

فعلى أنَّ صِفةَ الثاني محْذوفةٌ مدْلولٌ عليها بصِفةِ الأوَّلِ، ولا يَتأتّى ذلك هُنا"، وقدْ يَجوزُ ذلك هُنا؛ لأنَّ الإراقةَ إتلافٌ، فقدْ تُجعلُ دَليلًا عليه.

ومِن الثاني: فاعِلا (نِعمَ، وبئْسَ)، والأسْماءُ المتوغِّلةُ في شبَهِ

الحرْفِ، إلّا (مَن) و(ما) النكِرتَينِ فإنَّهما يُوصَفانِ، نحوُ: (مرَرتُ بمَن مُعجِبٍ لك) و(بما مُعجِبٍ لك)، وأَلحقَ بهما الأخفَشُ (أيًّا)، نحوُ: (مرَرتُ بأيٍّ مُعجِبٍ لك)، وهو قَويٌّ في القِياسِ؛ لأنَّها مُعرَبةٌ، ومِن ذلك الضَميرُ، وجوَّزَ الكِسائيُّ نعْتَه إنْ كانَ لغائبٍ والنعْتُ لغيرِ التوْضيحِ، نحوُ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البَقَرَة: ١٦٣]، فقدَّرَ (الرحْمنُ الرَحيمُ) نعْتَينِ لـ(هو)، وأجازَ غيرُ الفارسيِّ وابنِ السرّاجِ نعْتَ فاعلَي (نِعمَ، وبِئْسَ) تمسُّكًا بقولِه:

٣٧٤- نِعمَ الفَتى المُرّيُّ أنتَ إذا همُ
حضَروا لَدى الحُجراتِ نارَ المَوقِدِ

وحمَلَه الفارسيُّ وابنُ السرّاجِ على البدَلِ.

وقالَ ابنُ مالكٍ: "يَمتنِعُ نعْتُه إذا قُصدَ بالنعْتِ التخْصيصُ معَ إقامةِ الفاعلِ مَقامَ الجِنسِ؛ لأنَّ تخْصيصَه حينَئذٍ مُنافٍ لذلك القصْدِ، فأمّا إذا تُؤوِّلَ بالجامعِ لأكمَلِ الخِصالِ فلا مانعَ مِن نعْتِه حينَئذٍ؛ لإمكانِ أنْ يُنوى في النعْتِ ما نُويَ في المنْعوتِ، وعلى هذا يُحمَلُ البيتُ" انتهى.

النَوعُ التاسعُ: تخْصيصُهم جَوازَ وصْفِ بعضِ الأسْماءِ بمكانٍ دُونَ آخرَ، كالعاملِ مِن وصْفٍ ومصْدرٍ؛ فإنَّه لا يُوصَفُ قبْلَ العمَلِ ويُوصَفُ بعدَه، وكالموْصول؛ فإنَّه لا يُوصَفُ قبْلَ تَمامِ الصِلةِ ويُوصَفُ بعدَ تَمامِها، وتعْميمُهم الجَوازَ في البعضِ، وذلك هو الغالبُ.

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: قولُ بعضِهم في قولِ الحُطيئةِ:

٣٧٥- أَزمعتُ يأْسًا مُبينًا مِن نَوالِكمُ
ولنْ تَرى طارِدًا للحُرِّ كالياسِ

إنَّ (مِن) مُتعلِّقةٌ بـ(يأْسًا)، والصَوابُ أنَّ تعلُّقَها بـ(يَئستُ) محْذوفًا؛ لأنَّ المصْدرَ لا يُوصَفُ قبْلَ أنْ يأْتيَ معْمولُه.

وقالَ أبو البقاءِ في ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا﴾ [المائدة: ٢]: "لا يكونُ (يبتغونَ) نعْتًا لـ(آمِّينَ)؛ لأنَّ اسْمَ الفاعلِ إذا وُصفَ لمْ يَعملْ في الاختِيارِ، بلْ هو حالٌ مِن (آمِّينَ)" انتهى، وهذا قولٌ ضَعيفٌ، والصَحيحُ جَوازُ الوصْفِ بعدَ العمَلِ.

النَوعُ العاشرُ: إجازتُهم في بعضِ أخْبارِ النَواسخِ أنْ يَتَّصلَ بالناسخِ، نحوُ: (كانَ قائمًا زيدٌ)، ومنْعُ ذلك في البعضِ، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

ومِن الوهَمِ في هذا: قولُ المبرِّدِ في قولِهم: (إنَّ مِن أفضَلِهم كانَ زيدًا) إنَّه لا يَجبُ أنْ يُحمَلَ على زِيادةِ (كانَ) كما قالَ سيبويهِ، بلْ يَجوزُ أنْ تُقدَّرَ (كانَ) ناقصةً، واسْمُها ضَميرُ (زيدٍ)، لأنَّه مُتقدِّمٌ رُتبةً، إذْ هو اسْمُ (إنَّ)، و(مِن أفضَلِهم): خبَرُ (كانَ)، و(كانَ) ومعْمولاها: خبَرُ (إنَّ).

فلَزمَه تقْديمُ خبَرِ (إنَّ) على اسْمِها معَ أنَّه ليسَ ظرْفًا ولا مجْرورًا،

وهذا لا يُجيزُه أحدٌ.

النَوعُ الحادي عشَرَ: إيجابُهم لبعضِ معْمولاتِ الفِعلِ وشِبهِه أنْ يَتقدَّمَ، كالاستِفهامِ والشرْطِ و(كَمْ) الخبَريّةِ، نحوُ: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القَصَص: ٢٨]، ولهذا قُدِّرَ ضَميرُ الشأْنِ في قولِه:

٣٧٦- إنَّ مَن يَدخلِ الكَنيسةَ يومًا
يَلقَ فيها جَآذِرًا وظِباءَ

ولبعضِها أنْ يَتأخَّرَ: إمّا لِذاتِه، كالفاعلِ ونائبِه ومُشبِهِه، أو لضعْفِ الفِعلِ، كمفْعولِ التعجُّبِ، نحوُ: (ما أحسَنَ زيدًا)، أو لِعارضٍ مَعنَويٍّ أو لفْظيٍّ، وذلك كالمفْعولِ في نحوِ: (ضرَبَ موسى عيسى)، فإنَّ تقْديمَه يُوهِمُ أنَّه مبتدأٌ وأنَّ الفِعلَ مُسنَدٌ إلى ضَميرِه، والمفْعولِ الذي هو (أنَّ) وصِلتُها، نحوُ: (عرَفتُ أنَّك فاضلٌ)، كَرِهوا الابتِداءَ بـ(أنَّ) المفْتوحةِ لئَلّا يَلتبِسَ بـ(أنَّ) التي بمعْنى (لعَلَّ)، وكمعْمولِ عاملٍ اقترَنَ: بلامِ الابتِداءِ، أو القسَمِ، أو حرْفِ الاستِثناءِ، أو (ما) النافيةِ، أو (لا) في جَوابِ القسَمِ.

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: قولُ ابنِ عُصفورٍ في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السَّجدَة: ٢٦]: إنَّ (كَمْ) فاعلُ (يَهدِ)، والصَوابُ أنَّ الفاعلَ مُستتِرٌ راجعٌ إلى اللهِ سُبحانَه، أيْ: (أَوَلَمْ يُبيِّنِ اللهُ لهم؟)، أو إلى

الهُدى، و(كمْ) مفْعولُ (أَهلكْنا)، والجُملةَ مفْعولُ (يَهدِ)، وهو معلَّقٌ عنها، و(كمْ) الخبَريّةُ تُعلِّقُ، خِلافًا لأكثَرِهم.

ومِن الوهَم في الثاني: قولُ بعضِهم في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إنَّ (عنه) مرْفوعُ المحَلِّ بـ(مسْؤولًا)، والصَوابُ أنَّ اسْمَ (كانَ) ضَميرُ المكلَّفِ، وإنْ لَمْ يَجرِ له ذِكرٌ، وأنَّ المرْفوعَ بـ(مسْؤولًا) مُستتِرٌ فيه راجعٌ إليه أيضًا، وأنَّ (عنه) في مَوضعِ نصْبٍ.

وقولُ بعضِهم في قولِه:

٣٧٧- آلَيتَ حبَّ العِراقِ الدهْرَ أَطعَمُهُ
[والحبُّ يأْكلُه في القرْيةِ السُوسُ]

إنَّه مِن بابِ الاشتِغالِ، لا على إسقاطِ (على) كما قالَ سيبويهِ، وذلك مرْدودٌ؛ لأنَّ (أَطعَمُه) بتقْديرِ: (لا أَطعَمُه).

النَوعُ الثاني عشَرَ: منْعُهم مِن حذْفِ بعضِ الكلماتِ، وإيجابُهم حذْفَ بعضِها.

فمِن الأوَّلِ: الفاعلُ، ونائبُه، والجارُّ الباقي عمَلُه، إلّا في مَواضعَ، نحوُ قولِهم: (اللهِ لأَفعلنَّ) و(بكمْ دِرهمٍ اشترَيتَ؟)، أيْ: (واللهِ) و(بكمْ مِن دِرهمٍ؟).

ومِن الثاني: أحدُ معْمولَي (لاتَ).

ومِن الوهَمِ في الأوَّلِ: قولُ كَثيرٍ مِن المعرِبينَ والمفسِّرينَ في فَواتحِ السُوَرِ: "إنَّه يَجوزُ كَونُها في مَوضعِ جرٍّ بإسقاطِ حرْفِ القسَمِ"، وهذا مرْدودٌ بأنَّ ذلك مُختصٌّ عندَ البصْريِّينَ باسْمِ اللهِ سُبحانَه وتعالى، وبأنَّه لا أَجوِبةَ للقسَمِ في سُورةِ (البقَرةِ) و(آلِ عِمرانَ) و(يونسَ) و(هُودٍ) ونحوِهنَّ، ولا يَصحُّ أنْ يُقالَ: "قُدِّرَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ في (البقَرةِ) [البقرة: ٢]، و﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في (آلِ عِمرانَ) [آل عمران: ٢] جَوابًا، وحُذفَتِ اللامُ مِن الجُملةِ الاسْميّةِ كحذْفِها في قولِه:

٣٧٨- وربِّ السماواتِ العُلا وبُروجِها
والأرضِ وما فيها: المقدَّرُ كائنُ

وقولِ ابنِ مسْعودٍ: "واللهِ الذي لا إلهَ غيرُه هذا مَقامُ الذي أُنزلتْ عليه سُورةُ (البقَرةِ)"؛ لأنَّ ذلك - على قِلّتِه - مخْصوصٌ باستِطالةِ القسَمِ.

ومِن الوهَمِ في الثاني: قولُ ابنِ عُصفورٍ في قولِه:

٣٧٩- حنَّتْ نَوارُ ولاتَ هنّا حنَّتِ
[وبَدا الذي كانتْ نَوارُ أَجنَّتِ]

إنَّ (هنّا) اسْمُ (لاتَ)، و(حنَّتِ) خبَرُها بتقْديرِ مُضافٍ، أيْ: (وقْتَ حنَّتْ). فاقتَضى إعرابُه الجمْعَ بينَ معْمولَيها، وإخراجَ (هنّا) عن

الظرْفيّةِ، وإعمالَ (لاتَ) في معرِفةٍ ظاهرةٍ، وفي غيرِ الزمانِ؛ وهو الجُملةُ النائبةُ عن المضافِ، وحذْفَ المضافِ إلى جُملةٍ. والأَولى قولُ الفارسيِّ: إنَّ (لاتَ) مُهمَلةٌ، و(هنّا): خبَرٌ مقدَّمٌ، و(حنَّتْ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ بتقْديرِ (أنْ)، مِثلُ: (تَسمعُ بالمعَيديِّ خيرٌ مِن أنْ تَراهُ).

الجهة السابعةُ

أنْ يَحملَ كلامًا على شيءٍ، ويَشهدَ استِعمالٌ آخرُ في نَظيرِ ذلك الموضِعِ بخِلافِه، وله أمْثِلةٌ:

أحدُها: قولُ الزَمخْشريِّ في ﴿مُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] إنَّه عطْفٌ على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، ولمْ يَجعلْه معْطوفًا على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾؛ لأنَّ عطْفَ الاسْمِ على الاسْمِ أَولى، ولكنْ مَجيءُ قولِه تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١] بالفِعلِ فيهما يدُلُّ على خِلافِ ذلك.

الثاني: قولُ مكّيٍّ وغيرِه في قولِه تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] إنَّ جُملةَ (يُضِلُّ) صِفةٌ لـ(مثَلًا) أو مُستأنَفةٌ، والصَوابُ الثاني؛ لقولِه تعالى في سُورةِ (المدَّثِّرِ): ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ [المدَّثر: ٣١].

الثالثُ: قولُ بعضِهم في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]: إنَّ الوقْفَ هُنا، ويَبتدئُ: ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ويدُلُّ على خِلافِ ذلك قولُه

تعالى في سُورةِ (السجْدةِ): ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [السَّجدَة: ٢].

الرابعُ: قولُ بعضِهم في ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝٤٣﴾ [الشّورىٰ: ٤٣]: إنَّ الرابطَ الإشارةُ، وإنَّ الصابرَ والغافرَ جُعِلا مِن عزْمِ الأُمورِ مُبالَغةً، والصَوابُ أنَّ الإشارةَ للصبْرِ والغُفرانِ، بدَليلِ: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٦]، ولمْ يقلْ: (إنَّكم).

الخامسُ: قولُهم في نحوِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ [فُصّلَت: ٤٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البَقَرَة: ٧٤]: إنَّ المجْرورَ في مَوضعِ نصْبٍ أو رفْعٍ: على الحِجازيّةِ والتَميميّةِ، والصَوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الخبَرَ بعدَ (ما) لمْ يَجئْ في التنْزيلِ مجرَّدًا مِن الباءِ إلّا وهو منْصوبٌ، نحوُ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجَادلة: ٢]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١].

تنْبيهٌ

وقدْ يَحتمِلُ الموضِعُ أكثَرَ مِن وجْهٍ، ويُوجَدُ ما يُرجِّحُ كلًّا منها، فيُنظَرُ في أَولاها، كقولِه تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨]، فإنَّ الموعِدَ مُحتمِلٌ للمصْدرِ، ويَشهدُ له: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾، وللزمانِ ويَشهدُ له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، وللمكانِ ويَشهدُ له: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، وإذا أُعربَ (مكانًا) بدَلًا منه لا ظرْفًا

لـ(نُخلِفُه) تَعيَّنَ ذلك.

الجهة الثامنةُ

أنْ يَحملَ المعرِبُ على شيءٍ، وفي ذلك الموضِعِ ما يَدفعُه، وهذا أصعَبُ مِن الذي قبْلَه، وله أمْثِلةٌ:

أحدُها: قولُ بعضِهم في ﴿إنَّ هذانِ لَساحرانِ﴾ [طه: ٦٣]: إنَّها (إنَّ) واسْمُها، أيْ: (إنَّ القِصّةَ)، و(ذانِ): مبتدأٌ. وهذا يَدفعُه رسْمُ (إنَّ) مُنفصِلةً، و(هذانِ) مُتَّصِلةً.

والثاني: قولُ ابنِ الطَراوةِ في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩]: (هُم أشَدُّ): مبتدأٌ وخبَرٌ، و(أيٌّ): مضافةٌ لمحْذوفٍ. ويَدفعُه رسْمُ (أيُّهم) مُتَّصِلةً، وأنَّ (أيًّا) إذا لَمْ تُضَفْ أُعربتْ باتِّفاقٍ.

والثالثُ: قولُ بعضِهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطفّفين: ٣]: إنَّ (هم) الأُولى: ضَميرُ رفْعٍ مؤكِّدٌ للواوِ، والثانيةَ: كذلك، أو مبتدأٌ وما بعدَه خبَرُه. والصَوابُ أنَّ (هم) مفْعولٌ فيهما؛ لرسْمِ الواوِ بغيرِ ألِفٍ بعدَها، ولأنَّ الحَديثَ في الفِعلِ لا في الفاعلِ، إذِ المعْنى: (إذا أَخذوا مِن الناسِ استَوفَوا، وإذا أَعطَوهم أَخسَروا)، وإذا جعَلتَ الضَميرَ للمُطفِّفينَ صارَ معْناهُ: (إذا أَخذوا استَوفَوا، وإذا تَولَّوُا الكَيلَ أو الوزْنَ همْ على الخُصوصِ أَخسَروا)، وهو كلامٌ مُتنافِرٌ؛ لأنَّ الحَديثَ في الفِعلِ لا في المباشِرِ.

الرابعُ: قولُ مكّيٍّ وغيرِه في قولِه تعالى: ﴿...ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۝٣٢ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣]: إنَّ (جنّاتُ) بدَلٌ مِن (الفضْلُ). والأَولى أنَّه مبتدأٌ، لقراءةِ بعضِهم بالنصْبِ، على حدِّ: (زيدًا ضرَبتُه).

الجهةُ التاسعةُ

ألّا يَتأمَّلَ عندَ وُرودِ المشتَبِهاتِ، ولذلك أمْثِلةٌ:

أحدُها: نحوُ: (زيدٌ أحْصى ذِهنًا) و(عمْرٌو أَحصى مالًا)، فإنَّ الأوَّلَ: على أنَّ (أحْصى) اسْمُ تفْضيلٍ، والمنْصوبَ تمْييزٌ، مِثلُ: (أحسَنُ وجْهًا)، والثاني: على أنَّ (أَحصى) فِعلٌ ماضٍ، والمنْصوبَ مفْعولٌ، مِثلُ: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجنّ: ٢٨].

ومِن الوهَمِ: قولُ بعضِهم في ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]: إنَّه مِن الأوَّلِ، فإنَّ الأمَدَ ليسَ مُحْصِيًا، بلْ مُحْصًى، وشرْطُ التمْييزِ المنْصوبِ بعدَ (أفعَلَ) كَونُه فاعلًا في المعْنى.

الثاني: نحوُ: (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ)، فإنَّ الثانيَ: خبَرٌ أو صِفةٌ للخبَرِ، ونحوُ: (زيدٌ رجُلٌ صالحٌ)، فإنَّ الثانيَ: صِفةٌ لا غيرُ؛ لأنَّ الأوَّلَ لا يكونُ خبَرًا على انفِرادِه لعدَمِ الفائدةِ، ومِثلُهما: (زيدٌ عالمٌ يَفعلُ الخيرُ) و(زيدٌ رجُلٌ يَفعلُ الخيرَ)، وأَوجبَ الفارسيُّ في ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] كَونَ (خاسئينَ) خبَرًا ثانيًا؛ لأنَّ جمْعَ

المذكَّرِ السالمَ لا يكونُ صِفةً لِما لا يَعقلُ.

الثالثُ: (رأَيتُ زيدًا فَقيهًا) و(رأَيتُ الهِلالَ طالعًا)، فإنَّ (رأى) في الأوَّلِ: عِلميّةٌ، و(فَقيهًا): مفْعولٌ ثانٍ، وفي الثاني: بصَريّةٌ، و(طالعًا) حالٌ، وتقولُ: (ترَكتُ زيدًا عالِمًا)، فإنْ فسَّرتَ (ترَكتُ) بـ(صيَّرتُ) فـ(عالِمًا): مفْعولٌ ثانٍ، أو بـ(خلَّفتُ) فحالٌ، وإذا حُملَ قولُه تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٧] على الأوَّل، فالظرْفُ و(لا يُبصِرونَ): مفْعولٌ ثانٍ، تَكرَّرَ كما يَتكرَّرُ الخبَرُ، أو الظرْفُ مفْعولٌ ثانٍ والجُملةُ بعدَه حالٌ، أو بالعكْسِ، وإنْ حُملَ على الثاني فحالانِ.

الرابعُ: (اغتَرفتُ غرْفةً)، إنْ فتَحتَ الغَينَ فمفْعولٌ مُطلَقٌ، أو ضمَمتَها فمفْعولٌ به، ومِثلُهما: (حسَوتُ حَسوةً) و(حُسوةً).

الجهةُ العاشرةُ

أنْ يُخرِّجَ على خِلافِ الأصْلِ أو على خِلافِ الظاهرِ لغيرِ مُقتضٍ، كقولِ مكّيٍّ في ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم﴾ الآيةَ [البَقَرَة: ٢٦٤]: إنَّ الكافَ نعْتٌ لمصْدرٍ، أيْ: (إبطالًا كالذي)، ويَلزمُه أنْ يُقدِّرَ: (إبطالًا كإبطالِ إنفاقِ الذي يُنفِقُ)، والوجْهُ أنْ يكونَ (كالذي) حالًا مِن الواوِ، أيْ: (لا تُبطِلوا صدَقاتِكم مُشبِهينَ الذي يُنفِقُ)، فهذا الوجْهُ لا حذْفَ فيه.

خاتِمةٌ

وإذْ قدِ انْجرَّ بنا القولُ إلى ذِكرِ الحذْفِ، فلنُوجِّهِ القولَ إليه؛ فإنَّه مِن المهِمّاتِ، فنقولُ:

ذِكرُ شُروطِه

وهي ثمانيةٌ:

١- **أحدُها**: وُجودُ دَليلٍ: حاليٍّ، كقولِك لِمَن رفَعَ سَوطًا: (زيدًا)، بإضمارِ (اضرِبْ)، ومنه: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩]، أيْ: (سلَّمْنا سَلامًا)؛ أو مَقاليٍّ، كقولِك لِمَن قالَ: (مَن أضربُ؟): (زيدًا)، ومنه: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النّحل: ٣٠]، وإنَّما يُحتاجُ إلى ذلك إذا كانَ المحْذوفُ الجُملةَ بأسْرِها كما مثَّلْنا، أو أحدَ رُكنَيها، نحوُ: ﴿قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذّاريات: ٢٥]، أيْ: (سلامٌ عليكم، أنتم قَومٌ مُنكَرونَ)، فحُذفَ خبَرُ الأُولى ومبتدأُ الثانيةِ، أو لفْظًا يُفيدُ معْنًى فيها هي مبْنيّةٌ عليه، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، أيْ: (لا تَفتأُ)، وأمّا إذا كانَ المحْذوفُ فضْلةً فلا يُشترَطُ لحذْفِه وِجدانُ الدَليلِ، ولكنْ يُشترَطُ ألّا يكونَ في حذْفِه ضرَرٌ مَعنَويٌّ، كما في قولِك: (ما ضرَبتُ إلّا زيدًا)، أو صِناعيٌّ كما في قولِك: (زيدٌ ضرَبتُه).

تنْبيهانِ

أحدُهما: إنَّ دَليلَ الحذْفِ نَوعانِ:

أحدُهما: غيرُ صِناعيٍّ، ويَنقسِمُ إلى حاليٍّ ومَقاليٍّ، كما تَقدَّمَ.

والثاني: صِناعيٌّ، وهذا يَختصُّ بمعرِفتِه النحْويُّ؛ لأنَّه إنَّما عُرِفَ مِن جِهةِ الصِناعةِ، وذلك كقولِهم في ﴿لَأُقسِمُ بيومِ القيامةِ﴾ [القِيَامَة: ١]: إنَّ التقْديرَ: (لَأنا أُقسِمُ)، وذلك لأنَّ فِعلَ الحالِ لا يُقسَمُ عليه في قولِ البصْريِّينَ، وفي قولِه:

٣٨٠- إنَّ مَن لامَ في بَني بِنتِ حسّا
نَ أَلُمْه وأَعصِه في الخُطوبِ

إنَّ التقْديرَ: (إنَّ الشأْنَ)؛ لأنَّ اسْمَ الشرْطِ لا يَعملُ فيه ما قبْلَه، ومِثلُه قولُ المتَنبِّي:

٣٨١- وما كنتُ ممّن يَدخلُ العِشقُ قلْبَهُ
ولكنَّ مَن يُبصِرْ جُفونَكِ يَعشَقِ

وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزَاب: ٤٠]: إنَّ التقْديرَ: (ولكنْ كانَ رسولَ اللهِ)؛ لأنَّ ما بعدَ (لكنْ) ليسَ معْطوفًا بها؛ لدُخولِ الواوِ عليها، ولا بالواوِ؛ لأنَّه مُثبَتٌ وما قبْلَها منْفيٌّ، ولا يُعطَفُ بالواوِ مفرَدٌ على مفرَدٍ إلّا وهو شَريكُه في النفْيِ والإثباتِ، فإذا قُدِّرَ ما بعدَ

الواوِ جُملةً صحَّ تَخالُفُهما، كما تقولُ: (ما قامَ زيدٌ وقامَ عمْرٌو).

الثاني: شرْطُ الدَليلِ اللفْظيِّ أنْ يكونَ طِبقَ المحْذوفِ، فلا يَجوزُ: (زيدٌ ضاربٌ وعمْرٌو)، أيْ: (ضاربٌ)، وتُريدُ بـ(ضاربٍ) المحْذوفِ معْنًى يُخالفُ المذْكورَ: بأنْ تقدِّرَ أحدَهما بمعْنى السفَرِ، مِن قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النِّسَاء: ١٠١]، والآخرَ بمعْنى الإيلامِ المعْروفِ، ومِن هُنا أَجمَعوا على جَوازِ: (زيدٌ قائمٌ وعمْرٌو) و(إنَّ زيدًا قائمٌ وعمْرٌو)، وعلى منْعِ: (ليتَ زيدًا قائمٌ وعمْرٌو)، وكذا في (لعَلَّ) و(كأنَّ)؛ لأنَّ الخبَرَ المذْكورَ مُتمنًّى أو مُترجًّى أو مُشبَّهٌ به، والخبَرَ المحْذوفَ ليسَ كذلك، لأنَّه خبَرُ المبتدأِ.

٢- **الثاني**: ألّا يكونَ ما يُحذَفُ كالجُزءِ، فلا يُحذَفُ الفاعلُ ولا نائبُه ولا مُشبِهُه، ولا خِلافَ في جَوازِ حذْفِ الفاعلِ معَ فِعلِه، نحوُ: ﴿قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النّحل: ٣٠] و(يا عبْدَاللهِ) و(زيدًا ضرَبتُه).

٣- **الثالثُ**: ألّا يكونَ مؤكَّدًا، وهذا الشرْطُ أوَّلُ مَن ذكَرَه الأخفَشُ، منَعَ في نحوِ: (الذي رأَيتُ زيدٌ) أنْ يؤكَّدَ العائدُ المحْذوفُ بقولِك: (نفْسَه)؛ لأنَّ المؤكِّدَ مُريدٌ للطُولِ، والحاذفَ مُريدٌ للاختِصارِ، وتَبِعَه الفارسيُّ، وتَبعَ أبا عليٍّ أبو الفتْحِ، وتَبِعَهم ابنُ مالكٍ، وهؤلاءِ كلُّهم مُخالِفونَ للخَليلِ وسيبويهِ أيضًا، فإنَّ سيبويهِ سألَ الخَليلَ عن نحوِ: (مرَرتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفُسُهما)، كيفَ يُنطَقُ بالتوْكيدُ؟ فأجابَه بأنَّه يُرفَعُ بتقْديرِ: (هما صاحِبايَ أنفُسُهما)،

ويُنصَبُ بتقْديرِ: (أَعنيْهما أنفُسَهما)، ووافقَهما على ذلك جَماعةٌ، وفيه نظَرٌ. وأمّا حذْفُ الشيءِ لدَليلٍ وتوْكيدُه فلا تَنافيَ بينَهما، لأنَّ المحْذوفَ للدَليلِ كالثابتِ، ولبدْرِ الدينِ ابنِ مالكٍ معَ والِدِه في المسْألةِ بحْثٌ أَجادَ فيه.

٤- **الرابعُ**: ألّا يؤدِّيَ حذْفُه إلى اختِصارِ المختصَرِ، فلا يُحذَفُ اسْمُ الفِعلِ دُونَ معْمولِه؛ لأنَّه اختِصارٌ للفِعلِ، وأمّا قولُ سيبويهِ في قولِه:

٣٨٢- يـا أيُّـهـا الـمـائـحُ، دلْـوي دُونَـكـا
[إنّـي رأَيـتُ الـنـاسَ يَـحـمَـدونَـكـا]

إنَّ التقْديرَ: (دُونَك دلْوي)، فقالوا: إنَّما أرادَ تفْسيرَ المعْنى لا الإعرابَ، وإنَّما التقْديرُ: (خُذْ دلْوي).

٥- **الخامسُ**: ألّا يكونَ عاملًا ضَعيفًا، فلا يُحذَفُ الجارُّ والجازمُ والناصبُ للفِعلِ، إلّا في مَواضعَ قَوِيتْ فيها الدَلالةُ وكثُرَ فيه استِعمالُ تلك العَواملِ، ولا يَجوزُ القِياسُ عليها.

٦- **والسادسُ**: ألّا يكونَ عِوَضًا عن شيءٍ، فلا تُحذَفُ (ما) في (أمّا أنتَ مُنطلِقًا انطَلقتُ)، ولا كلمةُ (لا) مِن قولِهم: (افْعلْ هذا إمّا لا)، ولا التاءُ مِن (عِدةٍ) و(إقامةٍ) و(استِقامةٍ)، فأمّا قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] فممّا يَجبُ الوُقوفُ عندَه.

٧ و٨- **السابعُ والثامنُ**: ألّا يؤدِّيَ حذْفُه إلى تهْيئةِ العاملِ للعمَلِ وقطْعِه عنه، ولا إلى إعمالِ العاملِ الضَعيفِ معَ إمكانِ إعمالِ العاملِ القَويِّ.

وللأمْرِ الأوَّلِ: منَعَ البصْريُّونَ حذْفَ المفْعولِ الثاني مِن نحوِ: (ضرَبَني وضرَبتُه زيدٌ)؛ لئَلّا يَتسلَّطَ على (زيدٍ) ثمَّ يُقطَعَ عنه برفْعِه بالفِعلِ الأوَّلِ.

ولِاجتِماعِ الأمْرَينِ: امتَنعَ عندَ البصْريِّينَ أيضًا حذْفُ المفْعولِ في: (زيدٌ ضرَبتُه)؛ لأنَّ في حذْفِه تسْليطَ (ضرَبَ) على العمَلِ في (زيدٍ) معَ قطْعِه عنه، وإعمالَ الابتِداءِ معَ التمكُّنِ مِن إعمالِ الفِعلِ، ثمَّ حمَلوا على ذلك: (زيدٌ ما ضرَبتُه) أو (هلْ ضرَبتُه؟)، فمنَعوا الحذْفَ وإنْ لمْ يؤدِّ إلى ذلك.

ولِاجتِماعِهما معَ الإلباسِ منَعَ الجَميعُ تقْديمَ الخبَرِ في نحوِ: (زيدٌ قامَ).

تنْبيهٌ

ربَّما خُولفَ مُقتضى هذَينِ الشرْطَينِ أو أحدِهما في ضَرورةٍ أو قَليلٍ مِن الكلامِ.

فالأوَّلُ: كقولِه:

٣٨٣- وخـالـدٌ يَـحـمَـدُ ساداتُـنـا
[بـالـحـقِّ، لا يُـحـمَـدُ بـالـبـاطـلِ]

والثاني: كقولِه:

٣٨٤- بـعُـكـاظَ يُـعـشـي الـنـاظـريـ
ـنَ - إذا هـمُ لَـمَـحـوا - شُـعـاعُـهْ

فإنَّ فيه تهْيئةَ (لَمَحوا) للعمَلِ في (شُعاعُه) معَ قطْعِه عن ذلك بإعمالِ (يُعشي) فيه، وليسَ فيه إعمالُ ضَعيفٍ دُونَ قَويٍّ.

بَيانُ أنَّه قدْ يُظَنُّ أنَّ الشيءَ مِن بابِ الحذْفِ، وليسَ منه

جَرتْ عادةُ النحْويِّينَ أنْ يقولوا: "يُحذَفُ المفْعولُ اختِصارًا واقتِصارًا"، ويُريدونَ بالاختِصارِ الحذْفَ لدَليلٍ، وبالاقتِصارِ الحذْفَ لغيرِ دَليلٍ، ويُمثِّلونَه بنحوِ: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [البقرة: ٦٠]، أيْ: (أَوقِعوا هذَينِ الفِعلَينِ).

والتحْقيقُ أنْ يُقالَ: إنَّه تارةً يَتعلَّقُ الغرَضُ بالإعلامِ بمجرَّدِ وُقوعِ الفِعلِ، مِن غيرِ تعْيينِ مَن أَوقعَه أو مَن أُوقِعَ عليه، فيُجاءُ بمصْدرِه مسنَدًا إلى فِعلِ كَونٍ عامٍّ، فيُقالُ: (حصَلَ حَريقٌ، أو نهْبٌ).

وتارةً يَتعلَّقُ بالإعلامِ بمجرَّدِ إيقاعِ الفاعلِ للفِعلِ، فيُقتصَرُ عليهما، ولا يُذكَرُ المفْعولُ، ولا يُنوى، إذِ المنْويُّ كالثابتِ، ولا يُسمّى محْذوفًا، لأنَّ الفِعلَ يُنزَّلُ لهذا القصْدِ منْزلةَ ما لا مفْعولَ له، ومنه: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البَقـرَة: ٢٥٨]، إذِ المعْنى: (ربّيَ الذي يَفعلُ الإحياءَ والإماتةَ)، ومنه على الأصَحِّ: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ الآيةَ [القَصَص: ٢٣]، أَلا تَرى أنَّه ﷺ إنَّما رَحِمَهما إذْ كانَتا على صِفةِ الذِيادِ وقَومُهما على السقْيِ، لا لِكَونِ مَذُودِهما غنَمًا ومسْقيِّهم إبِلًا، ومَن لمْ يَتأمَّلْ قدَّرَ: (يَسقونَ إبِلَهم)، و(تَذودانِ غنَمَهما).

وتارةً يُقصَدُ إسنادُ الفِعلِ إلى فاعلِه وتعْليقُه بمفْعولِه فيُذكَرانِ،

نـحـوُ: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [آل عِـمـران: ١٣٠]، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسـرَاء: ٣٢]، وقولِك: (ما أحسَنَ زيدًا)، وهذا النَوعُ إذا لَمْ يُذكَرْ مفْعولُه قيلَ: (محْذوفٌ)، نحوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضّحىٰ: ٣]، وقدْ يكونُ في اللفْظِ ما يَستدعيْه فيَحصلُ الجزْمُ بوُجوبِ تقْديرِه، نحوُ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

بَيانُ مكانِ المقدَّرِ

القِياسُ أنْ يُقدَّرَ الشيءُ في مكانِه الأصْليِّ، لئَلّا يُخالَفَ الأصْلُ مِن وجْهَي الحذْفِ ووضْعِ الشيءِ في غيرِ محَلِّه.

فيَجبُ أنْ يُقدَّرَ المفسِّرُ في نحوِ: (زيدًا رأَيتُه) مقدَّمًا عليه، وجوَّزَ البَيانيُّونَ تقْديرَه مؤخَّرًا عنه، وقالوا: إنَّه يُفيدُ الاختِصاصَ حينَئذٍ، وليسَ كما توهَّموا، وإنَّما يُرتكَبُ ذلك عندَ تعذُّرِ الأصْلِ، أو عندَ اقتِضاءِ أمْرٍ مَعنَويٍّ لذلك.

فالأوَّلُ: نحوُ: (أيُّهم رأَيتَه؟)؛ إذْ لا يَعملُ في الاستِفهامِ ما قبْلَه، ونحوُ: ﴿وأمَّا ثَمودَ فهدَيناهم﴾ [فُصّلَت: ١٧] فيمَن نصَبَ، إذْ لا يلي (أمّا) فِعلٌ.

والثاني: نحوُ مُتعلَّقِ باءِ البسْمَلةِ الشَريفةِ، فإنَّ الزَمخْشريَّ قدَّرَه مؤخَّرًا عنها؛ لأنَّ قُريشًا كانتْ تقولُ: (باسْمِ اللاتِ والعُزّى نَفعلُ كذا)، فيؤخِّرونَ أفْعالَهم عن ذِكرِ ما اتَّخذوه معْبودًا لهم، تفْخيمًا

لشأْنِه بالتقْديمِ، فوجَبَ على الموحِّدِ أنْ يَعتقدَ ذلك في اسْمِ اللهِ تعالى، فإنَّه الحَقيقُ بذلك.

تنْبيهٌ

ذكَرُوا أنَّه إذا اعتَرضَ شرْطٌ على آخرَ نحوَ: (إنْ أكَلتِ إنْ شربتِ فأنتِ طالقٌ) فإنَّ الجَوابَ المذْكورَ للسابقِ منهما، وجَوابَ الثاني محْذوفٌ مدْلولٌ عليه بالشرْطِ الأوَّلِ وجَوابِه، كما قالوا في الجَوابِ المتأخِّرِ عن القسَمِ والشرْطِ، ولهذا قالَ مُحقِّقو الفُقهاءِ في المِثالِ المذْكورِ: "إنَّها لا تَطلُقُ حتّى تُقدِّمَ المؤخَّرَ وتُؤخِّرَ المقدَّمَ؛ وذلك لأنَّ التقْديرَ حينَئذٍ: (إنْ شربتِ: فإنْ أكَلتِ فأنتِ طالقٌ).

بَيانُ مِقدارِ المقدَّرِ

يَنبَغي تقْليلُه ما أَمكنَ، لتقِلَّ مُخالَفةُ الأصْلِ.

ولذلك كانَ تقْديرُ الأخفَشِ (ضرْبي زيدًا قائمًا): (ضرْبُه قائمًا) أَولى مِن تقْديرِ باقي البصْريِّينَ: (حاصلٌ إذا كانَ - أو إذْ كانَ - قائمًا)، لأنَّه قدَّرَ اثْنَينِ وقدَّروا خمْسةً، ولأنَّ التقْديرَ مِن اللفْظِ أَولى.

وضُعِّفَ قولُ الفارسيِّ ومَن وافَقَه في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ الآيةَ [الطّلَاق: ٤] إنَّ الأصْلَ: (واللائي لمْ يَحِضنَ فعِدّتُهنَّ ثلاثةُ أشهُرٍ)، والأَولى أنْ يكونَ الأصْلُ: (واللائي لمْ يَحِضنَ كذلك).

ولك ألّا تُقدِّرَ في الآيةِ شيئًا البتّةَ، وذلك بأنْ تَجعلَ الموْصولَ معْطوفًا على الموْصولِ، فيكونُ الخبَرُ المذْكورُ لهما معًا.

بَيانُ كيفيّةِ التقْديرِ

إذا استَدعى الكلامُ تقْديرَ أسْماءٍ مُتضايفةٍ، أو موْصوفٍ وصِفةٍ مضافةٍ، أو جارٍّ ومجْرورٍ مضمَرٍ عائدٍ على ما يَحتاجُ إلى الرابطِ، فلا يُقدَّرُ أنَّ ذلك حُذِفَ دُفعةً واحدةً، بلْ على التدْريجِ.

فالأوَّلُ: نحوُ: ﴿كَٱلَّذِى يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزَاب: ١٩]، أيْ: (كدَوَرانِ عَينِ الذي).

والثاني: كقولِه:

٣٨٥- إذا قامَتا تَضوَّعَ المِسكُ منهما
نَسيمَ الصَبا جاءتْ برَيّا القَرَنفُلِ

أيْ: (تضوُّعًا مِثلَ تضوُّعِ نَسيمِ الصَبا).

والثالثُ: كقولِه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البَقَرَة: ٤٨]، أيْ: (لا تَجزي فيه)، ثمَّ حُذِفتْ (في) فصارَ: (لا تَجزيْه)، ثمَّ حُذِفَ الضَميرُ منْصوبًا لا مخْفوضًا، هذا قولُ الأخفَشِ، وعن سيبويهِ: أنَّهما حُذِفا دُفْعةً.

يَنبغي أنْ يكونَ المحْذوفُ مِن لفْظِ المذْكورِ مهْما أَمكنَ

فيُقدَّرُ (اضْربْ) دُونَ (أَهِنْ) في (زيدًا اضْربْه).

فإنْ منَعَ مِن تقْديرِ المذْكورِ معْنًى أو صِناعةٌ قُدِّرَ ما لا مانعَ له.

فالأوَّلُ: نحوُ: (زيدًا اضْربْ أخاهُ)، يُقدَّرُ فيه: (أَهِنْ) دُونَ (اضْربْ).

والثاني: نحوُ: (زيدًا امرُرْ به)، تُقدَّرُ فيه: (جاوِزْ) دُونَ (امرُرْ)، لأنَّه لا يَتعدّى بنفْسِه.

إذا دارَ الأمْرُ بينَ كَونِ المحْذوفِ مبتدأً وكَونِه خبَرًا؛ فأيُّهما أَولى؟

قالَ الواسطيُّ: الأَولى كَونُ المحْذوفِ المبتدأَ؛ لأنَّ الخبَرَ محَطُّ الفائدةِ. وقالَ العبْديُّ: الأَولى كَونُه الخبَرَ؛ لأنَّ التجوُّزَ في آخرِ الجُملةِ أسهَلُ. نقَلَ القولَين ابنُ إيازٍ.

ومِثالُ المسْألةِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يُوسُف: ١٨]، أيْ: (شأْني صبْرٌ جَميلٌ) أو (صبْرٌ جَميلٌ أمثَلُ مِن غيرِه).

ولَو عرَضَ ما يُوجِبُ التعْيينَ عُمِلَ به.

إذا دارَ الأمْرُ بينَ كَونِ المحْذوفِ فِعلًا والباقي فاعلًا، وكَونِه مبتدأً والباقي خبَرًا؛ فالثاني أَولى

لأنَّ المبتدأَ عَينُ الخبَرِ، فالمحْذوفُ عَينُ الثابتِ، فيكونُ حذْفًا كلا حذْفٍ. فأمّا الفِعلُ فإنَّه غيرُ الفاعلِ، اللهُمَّ إلّا أنْ يَعتضِدَ الأوَّلُ برِوايةٍ أُخرى في ذلك الموضِعِ، أو بموضِعٍ آخرَ يُشبِهُه، أو بموضِعٍ آتٍ على طَريقتِه.

فالأوَّلُ: كقراءةِ شُعبةَ: ﴿يُسبَّحُ له فيها﴾ [النُّور: ٣٦] بفتْحِ الباءِ، وكقراءةِ ابنِ كَثيرٍ: ﴿كذلك يُوحَى إليك وإلى الذين مِن قبْلِك، اللَّهُ العَزيزُ الحَكيمُ﴾ [الشّورىٰ: ٣]، بفتْحِ الحاءِ، وكقولِه:

٣٨٦- لِيُبكَ يَزيدُ، ضارعٌ لخُصومةٍ
[ومُختبِطٌ ممّا تُطيحُ الطَوائحُ]

فيمَن رَواهُ مبْنيًّا للمفْعولِ، فإنَّ التقْديرَ: (يُسبِّحُه رِجالٌ) و(يُوحيْه اللهُ) و(يَبكيْه ضارعٌ)، ولا تُقدَّرُ هذه المرْفوعاتُ مبتدآتٍ حُذِفتْ أخْبارُها؛ لأنَّ هذه الأسْماءَ قدْ ثَبتتْ فاعليّتُها في رِوايةِ مَن بَنى الفِعلَ فيهنَّ للفاعلِ.

والثاني: كقولِه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزّخرُف: ٨٧]، فلا يُقدَّرُ: (لَيقولُنَّ: اللهُ خلَقَهم)، بلْ: (خلَقَهم اللهُ)؛

لِمَجيءِ ذلك في مُشبِهِ هذا الموضِعِ، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزّخرُف: ٩]، وفي مَواضعَ آتيةٍ على طَريقتِه، نحوُ: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس: ٧٨-٧٩].

إذا دارَ الأمْرُ بينَ كَونِ المحْذوفِ أوَّلًا أو ثانيًا؛ فكَونُه ثانيًا أَولى

وفيه مَسائلُ:

إحداها: نُونُ الوِقايةِ في نحوِ: ﴿أَتُحاجُّوني﴾ [الأنعام: ٨٠] و﴿تأْمُروني﴾ [الزُّمَر: ٦٤] فيمَن قرأَ بنُونٍ واحدةٍ، وهو قولُ أكثَرِ المتأخِّرينَ، وقالَ سيبويهِ - واخْتارَه ابنُ مالكٍ -: إنَّ المحْذوفَ الأُولى.

الثانيةُ: نُونُ الوِقايةِ معَ نُونِ الإناثِ في نحوِ قولِه:

٣٨٧- [تَراهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسكًا]
يَسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

هذا هو الصَحيحُ.

الثالثةُ: تاءُ الماضي معَ تاءِ المضارعِ في نحوِ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليْل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٣].

الرابعةُ: نحوُ: (مَقُولٍ) و(مَبِيعٍ)، المحْذوفُ منهما واوُ (مفْعولٍ)، والباقي عَينُ الكلمةِ.

الخامسةُ: نحوُ: (إقامةٍ) و(استِقامةٍ)، والمحْذوفُ منهما ألِفُ الإفعالِ والاستِفعالِ، والباقي عَينُ الكلمةِ.

السادسةُ: نحوُ:

٣٨٨- يا زيدَ زيدَ اليَعمَلاتِ [الذُبَّلِ
تَطاولَ اللَيلُ عليك فانْزلِ]

بفتْحِهما، و:

٣٨٩- [يا مَن رأى عارضًا أُسَرُّ بهِ]
بينَ ذِراعَي وجبْهةِ الأسَدِ

وهذا هو الصَحيحُ.

السابعةُ: نحوُ: (زيدٌ وعمْرٌو قائمٌ)، ومَذهَبُ سيبويهِ أنَّ الحذْفَ فيه مِن الأوَّلِ؛ لسلامتِه مِن الفصْلِ، ولأنَّ فيه إعطاءَ الخبَرِ للمُجاوِرِ، معَ أنَّ مَذهَبَه في نحوِ: (يا زيدَ زيدَ اليَعمَلاتِ) أنَّ الحذْفَ مِن الثاني.

تنْبيهٌ

الخِلافُ إنَّما هو عندَ التردُّدِ، وإلّا فلا تردُّدَ في أنَّ الحذْفَ مِن الأوَّلِ في قولِه:

٣٩٠- نحنُ بما عندَنا، وأنتَ بما عندَك راضٍ، والرأْيُ مُختلِفُ

ومِن الثاني في قولِه تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسرَاء: ٨٨]، إذْ لَو كانَ الجَوابُ للثاني لجُزمَ.

ذِكرُ أماكنَ مِن الحذْفِ يَتمرَّنُ بها المعرِبُ

حذْفُ الاسْمِ المضافِ

مِن ذلك ما نُسبَ فيه حُكمٌ شرْعيٌّ إلى ذاتٍ؛ لأنَّ الطلَبَ لا يَتعلَّقُ إلّا بالأفْعالِ، نحوُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٣]، أيِ: (استِمتاعُهنَّ)، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، أيْ: (أكْلُها).

ومِن ذلك ما عُلِّقَ فيه الطلَبُ بما قدْ وقَعَ، نحوُ: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: ٩١]، فإنَّهما قولانِ قدْ وقَعا، فلا يُتصوَّرُ فيهما نقْضٌ ولا وَفاءٌ، وإنَّما المرادُ الوَفاءُ بمُقتضاهما، ومنه: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يُوسُف: ٣٢]، إذِ الذَواتُ لا يَتعلَّقُ بها لَومٌ، والتقْديرُ: (في مُراوَدتِه)، بدَليلِ: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يُوسُف: ٣٠].

تنْبيهٌ

إذا احْتاجَ الكلامُ إلى حذْفِ مضافٍ يمكنُ تقْديرُه معَ أوَّلِ الجُزأَينِ ومعَ ثانيْهما، فتقْديرُه معَ الثاني أَولى، نحوُ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البَقرَة: ١٩٧]، فيكونُ التقْديرُ: (الحجُّ حجُّ أشهُرٍ)، أَولى مِن أنْ يُقدَّرَ: (أشهُرُ الحجِّ أشهُرٌ)؛ لأنَّك في الأوَّلِ قدَّرتَ عندَ الحاجةِ إلى التقْديرِ، ولأنَّ الحذْفَ مِن آخرِ الجُملةِ أَولى.

حذْفُ المضافِ إليه

يَكثرُ في ياءِ المتكلِّمِ مضافًا إليها الـمُنادى، نحوُ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغاياتِ، نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤]، أيْ: (مِن قبْلِ الغلَبِ ومِن بعدِه)، وفي (أيٍّ) و(كلٍّ) و(بعضٍ)، و(غيرٍ) بعدَ (ليسَ)، وربَّما جاءَ في غيرِهنَّ.

حذْفُ اسْمَينِ مضافَينِ

﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أيْ: (مِن أثَرِ حافرِ فرَسِ الرسولِ)، وقالَ:

٣٩١- [فأَدركَ إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها]
وقدْ جعَلتْني مِن (حَزيمةَ) إصبَعا

أيْ: (ذا مَسافةِ إصبَعٍ).

حذْفُ الموْصولِ الاسْميِّ

ذهَبَ الكوفيُّونَ والأخفَشُ إلى إجازتِه، وتَبِعَهم ابنُ مالكٍ، وشرَطَ في بعضِ كُتبِه كَونَه معْطوفًا على موْصولٍ آخرَ، ومِن حُجّتِهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العَنكبوت: ٤٦]، أيْ: (والذي أُنزلَ).

حذْفُ الصِلةِ

يَجوزُ قَليلًا لدَلالةِ صِلةٍ أُخرى، كقولِه:

٣٩٢- وعندَ الذي واللاتِ عُدنَك إحنةٌ
عليك، فلا يَغرُرْك كَيدُ العَوائدِ

أيْ: (الذي عادَك)، أو دَلالةِ غيرِها، كقولِه:

٣٩٣- نحنُ الأُلى، فاجمَعْ جُمو
عَك ثمَّ وجِّهْهم إلينا

أيْ: (نحنُ الأُلى عُرِفوا).

حذْفُ الموْصوفِ

قولُه تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصَّافات: ٤٨]، أيْ: (حُورٌ قاصِراتُ)، ﴿...وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سَبَإ: ١٠-١١]، أيْ: (دُروعًا سابغاتٍ)، وقالَ سُحيمٌ:

٣٩٤- أنا ابنُ جَلا وطَلّاعُ الثَنايا
[متى أضَعِ العِمامةَ تَعرِفوني]

قيلَ: تقْديرُه: (أنا ابنُ رجُلٍ جَلا الأُمورَ).

واختُلفَ في المقدَّرِ معَ الجُملةِ في نحوِ: (منّا ظعَنَ ومنّا أقامَ)، فأصْحابُنا يُقدِّرونَ موْصوفًا، أيْ: (فَريقٌ)، والكوفيُّونَ يُقدِّرونَ موْصولًا، أيِ: (الذي) أو (مَن)، وما قدَّرْناهُ أقيَسُ؛ لأنَّ اتِّصالَ الموْصولِ بصِلتِه أشَدُّ مِن اتِّصالِ الموْصوفِ بصِفتِه، لتلازُمِهما.

حذْفُ الصِفةِ

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أيْ: (صالحةٍ)، بدَليلِ أنَّه قُرئَ كذلك، وأنَّ تعْييبَها لا يُخرجُها عن كَونِها سَفينةً، فلا فائدةَ فيه حينَئذٍ، ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، أيْ: (سُلِّطتْ عليه)، بدَليلِ: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ الآيةَ [الذّاريات: ٤٢]، ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البَقرَة: ٧١]، أيْ: (الواضحِ)، وإلّا لكانَ مفْهومُه كُفرًا.

حذْفُ المعْطوفِ

ويَجبُ أنْ يَتبعَه العاطفُ، نحوُ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾ [الحَديد: ١٠]، أيْ: (ومَن أنفقَ مِن بعدِه)، دَليلُ التقْديرِ أنَّ الاستِواءَ إنَّما يكونُ بينَ شيئَينِ، ودَليلُ المقدَّرِ: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟﴾.

ونحوُ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾ [البَقرَة: ١٩٦]، أيْ: (فإنْ أُحصِرْتم فحلَلْتم).

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦]، أيْ: (فحلَقَ ففِديةٌ).

ومِن القَليلِ حذْفُ (أمْ) ومعْطوفِها، كقولِه:

٣٩٥- [دَعاني إليها القلْبُ، إنّي لأمْرِه
سَميعٌ]، فما أدري أَرُشْدٌ طِلابُها؟

أيْ: (أمْ غَيٌّ)، وقدْ مرَّ فيه بحْثٌ.

حذْفُ المعْطوفِ عليه

﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البَقَرَة: ٦٠]، أيْ: (فضرَبَ فانفَجرتْ)، وقيلَ في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] إنَّ (أمْ) مُتَّصِلةٌ، والتقْديرَ: (أَعَلِمْتم أنَّ الجنّةَ حُفَّتْ بالمكارهْ أمْ حَسِبْتم).

حذْفُ المبدَلِ منه

قيلَ في ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النّحل: ١١٦] إنَّ (الكَذِبَ) بدَلٌ مِن مفْعولِ (تَصِفُ) المحْذوفِ، أيْ: (لِما تَصِفُه)، وقيلَ في (الكَذِبَ) إنَّه مفْعولٌ: إمّا لـ(تقولوا) والجُملتانِ بعدَه بدَلٌ منه، أيْ: (لا تقولوا الكَذِبَ لِما تَصِفُه أَلسِنتُكم مِن البهائمِ بالحِلِّ أو الحُرمةِ)؛ وإمّا لمحْذوفٍ، أيْ: (فتقولونَ الكَذِبَ)؛ وإمّا لـ(تَصِفُ) على أنَّ (ما) مصْدريّةٌ والجُملتانِ محْكيّتا القولِ، أيْ: (لا تُحلِّلوا

وتُحرِّموا لمجرَّدِ قولٍ تَنطقُ به أَلسِنتُكم).

حذْفُ المؤكَّدِ وبقاءُ التوْكيدِ

قدْ مرَّ أنَّ سيبويهِ والخَليلَ أجازاهُ، وأنَّ أبا الحسَنِ ومَن تَبعَه منَعوه.

حذْفُ المبتدأِ

يَكثرُ ذلك في جَوابِ الاستِفهامِ، نحوُ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ﴾ [الهُمَزة: ٥-٦]، أيْ: (هي نارُ اللهِ)، ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١﴾ [القارعَة: ١٠-١١].

وبعدَ فاءِ الجَوابِ، نحوُ: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ﴾ [البَقرَة: ٢٢٠]، أيْ: (فهم إخوانُكم).

وبعدَ القولِ، نحوُ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفُرقان: ٥].

وبعدَ ما الخبَرُ صِفةٌ له في المعْنى، نحوُ: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [البَقرَة: ١٨].

ووقَعَ في غيرِ ذلك أيضًا، نحوُ: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أيْ: (هذا بَلاغٌ)، وقدْ صُرِّحَ به في ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النُّور: ١]، أيْ: (هذه سُورةٌ)، ومِثلُه قولُ العُلماءِ: (بابُ كذا)، وسيبويهِ يُصرِّحُ به.

حذْفُ الخبَرِ

﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرّعد: ٣٥]، أيْ: (دائمٌ)، وقالَ:

٣٩٦- لَهْفي عليك لِلَهْفةٍ مِن خائفٍ
يَبغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجيرُ

أيْ: (ليسَ له)، وقالَ الأعْشى:

٣٩٧- إنَّ محَلًّا وإنَّ مُرتحَلًا
[وإنَّ في السفْرِ إذْ مضَوا مهَلا]

أيْ: (إنَّ لنا حُلولًا في الدُنيا وإنَّ لنا ارْتِحالًا عنها)، وقالَ تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٥٠]، أيْ: (علينا)، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سَبَإ: ٥١]، أيْ: (لهم)، وقالَ الحَماسيُّ:

٣٩٨- مَن صدَّ عن نِيرانِها
فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

وقدْ كثُرَ حذْفُ خبَرِ (لا) هذه، حتّى قيلَ: إنَّه لا يُذكَرُ، وقالَ آخرُ:

٣٩٩- إذا قيلَ: سِيروا، إنَّ لَيلى لعَلَّها
جَرى دُونَ لَيلى مائلُ القرْنِ أعضَبُ

أيْ: (لعَلَّها قَريبةٌ).

ما يَحتمِلُ النَوعَينِ

يَكثرُ بعدَ الفاءِ، نحوُ: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ [البَقـرَة: ١٨٤]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾ [البَقـرَة: ٢٨٠]، أيْ: (فالواجبُ كذا)، أو (فعليه)، أو (فعليكم كذا).

ويأْتي في غيرِه، نحوُ: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يُوسُف: ١٨]، أيْ: (أمْري)، أو (أمثَلُ).

حذْفُ الفِعلِ:

وحدَه، أو معَ مضمَرٍ مرْفوعٍ، أو منْصوبٍ، أو معَهما

يَطَّردُ حذْفُه مفسَّرًا، نحوُ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التّوبَة: ٦]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ [الإسرَاء: ١٠٠]، والأصْلُ: (لَو تَملِكونَ تَملِكونَ)، فلمّا حُذفَ الفِعلُ انْفَصلَ الضَميرُ.

ويَكثرُ في جَوابِ الاستِفهامِ، نحوُ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [العَنكبوت: ٦١]، أيْ: (لَيقولُنَّ: خلَقَهنَّ اللهُ).

وأكثَرُ مِن ذلك كلِّه حذْفُ القولِ، نحوُ: ﴿...وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ [الرّعد: ٢٣-٢٤]، حتّى قالَ أبو عليٍّ: "حذْفُ القولِ مِن حَديثِ البحْرِ، قُلْ ولا حرَجَ".

ويأْتي حذْفُ الفِعلِ في غيرِ ذلك، نحوُ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الحشر: ٩]، أيْ: (واعتقَدوا الإيمانَ مِن قبْلِ هِجرتِهم)، وقالَ:

٤٠٠- عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا

[حتّى شَتَتْ همّالةً عَيناها]

فقيلَ: التقْديرُ: (وسقَيتُها)، وقيلَ: لا حذْفَ، بلْ ضُمِّنَ (عَلفتُها) معْنى (أَنلتُها وأَعطَيتُها).

وقالوا: (الحمْدُ للهِ أهْلَ الحمْدِ)، بإضمارِ (أَمدحُ)، وفي التنْزيلِ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤]، بإضمارِ (أَذمُّ)، ونظائرُه كَثيرةٌ.

حذْفُ المفْعولِ

يَكثرُ بعدَ (لَو شئتُ)، نحوُ: ﴿فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، أيْ: (فلَو شاءَ هِدايتَكم).

وبعدَ نفْيِ العِلمِ ونحوِه، نحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، أيْ: (أنَّهم سُفَهاءُ).

وعائدًا على الموْصولِ، نحوُ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وحذْفُ عائدِ الموْصوفِ دُونَ ذلك، كقولِه:

٤٠١- [حمَيتَ حِمى تِهامةَ بعدَ نجْدٍ]
وما شيءٌ حمَيتَ بمُستباحِ

وعائدُ المخبَرِ عنه دونَهما، كقولِه:

٤٠٢- [قدْ أَصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي]
عليَّ ذنْبًا كلُّه لمْ أَصنعِ

وقولِه:

٤٠٣- [فلمّا دنَوتُ تَسدَّيتُها]
فثَوبٌ نَسيتُ وثَوبٌ أَجُرّ

وجاءَ في غيرِ ذلك، نحوُ: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ﴾ [المجادلة: ٤]، أيْ: (فمَن لمْ يَجدِ الرقَبةَ)، (فمَن لمْ يَستطعِ الصَومَ).

ويَكثرُ حذْفُه في الفَواصلِ، نحوُ: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٧٧].

ويَجوزُ حذْفُ مفْعولَي (أَعطى)، نحوُ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ﴾ [الليل: ٥]، وثانيْهما فقطْ، نحوُ: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وأوَّلِهما فقطْ، خِلافًا للسُهيليِّ، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩].

حذْفُ الحالِ

أكثَرُ ما يَردُ ذلك إذا كانَ قولًا أَغنى عنه المقُولُ، نحوُ: ﴿...وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرّعد: ٢٣-٢٤]، أيْ: (قائلينَ ذلك)، ومِثلُه: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البَقَرَة: ١٢٧]، ويُحتمَلُ أنَّ الواوَ للحالِ وأنَّ القولَ المحْذوفَ خبَرٌ، أيْ: (وإسماعيلُ يقولُ).

حذْفُ التمْييزِ

نحوُ: (كمْ صُمتَ؟)، أيْ: (كمْ يومًا)، وقالَ تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدَّثِّر: ٣٠]. وهو شاذٌّ في بابِ (نِعمَ)، نحوُ: «**مَن توضّأَ يومَ الجُمعةِ فبها ونِعمَتْ**»[1]، أيْ: (فبالرُخصةِ أخَذَ، ونِعمَتْ رُخصةً).

حذْفُ الاستِثناءِ

وذلك بعدَ (إلّا) و(غيرِ) المسْبوقَينِ بـ(ليسَ)، يُقالُ: (قبَضتُ عشَرةً ليسَ إلّا) أو (ليسَ غيرُ)، وقدْ تَقدَّمَ.

---

(١) صحيح، رواه أبوداود والترمذي والنسائي، ورواه ابن ماجه (صحيح أبي داود: ٣٨١).

حذْفُ حرْفِ العطْفِ

بابُه الشِعرُ، كقولِ الحُطيئةِ:

٤٠٤- إنَّ امْـرأً رهْـطُـه بـالـشـامِ مـنْـزلُـهُ
بـرمْـلِ يَـبـريـنَ جـارًا شـدَّ مـا اغْـتـرَبـا

أيْ: (ومنْزلُه برمْلِ يَبرينَ)، كذا قالوا، ولك أنْ تقولَ: الجُملةُ الثانيةُ صِفةٌ ثانيةٌ لا معْطوفةٌ، وقدْ خُرِّجَ على ذلك: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾ [الغَاشِيَة: ٨]، أي: (ووُجوهٌ)، عطْفًا على: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢﴾ [الغَاشِيَة: ٢].

حذْفُ فاءِ الجَوابِ

هو مُختصٌّ بالضَرورةِ، كقولِه:

٤٠٥- مَـن يَـفـعـلِ الـحـسَـنـاتِ اللهُ يَـشـكـرُهـا
[والـشـرُّ بـالـشـرِّ عـنـدَ اللهِ مِـثـلانِ]

حذْفُ واوِ الحالِ

تَقدَّمَ في قولِه:

٤٠٦- نـصَـفَ الـنـهـارُ الـمـاءُ غـامِـرُهُ
[ورَفـيـقُـه بـالـغَـيـبِ لا يَـدري]

أيِ: (انتَصفَ النهارُ والحالُ أنَّ الماءَ غامِرُ هذا الغائصِ).

حذْفُ (قدْ)

زعَمَ البصْريُّونَ أنَّ الفِعلَ الماضيَ الواقعَ حالًا لا بدَّ معَه مِن (قدْ): ظاهرةً نحوَ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: ١١٩]، أو مُضمَرةً نحوَ: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشُّعَراء: ١١١]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّساء: ٩٠]، وخالَفَهم الكوفيُّونَ، واشترَطوا ذلك في الماضي الواقعِ خبَرًا لـ(كانَ)، كقولِه ﷺ لبعضِ أصْحابِه: «**أَليسَ قدْ صلَّيتَ معَنا؟**»[1]، وقولِ الشاعرِ:

٤٠٧- وكنّا حَسِبْنا كلَّ بَيضاءَ شحْمةً
عَشيّةَ لاقَينا جُذامًا وحِمْيَرا

وخالَفَهم البصْريُّونَ. وقالَ الجَميعُ: حقُّ الماضي المثبَتِ المجابِ به القسَمُ أنْ يُقرَنَ باللامِ و(قدْ)، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يُوسُف: ٩١]، وقالَ:

٤٠٨- حلَفتُ لها باللهِ حِلفةَ فاجرٍ
لَناموا فما إنْ مِن حَديثٍ ولا صالِي

(١) رواه البخاري.

فأَضمرَ (قدْ).

حذْفُ (لا) التبْرئةِ

حَكى الأخفَشُ: (لا رجُلَ وامْرأةَ) بالفتْحِ، وأصْلُه: (ولا امْرأةَ)، فحُذفتْ (لا) وبَقيَ البِناءُ للترْكيبِ بحالِه.

حذْفُ (لا) النافيةِ غيرَها

يَطَّردُ ذلك في جَوابِ القسَمِ إذا كانَ المنْفيُّ مضارعًا، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٨٥]، وقولِه:

٤٠٩- فقلتُ: يَمينَ اللهِ أَبرحُ قاعدًا
[ولَو قطَّعُوا رأْسي لدَيكِ وأوْصالي]

ويَقِلُّ معَ الماضي، كقولِه:

٤١٠- فإنْ شئتُ آلَيتُ بينَ المَقا
مِ والرُكنِ والحجَرِ الأسوَدِ
نَسِيتُكِ ما دامَ عقْلي معي
أُمَدُّ به أمَدَ السَرمَدِ

ويُسهِّلُه تقدُّمُ (لا) على القسَمِ، كقولِه:

٤١١- فـــلا واللهِ نـــادى الـــحـــيُّ قَـــومـــي
[هُـــدوءًا بـــالـــمَـــســـاءةِ والـــعِـــلاطِ]

وسُمِعَ بدُونِ القسَمِ، كقولِه:

٤١٢- وقَولي إذا ما أَطلَقوا عن بَعيرِهم:
"يُلاقُونَه حتّى يَؤوبَ المنخَّلُ"

وقدْ قيلَ به في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦] أيْ: (لئَلّا)، وقيلَ: المحْذوفُ مضافٌ، أيْ: (كَراهةَ أنْ تَضلُّوا).

حذْفُ (ما) النافيةِ

ذكَرَ ابنُ مُعطٍ ذلك في جَوابِ القسَمِ.

قالَ ابنُ الخبّازِ: "وما رأَيتُ في كُتبِ النحْوِ إلّا حذْفَ (لا)"، وأَنشدَ ابنُ مالكٍ:

٤١٣- فـواللهِ مـا نِـلـتُـم ومـا نِـيـلَ مـنـكـمُ
بـمُـعـتـدِلٍ وفْـقٍ ولا مُـتـقـارِبِ

وقالَ: "أصْلُه: (ما ما نِلتُم)"، ثمَّ في بعضِ كُتبِه قدَّرَ المحْذوفَ (ما) النافيةَ، وفي بعضِها قدَّرَه (ما) الموْصولةَ.

حذْفُ (ما) المصْدريّةِ

قالَه أبو الفتْحِ في قولِه:

٤١٤- بـآيــةِ تُــقــدِمــونَ الــخَــيــلَ شُــعــثًــا
[كــأنَّ عــلــى سَــنــابــكِــهــا مُــدامــا]

والصَوابُ أنَّ (آيةِ) مضافةٌ إلى الجُملةِ.

حذْفُ (كَي) المصْدريّةِ

أجازَه السِيرافيُّ في نحوِ: (جئتُ لتُكرِمَني)، وإنَّما يُقدِّرُ الجُمهورُ هُنا (أنْ) بعَينِها لأنَّها أُمُّ البابِ، فهي أَولى بالتجوُّزِ.

حذْفُ أداةِ الاستِثناءِ

لا أَعلمُ أنَّ أحدًا أجازَه، إلّا أنَّ السُهيليَّ، قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ الآيةَ [الكهف: ٢٣]: "لا يَتعلَّقُ الاستِثناءُ بـ(فاعلٌ)؛ إذْ لمْ يُنهَ عن أنْ يَصلَ (إلّا أنْ يَشاءَ اللهُ) بقولِه ذلك، ولا بالنهْيِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (أنتَ منْهيٌّ عن أنْ تقومَ، إلّا أنْ يَشاءَ اللهُ فلستَ بمنْهيٍّ)، فقدْ سلَّطتَه على أنْ يقومَ ويقولَ: (شاءَ اللهُ ذلك)، وتأْويلُ ذلك أنَّ الأصْلَ: (إلّا قائلًا: إلّا أنْ يَشاءَ اللهُ)، وحذْفُ القولِ كَثيرٌ" انتهى، فتَضمَّنَ كلامُه حذْفَ أداةِ الاستِثناءِ والمستثنى جَميعًا،

والصَوابُ أنَّ الاستِثناءَ مفرَّغٌ، وأنَّ المستثنى مصْدرٌ أو حالٌ، أيْ: (إلّا قولًا مصْحوبًا بأنْ يَشاءَ اللهُ) أو (إلّا مُتلبِّسًا بأنْ يَشاءَ اللهُ)، وقدْ عُلِمَ أنّه لا يكونُ القولُ مصْحوبًا بذلك إلّا معَ حرْفِ الاستِثناءِ، فطُويَ ذِكرُه لذلك، وعليهما فالباءُ محْذوفةٌ مِن (أنْ).

حذْفُ لامِ التوْطئةِ

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

حذْفُ الجارِّ

يَكثرُ ويَطَّردُ معَ (أنْ) و(أنَّ)، نحوُ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات: ١٧]، أيْ: (بأنْ)، ومِثلُه: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٢]، ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، أيْ: (بأنَّكم).

وجاءَ في غيرِهما، نحوُ: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، أيْ: (يَبغُونَ لها).

وقدْ يُحذَفُ معَ بَقاءِ الجرِّ، كقولِ رؤبةَ - وقيلَ له: (كيفَ أَصبحتَ؟) -: (خيرٍ عافاك اللهُ)، وقولِهم: (بكمْ دِرهمٍ اشترَيتَ؟)، ويُقالُ في القسَمِ: (اللهِ لأَفعلنَّ).

حذْفُ (أنْ) الناصبةِ

هو مطَّرِدٌ في مَواضعَ معْروفةٍ، وشاذٌّ في غيرِها، نحوُ: (خُذِ اللِصَّ قبْلَ يأْخُذَك)، و(مُرْه يَحفرَها)، و(لا بدَّ مِن تَتبعَها).

وإذا رُفعَ الفِعلُ بعدَ إضمارِ (أنْ) سهُلَ الأمْرُ، ومعَ ذلك فلا يَنقاسُ، ومنه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَر: ٦٤]، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الرُّوم: ٢٤]، و(تَسمعُ بالمعَيديِّ خيرٌ مِن أنْ تَراهُ)، وهو الأشهَرُ في رِوايةِ بَيتِ طرَفةَ:

٤١٥- ألا أيُّهذا الزاجِريْ أَحضرُ الوَغى
وأنْ أَشهدَ اللذّاتِ، هلْ أنتَ مُخلِدي؟

وقُرئَ (أَعبدَ) بالنصْبِ، كما رُويَ (أَحضرَ) كذلك، وانتِصابُ (غيرَ) في الآيةِ على القراءتَينِ لا يكونُ بـ(أَعبدُ)؛ لأنَّ الصِلةَ لا تعملُ فيما قبْلَ الموْصولِ، بلْ بـ(تأْمُرونّي)، و(أنْ أَعبدَ) بدَلٌ منه بدَلَ اشتِمالٍ، أيْ: (تأْمُرونّي بغيرِ اللهِ عِبادتِه).

حذْفُ لامِ الطلَبِ

هو مطَّرِدٌ عندَ بعضِهم في نحوِ: (قلْ له ليَفعلْ)، وجعَلَ منه: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقيلَ: هو جَوابٌ لِشرْطٍ محْذوفٍ، أو جَوابٌ للطلَبِ.

والحقُّ أنَّ حذْفَها مُختصٌّ بالشِعرِ، كقولِه:

٤١٦- مـحـمَّـدُ تَـفـدِ نـفْـسَـك كـلُّ نـفْـسٍ
[إذا مــا خِــفــتَ مِــن أمْــرٍ تَــبــالا]

حذْفُ حرْفِ النِداءِ

نـحـوُ: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرَّحمٰن: ٣١]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ﴾ [يُوسُف: ٢٩]، ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِۖ﴾ [الدّخان: ١٨]، وشذَّ في اسْمَيِ الجِنسِ والإشارةِ، نحوُ: (أَصبحْ لَيلُ)، وقولِه:

٤١٧- [إذا همَلتْ عَيني لها قالَ صاحِبي:]
بـمِـثـلِـكَ هـذا لَـوعـةٌ وغَـرامُ

حذْفُ همْزةِ الاستِفهامِ

قدْ ذُكرَ في أوَّلِ البابِ الأوَّلِ مِن هذا الكتابِ.

حذْفُ نُونِ التوْكيدِ

يَجوزُ في نحوِ: (لأَفعلنَّ) في الضَرورةِ، كقولِه:

٤١٨- فـلا وأبـي لـنـأْتـيَـهـا جَـمـيـعًـا
ولَـو كـانـتْ بـهـا عـرَبٌ ورُومُ

ويَجبُ حذْفُ الخَفيفةِ إذا لَقِيَها ساكنٌ، نحوُ: (اضْربَ الغُلامَ)

بفتْحِ الباءِ، والأصْلُ: (اضْربَنْ)، وقولِه:

٤١٩- ولا تُـهـيـنَ الـفَـقـيـرَ عـلَّـك أنْ
تَـركـعَ يـومًـا والـدهْـرُ قـدْ رفَـعَـهْ

وإذا وُقفَ عليها تاليةً ضمّةً أو كسْرةً، ويُعادُ حينَئذٍ ما كانَ حُذفَ لأجْلِها، فيُقالُ في (اضْربُنْ يا قَومُ): (اضْربُوا)، وفي (اضْربِنْ يا هندُ): (اضْربي).

حذْفُ نُونَي التثْنيةِ والجمْعِ

تُحذَفانِ للإضافةِ، نحوُ: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المَسَد: ١] و﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القَمَر: ٢٧]، ولشِبهِ الإضافةِ، نحوُ: (لا غُلامَي لزيدٍ) و(لا مُكرِمَي لعمْرٍو)، إذا لمْ تُقدَّرِ اللامُ مُقحَمةً، ولتقْصيرِ الصِلةِ، نحوُ: (الضارِبا زيدًا) و(الضارِبو عمْرًا)، وللّامِ الساكنةِ قَليلًا، نحوُ: ﴿لَذائقُو العَذابَ﴾ [الصّافات: ٣٨] فيمَن قرأَه بالنصْبِ.

حذْفُ التنْوينِ

يُحذَفُ لُزومًا لدُخولِ (ألْ)، نحوُ: (الرجُلُ)، وللإضافةِ، نحوُ: (غُلامُك)، ولشِبهِها، نحوُ: (لا مالَ لزيدٍ) إذا لمْ تُقدَّرِ اللامُ مُقحَمةً، فإنْ قُدِّرتْ فهو مضافٌ، ولِمانعِ الصرْفِ، نحوُ: (فاطمةُ)، وللوقْفِ في غيرِ النصْبِ، وللاتِّصالِ بالضَميرِ، نحوُ: (ضاربُك) فيمَن قالَ إنَّه

غيرُ مضافٍ، ولكَونِ الاسْمِ علَمًا موْصوفًا بما اتَّصلَ به وأُضيفَ إلى علَمٍ، مِن (ابنٍ) و(ابنةٍ) اتِّفاقًا، أو (بِنتٍ) عندَ قَومٍ مِن العرَبِ.

ويُحذَفُ لالتِقاءِ الساكنَينِ قَليلًا، كقولِه:

٤٢٠- فألفَيتُهُ غيرَ مُستعتِبٍ
ولا ذاكِرَ اللهَ إلّا قَليلا

وإنَّما آثَرَ ذلك على حذْفِه للإضافةِ لإرادةِ تماثُلِ المتعاطِفَينِ في التنْكيرِ، وقُرئَ: ﴿قلْ: هو اللَّهُ أحدُ. اللَّهُ الصمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، ﴿ولا اللَيلُ سابقُ النهارَ﴾ [يس: ٤٠] بترْكِ تنْوينِ (أحدُ) و(سابقُ) وبنصْبِ (النهارَ).

حذْفُ (ألْ)

تُحذَفُ للإضافةِ المعنَويّةِ، وللنِداءِ، نحوُ: (يا رحْمنُ)، إلّا مِن اسْمِ اللهِ تعالى، والجُملِ المحْكيّةِ، وسُمعَ: (سلامُ عليكم) بغيرِ تنْوينٍ، فقيلَ: على إضمارِ (ألْ)، ويَحتملُ عندي كَونَه على تقْديرِ المضافِ إليه، والأصْلُ: (سلامُ اللهِ).

حذْفُ لامِ الجَوابِ

وذلك ثلاثةٌ:

حذْفُ لامِ جَوابِ (لَو)، نحوُ: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ [الواقِعة: ٧٠].

وحذْفُ لامِ (لقدْ)، يحسُنُ معَ طُولِ الكلامِ، نحوُ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشّمس: ٩].

وحذْفُ لامِ (لأَفعلنَّ)، يَختصُّ بالضَرورةِ، كقولِ عامرِ بنِ الطُفيلِ:

٤٢١- وقَتيلِ مُرّةَ أَثأرنَّ فإنَّهُ فِرغٌ، وإنَّ أخاكُمُ لمْ يُثأَرِ

حذْفُ جُملةِ القسَمِ

كَثيرٌ جِدًّا، وهو لازمٌ معَ غيرِ الباءِ مِن حُروفِ القسَمِ، وحيثُ قيلَ: (لأَفعلنَّ) أو (لقدْ فعَلَ) أو (لئنْ فعَلَ) ولمْ يَتقدَّمْ جُملةُ قسَمٍ؛ فثَمَّ جُملةُ قسَمٍ مقدَّرةٌ، نحوُ: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا﴾ الآيةَ [النَّمل: ٢١]، ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٢]، ﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ﴾ [الحَشر: ١٢].

حذْفُ جَوابِ القسَمِ

يَجبُ إذا تَقدَّمَ عليه أو اكتَنفَه ما يُغني عن الجَوابِ، فالأوَّلُ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ واللهِ)، ومنه: (إنْ جاءَني زيدٌ واللهِ أَكرَمتُه). والثاني نحوُ: (زيدٌ واللهِ قائمٌ)، فإنْ قلتَ: (زيدٌ واللهِ إنَّه قائمٌ) أو (لَقائمٌ) احتُملَ كَونُ المتأخِّرِ عنه خبَرًا عن المتقدِّمِ عليه، واحتُملَ كَونُه جَوابًا وجُملةُ القسَمِ وجَوابُه الخبَرُ.

ويَجوزُ في غيرِ ذلك، نحوُ: ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرۡقٗا ۝١﴾ الآياتِ [النّازعَات: ١-٥]، أيْ: (لَتُبعثُنَّ)، بدَليلِ ما بعدَه، وهذا المقدَّرُ هو العاملُ في ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾ [النّازعَات: ٦]، أو عاملُه (اذكُرْ).

حذْفُ جُملةِ الشرْطِ

هو مطَّردٌ بعدَ الطلَبِ، نحوُ: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٣١]، أيْ: (فإنْ تَتَّبِعوني يُحبِبْكم)، ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ [مَريَم: ٤٣].

وجاءَ بدُونِه، نحوُ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشّورىٰ: ٩]، أيْ: (إنْ أَرادوا وَليًّا بحقٍّ فاللهُ هو الوَليُّ).

وجعَلَ منه أبو البَقاءِ: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ۝٢﴾ [المَاعون: ٢]، أيْ: (إنْ أَرَدتَ معرِفتَه فذلك)، وهو حسَنٌ.

وحذْفُ جُملةِ الشرْطِ بدُونِ الأداةِ كَثيرٌ، كقولِه:

٤٢٢- فـطـلِّـقْـهـا فـلـسـتَ لـهـا بـكُـفءٍ
وإلّا يَـعـلُ مَـفـرِقَـك الـحُـسـامُ

أيْ: (وإنْ لا تُطلِّقْها).

حذْفُ جُملةِ جوابِ الشرْطِ

وذلك واجبٌ إنْ تَقدَّمَ عليه أو اكتَنفَه ما يدُلُّ على الجَوابِ، فالأوَّلُ نحوُ: (هو ظالمٌ إنْ فعَلَ)، والثاني نحوُ: (هو إنْ فعَلَ ظالمٌ)، ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧٠]، ومنه: (واللهِ إنْ جاءَني زيدٌ لأُكرِمنَّه).

ويَجوزُ حذْفُ الجَوابِ في غيرِ ذلك، نحوُ: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ الآيةَ [الأنعام: ٣٥]، أيْ: (فافْعلْ)، ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانًا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ﴾ الآيةَ [الرّعد: ٣١]، أيْ: (لَما آمَنوا به)، بدَليلِ: ﴿وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ﴾ [الرّعد: ٣٠]، ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾ [يسٓ: ١٩]، أيْ: (تَطيَّرتُم)، ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النُّور: ١٠]، أيْ: (لهلَكْتم).

تنْبيهٌ

التحْقيقُ أنَّ مِن حذْفِ الجَوابِ مِثلَ: ﴿مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٖۚ﴾ [العَنكبوت: ٥]؛ لأنَّ الجَوابَ مسبَّبٌ عن الشرْطِ، وأجَلُ

اللهِ آتٍ سَواءٌ أَوُجدَ الرجاءُ أمْ لمْ يُوجَدْ، وإنَّما الأصْلُ: (فليُبادِرْ العمَلَ، فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ)، ومِثلُه: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: ٧]، أيْ: (فاعلَمْ أنَّه غَنيٌّ عن جهْرِك؛ فإنَّه يَعلمُ السِرَّ).

حذْفُ الكلامِ بجُملتِه

يقَعُ ذلك باطِّرادٍ في مَواضعَ:

أحدُها: بعدَ حرْفِ الجَوابِ، يُقالُ: (أَقامَ زيدٌ؟) فتقولُ: (نعَمْ)، و(أَلَمْ يقُمْ زيدٌ؟) فتقولُ: (نعَمْ) إنْ صدَّقتَ النفْيَ، و(بَلى) إنْ أَبطَلتَه، ومِن ذلك قولُه:

٤٢٣- قالوا: أَخِفتَ؟ فقلتُ: إنَّ، وخِيفتي
ما إنْ تَزالُ مَنوطةً برَجائي

فإنَّ (إنَّ) هُنا بمعْنى (نعَمْ).

الثاني: بعدَ (نِعمَ، وبئْسَ) إذا حُذفَ المخْصوصُ وقيلَ: إنَّ الكلامَ جُملتانِ، نحوُ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤].

والثالثُ: بعدَ حُروفِ النِداءِ في مِثلِ: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] إذا قيلَ إنَّه على حذْفِ المُنادى، أيْ: (يا هؤلاءِ).

الرابعُ: بعدَ (إنْ) الشرْطيّةِ، كقولِه:

٤٢٤- قالتْ بَناتُ العمِّ: "يا سلْمى وإنْ
كانَ فَقيرًا مُعدِمًا؟" قالتْ: "وإنْ"

أيْ: (وإنْ كانَ كذلك رَضِيتُه أيضًا).

الخامسُ: في قولِهم: (افْعلْ هذا إمّا لا)، أيْ: (إنْ كنتَ لا تَفعلُ غيرَه فافْعلْه).

حذْفُ أكثَرَ مِن جُملةٍ في غيرِ ما ذُكرَ

أَنشدَ أبو الحسَنِ:

٤٢٥- إنْ يكنْ طِبُّكِ الدَلالَ فلَو في
سالفِ الدهْرِ والسِنينَ الخَوالي

أيْ: (إنْ كانَ عادتُك الدَلالَ فلَو كانَ هذا فيما مَضى لاحتَملْناهُ منك).

وقالوا في قولِه تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]: إنَّ تقْديرَه: (فأَتَياهم فأبلَغاهم الرِسالةَ فكذَّبوهما فدمَّرْناهم).

تنْبيهٌ

الحذْفُ الذي يَلزمُ النحْويَّ النظَرُ فيه هو ما اقتَضتْه الصِناعةُ، وذلك كأنْ يَجِدَ خبَرًا بدُونِ مبتدأٍ أو بالعكْسِ، أو شرْطًا بدُونِ جَزاءٍ أو بالعكْسِ، أو معْطوفًا بدُونِ معْطوفٍ عليه، أو معْمولًا بدُونِ عاملٍ، نحوُ: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العَنكبوت: ٦١]، ونحوُ: ﴿قَالُواْ خَيۡرًاۗ﴾ [النّحل: ٣٠]، ونحوُ: (خيرٍ عافاك اللهُ)، وأمّا قولُهم في نحوِ: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النّحل: ٨١]: إنَّ التقْديرَ: (والبرْدَ)، ونحوِ: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٢٢﴾ [الشُّعَراء: ٢٢]: إنَّ التقْديرَ: (ولمْ تُعبِّدْني)؛ ففُضولٌ في عِلمِ النحْوِ، وإنَّما ذلك للمفسِّرِ، وكذا قولُهم: "يُحذَفُ الفاعلُ لِعظَمتِه وحَقارةِ المفْعولِ أو بالعكْسِ، أو للجهْلِ به، أو للخَوفِ عليه أو منه، ونحوِ ذلك"؛ فإنَّه تطفُّلٌ منهم على صِناعةِ البَيانِ، ولمْ أَذكرْ بعضَ ذلك في كتابي جرْيًا على عادتِهم، وأُنشدَ:

وهلْ أنا إلّا مِن غَزيّةَ: إنْ غَوتْ
غَوَيتُ، وإنْ تَرشُدْ غَزيّةُ أَرشُدِ

بلْ لأنّي وضَعتُ الكتابَ لإفادةِ مُتعاطي التفْسيرِ والعرَبيّةِ جَميعًا، وأمّا قولُهم في (راكبُ الناقةِ طَليحانِ): إنَّه على حذْفِ عاطفٍ ومعْطوفٍ، أيْ: (والناقةُ)، فلازمٌ لهم لِيُطابقَ الخبَرُ المخبَرَ عنه، وقيلَ: هو على حذْفِ مضافٍ، أيْ: (أحدُ طَليحَينِ)، وهذا لا يَتأتّى في نحوِ: (غُلامُ زيدٍ ضرَبتُهما).

البابُ السادسُ

في التحْذيرِ مِن أُمورٍ اشتَهرتْ بينَ المعرِبينَ والصَوابُ خِلافُها

البابُ السادسُ
في التحَذيرِ مِن أُمورٍ اشتَهرتْ
بينَ المعرِبينَ والصَوابُ خِلافُها

وهي كَثيرةٌ، والذي يَحضُرُني الآنَ منها عِشرونَ مَوضِعًا:

١- أحدُها: قولُهم في (لَو): إنَّها (حرْفُ امتِناعٍ لامتِناعٍ)، وقدْ بيَّنّا الصَوابَ في ذلك في فصْلِ (لَو).

٢- الثاني: قولُهم في (إذا) غيرِ الفُجائيّةِ: إنَّها (ظرْفٌ لِما يُستقبَلُ مِن الزمانِ، وفيه معْنى الشرْطِ غالبًا)، وذلك مَعيبٌ مِن جِهاتٍ:

إحداها: أنَّهم يَذكرونَه في كلِّ مَوضعٍ، وإنَّما ذلك تفْسيرٌ للأداةِ مِن حيثُ هي، وعلى المعرِبِ أنْ يُبيِّنَ في كلِّ مَوضعٍ: هلْ هي مُتضمِّنةٌ لمعْنى الشرْطِ أمْ لا؟ وأحسَنُ ممّا قالوه أنْ يُقالَ إذا أُريدَ تفْسيرُها مِن حيثُ هي: (ظرْفٌ مُستقبَلٌ خافضٌ لشرْطِه منْصوبٌ بجَوابِه صالحٌ لغيرِ ذلك).

والثانيةُ: أنَّ العِبارةَ التي تُلقى للمُتدرِّبينَ يُطلَبُ فيها الإيجازُ، وكانَ أخصَرَ مِن قولِهم: (لِما يُستقبَلُ مِن الزمانِ) أنْ يقولوا: (مُستقبَلٌ).

والثالثةُ: أنَّ المرادَ أنَّها ظرْفٌ موْضوعٌ للمستقبَلِ، والعِبارةَ موهِمةٌ أنَّها محَلٌّ للمستقبَلِ، ولَو قالوا: (ظرْفٌ مستقبَلٌ) لسَلِموا مِن الإسهابِ والإيهامِ المذْكورَينِ.

والرابعةُ: أنَّ قولَهم: (غالبًا) راجعٌ إلى قولِهم: (فيه معْنى الشرْطِ)، كذا يُفسِّرونَه، وذلك يَقتضي أنَّ كَونَه ظرْفًا وكَونَه للزمانِ وكَونَه لِما يُستقبَلُ: لا يَتخلَّفنَ، وقدْ بيَّنّا في بحْثِ (إذا) أنَّ الأمْرَ بخِلافِ ذلك.

٣- الثالث: قولُهم: (النعْتُ يَتبعُ المنْعوتَ في أربعةٍ مِن عشَرةٍ)، وإنَّما ذلك في النعْتِ الحَقيقيِّ، فأمّا السبَبيُّ فإنَّما يَتبعُ في اثْنَينِ مِن خمْسةٍ: واحدٍ مِن أوجُهِ الإعرابِ، وواحدٍ مِن التعْريفِ والتنْكيرِ، وأمّا الإفرادُ والتذْكيرُ وأضْدادُهما فهو فيها كالفِعلِ، تقولُ: (مرَرتُ برجُلَينِ قائمٍ أبَواهما) و(برِجالٍ قائمٍ آباؤُهم) و(برجُلٍ قائمةٍ أُمُّه) و(بامْرأةٍ قائمٍ أبوها)، غيرَ أنَّ الصِفةَ الرافعةَ لجمْعٍ يَجوزُ فيها في الفَصيحِ أنْ تُفرَدَ، وأنْ تُكسَّرَ، وهو أرجَحُ على الأصَحِّ.

٤- والرابعُ: قولُهم في نحوِ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البَقَرَة: ٣٥] إنَّ (رغَدًا) نعْتُ مصْدرٍ محْذوفٍ، أيْ: (أكْلًا رغَدًا).

قيلَ: ومَذهَبُ سيبويهِ والمحقِّقينَ خِلافُ ذلك، وأنَّ المنْصوبَ حالٌ مِن ضَميرِ مصْدرِ الفِعلِ، والأصْلُ: (فكُلاهُ)، أيْ: (فكُلا

الأكْلَ)، ودَليلُ ذلك قولُهم: (سِيرَ عليه طَويلًا)، ولا يقولونَ: (طَويلٌ)، ولَو كانَ نعْتًا للمصْدرِ لجازَ، وبدَليلِ أنَّه لا يُحذَفُ الموْصوفُ إلّا والصِفةُ خاصّةٌ بجِنسِه، تقولُ: (رأَيتُ كاتبًا)، ولا تقولُ: (رأَيتُ طَويلًا)؛ لأنَّ الكتابةَ خاصّةٌ بجِنسِ الإنسانِ، بخِلافِ الطُولِ.

وعندي فيما احتَجُّوا به نظَرٌ، أمّا الأوَّلُ: فلِجَوازِ أنَّ المانعَ مِن الرفْعِ كَراهيةُ اجتِماعِ مَجازَينِ: حذْفِ الموْصوفِ، وتصْييرِ الصِفةِ مفْعولًا على السَعةِ، وأمّا الثاني: فلأنَّ التحْقيقَ أنَّ حذْفَ الموْصوفِ إنَّما يَتوقَّفُ على وِجدانِ الدَليلِ، لا على الاختِصاصِ، بدَليلِ: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠-١١]، أيْ: (دُروعًا سابغاتٍ).

وممّا يَقدحُ في قولِهم مَجيءُ نحوِ قولِهم: (اشتَملَ الصمّاءَ)، أيِ: (الشِمْلَةَ الصمّاءَ)، والحاليّةُ مُتعذِّرةٌ لتعْريفِه.

٥- والخامسُ: قولُهم: (الفاءُ جَوابُ الشرْطِ)، والصَوابُ أنْ يُقالَ: (رابطةٌ لجَوابِ الشرْطِ)، وإنَّما جَوابُ الشرْطِ الجُملةُ.

٦- والسادسُ: قولُهم: (العطْفُ على عامِلَينِ)، والصَوابُ: (على معْمولَي عامِلَينِ).

٧- والسابعُ: قولُهم: (بلْ: حرْفُ إضرابٍ)، والصَوابُ: (حرْفُ

استِدراكٍ وإضرابٍ)، فإنَّها بعدَ النفْيِ والنهْيِ بمنْزلةِ (لكنْ) سَواءً.

٨- والثامنُ: قولُهم في نحوِ: (ائْتِني أُكرِمْك) إنَّ الفِعلَ (مجْزومٌ في جَوابِ الأمْرِ)، والصَحيحُ أنَّه جَوابٌ لشرْطٍ محْذوفٍ، وقدْ يكونونَ إنَّما أَرادوا تقْريبَ المسافةِ على المتعلِّمينَ.

٩- والتاسعُ: قولُهم في المضارعِ في مِثلِ: (يقومُ زيدٌ): (فِعلٌ مضارعٌ مرْفوعٌ لخُلوِّه مِن الناصبِ والجازمِ)، والصَوابُ أنْ يُقالَ: (مرْفوعٌ لحُلولِه محَلَّ الاسْمِ)، وهو قولُ البصْريِّينَ، وكأنَّ حامِلَهم على ما فعَلوا إرادةُ التقْريبِ، وإلّا فما بالُهم يَبحثونَ على تصْحيحِ قولِ البصْريِّينَ في ذلك، ثمَّ إذا أَعرَبوا أو عرَّبوا قالوا خِلافَ ذلك؟

١٠- والعاشرُ: قولُهم: (امتَنعَ نحوُ (سكْرانَ) مِن الصرْفِ للصِفةِ والزِيادةِ، ونحوُ (عُثمانَ) للعلَميّةِ والزِيادةِ)، وإنَّما هذا قولُ الكوفيِّينَ، فأمّا البصْريُّونَ فمَذهَبُهم أنَّ المانعَ الزِيادةُ المُشبِهةُ لِألِفَي التأْنيثِ.

١١- والحادي عشَرَ: قولُهم في نحوِ قولِه تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النِّساء: ٣] إنَّ الواوَ نائبةٌ عن (أو)، ولا يُعرفُ ذلك في اللُغةِ، وإنَّما يقولُه بعضُ ضُعفاءِ المعرِبينَ والمفسِّرينَ، وأمّا الآيةُ فقالَ أبو طاهرٍ الأصفَهانيُّ: "القولُ فيها بأنَّ الواوَ بمعْنى (أو) عجْزٌ عن درَكِ الحقِّ، فاعلَموا أنَّ الأعْدادَ التي تُجمَعُ قِسمانِ: قِسمٌ يؤتى به ليُضمَّ بعضُه إلى بعضٍ، وهو الأعْدادُ الأُصولُ، نحوُ:

﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ [البَقـرَة: ١٩٦]، وقِسمٌ يؤتى به لا ليُضمَّ بعضُه إلى بعضٍ، وإنَّما يُرادُ الانفِرادُ لا الاجتِماعُ، وهو الأعْدادُ المعْدولةُ، كهذه الآيةِ وآيةِ سُورةِ (فاطرٍ)"، وقالَ: "أيْ: (منهم جَماعةٌ ذَوو جَناحَينِ جَناحَينِ، وجَماعةٌ ذَوو ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وجَماعةٌ ذَوو أربعةٍ أربعةٍ)، فكلُّ جِنسٍ مفرَدٌ بعدَدٍ، ولمْ يقولوا: (ثُلاثُ وخُماسُ) ويُريدونَ (ثمانيةً)".

وقالَ الزَمخْشريُّ: "فإنْ قلتَ: الذي أُطلِقَ للناكحِ في الجمْعِ أنْ يَجمعَ بينَ اثْنتَينِ أو ثلاثٍ أو أربعٍ، فما معْنى التكْريرِ في ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النِّسَاء: ٣]؟ قلتُ: الخِطابُ للجَميعِ، فوجَبَ التكْريرُ ليُصيبَ كلُّ ناكحٍ يُريدُ الجمْعَ ما أَرادَ مِن العدَدِ الذي أُطلِقَ له، كما تقولُ للجَماعةِ: (اقتَسِموا هذا المالَ: دِرهمَينِ دِرهمَينِ، وثلاثةً ثلاثةً، وأربعةً أربعةً)، ولَو أَفردتَ لمْ يكنْ له معْنًى" انتَهى.

وأبلَغُ مِن هذه المقالةِ في الفَسادِ قولُ مَن أَثبتَ (واوَ الثمانيةِ)، وجعَلَ منها: ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقدْ مَضى في بابِ الواوِ أنَّ ذلك لا حَقيقةَ له، واختُلفَ فيها هُنا، فقيلَ: عاطفةٌ خبَرًا هو جُملةٌ على خبَرٍ مفرَدٍ، والأصْلُ: (هم سبْعةٌ وثامنُهم كلْبُهم)، وقيلَ: للاستئْنافِ، والوقْفُ على (سبْعةٌ)، وإنَّ في الكلامِ تقْريرًا لكَونِهم سبْعةً، وكأنَّه لَمّا قيلَ: (سبْعةٌ) قيلَ: (نعَمْ، وثامنُهم كلْبُهم)، واتَّصلَ الكلامانِ، ويؤيِّدُه أنَّه قدْ جاءَ في المقالتَينِ الأُوليَينِ: ﴿رَجۡمَۢا

﴿بِٱلْغَيْبِۖ﴾ ولمْ يَجئْ مِثلُه في هذه المقالةِ، فدلَّ على مُخالَفتِها لهما، فتكونُ صِدقًا، ولا يُردُّ ذلك بقولِه تعالى: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌۗ﴾؛ لأنَّه يمكنُ أنْ يكونَ المرادُ: (ما يَعلمُ عِدّتَهم أو قِصّتَهم قبْلَ أنْ نَتلوَها عليك إلّا قَليلٌ مِن أهْلِ الكتابِ الذينَ عرَفوه مِن الكُتبِ).

١٢- الثاني عشَرَ: قولُهم: (المؤنَّثُ المَجازيُّ يَجوزُ معَه التذْكيرُ والتأْنيثُ)، وهذا يَتداوَلُه الفُقهاءُ في مُحاوَراتِهم، والصَوابُ تقْييدُه بالمسنَدِ إلى المؤنَّثِ المَجازيِّ، وبكَونِ المسنَدِ فِعلًا أو شِبهَه، وبكَونِ المؤنَّثِ ظاهرًا، وذلك نحوُ: (طلَعَ الشمْسُ) و(يَطلعُ الشمْسُ) و(أَطالعٌ الشمْسُ؟)، ولا يَجوزُ: (هذا الشمْسُ)، ولا (هو الشمْسُ)، ولا (الشمْسُ هذا، أو هو)، ولا يَجوزُ في غيرِ ضَرورةٍ: (الشمْسُ طلَعَ)، خِلافًا لابنِ كَيسانَ.

١٣- الثالثَ عشَرَ: قولُهم: (يَنوبُ بعضُ حُروفِ الجرِّ عن بعضٍ)، وهذا أيضًا ممّا يَتداوَلونَه ويَستدِلُّونَ به، وتصْحيحُه بإدخالِ (قدْ) على قولِهم: (يَنوبُ)، وحينَئذٍ فيَتعذَّرُ استِدلالُهم به، إذْ كلُّ مَوضعٍ ادَّعَوا فيه ذلك يُقالُ لهم فيه: لا نُسلِّمُ أنَّ هذا ممّا وَقعتْ فيه النِيابةُ. ولَو صحَّ قولُهم لجازَ أنْ يُقالَ: (مرَرتُ في زيدٍ) و(دخَلتُ مِن عمْرٍو) و(كتَبتُ إلى القلَمِ)، على أنَّ البصْريِّينَ ومَن تابَعَهم يرَونَ في الأماكنِ التي ادُّعِيتْ فيها النِيابةُ أنَّ الحرْفَ باقٍ على معْناهُ، وأنَّ العاملَ ضُمِّنَ معْنى عاملٍ يَتعدّى بذلك الحرْفِ؛ لأنَّ التجوُّزَ في الفِعلِ

أسهَلُ منه في الحرْفِ.

١٤- الرابعَ عشَرَ: قولُهم: (إنَّ النكِرةَ إذا أُعيدتْ نكِرةً كانتْ غيرَ الأُولى، وإذا أُعيدتْ معرِفةً أو أُعيدتِ المعرِفةُ معرِفةً أو نكِرةً كانَ الثاني عَينَ الأوَّلِ)، وحَملوا على ذلك ما رُويَ: «**لنْ يَغلبَ عُسرٌ يُسرَينِ**»[1]، قالَ الزجّاجُ: "ذكَرَ العُسرَ معَ اللامِ ثمَّ ثَنّى ذِكرَه، فصارَ المعْنى: (إنَّ معَ العُسرِ يُسرَينِ)" انتهى.

ويُشكِلُ على ذلك أُمورٌ ثلاثةٌ:

أحدُها: أنَّ الظاهرَ في آيةِ (أَلَمْ نَشرحْ) أنَّ الجُملةَ الثانيةَ تَكْرارٌ للجُملةِ الأُولى، كما تقولُ: (إنَّ لزيدٍ دارًا، إنَّ لزيدٍ دارًا)، وعلى هذا فالثانيةُ عَينُ الأُولى.

والثاني: أنَّ ابنَ مسْعودٍ قالَ: "لَو كانَ العُسرُ في جُحرٍ لَطلَبَه اليُسرُ حتّى يَدخلُ عليه، إنَّه لنْ يَغلبَ عُسرٌ يُسرَينِ"، معَ أنَّ الآيةَ في قراءتِه وفي مُصحفِه مرّةٌ واحدةٌ، فدلَّ على ما ادَّعَيناه مِن التوْكيدِ، وعلى أنَّه لمْ يَستفِدْ تكرُّرَ اليُسرِ مِن تكرُّرِه، بلْ مِن غيرِ ذلك، كأنْ يكونَ فَهِمَه ممّا في التنْكيرِ مِن التفْخيمِ، فتأوَّلَه بيُسرِ الدارَينِ.

والثالثُ: أنَّ في التنْزيلِ آياتٍ تَردُّ هذه الأحْكامَ الأربعةَ.

---

(١) ضعيف، رواه الحاكم (الضعيفة: ٤٣٤٢).

فيُشكِلُ على الأوَّلِ: قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ الآيةَ [الرُّوم: ٥٤].

وعلى الثاني: قولُه تعالى: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النّحل: ٨٨]، والشيءُ لا يكونُ فوقَ نفْسِه.

وعلى الثالثِ: قولُه تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المَائدة: ٤٥]، فإنَّ الأُولى القاتلةُ، والثانيةَ المقْتولةُ، وكذا بَقيّةُ الآيةِ.

وعلى الرابعِ: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [النِّسَاء: ١٥٣].

فإذا ادُّعيَ أنَّ القاعدةَ فيهنَّ إنَّما هي مُستمِرّةٌ معَ عدَمِ القَرينةِ، فأمّا إنْ وُجدتْ قَرينةٌ فالتعْويلُ عليها؛ سهُلَ الأمْرُ.

وقالَ بعضُهم: الحقُّ أنَّ في تعْريفِ الأوَّلِ ما يُوجِبُ الاتِّحادَ، وفي التنْكيرِ يقَعُ الاحتِمالُ، والقَرينةُ تُعيِّنُ، وبَيانُها هُنا أنَّه ﷺ كانَ هو وأصْحابُه في عُسرِ الدُنيا، فوُسِّعَ عليهم بالفُتوحِ والغَنائم، ثمَّ وُعِدَ ﷺ بأنَّ الآخرةَ خيرٌ له مِن الأُولى، فالتقْديرُ: (إنَّ معَ العُسرِ في الدُنيا يُسرًا في الدُنيا، وإنَّ معَ العُسرِ في الدُنيا يُسرًا في الآخرةِ)؛ للقطْعِ بأنَّه لا عُسرَ عليه في الآخرةِ، فتَحقَّقْنا اتِّحادَ العُسرِ، وتَيقَّنّا أنَّ له يُسرًا في الدُنيا ويُسرًا في الآخرةِ.

١٥- الخامسَ عشَرَ: قولُهم: (يَجبُ أنْ يكونَ العاملُ في الحالِ هو العاملَ في صاحبِها)، وهذا مشْهورٌ في كُتبِهم وعلى أَلسِنتِهم، وليسَ بلازمٍ عندَ سيبويهِ، ويَشهدُ لذلك أُمورٌ:

أحدُها: قولُك: (أَعجبَني وجْهُ زيدٍ مُتبسِّمًا، وصَوتُه قارئًا)، فإنَّ صاحبَ الحالِ معْمولٌ للمضافِ أو لجارٍّ مقدَّرٍ، والحالَ منْصوبةٌ بالفِعلِ.

الثاني: قولُه:

٤٢٦- لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلُ
[يَلوحُ كأنَّه خِلَلُ]

فصاحبُ الحالِ عندَ سيبويهِ النكِرةُ، وهو عندَه مرْفوعٌ بالابتِداءِ، وليسَ فاعلًا كما يقولُ الأخفَشُ والكوفيُّونَ، والناصبُ للحالِ الاستِقرارُ الذي تَعلَّقَ به الظرْفُ.

والثالثُ: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢]، فإنَّ (أُمّةً) حالٌ مِن معْمولِ (إنَّ) وهو: (أُمّتُكم)، وناصبَ الحالِ حرْفُ التنْبيهِ أو اسْمُ الإشارةِ، ومِثلُه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقالَ:

٤٢٧- ها بَيِّنًا ذا صَريحُ النُصحِ فاصْغَ لهُ
[وطُعْ، فطاعةُ مُهدٍ نُصحَه رشَدُ]

العاملُ حرْفُ التنْبيهِ.

ولك أنْ تقولَ: لا أُسلِّمُ أنَّ صاحبَ الحالِ (طلَلُ)، بلْ ضَميرُه المستتِرُ في الظرْفِ، لأنَّ الحالَ حينَئذٍ مِن المعرِفةِ، وأمّا البَواقي فاتِّحادُ العاملِ فيها موْجودٌ تقْديرًا، إذِ المعْنى: (أُشيرُ إلى أُمّتِكم) و(إلى صِراطي) و(تَنبَّهْ لصَريحِ النُصحِ بَيِّنًا)، وأمّا مسْألتا المضافِ إليه فصَلاحِيةُ المضافِ فيهما للسُقوطِ جعَلَ المضافَ إليه كأنَّه معْمولٌ للفِعلِ، وعلى هذا فالشرْطُ في المسْألةِ اتِّحادُ العاملِ تحْقيقًا أو تقْديرًا.

١٦- السادسَ عشَرَ: قولُهم: (يُغلَّبُ المؤنَّثُ على المذكَّرِ في مسْألتَينِ، إحداهما: (ضَبُعانِ) في تثْنيةِ (ضَبُعٍ) للمؤنَّثِ و(ضِبعانٍ) للمذكَّرِ، إذْ لمْ يَقولوا: (ضِبعانانِ). والثانيةُ: التأْريخُ، فإنَّهم أرَّخوا باللَيالي دُونَ الأيّامِ. ذكَرَ ذلك الزجّاجيُّ وجَماعةٌ، وهو سهْوٌ؛ فإنَّ حَقيقةَ التغْليبِ: أنْ يَجتمِعَ شَيئانِ فيَجريَ حُكمُ أحدِهما على الآخرِ، ولا يَجتمِعُ اللَيلُ والنهارُ، ولا هُنا تعْبيرٌ عن شَيئَينِ بلفْظِ أحدِهما، وإنَّما أرَّخَتِ العرَبُ باللَيالي لسبْقِها، إذْ كانتْ أشهُرُهم قمَريّةً، والقمَرُ إنَّما يَطلعُ لَيلًا، وإنَّما المسْألةُ الصَحيحةُ قولُك: (كتَبتُه لثلاثٍ بينَ يومٍ ولَيلةٍ)، وضابِطُها: أنْ يكونَ معَنا عدَدٌ مميَّزٌ بمذكَّرٍ ومؤنَّثٍ، كِلاهما ممّا لا يَعقلُ، وفُصِلا مِن العدَدِ بكلمةِ (بينَ)، قالَ:

٤٢٨- فطافتْ ثلاثًا بينَ يومٍ وليلةٍ [وكانَ النكيرُ أنْ تُضيفَ وتَجأَرا]

١٧- السابعَ عشَرَ: قولُهم في نحوِ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤] إنَّ (السماواتِ): مفْعولٌ به، والصَوابُ أنَّه مفْعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّ المفْعولَ المطلَقَ ما يقَعُ عليه اسْمُ (المفْعولِ) بلا قَيدٍ، كقولِك: (ضرَبتُ ضرْبًا)، والمفْعولَ به ما لا يقَعُ عليه ذلك إلّا مقيَّدًا بقولِك: (به)، كـ(ضرَبتُ زيدًا).

إيضاحٌ آخَرُ: المفْعولُ به ما كانَ موْجودًا قبْلَ الفِعلِ الذي عَملَ فيه، ثمَّ أَوقعَ الفاعلُ به فِعلًا، والمفْعولُ المطلَقُ ما كانَ الفِعلُ العاملُ فيه هو فِعلَ إيجادِه، والذي غرَّ أكثَرَ النحْويِّينَ في هذه المسْألةِ أنَّهم يُمثِّلونَ المفْعولَ المطلَقَ بأفْعالِ العِبادِ، وهم إنَّما يَجري على أَيديْهم إنشاءُ الأفْعالِ لا الذَواتِ، فتوهَّموا أنَّ المفْعولَ المطلَقَ لا يكونُ إلّا حدَثًا، ولَو مثَّلوا بأفْعالِ اللهِ ﷻ لظهَرَ لهم أنَّه لا يَختصُّ بذلك، لأنَّ اللهَ تعالى مُوجِدٌ للأفْعالِ وللذَواتِ جَميعًا، لا مُوجِدَ لهما في الحَقيقةِ سِواهُ سُبحانَه وتعالى، وممّن قالَ بهذا الذي ذكَرتُه الجُرجانيُّ وابنُ الحاجبِ في أَماليِّه.

وكذا البحْثُ في (أَنشأتُ كتابًا) و(عَملَ فُلانٌ خيرًا) و﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

١٨- الثامنَ عشَرَ: قولُهم إنَّ (كادَ) إثباتُها نفْيٌ، ونفْيُها إثباتٌ، فإذا قيلَ: (كادَ يَفعلُ) فمعْناهُ أنَّه لمْ يَفعلْه، وإذا قيلَ: (لَمْ يَكدْ يَفعلُ) فمعْناهُ أنَّه فعَلَه، دَليلُ الأوَّلِ: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ودَليلُ الثاني: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. وقدِ اشتَهرَ ذلك بينَهم حتّى جعَلَه المعرّيُّ لُغزًا، فقالَ:

أَنحْويَّ هذا العصْرِ ما هي لفْظةٌ
جَرتْ في لِسانَي جُرهمٍ وثَمودِ

إذا استُعملتْ في صُورةِ الجحْدِ أَثبَتتْ
وإنْ أُثبِتتْ قامتْ مَقامَ جُحودِ

والصَوابُ: أنَّ حُكمَها حُكمُ سائرِ الأفْعالِ في أنَّ نفْيَها نفْيٌ وإثباتَها إثباتٌ، وبَيانُه: أنَّ معْناها المقارَبةُ، ولا شكَّ أنَّ معْنى (كادَ يَفعلُ): (قاربَ الفِعلَ)، وأنَّ معْنى (ما كادَ يَفعلُ): (ما قاربَ الفِعلَ)، فخبَرُها منْفيٌّ دائمًا، أمّا إذا كانتْ منْفيّةً فواضحٌ، لأنَّه إذا انتَفتْ مُقارَبةُ الفِعلِ انتَفى عقْلًا حُصولُ ذلك الفِعلِ، ودَليلُه: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]، ولهذا كانَ أبلَغَ مِن أنْ يُقالَ: (لمْ يَرَها)؛ لأنَّ مَن لمْ يَرَ قدْ يُقارِبُ الرؤْيةَ، وأمّا إذا كانتِ المقارَبةُ مُثبَتةً فلأنَّ الإخبارَ بقُربِ الشيءِ يَقتضي عُرفًا عدَمَ حُصولِه.

١٩- التاسعَ عشَرَ: قولُهم في السِينِ و(سَوفَ): (حرْفُ تنْفيسٍ)،

والأحسَنُ: (حرْفُ استِقبالٍ)، لأنَّه أوضَحُ، ومعْنى (التنْفيسِ): التوْسيعُ، فإنَّ هذا الحرْفَ يَنقلُ الفِعلَ عن الزمَنِ الضيِّقِ - وهو الحالُ - إلى الزمَنِ الواسعِ - وهو الاستِقبالُ -.

٢٠- تَمامُ العِشرينَ: قولُهم في نحوِ: (جلَستُ أمامَ زيدٍ) إنَّ (زيدًا) مخْفوضٌ بالظرْفِ، والصَوابُ أنْ يُقالَ: (مخْفوضٌ بالإضافةِ)؛ فإنَّه لا مَدخلَ في الخفْضِ لخُصوصيّةِ كَونِ المضافِ ظرْفًا.

خاتِمةٌ

يَنبَغي للمعرِبِ أنْ يَتخيَّرَ مِن العِباراتِ أوجَزَها وأجمَعَها للمعْنى المرادِ.

فيقولَ في نحوِ: (ضُربَ): فِعلٌ ماضٍ لمْ يُسمَّ فاعلُه، ولا يقولَ: مبْنيٌّ لِما لمْ يُسمَّ فاعلُه؛ لِطولِ ذلك وخَفائِه.

وأنْ يقولَ في المرْفوعِ به: نائبٌ عن الفاعلِ، ولا يقولَ: مفْعولُ ما لمْ يُسمَّ فاعلُه؛ لذلك ولِصِدقِ هذه العِبارةِ على المنْصوبِ مِن نحوِ: (أُعطيَ زيدٌ دِينارًا).

وأنْ يقولَ في (قدْ): حرْفٌ لِتقْليلِ زمَنِ الماضي وحدَثِ الآتي، ولتحْقيقِ حدَثَيهما.

وفي (أمّا): حرْفُ شرْطٍ وتفْصيلٍ وتوْكيدٍ.

وفي (لمْ): حرْفُ جزْمٍ لنفْيِ المضارعِ وقلْبِه ماضيًا.

ويَزيدَ في (لَمّا) الجازِمةِ: متَّصِلًا نفْيُه، مُتوقَّعًا ثُبوتُه.

وفي الواوِ: حرْفُ عطْفٍ لمجرَّدِ الجمْعِ، أو لمطلَقِ الجمْعِ، ولا يقولَ: للجمْعِ المطلَقِ.

وفي (حتّى): حرْفُ عطْفٍ للجمْعِ والغايةِ.

وفي (ثُمَّ): حرْفُ عطْفٍ للترْتيبِ والـمُهلةِ.

وفي الفاءِ: حرْفُ عطْفٍ للترْتيبِ والتعْقيبِ.

وإذا اختَصرتَ فيهنَّ فقُلْ: (عاطفٌ ومعْطوفٌ) و(جازمٌ ومجْزومٌ) و(ناصبٌ ومنْصوبٌ)، كما تقولُ: (جارٌّ ومجْرورٌ).

البابُ السابعُ

في كَيفيّةِ الإعرابِ

البابُ السابعُ
في كَيفيّةِ الإعرابِ

والمُخاطَبُ بمُعظَمِ هذا البابِ المبتدئونَ

اعلَمْ أنَّ اللفْظَ المعبَّرَ عنه إنْ كانَ حرْفًا واحدًا عُبِّرَ عنه باسْمِه الخاصِّ به أو المشترَكِ، فيُقالُ في المتَّصِلِ بالفِعلِ مِن نحوِ: (ضرَبتُ): التاءُ فاعلٌ، أو الضَميرُ فاعلٌ، ولا يُقالُ: (تُ): فاعلٌ، إذْ لا يكونُ اسْمٌ هكذا، فأمّا الكافُ الاسْميّةُ فإنَّها مُلازِمةٌ للإضافةِ، فاعتَمدتْ على المضافِ إليه، ولهذا إذا تَكلَّمتَ على إعرابِها جئتَ باسْمِها، فقلتَ في نحوِ قولِه:

٤٢٩- وما هَداك إلى أرضٍ كعالِمِها
[وما أَعانَك في غُرمٍ كغَرّامِ]

الكافُ فاعلٌ، ويَجوزُ في نحوِ: (قِ نفْسَك) أنْ تَنطقَ بلفْظِها فتقولَ: (قِ): فِعلُ أمْرٍ؛ لأنَّ الحذْفَ عارضٌ، فاعتُبرَ الأصْلُ، وتقولُ: الباءُ حرْفُ جرٍّ، والواوُ حرْفُ عطْفٍ، ولا تَنطقُ بلفْظِهما.

وإنْ كانَ اللفْظُ على حرْفَينِ نُطِقَ به، فقيلَ: (قدْ): حرْفُ تحْقيقٍ، و(هلْ): حرْفُ استِفهامٍ، و(نا): فاعلٌ أو مفْعولٌ، والأحسَنُ أنْ تُعبِّرَ

عنه بقولِك: (الضَميرُ)؛ لئَلّا تَنطقَ بالمتَّصِلِ مُستقِلًّا، ولا يَجوزُ أنْ يُنطقَ باسْمِ شيءٍ مِن ذلك كَراهيةَ الإطالةِ، وعلى هذا فقولُهم: (ألْ) أقيَسُ مِن قولِهم: (الألِفُ واللامُ)، وقدِ استَعملَ التعْبيرَ بهما الخَليلُ وسيبويهِ.

وإنْ كانَ أكثَرَ مِن ذلك نُطقَ به أيضًا، فقيلَ: (سوفَ): حرْفُ استِقبالٍ، و(ضرَبَ): فِعلٌ ماضٍ، و(ضرَبَ) هذه اسْمٌ، ولهذا أُخبِرَ عنها بقولِك: (فِعلٌ ماضٍ)، وإنَّما فُتِحتْ على الحِكايةِ، يدُلُّك على ما ذكَرْنا أنَّ الفِعلَ ما دلَّ على حدَثٍ وزمانٍ محصَّلٍ، و(ضرَبَ) هُنا لا تدُلُّ على ذلك، وأنَّ الفِعلَ لا يَخلو عن الفاعلِ في حالةِ الترْكيبِ، وهذا لا يَصحُّ أنْ يكونَ له فاعلٌ، وممّا يُوضِحُ لك ذلك أنَّك تقولُ في (زيدٌ) مِن (ضرَبَ زيدٌ): (زيدٌ) مرْفوعٌ بـ(ضرَبَ) أو فاعلٌ بـ(ضرَبَ)، فتُدخِلُ الجارَّ عليه. وقالَ لي بعضُهم: لا دَليلَ في ذلك؛ لأنَّ المعْنى: بكلمةِ (ضرَبَ)، فقلتُ: فكيفَ وقَعَ (ضرَبَ) مضافًا إليه معَ أنَّه ليسَ باسْمٍ في زعْمِك؟ فإنْ قلتَ: فإذا كانَ اسْمًا فكيفَ أخبَرتَ عنه بأنَّه فِعلٌ؟ قلتُ: هو نَظيرُ الإخبارِ في قولِك: (زيدٌ قائمٌ)، أَلا تَرى أنَّك أخبَرتَ عن (زيدٍ) باعتِبارِ مُسمّاهُ لا باعتِبارِ لفْظِه؟ وكذلك أخبَرتُ عن (ضرَبَ) باعتِبارِ مُسمّاهُ، وهو (ضرَبَ) الذي يدُلُّ على الحدَثِ والزمانِ، فهذا - في أنَّه لفْظٌ مُسمّاهُ لفْظٌ - كأسْماءِ السُوَرِ وأسْماءِ حُروفِ المعجَمِ، ومِن هُنا قلتَ: حرْفُ التعْريفِ (ألْ)، فقطَعتَ الهمْزةَ، وذلك لأنَّك لَمّا نقَلتَ اللفْظَ مِن الحرْفيّةِ إلى الاسْميّةِ

أجرَيتَ عليه قِياسَ همَزاتِ الأسْماءِ، كما أنَّك إذا سمَّيتَ بـ(إضْربْ) قطَعتَ همْزتَه.

ولا بدَّ للمتكلِّمِ على الاسْمِ أنْ يَذكرَ ما يَقتضي وجْهَ إعرابِه، كقولِك: (مبتدأٌ)، (خبَرٌ)، (فاعلٌ)، (مضافٌ إليه)، وأمّا قولُ كَثيرٍ مِن المعرِبينَ: (مضافٌ) أو (موْصولٌ) أو (اسْمُ إشارةٍ) فليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ هذه الأشْياءَ لا تَستحقُّ إعرابًا مخْصوصًا، فالاقتِصارُ - في الكلامِ عليها - على هذا القدْرِ لا يُعلَمُ به مَوقِعُها مِن الإعرابِ.

وإنْ كانَ المبْحوثُ فيه مفْعولًا عُيِّنَ نَوعُه، فقيلَ: (مفْعولٌ مُطلَقٌ) أو (مفْعولٌ به) أو (لأجْلِه) أو (معَه) أو (فيه)، وجَرى اصطِلاحُهم على أنَّه إذا قيلَ: (مفْعولٌ) وأُطلِقَ لمْ يُرَدْ إلّا المفْعولُ به؛ لَمّا كانَ أكثَرَ المفاعيلِ دَورًا في الكلامِ خفَّفوا اسْمَه، وإنَّما كانَ حقُّ ذلك ألّا يَصدُقَ إلّا على المفْعولِ المطلَقِ، ولكنَّهم لا يُطلِقونَ على ذلك اسْمَ (المفْعولِ) إلّا مقيَّدًا بقَيدِ (الإطلاقِ).

وإنْ عُيِّنَ المفْعولُ فيه فقيلَ: (ظرْفُ زمانٍ) أو (مكانٍ) فحسَنٌ، ولا بدَّ مِن بَيانِ مُتعلَّقِه، كما في الجارِّ والمجْرورِ الذي له مُتعلَّقٌ.

وإنْ كانَ المفْعولُ به مُتعدِّدًا عيَّنتَ كلَّ واحدٍ، فقلتَ: (مفْعولٌ أوَّلُ)، أو (ثانٍ) أو (ثالثٌ).

ويَنبَغي أنْ يُعيِّنَ المبتدئُ نَوعَ الفِعلِ، فيقولَ: فِعلٌ ماضٍ، أو فِعلٌ

مضارعٌ، أو فِعلُ أمْرٍ، ويقولَ في نحوِ: (تلَظّى): فِعلٌ مضارعٌ أصْلُه: (تَتلَظّى)، ويقولَ في الماضي: مبْنيٌّ على الفتْحِ، وفي الأمْرِ: مبْنيٌّ على ما يُجزَمُ به مضارعُه، وفي نحوِ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]: مبْنيٌّ على السُكونِ لاتِّصالِه بنُونِ الإناثِ، وفي نحوِ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: ٤]: مبْنيٌّ على الفتْحِ لِمُباشَرتِه لنُونِ التوْكيدِ، ويقولَ في المضارعِ المعرَبِ: مرْفوعٌ لحُلولِه محَلَّ الاسْمِ، ويقولَ: منْصوبٌ بكذا، أو بإضمارِ (أنْ)، أو مجْزومٌ بكذا، ويُبيِّنَ علامةَ الرفْعِ والنصْبِ والجزْمِ، وإنْ كانَ الفِعلُ ناقصًا نصَّ عليه، فقالَ مثَلًا: (كانَ): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسْمَ ويَنصبُ الخبَرَ، وإنْ كانَ المعرَبُ حالًّا في غيرِ محَلِّه عُيِّنَ ذلك، فقيلَ في (قائمٌ) مثَلًا مِن نحوِ: (قائمٌ زيدٌ): خبَرٌ مقدَّمٌ، ليُعلَمَ أنَّه فارَقَ مَوضِعَه الأصْليَّ، وليُتطلَّبَ مبتدَؤه، وفي نحوِ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠]: (الذين): مفْعولٌ مقدَّمٌ، ليُتطلَّبَ فاعلُه، وإنْ كانَ الخبَرُ مثَلًا غيرَ مقْصودٍ لذاتِه قيلَ: خبَرٌ مُوطِّئٌ، ليُعلَمُ أنَّ المقْصودَ ما بعدَه، كقولِه تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النَّمل: ٥٥]، وقولِه:

٤٣٠- كَفى بِجِسمي نُحولًا أنَّني رجُلٌ
لَولا مُخاطَبتي إيّاكَ لمْ تَرَني

ولهذا أُعيدَ الضَميرُ بعدَ (قَومٌ) و(رجُلٌ) إلى ما قبْلَهما لا إليهما، ومِثلُه الحالُ الموَطِّئةُ في نحوِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: ٢].

وإنْ كانَ المبْحوثُ فيه حرْفًا بَيَّنَ نَوعَه ومعْناهُ وعمَلَه إنْ كانَ عاملًا، فقالَ مثَلًا: (إنَّ): حرْفُ توْكيدٍ يَنصبُ الاسْمَ ويَرفعُ الخبَرَ، (لنْ): حرْفُ نفْيٍ ونصْبٍ واستِقبالٍ، (أنْ): حرْفٌ مصْدريٌّ يَنصبُ الفِعلَ المضارِعَ، (لمْ): حرْفُ نفْيٍ يَجزمُ المضارِعَ ويَقلبُه ماضيًا.

ثمَّ بعدَ الكلامِ على المفرَداتِ يَتكلَّمُ على الجُملِ: أَلها محَلٌّ أمْ لا؟

فصلٌ

وأوَّلُ ما يَحترزُ منه المبتدئُ في صِناعةِ الإعرابِ ثلاثةُ أُمورٍ:

أحدُها: أنْ يَلتبِسَ عليه الأصْليُّ بالزائدِ، ومِثالُه: أنَّه إذا سَمِعَ أنَّ (ألْ) مِن علاماتِ الاسْمِ، وأنَّ أحرُفَ (نأَيتُ) مِن علاماتِ المضارِعِ، سبَقَ وهْمُه إلى أنَّ (ألفَيتُ) و(ألهَيتُ) اسْمانِ، وأنَّ (أكرَمتُ) و(تعلَّمتُ) مضارعانِ.

وذكَرَ لي رجُلٌ عن كَبيرٍ مِن الفُقهاءِ ممّن يُقرئُ عِلمَ العرَبيّةِ أنَّه استَشكلَ قولَ الشَّريفِ الرَّضيِّ:

٤٣١- أَتَبيتُ ريّانَ الجُفونِ مِن الكَرى
وأَبيتَ منك بلَيلةِ الملْسوعِ؟

وقالَ: "كيفَ ضمَّ التاءَ مِن (تَبيتُ) وهي للمُخاطَبِ لا للمُتكلِّمِ؟

وفتَحَها مِن (أَبيتَ) وهو للمُتكلِّمِ لا للمُخاطَبِ؟"، فبيَّنتُ للحاكي أنَّ الفِعلَين مضارعانِ، وأنَّ التاءَ فيهما لامُ الكلمةِ، وأنَّ الخِطابَ في الأوَّلِ مُستفادٌ مِن تاءِ المضارَعةِ، والتكلُّمَ في الثاني مُستفادٌ مِن الهمْزةِ، والأوَّلَ مرْفوعٌ لحُلولِه محَلَّ الاسْمِ، والثانيَ منْصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرةً بعدَ واوِ المصاحَبةِ، على حدِّ قولِ الحُطيئةِ:

٤٣٢- أَلَمْ أكُ جارَكم ويكونَ بَيني
وبَينَكمُ المَوَدّةُ والإخاءُ؟

وحَكى العسْكريُّ في كتابِ (التصْحيفِ) أنَّه قيلَ لبعضِهم: (ما فعَلَ أبوك بحِمارِه؟) فقالَ: (باعِه)، فقيلَ له: لمَ قلتَ: (باعِه)؟ قالَ: فلمَ قلتَ أنتَ: (بحِمارِه)؟ فقالَ: أنا جرَرتُه بالباءِ! فقالَ: فلمَ باؤك تَجرُّ وبائي لا تَجرُّ؟!

ومِثلُه مِن القِياسِ الفاسدِ ما حَكاهُ أبو بكرٍ التاريخيُّ في كتابِ (أخْبارِ النحْويِّينَ) أنَّ رجُلًا قالَ لسمّاكٍ بالبصْرةِ: بكمْ هذه السمَكةُ؟ فقالَ: (بدِرهَمانِ)، فضَحِكَ الرجُلُ، فقالَ السمّاكُ: أنتَ أحمَقُ، سَمِعتُ سيبويهِ يقولُ: (ثمَنُها دِرهَمانِ)!

وقلتُ يومًا: تَرِدُ الجُملةُ الاسْميّةُ الحاليّةُ بغيرِ واوٍ في فَصيحِ الكلامِ، خِلافًا للزَمخْشريِّ، كقولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزُّمَر: ٦٠]، فقالَ بعضُ مَن حضَرَ:

"هذه الواوُ في أوَّلِها"!

وممّا يَشتبِهُ نحوُ: (توَلَّوا) بعدَ الجازمِ والناصبِ، والقَرائنُ تُبيِّنُ، فهو في نحوِ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [التّوبة: ١٢٩] ماضٍ، وفي نحوِ: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هُود: ٣] مضارعٌ.

وممّا يَلتبِسُ على المبتدئِ أنْ يقولَ في نحوِ (مرَرتُ بقاضٍ): إنَّ الكسْرةَ علامةُ الجرِّ، حتّى إنَّ بعضَهم يَستشكِلُ قولَه تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ﴾ [النُّور: ٣]، وقدْ سألَني بعضُهم عن ذلك، فقالَ: كيفَ عُطِفَ المرْفوعُ على المجْرورِ؟ فقلتُ: فهلّا استَشكَلتَ وُرودَ الفاعلِ مجْرورًا؟ وبيَّنتُ له أنَّ الأصْلَ: (زانيٌ) بياءٍ مضْمومةٍ، ثمَّ حُذفَتِ الضمّةُ للاستِثقالِ، فانحَذفَتِ الياءُ لِالتِقائِها ساكنةً هي والتنْوينُ، فيُقالُ فيه: فاعلٌ، وعلامةُ رفْعِه ضمّةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ المحْذوفةِ، ويُقالُ في نحوِ (مرَرتُ بقاضٍ): جارٌّ ومجْرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسْرةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ المحْذوفةِ، وفي نحوِ ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفَجر: ١-٢]: (والفجْرِ): جارٌّ ومجْرورٌ، (ولَيالٍ): عاطفٌ ومعْطوفٌ، وعلامةُ جرِّه فتْحةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ المحْذوفةِ، وإنَّما قُدِّرَتِ الفتْحةُ معَ خِفّتِها لنِيابتِها عن الكسْرةِ، ونائبُ الثقيلِ ثَقيلٌ.

ومِن ذلك أنْ يُبادِرَ في نحوِ: (المصطفَينَ) و(الأعلَينَ) إلى الحُكمِ بأنَّه مُثنًّى، والصَوابُ أنْ يَنظرَ أوَّلًا في نُونِه، فإنْ وجَدَها مفْتوحةً كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٧﴾ [صٓ: ٤٧] حكَمَ

بأنَّه جمْعٌ، وفي الآيةِ دَليلٌ ثانٍ: وهو وصْفُه بالجمْعِ، وثالثٌ: هو دُخولُ (مِن) التبْعيضيّةِ عليه بعدَ (وإنَّهم)، ومُحالٌ أنْ يكونَ الجمْعُ مِن الاثْنَينِ.

ومِن ذلك أنْ يُعرِبَ الياءَ والكافَ والهاءَ في نحوِ: (غُلامي أَكرمَني) و(غُلامُك أَكرمَك) و(غُلامُه أَكرمَه) إعرابًا واحدًا، أو يَعكِسَ الصَوابَ، فلْيَعلمْ أنَّهنَّ إذا اتَّصلنَ بالفِعلِ كُنَّ مفْعولاتٍ، وإنِ اتَّصلنَ بالاسْمِ كُنَّ مضافًا إليهنَّ.

الثاني: أنْ يَجريَ لِسانُه إلى عِبارةٍ اعتادَها فيَستعمِلَها في غيرِ محَلِّها، كأنْ يقولَ في (كنتُ) و(كانُوا) في الناقصةِ: فِعلٌ وفاعلٌ، لِما أَلِفَ مِن قولِ ذلك في نحوِ: (فعَلتُ) و(فعَلوا)، وأمّا تسْميةُ الأقدَمينَ الاسْمَ فاعلًا والخبَرَ مفْعولًا فإنَّه اصطِلاحٌ غيرُ مأْلوفٍ، وهو مَجازٌ، كتسْميتِهم الصُورةَ الجَميلةَ (دُميةً)، والمبتدئُ إنَّما يقولُه على سَبيلِ الغلَطِ، فلذلك يُعابُ عليه.

والثالثُ: أنْ يُعرِبَ شيئًا طالبًا لشيءٍ، ويُهمِلَ النظَرَ في ذلك المطْلوبِ، كأنْ يُعرِبَ فِعلًا ولا يَتطلَّبَ فاعلَه، أو مبتدأً ولا يَتعرَّضَ لخبَرِه، بلْ ربَّما مرَّ به فأَعربَه بما لا يَستحِقُّه ونَسِيَ ما تَقدَّمَ له.

وسألتُ كَثيرًا مِن الطلَبةِ عن إعرابِ (أحَقُّ ما سألَ العبْدُ مَولاهُ)، فيَقولونَ: (مَولاهُ): مفْعولٌ، فيَبقى لهم المبتدأُ بلا خبَرٍ، والصَوابُ أنَّه

الخبَرُ، والمفْعولُ العائدُ المحْذوفُ أيْ: (سألَه)، وعلى هذا فيُقالُ: (أحَقُّ ما سألَ العبْدُ ربُّه) بالرفْعِ.

تنْبيهٌ

قدْ يكونُ للشيءِ إعرابٌ إذا كانَ وحدَه، فإذا اتَّصلَ به شيءٌ آخرُ تَغيَّرَ إعرابُه، فيَنبغي التحرُّزُ في ذلك.

مِن ذلك: (ما أنتَ؟) و(ما شأْنُك؟) فإنَّهما مبتدأٌ وخبَرٌ، إذا لمْ تأتِ بعدَهما بنحوِ قولِك: (وزيدًا)، فإنْ جئتَ به فـ(أنتَ) مرْفوعٌ بفِعلٍ محْذوفٍ، والأصْلُ: (ما تَصنعُ) أو (ما تكونُ)، فلمّا حُذفَ الفِعلُ برَزَ الضَميرُ وانْفصَلَ، وارتِفاعُه بالفاعليّةِ، أو على أنَّه اسْمٌ لـ(كانَ)، و(شأْنُك) بتقْديرِ: (ما يكونُ)، و(ما) فيهما في مَوضعِ نصْبٍ خبَرًا لـ(كانَ)، أو مفْعولًا لـ(تَصنعُ). ومِثلُ ذلك: (كيفَ أنتَ وزيدًا)، إلّا أنَّك إذا قدَّرتَ (تَصنعُ) كانَ (كيفَ) حالًا، إذْ لا يقَعُ مفْعولًا به.

البابُ الثامنُ

في ذِكرِ أُمورٍ كلّيّةٍ

يَتخرَّجُ عليها ما لا يَنحصِرُ

مِن الصُوَرِ الجُزئيّةِ

البابُ الثامنُ
في ذِكرِ أُمورٍ كلّيّةٍ
يَتخرَّجُ عليها ما لا يَنحصِرُ مِن الصُوَرِ الجُزئيّةِ

وهي إحدى عشْرةَ قاعدةً:

القاعدةُ الأُولى
قدْ يُعطى الشيءُ حُكمَ ما أَشبهَه: في معْناهُ، أو في لفْظِه، أو فيهما

١- فأمّا الأوّلُ: فله صُوَرٌ كَثيرةٌ:

إحداها: دُخولُ الباءِ في خبَرِ (أنَّ) في قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]؛ لأنَّه في معْنى (أَوَليسَ اللهُ بقادرٍ)، والذي سهَّلَ ذلك التقْديرَ تباعُدُ ما بينَهما، ولهذا لمْ تَدخلْ في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩].

والثانيةُ: جَوازُ حذْفِ خبَرِ المبتدأِ في نحوِ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمْرٌو)، اكتِفاءً بخبَرِ (إنَّ)، لَمّا كانَ (إنَّ زيدًا قائمٌ) في معْنى (زيدٌ قائمٌ)، ولهذا لمْ يَجزْ: (ليتَ زيدًا قائمٌ وعمْرٌو).

والثالثةُ: جَوازُ: (أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ)، لَمّا كانَ في معْنى (أنا زيدًا لا أَضربُ)، ولَولا ذلك لمْ يَجزْ؛ إذْ لا يَتقدَّمُ المضافُ إليه على المضافِ، فكذا لا يَتقدَّمُ معْمولُه، لا تقولُ: (أنا زيدًا أوَّلُ ضاربٍ) أو (مِثلُ ضاربٍ)، ودَليلُ المسْألةِ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزّخرُف: ١٨].

والرابعةُ: جَوازُ: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)، لَمّا كانَ في معْنى (ما قائمٌ الزيدانِ)، ولَولا ذلك لمْ يَجزْ؛ لأنَّ المبتدأَ إمّا أنْ يكونَ ذا خبَرٍ أو ذا مرْفوعٍ يُغني عن الخبَرِ، ودَليلُ المسْألةِ قولُه:

٤٣٣- غيرُ لاهٍ عِداك فاطَّرحِ اللهْـ
ـوَ، ولا تَغترِرْ بعارضِ سِلمِ

وهو أحسَنُ ما قيلَ في بَيتِ أبي نُواسٍ:

٤٣٤- غيرُ مأسوفٍ على زمَنٍ
يَنقضي بالهمِّ والحزَنِ

والخامسةُ: وقَعَ الاستِثناءُ المفرَّغُ في الإيجابِ في نحوِ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التّوبة: ٣٢]؛ لَمّا كانَ المعْنى: (وإنَّها لا تسهُلُ إلّا على الخاشِعينَ)، (ولا يُريدُ اللهُ إلّا أنْ يُتِمَّ نُورَه).

السادسةُ: تَعدِّي (رَضِيَ) بـ(على) في قولِه:

٤٣٥- إذا رَضِيَتْ عليَّ بَنو قُشَيرٍ
[لَعَمْرُ اللهِ أَعجَبَني رِضاها]

لَمّا كانَ (رَضِيَ عنه) بمعْنى (أَقبلَ عليه بوجْهِ وُدِّه)، وقالَ الكِسائيُّ: إنَّما جازَ هذا حمْلا على نَقيضِه، وهو: (سَخِطَ).

السابعةُ: تذْكيرُ الإشارةِ في قولِه تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القَصَص: ٣٢]، معَ أنَّ المُشارَ إليه اليَدُ والعَصا، وهما مؤنَّثانِ، ولكنَّ المبتدأَ عَينُ الخبَرِ في المعْنى، والبُرهانُ مذكَّرٌ، ومِثلُه: ﴿ثمَّ لمْ تكنْ فِتنتَهم إلَّا أنْ قالوا﴾ [الأنعَام: ٢٣] فيمَن نصَبَ (الفِتنةَ) وأنَّثَ الفِعلَ.

وهذا البابُ واسعٌ، ولقدْ حَكى أبو عمْرِو بنُ العَلاءِ أنَّه سَمِعَ شخْصًا مِن أهْلِ اليمَنِ يقولُ: "فُلانٌ لَغوبٌ؛ أَتتْه كتابي فاحْتَقرَها"، فقالَ له: كيفَ قلتَ: (أَتتْه كتابي)؟ فقالَ: "أَليسَ الكتابُ في معْنى الصَحيفةِ؟"

٢- والثاني: وهو ما أُعطيَ حُكمَ الشيءِ المشْبِهِ له في لفْظِه دُونَ معْناهُ، وله صُوَرٌ كَثيرةٌ أيضًا.

إحداها: زِيادةُ (إنْ) بعدَ (ما) المصْدريّةِ الظرْفيّةِ، وبعدَ (ما) التي بمعْنى (الذي)؛ لأنَّهما بلفْظِ (ما) النافيةِ، كقولِه:

٤٣٦- ورَجِّ الفَتى للخيرِ ما إنْ رأَيتَهُ
علَى السِنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزيدُ

وقولِه:

٤٣٧- يُــرجِّــي الــمــرْءُ مــا إنْ لا يَــراهُ
وتَــعــرضُ دُونَ أدْنــاهُ الــخُــطــوبُ

فهذانِ محْمولانِ على نحوِ قولِه:

٤٣٨- مـا إنْ رأَيـتُ ولا سَـمِـعـتُ بـمِـثـلِـهِ
[كـالـيـومِ هـانـئَ أَيـنُـقٍ جُـربِ]

الثانيةُ: دُخولُ لامِ الابتِداءِ على (ما) النافيةِ، حمْلًا لها في اللفْظِ على (ما) الموْصولةِ الواقعةِ مبتدأً، كقولِه:

٤٣٩- لَـمـا أَغـفَـلـتُ شُـكـرَك فـاصـطَـنِـعْـنـي
فـكـيـفَ ومِـن عـطـائِـك جُـلُّ مـالـي

فهذا محْمولٌ في اللفْظِ على نحوِ قولِك: (لَما تَصنعُه حسَنٌ).

الثالثةُ: حذْفُ الفاعلِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مَريَم: ٣٨]، لَمّا كانَ (أَحسِنْ بزيدٍ) مُشبِهًا في اللفْظِ لقولِك: (امرُرْ بزيدٍ).

الرابعةُ: قولُهم: (اللهُمَّ اغفِرْ لنا أيّتُها العِصابةُ) بضمِّ (أيّةُ) ورفْعِ صِفتِها، كما يُقالُ: (يا أيّتُها العِصابةُ)، وإنَّما كانَ حقُّهما وُجوبَ النصْبِ، كقولِهم: (نحنُ العرَبَ أقْرى الناسِ للضَيفِ)، ولكنَّها لَمّا

كانتْ في اللفْظِ بمنْزلةِ المستعمَلةِ في النِداءِ أُعطِيتْ حُكمَها وإنِ انتَفى مُوجِبُ البِناءِ، وأمّا: (نحنُ العرَبَ) في المِثالِ فإنَّه لا يكونُ مُنادًى؛ لكَونِه بـ(ألْ)، فأُعطيَ الحُكمَ الذي يَستحِقُّه في نفْسِه، وأمّا نحوُ: «**نحنُ مَعاشرَ الأنْبياءِ لا نُورَثُ**»(١) فواجبُ النصْبِ، سَواءٌ اعتُبرَ حالُه أو حالُ ما هو شَبيهٌ به، وهو المُنادى.

الخامسةُ: إعطاءُ الحرْفِ حُكمَ مُقارِبِه في المَخرَجِ، حتّى أُدغِمَ فيه، نحوُ: ﴿خلَق كُلَّ شيءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] و﴿لك قُّصورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، وحتّى اجتمَعا رَويَّينِ، كقولِه:

٤٤٠- بُنيَّ إنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ
المنطِقُ الطيِّبُ والطُعيِّمُ

وقولِ أبي جهْلٍ:

٤٤١- ما تَنقِمُ الحرْبُ العَوانُ منّي
بازلُ عامَينِ حَديثٌ سِنّي
لِمِثلِ هذا وَلدتْني أُمّي

ويُسمّى ذلك: (إكفاءً).

٣- والثالثُ: وهو ما أُعطيَ حُكمَ الشيءِ لِمُشابَهتِه له لفْظًا

(١) متفق عليه، واللفظ للطبراني في (الأوسط).

ومعْنًى، نحوُ اسْمِ التفْضيلِ و(أفعَلَ) في التعجُّبِ، فإنَّهم منَعوا (أفعَلَ) التفْضيلِ أنْ يَرفعَ الظاهرَ لِشبَهِه بـ(أفعَلَ) في التعجُّبِ: وزْنًا، وأصْلًا، وإفادةً للمُبالَغةِ، وأجازُوا تصْغيرَ (أفعَلَ) في التعجُّبِ لِشبَهِه بـ(أفعَلِ) التفْضيلِ فيما ذكَرْنا، قالَ:

٤٤٢- يا ما أُمَيلِحَ غِزلانًا شدَنَّ لنا
[مِن هؤلَيّائكنَّ الضالِ والسَمُرِ]

ولمْ يُسمَعْ ذلك إلّا في (أحسَنَ) و(أملَحَ)، ذكَرَه الجَوهَريُّ، ولكنَّ النحْويِّينَ معَ هذا قاسُوه، ولم يَحكِ ابنُ مالكٍ اقتِياسَه إلّا عن ابنِ كَيسانَ، وليسَ كذلك، قالَ أبو بكرٍ ابنُ الأنْباريِّ: "ولا يُقالُ إلّا لِمَن صغُرَ سِنُّه".

القاعدةُ الثانيةُ

أنَّ الشيءَ يُعطى حُكمَ الشيءِ إذا جاوَرَه

كقولِ بعضِهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) بالجرِّ، والأكثَرُ الرفْعُ، وقالَ:

٤٤٣- [كأنَّ أَبانًا في عَرانينِ وبْلِه]
كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مزمَّلِ

وقيلَ في ﴿وأرجُلِكم﴾ [المائدة: ٦] بالخفْضِ: إنَّه عطْفٌ على

(أَيدِيَكُمْ) لا على (رُءُوسِكُمْ)، إذِ الأرجُلُ مغْسولةٌ لا ممْسوحةٌ، ولكنَّه خُفضَ لِمُجاوَرةِ (رُؤوسِكم).

والذي عليه المحقِّقونَ أنَّ خفْضَ الجِوارِ يكونُ في النعْتِ قَليلًا كما مثَّلْنا، وفي التوْكيدِ نادرًا كقولِه:

٤٤٤- يا صاحِ بلِّغْ ذَوي الزَوجاتِ كلِّهمُ
أنْ ليسَ وصْلٌ إذا انْحلَّتْ عُرا الذنَبِ

قالَ الفرّاءُ: أَنشدَنيْه أبو الجرّاحِ بخفْضِ (كلِّهم)، فقلتُ له: "هلّا قلتَ: (كلَّهم)" يعْني بالنصْبِ، فقالَ: "هو خيرٌ مِن الذي قلتُه أنا"، ثمَّ استَنشَدتُه إيّاهُ، فأَنشدَنيْه بالخفْضِ!.

ولا يكونُ في النسَقِ؛ لأنَّ العاطفَ يَمنعُ مِن التجاوُرِ.

ومِن ذلك قولُهم: (أخَذَه ما قدُمَ وما حدُثَ) بضمِّ دالِ (حدُثَ)، وقراءةُ جَماعةٍ: ﴿سَلاسِلًا وأَغْلالًا﴾ [الإنسان: ٤] بصْرفِ (سَلاسِلَ)، وفي الحَديثِ: «**ارجِعنَ مأْزوراتٍ غيرَ مأْجوراتٍ**»[(١)]، والأصْلُ: (موْزوراتٍ) بالواوِ؛ لأنَّه مِن (الوِزرِ)، وكانَ أبو عليٍّ يُنشِدُ في مِثلِ ذلك:

قدْ يؤخَذُ الجارُ بجُرمِ الجارِ

(١) ضعيف، رواه ابن ماجه (الضعيفة: ٢٧٤٢).

القاعدةُ الثالثةُ

قدْ يُشرِبونَ لفْظًا معْنى لفْظٍ فيُعطونَه حُكمَه، ويُسمّى ذلك: (تضْمينًا)

وفائدتُه: أنْ تؤدِّيَ كلمةٌ مؤدّى كلمتَينِ، قالَ الزَمخْشريُّ: "أَلا تَرى كيفَ رجَعَ معْنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] إلى قولِك: (ولا تَقتحِمْ عَيناك مُجاوِزتَينِ إلى غيرِهم)، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢]، أيْ: (ولا تَضمُّوها إليها آكِلينَ)" انتَهى.

ومِن مُثُلِ ذلك أيضًا:

قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، ضُمِّنَ (الرفَثُ) معْنى (الإفضاءِ)، فعُدِّيَ بـ(إلى)، مِثلَ: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النِّسَاء: ٢١]، وإنَّما أصْلُ (الرفَثِ) أنْ يَتعدّى بالباءِ، يُقالُ: (أَرفثَ فُلانٌ بامْرأتِه).

وقولُه تعالى: ﴿وما تَفعَلوا مِن خيرٍ فلنْ تُكفَروه﴾ [آل عِمرَان: ١١٥]، أيْ: (فلنْ تُحرَموه)، أيْ: (فلنْ تُحرَموا ثَوابَه)، ولهذا عُدِّيَ إلى اثْنَينِ لا إلى واحدٍ.

وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٥]، أيْ: (لا تَنْووا)، ولهذا عُدِّيَ بنفْسِه لا بـ(على).

وقالَ أبو كَبيرٍ الهُذَليُّ:

٤٤٥- حَملتْ به في لَيلةٍ مزْؤودةٍ
كُرهًا وعقْدُ نِطاقِها لمْ يُحلَلِ

ضُمّنَ (حمَلَ) معْنى (عَلِقَ)، ولَولا ذلك لعُدِّيَ بنفْسِه، مِثلَ: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وقالَ الفرَزدَقُ:

٤٤٦- كيفَ تَراني قالِبًا مِجَنّي
قدْ قتَلَ اللهُ زِيادًا عنّي

أيْ: (صرَفَه عنّي بالقتْلِ). وهو كَثيرٌ.

القاعدةُ الرابعةُ

أنَّهم يُغلِّبونَ على الشيءِ ما لِغيرِه لتَناسُبٍ بينَهما أو اختِلاطٍ

فلهذا قالوا: (الأبوَينِ) في الأبِ والأُمِّ، ومنه: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النّساء: ١١]، و(القمَرَينِ) في الشمْسِ والقمَرِ، قالَ المتَنبِّي:

٤٤٧- واستَقبلتْ قمَرَ السماءِ بوجْهِها
فأَرتْنيَ القمَرَينِ في وقْتٍ مَعا

أيِ: (الشمْسَ - وهو وجْهُها - وقمَرَ السماءِ). وقالَ التبْريزيُّ: "يَجوزُ أنَّه أرادَ: (قمَرًا وقمَرًا)، لأنَّه لا يَجتمعُ قمَرانِ في لَيلةٍ، كما أنَّه لا تَجتمعُ الشمْسُ والقمَرُ" انتهى، وما ذكَرْناهُ أمدَحُ، و(القمَرانِ) في العُرفِ: الشمْسُ والقمَرُ، وقالوا: (العُمرَينِ) في أبي بكرٍ وعُمرَ، وقالوا: (العجّاجَينِ) في رؤْبةَ والعجّاجِ، و(المرْوتَينِ) في الصَفا والمرْوةِ.

ولأجْلِ الاختِلاطِ أُطلِقتْ (مَن) على ما لا يَعقلُ في نحوِ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ﴾ [النُّور: ٤٥]؛ فإنَّ الاختِلاطَ حاصلٌ في العُمومِ السابقِ في قولِه تعالى: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾، وفي ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ اختِلاطٌ آخرُ في عِبارةِ التفْصيلِ، فإنَّه يَعمُّ الإنسانَ والطائرَ.

ومِن التغْليبِ: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَاۚ﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾، فإنَّه ﷺ لمْ يكنْ في مِلّتِهم قطُّ، بخِلافِ الذين آمَنوا معَه.

القاعدةُ الخامسةُ

أنَّهم يُعبِّرونَ بالفِعلِ عن أُمورٍ

أحدُها: وُقوعُه، وهو الأصْلُ.

والثاني: مُشارَفتُه، نحوُ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البَقَرَة: ٢٣١]، أيْ: (فشارَفنَ انقِضاءَ العِدّةِ)، ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البَقَرَة: ٢٤٠]، أيْ: (والذين يُشارِفونَ الموتَ وترْكَ الأزْواجِ يُوصونَ وَصيّةً)، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾ [النِّسَاء: ٩]، أيْ: (لَو شارَفوا أنْ يَتركوا).

الثالثُ: إرادتُه، وأكثَرُ ما يكونُ ذلك بعدَ أَداةِ الشرْطِ، نحوُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النَّحل: ٩٨]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المَائدة: ٦]، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المَائدة: ٤٢]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النَّحل: ١٢٦]، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]، وفي الصَحيحِ: «**إذا أتى أحدُكم الجُمعةَ فليَغتسِلْ**»(١).

ومنه في غيرِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذّاريَات: ٣٥-٣٦]، أيْ: (فأَردْنا الإخراجَ)،

---

(١) متفق عليه.

ومِثلُه: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، أيْ: (أردْنا إهلاكَها).

وفي كلامِهم عكْسُ هذا، وهو التعْبيرُ بإرادةِ الفِعلِ عن إيجادِه، نحوُ: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النّساء: ١٥٠]، بدَليلِ أنَّه قُوبِلَ بقولِه سُبحانَه وتعالى: ﴿وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّنۡهُمۡ﴾ [النّساء: ١٥٢].

والرابعُ: القُدرةُ عليه، نحوُ: ﴿وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أيْ: (قادِرينَ على الإعادةِ)، وأصْلُ ذلك أنَّ الفِعلَ يَتسبَّبُ عن الإرادةِ والقُدرةِ، وهم يُقيمونَ السبَبَ مَقامَ المسبَّبِ وبالعكْسِ، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ [محمَّد: ٣١]، أيْ: (ونَعلمَ أخْبارَكم)؛ لأنَّ الابتِلاءَ الاختِبارُ، وبالاختِبارِ يَحصلُ العِلمُ.

ومِن الثاني: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، أيْ: (فاتَّقُوا العِنادَ الموجِبَ للنارِ).

القاعدةُ السادسةُ

أنَّهم يُعبِّرونَ عن الماضي والآتي كما يُعبِّرونَ عن الشيءِ الحاضرِ قصْدًا لإحضارِه في الذِهنِ حتّى كأنَّه مُشاهَدٌ حالةَ الإخبارِ

نحوُ: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القَصَص: ١٥]، إذْ ليسَ المرادُ تقْريبَ الرجُلَينِ مِن النبيِّ ﷺ كما تقولُ: (هذا كتابُك فخُذْه)، وإنَّما الإشارةُ كانتْ إليهما في ذلك الوقْتِ هكذا فحُكِيتْ، ومنه عندَ الجُمهورِ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، أيْ: (يَبسُطُ ذِراعَيْه)، بدَليلِ: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولمْ يقُلْ: (وقلَّبْناهم)، وبهذا التقْديرِ يَندَفِعُ قولُ الكِسائيِّ وهِشامٍ: إنَّ اسْمَ الفاعلِ الذي بمعْنى الماضي يَعملُ، ومِثلُه: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧٢]، إلّا أنَّ هذا على حِكايةِ حالٍ كانتْ مُستقبَلَةً وقْتَ التَدارؤِ، وفي الآيةِ الأُولى حُكِيَتِ الحالُ الماضيةُ، ومِثلُها قولُه:

٤٤٨- جاريةٌ في رمَضانَ الماضي
تُقطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

ولَولا حِكايةُ الحالِ في قولِ حسّانَ:

٤٤٩- يُغشَونَ حتّى لا تَهِرُّ كِلابُهمْ
[لا يَسألونَ عن السَوادِ المقبِلِ]

لَمْ يَصحَّ الرفْعُ؛ لأنَّه لا يُرفعُ إلّا وهو للحالِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿حتَّى يقولُ الرسولُ﴾ [البَقَـرَة: ٢١٤].

القاعدةُ السابعةُ

أنَّ اللفْظَ قدْ يكونُ على تقْديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقْديرٍ آخرَ

نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يُونس: ٣٧]، فـ(أنْ يُفترى) مؤوَّلٌ بـ(الافتِراءِ)، و(الافتِراءُ) مؤوَّلٌ بـ(مُفترًى)، وقالَ:

٤٥٠- لعمْرُك ما الفِتيانُ أنْ تَنبتَ اللِحى
ولكنَّما الفِتيانُ كلُّ فَتًى نَدِي

وقيلَ في ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣]: إنَّ (ما قالوا) بمعْنى (القولِ)، و(القولَ) بتأْويلِ (المَقولِ)، أيْ: (يَعودونَ للمَقولِ فيهنَّ لَفْظُ الظِهارِ)، وهنَّ الزَوجاتُ.

القاعدةُ الثامنةُ

كَثيرًا ما يُغتفَرُ في الثَواني ما لا يُغتفَرُ في الأَوائلِ

فمِن ذلك: (كلُّ شاةٍ وسخْلتِها بدِرهمٍ)،

٤٥١- وأيُّ فَتى هَيجاءَ أنتَ وجارِها
[إذا ما رِجالٌ بالرِجالِ استَقلَّتِ]

و(رُبَّ رجُلٍ وأَخيه) و﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشُّعَرَاء: ٤]، ولا يَجوزُ: (كلُّ سخْلتِها)، ولا (أيُّ جارِها)، ولا (رُبَّ أَخيه)، ولا يَجوزُ: (إنْ يقُمْ زيدٌ قامَ عمْرٌو) في الأصَحِّ إلّا في الشِعرِ، كقولِه:

٤٥٢- إنْ يَسمَعوا سُبّةً طارُوا بها فرَحًا
عنّي، وما يَسمَعوا مِن صالحٍ دَفنُوا

إذْ لا تُضافُ (كلٌّ) و(أيٌّ) إلى معرِفةٍ مفرَدةٍ، كما أنَّ اسْمَ التفْضيلِ كذلك، ولا تَجرُّ (رُبَّ) إلّا النكِراتِ، ولا يكونُ في النثْرِ فِعلُ الشرْطِ مضارعًا والجَوابُ ماضيًا، ويقولونَ: (مرَرتُ برجُلٍ قائمٍ أبَواهُ لا قاعدَينِ)، ويَمتنِعُ: (قائمَينِ لا قاعدٍ أبَواهُ) على إعمالِ الثاني وربْطِ الأوَّلِ بالمعْنى.

القاعدةُ التاسعةُ

أنَّهم يتَّسِعونَ في الظرْفِ والمجْرورِ ما لا يتَّسِعونَ في غيرِهما

فلذلك فَصلوا بهما الفِعلَ الناقصَ مِن معْمولِه، نحوُ: (كانَ في الدارِ - أو عندَك - زيدٌ جالسًا)، وفِعلَ التعجُّبِ مِن المتعجَّبِ منه، نحوُ: (ما أحسَنَ في الهَيجاءِ لِقاءَ زيدٍ) و(ما أثبَتَ عندَ الحرْبِ زيدًا)، وبينَ الحرْفِ الناسخِ ومنْسوخِه، نحوُ قولِه:

٤٥٣- فـلا تَـلـحَـنـي فـيـهـا فـإنَّ بـحُـبِّـهـا
أخـاك مُـصـابُ الـقـلْـبِ جـمٌّ بَـلابِـلُـهْ

وبينَ الاستِفهامِ والقولِ الجاري مجْرى الظنِّ، كقولِه:

٤٥٤- أَبـعْـدَ بُـعـدٍ تـقـولُ الـدارَ جـامـعـةً
[شمْلي بهم أمْ تقولُ البُعدَ محْتوما؟]

وبينَ المضافِ وحرْفِ الجرِّ ومجْرورِهما، وبينَ (إذنْ) و(لنْ) ومنْصوبِهما نحوُ: (هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ) و(اشترَيتُه بواللهِ دِرهمٍ)، وقولِه:

٤٥٥- إذنْ - واللهِ - نَـرمـيَـهـم بـحـرْبٍ
[تُشيبُ الطِفلَ مِن قبْلِ المَشيبِ]

وقولِه:

٤٥٦- لـنْ - مـا رأيـتُ أبـا يـزيـدَ مُـقـاتِـلًا -
أَدعَ الـقِـتـالَ وأَشـهـدَ الـهَـيـجـاءَ

وقدَّموهما خبَرَينِ على الاسْمِ في بابِ (إنَّ)، نحوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَالِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، ومعْمولَينِ للخبَرِ في بابِ (ما)، نحوُ: (ما في الدارِ زيدٌ جالسًا)، وقولِه:

٤٥٧- [بـأُهـبـةِ حـزْمٍ لُـذْ وإنْ كـنـتَ آمـنًـا]
فـمـا كـلَّ حـيـنٍ مَـن تـؤاتـي مـؤاتِـيـا

فإنْ كانَ المعْمولُ غيرَهما بطَلَ عمَلُها، كقولِه:

٤٥٨- [وقـالـوا: تَـعـرَّفْـها الـمـنازلَ مِـن مِـنًى]
ومـا كـلَّ مَـن وافـى مِـنًـى أنـا عـارِفُ

وعلى الفِعلِ المنْفيِّ بـ(ما) في نحوِ قولِه:

٤٥٩- ونـحـنُ عـن فـضْـلِـك مـا اسـتَـغـنَـيـنـا

القاعدةُ العاشرةُ

مِن فُنونِ كلامِهمُ القلْبُ

وأكثَرُ وُقوعِه في الشِعرِ، كقولِ حسّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٤٦٠- كــأنَّ سَـــبـــيـــئـــةً مِـــن بَـــيـــتِ رأسٍ
يـــكـــونُ مِـــزاجَـــهـــا عـــسَـــلٌ ومـــاءُ

فيمَن نصَبَ (الـمِزاجَ)، فجعَلَ المعرِفةَ الخبَرَ والنكِرةَ الاسْمَ، وقولِ رؤْبةَ:

٤٦١- ومَـــهـــمَـــهٍ مُـــغـــبـــرّةٍ أرْجـــاؤهُ
كـــأنَّ لَـــونَ أرضِـــه سَـــمـــاؤهُ

أيْ: (كأنَّ لَونَ سَمائِه لغُبرتِها لَونُ أرضِه)، فعكَسَ التشْبيهَ مُبالغةً،

وحذَفَ المضافَ، وقالَ ابنُ مُقبِلٍ:

٤٦٢- ولا تَـهـيَّـبُـنـي الـمَـومـاةُ أَركَـبُـهـا

إذا تَـجـاوَبَـتِ الأَصْـداءُ بـالـسَـحَـرِ

أيْ: (ولا أَتهيَّبُها)، وقالَ القَطاميُّ:

٤٦٣- فـلـمّـا أنْ جَـرى سِـمَـنٌ عـلـيـهـا

كـمـا طـيَّـنـتَ بـالـفَـدَنِ الـسِـيـاعـا

(الفدَنُ): القصْرُ، و(السِياعُ): الطِينُ.

ومنه في الكلامِ: (أَدخَلتُ القَلَنسُوةَ في رأْسي) و(عرَضتُ الناقةَ على الحَوضِ) و(عرَضتُها على الماءِ)، قالَه الجَوهَريُّ وجَماعةٌ منهم السكّاكيُّ والزَمخْشريُّ، وجعَلَ منه: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

ويُقالُ: (إذا طلَعَتِ الجَوزاءُ انتَصبَ العُودُ في الحِرباءِ)، أيِ: (انتَصبَ الحِرباءُ في العُودِ)، وقالَ ثَعلَبٌ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾ [الحاقَّة: ٣٢] إنَّ المعْنى: (اسْلُكوا فيه سِلسِلةً)، ونقَلَ الجَوهَريُّ في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النّجم: ٩] أنَّ أصْلَه: (قابَي قَوسٍ)، فقُلِبَتِ التثْنيةُ والإفرادُ، وهو حسَنٌ إنْ فُسِّرَ (القابُ) بما بينَ مَقبِضِ القَوسِ وسِيَتِه، أيْ: طرَفِه، وله طرَفانِ، فله قابانِ.

ونَظيرُ هذا إنشادُ ابنِ الأعْرابيِّ:

٤٦٤- إذا أحسَنَ ابنُ العمِّ بعدَ إساءةٍ
فلستُ لشرَّي فِعلِه بحَمولِ

أيْ: (فلستُ لشرِّ فِعلَيْه).

القاعدةُ الحاديةَ عشْرةَ

مِن مُلَحِ كلامِهم تَقارُضُ اللفْظَينِ في الأحْكامِ

ولذلك أمْثِلةٌ:

أحدُها: إعطاءُ (غيرٍ) حُكمَ (إلّا) في الاستِثناءِ بها، نحوُ: ﴿لا يَستَوي القاعدونَ مِن المؤمنينَ غيرَ أُولي الضرَرِ﴾ [النِّساء: ٩٥] فيمَن نصَبَ (غيرَ)، وإعطاءُ (إلّا) حُكمَ (غيرٍ) في الوصْفِ بها، نحوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاءُ (إذا) حُكمَ (متى) في الجزْمِ بها، كقولِه:

٤٦٥- [استَغنِ ما أَغناك ربُّك بالغِنى]
وإذا تُصبْك خَصاصةٌ فتَجمَّلِ

وإهمالُ (متى) حمْلًا على (إذا)، كقولِ عائشةَ رضي الله عنها: «**وإنَّه متى يقومُ مَقامَك لا يُسمِعُ الناسَ**»(١).

(١) متفق عليه، واللفظ لأحمد.

والثالثُ: إعطاءُ (ما) النافيةِ حُكمَ (ليسَ) في الإعمالِ، وهي لُغةُ أهْلِ الحِجازِ، نحوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١]، وإعطاءُ (ليسَ) حُكمَ (ما) في الإهمالِ عندَ انتِقاضِ النفْيِ بـ(إلّا)، كقولِهم: (ليسَ الطِيبُ إلّا المِسكُ)، وهي لُغةُ بَني تَميمٍ.

والرابعُ: إعطاءُ (عَسى) حُكمَ (لعَلَّ) في العمَلِ، كقولِه:

٤٦٦- [تـقـولُ بِـنْـتـي: قـدْ أَنـى إنـاكـا]
يـا أبَـتـا عـلَّـك أو عَـسـاكـا

وإعطاءُ (لعَلَّ) حُكمَ (عَسى) في اقتِرانِ خبَرِها بـ(أنْ)، ومنه الحَديثُ: «فلعَلَّ بعضَكم أنْ يكونَ ألحَنَ بحُجّتِه مِن بعضٍ»[1].

والخامسُ: إعطاءُ الفاعلِ إعرابَ المفْعولِ وعكْسُه عندَ أمْنِ اللبْسِ، كقولِهم: (خرَقَ الثَوبُ المِسمارَ) و(كسَرَ الزُجاجُ الحجَرَ)، وقالَ الشاعرُ:

٤٦٧- مِـثـلُ الـقَـنـافـذِ هـدّاجـونَ قـدْ بَـلـغـتْ
نَـجـرانُ أو بَـلـغـتْ سَـوءاتِـهـم هـجَـرُ

ولَو ذكَرتُ أحرُفَ الجرِّ ودُخولَ بعضِها على بعضٍ في معْناهُ لجاءَ مِن ذلك أمْثِلةٌ كَثيرةٌ.

(١) متفق عليه.

وهذا آخِرُ ما تَيسَّرَ إيرادُه في هذا التأْليفِ، فأَسألُ اللهَ الذي منَّ عليَّ بإنشائِه وإتمامِه في البلَدِ الحَرامِ، في شهْرِ ذي القعْدةِ الحَرامِ، ويسَّرَ عليَّ إتمامَ ما أَلحقتُ به مِن الزَوائدِ في شهْرِ رجَبٍ الحَرامِ: أنْ يُحرِّمَ وجْهي على النارِ، وأنْ يَتجاوَزَ عمّا تَحمَّلتُه مِن الأوْزارِ، وأنْ يُوقِظَني مِن رقْدةِ الغفْلةِ قبْلَ الفَوتِ، وأنْ يَلطُفَ بي عندَ مُعالَجةِ سكَراتِ الموتِ، وأنْ يَفعلَ ذلك بأهْلي وأحِبّائي وجَميعِ المسلمينَ، وأنْ يُهديَ أشرَفَ صلَواتِه وأزْكى تحيّاتِه إلى أشرَفِ العالَمينَ، وإمامِ العالِمين والعامِلينَ، محمَّدٍ نَبيِّ الرحْمةِ، الكاشفِ في يومِ المحشَرِ بشَفاعتِه الغُمّةَ، وعلى أهْلِه الهادينَ، وأصْحابِه الذين شادُوا لنا قَواعدَ الدينِ، وأنْ يُسلِّمَ تسْليمًا كَثيرًا إلى يومِ الدينِ، والحمْدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

قالَ أبو بكْرٍ:

فرَغتُ مِن تلْخيصِه يومَ الثُلاثاءِ الثامنِ والعِشرينَ مِن ذي الحِجّةِ مِن عامِ ثلاثةٍ وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ وألْفٍ، الموافقِ الثالثَ عشَرَ مِن الحادي عشَرَ مِن عامِ اثْنَي عشَرَ وألْفَينِ، ثمَّ شُغِلتُ عنه سنَواتٍ، حتّى فرَغتُ له ففرَغتُ مِن ضبْطِه وتبْييضِه يومَ الأربِعاءِ الثالثَ عشَرَ مِن رجَبٍ مِن عامِ سبعةٍ وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ وألْفٍ، الموافقِ العِشرينَ مِن الرابعِ مِن عامِ ستّةَ عشَرَ وألْفَينِ. والحمْدُ للهِ الذي بنِعْمتِه تَتمُّ الصالحاتُ.

الفهارس

١. الآيات القرآنية.

٢. الأحاديث والآثار.

٣. الشواهد الشعرية.

٤. المحتويات.

الآيات القرآنية

الفاتحة	
١	٤٠١
٢	١٧٦
	٤٠١
٧	١٣١
	١٩٧
	٣١٩
البقرة	
٢	٥٨
	٤٣٥
	٤٣٦
٢-٣	٢٥
	٤١٨
٣	٣٦٧
	٤١٦
٤	٢٣١
٥	٣٦١
٦	٢٧٢
٦	٣١٢
٨	٤١٦
١٣	٧٠
	٢٣٣
	٤٦٥
١٧	٩٣
	٤٤٠
١٨	٤٦٢
١٩	٣٢٨
٢٠	١٧٢
	٢٣٤
٢١	٤٠٠
٢٢	٤٠٠
٢٤	٢٩١
	٢٩٥
	٥٢٦
٢٥	١٧١
	٣٥٤
٢٥	٣٨٢
	٤٩٧
٢٦	٦٣
	٢٣٩
	٤٣٦
٢٨	١٧٤
٣٠	٧٧
	٧٩
٣٥	٤٨٨
٤٥	٥١٦
٤٨	١٣٢
	٣٦٧
	٤٥١
٦٠	٣٤٤
	٤٤٧
	٤٦١
٦٥	٤٣٩
٦٨	١٩٨

٦٨	٢٣٠
٦٩	٢٣٠
٧٠	٣٩٥
	٤٨٠
٧١	٤٦٠
	٤٩٨
٧٢	٥٢٧
٧٤	٩٨
	٤٣٧
٨٠	٥٦
٨٣	٢٩٧
٨٨	٣٩٤
٩١	٣٢٤
	٣٩٣
٩٦	٢١٢
٩٨	٣٨٨
١٠٣	٢١٤
١٠٦	٢٤٠
١٢٤	٣٦٠
١٢٧	٧٩
	١٣٢

١٢٧	٤٠٣
	٤٦٧
١٣٠	٣٨١
١٣٣	٥٤
	٤١٧
١٣٥	٦٩
١٤٣	٣٩
١٤٤	١٥٣
١٥٠	١٩٩
١٥٨	٣٩٩
١٦٣	٤٣١
١٧٣	٢٣٥
١٧٧	٩٨
	١٢٩
١٧٨	٤٠٩
١٧٩	١٤٨
١٨٤	٤٢
	٤٦٤
١٨٥	١٢٩
١٨٦	١٨٥
١٨٧	٧٤

١٨٧	٥٢٢
١٩٦	٤٦٠
	٤٦١
	٤٩١
١٩٧	٢٣٣
	٣٧٠
	٤٠٨
	٤٥٧
١٩٨	١٥٥
٢٠٨	٤١٢
٢١٤	١١٣
	١١٣
	١١٦
	٢٤٩
	٢٩٦
	٤٦١
	٥٢٨
٢١٦	١٣٥
٢١٧	٧٨
	٣٦٩
٢١٩	٢٣٢

٢١٩	٢٣٢
٢٢٠	٢٤١
	٤٦٢
٢٢١	٣٤٨
٢٢٨	٩٨
	٥٠٦
٢٣١	٥٢٥
٢٣٣	٤٤
٢٣٥	٣٨٢
	٥٢٢
٢٤٠	٥٢٥
٢٤٦	١٥١
	٣٩٥
٢٤٩	٧١
	٣٨٧
٢٥١	١٩٣
٢٥٣	١٢٩
	٢٣٩
	٢٥٣
٢٥٤	٣١٠
٢٥٥	١٧٦
٢٥٨	٤٤٧
٢٥٩	٣١٥
	٤٢٩
٢٦٣	٣٤٩
٢٦٤	٤٤٠
٢٧١	٢٢٩
	٣٢٢
٢٧٢	٢٣٣
٢٧٣	٣٨٦
٢٨٠	٤٦٤
٢٨١	٣١٠
٢٨٢	٤٧
	٢٦٤
٢٨٣	٤٢٢
٢٨٦	٢٠٠
آل عمران	
٢	٤٣٥
٣–٤	٣٨١
٧	٦٣
٨	٧٨
٩	٣١٠
١٠	٢٤٠
	٢٤١
١٣	٥٣٠
١٨	٣٨٢
٢٠	٣٤
٢٨	١٤٥
	١٩٩
٣٠	٢١٢
٣١	١٤٥
	٤٧٩
٣٦	٢٩٣
٥٢	٧٤
٦٤	٤٢٣
٧٣	٤٨
	٢٩٤
٧٥	٩٤
٧٩–٨٠	٢٠٤
٩٢	٤١٦
٩٧	٣٦٩
	٣٨٩
١٠١	٣٢

١١٣	١٢٧
١١٥	١٤٦
	٥٢٢
١١٨	٢٣٣
	٢٨٨
	٣٨١
١١٩	٢٥٧
١٢٠	٤٠١
١٢٣	٩٤
١٣٠	٤٤٨
١٤٢	٢٦٥
١٤٣	٤٥٤
١٤٦	١٦١
	٤٠٤
١٥٢	٤٧٨
١٥٩	٢٣٨
١٧٩	١٧٨
١٨٥	١٦٦
	١٦٨
١٨٦	٤٣٧
١٨٧	٢٩٧

النساء	
٢	٥٢٢
٣	٤٩٠
	٤٩١
٩	٢١١
	٥٢٥
١١	٥٢٣
٢١	٥٢٢
٢٣	٤٥٧
٢٨	٥٨
	٣٤٥
٤٣	٣٠١
	٣١٣
	٣٤٣
	٣٦٨
٦٥	٢٠١
٦٦	٧١
٧٣	٢٧٤
٧٧	٤٠٩
٧٨	٢٣٩
	٣٩٤

٨٣	٣٧٩
	٣٩٢
٨٨	٣٢
٩٠	١٥١
	٤٦٩
٩٢	٤٦٤
٩٥	٣٦٣
	٥٣٣
١٠٠	١٠٧
١٠١	٤٤٣
١٢٣	٢٤٤
١٢٧	٣٨٢
١٢٨	٤٢٧
١٣٥	٦٨
١٣٧	١٧٨
١٤٠	٣٨١
١٥٠	٥٢٦
١٥٢	٥٢٦
١٥٣	١٤٤
	٤٩٤
١٧١	٢٣٥

٣٠	٤٥٧
٣١	١١٠
	٢٣٣
	٤٣٧
	٥٣٤
٣٢	١٤٨
	٢٥١
	٤٥٧
٣٣	٧٤
٤٣	١٨٢
٦٤	٩٤
٧٧	١٤٥
٨٥	٤٤١
	٤٧٠
٨٦	٢٦٣
٩٠	٢٥٨
٩١	١٥٢
	٤٦٩
٩٢	٣٩٢
١٠٠	٩٥
١٠٥	١٦١
١٠٩	٤١٤

الرعد

١٢	٤١٠
١٦	٥٥
	٥٥
	٢٥٨
٢٣-٢٤	٤٦٤
	٤٦٧
٣٠	٤٨٠
٣١	٤٨٠
٣٥	٤٦٣
٣٨	٣٤٩
٤٣	٩٦
	٣٢٤

إبراهيم

٩	١٤٩
١٠	٣٢٩
	٤٠٣
١٦	٤٢٢
٢٥	٣٧٣
٣١	١٨٧
٣٧	٧٥
٣٩	١٨٩
٤٢	٢٥١
٤٦	١٧٨
٥٢	٤٦٢
٨١	٤٨٣
٨٨	٤٩٤

الحجر

٢	١٢١
	١٢٣
	٢٣٦
٧	٢١٨
٣٠	١٦٦
	٣٧٠
٩٤	٤١٥

النحل

٥	٢٨١
٢١	٣٤٦
٣٠	٤٤١
	٤٤٣
	٤٨٣

٤٤	١٧٧
٦٢	١٩٥
٧٢	١٧٧
٨١	١٩٥
٨٨	١٧٧
٩١	٤٥٧
٩٦	٢٢٩
٩٨	٥٢٥
١١٦	٤٦١
١٢٤	١٥٢
	١٨٩
١٢٦	٥٢٥
الإسراء	
١	٧٤
	٢٣٩
٧	١٧٩
٣٢	٤٤٨
٣٦	٣٦٤
	٤٣٤
٣٧	٣٤٣
٤٠	٣٢
٤٠	٢٥٨
٥٣	٤٧٤
٦٢	١٥٨
٦٧	٢٢١
٧٣	٤٩٨
٧٨	١٧٩
٧٩	٤٠٧
٨٤	١٧٠
٨٨	٤٥٦
٩٣	٣١٣
	٣٦٦
٩٩	٥١٥
١٠٠	٤٦٤
١٠٩	١٧٩
١١٠	٧٦
	٣٤٧
الكهف	
٥	٣٥٨
١٢	٤٣٩
١٨	٥٢٧
١٩	٤٢٩
٢٢	٢٦٦
	٤٩١
٢٣	٤٧٢
٢٨	٣٧٩
	٥٢٢
٢٩	١٨٦
٣٣	١٧٢
٣٧	٢٥٦
٣٩	٣٦١
٦٣	٣٣٩
٧٩	٤٢
	٤٦٠
٨٣–٨٤	٢٨٦
٨٦	٦٦
٩٦	٣٧٠
٩٩	٢٣٦
١٠٣	٣٩٤
١٠٩	١٢٥
مريم	
٤	٢١٩
١٦	٧٨

١٧	٣٤٥
٢٦	٦٧
٣٠	٣٠٢
٣١	٢٣٤
٣٣	٣٠٦
٣٨	٥١٨
٤٣	٤٧٩
٦٩	٧٧
	٣٠٠
	٣٦٧
	٤٣٨
٧٥	١٨٦
٨٠	٣٣٩
٨٢	١٦٤
٩٣–٩٥	١٦٩
٩٥	١٦٦
	١٦٧
	١٦٩
طه	
٧	٤٨١
١٠	١٢٩

٢٠	٨٠
٤٤	٢٢٤
٥٨	١٢٦
	٤٣٧
٥٩	٤٣٧
٦٣	٣٩
	٣٦٣
	٤٣٨
٧١	١٤٩
	٣٠٦
٧٧	٤٦٦
٨٩	٤٤
٩١	١١٢
	١١٣
٩٦	٤٥٨
الأنبياء	
٢	٣٠١
٣	٢٦٨
	٢٩٥
	٢٩٦
	٣١٠

١٩	٣٢٨
٢٢	٧١
	٥٣٣
٢٤	٢٤٨
٢٦	٩٩
٣٠	٥٨
٣٤	٢٥٨
٤٧	١٧٩
٥٠	٣١٣
٥٧	١٩٣
	٢٥١
	٢٩٧
	٣٢٩
٧٣	٤٤٤
٧٧	٢٤١
٧٨	١٨٢
٨٨	٤٠٢
٩٥	٢٠٣
٩٧	٢٤٠
	٣٥٨
	٣٦٦

١٠٤	١٥٦
	٥٢٦
١٠٨	٥١
الحج	
٥	٢٦٤
٩	٣٧١
١١	٣٩٥
١٥	٩٧
١٨	٢٤٤
٢٩	١٨٥
٣٠	٢٤٠
٤٦	٣٢
	٤١٤
	٦٣
	٣٦٥
المؤمنون	
١٤	١٤٤
٢٢	١٢٩
٢٧	٤٥
	٢٩٧
٣٣	١٢٨

٣٣	٣٦٧
	٣٦٧
	٤١٥
٣٥	٤٧٣
٤٠	١٣٢
٥٢	٤٩٥
٥٣	١٦٩
٩١	٢٤٢
١١٣	٦٧
النور	
١	٤٦٢
٣	٥٠٩
١٠	٤٨٠
١٣	٢١٧
	٢١٧
١٦	٢١٧
٢٢	٧١
٣٦	٤٢٠
	٤٥٣
٤٠	٤٩٨
٤٥	٥٢٤

٤٥	٥٢٤
٦٣	٣٧٩
٦٤	١٥٣
	١٥٣
الفرقان	
٥	٤٦٢
١٠	٥١٩
١٨	٢٤٣
٢٠	١٩٢
٢٥	٤٠٢
٣٢	٣٨١
٣٦	٤٨٢
٣٩	١٦٧
	٢٥٣
٤١	٤٤٨
	٤٦٥
٤٥	٣٤
٥٩	٩٤
٦٨-٦٩	٣٣٩
الشعراء	
٤	٥٢٩

٢٢	٤٨٣
٥٠	١٩٥
	٤٦٣
٦٤	١٠٧
٨٢	٤٢
	٤٧٣
١٠٢	٤١٤
١١١	٣٠١
١١١	٤٦٩
١٣٢–١٣٤	٣١١
٢٠٨	٣١٥
٢٢٧	٣٠٦
	٣٤٦
	٣٧٤

النمل

١٠	٣٤٤
	٣٤٥
	٣٤٦
١٠–١١	٧٢
١٨	٢٦٧
١٩	٣٤٤
٢١	٤٧٨
٢٥	٢٧٤
	٢٧٥
٣٠–٣١	٧٣
٣٣	٧٤
٣٤	٣٠٥
٣٥	٢٣١
	٣٩٢
٣٩	٢٨٤
٤٠	١٣٩
	١٣٩
٤٢	١٦٢
٤٦	٢١٧
٤٧	٤٣٠
٥١	٤٠٦
	٤١٧
٥٥	٥٠٦
٦٠	٣٤٩
٨٤	٦٥

القصص

٨	١٨٠
١٥	١٢٩
	١٤٥
	٥٢٧
٢٣	٤٤٧
٢٨	١٢٥
	٤٣٣
	٤٣٨
٣٢	٥١٧
٧٩	١٤٨
	٣٢٨
٨٢	٤٣
	١٥٥
	٢٧٠

العنكبوت

٥	٤٨٠
١٢	١٨٦
١٥	٢٦١
١٩	٢٨٧
٢٠	٢٨٧
٣٣	٤٦
٤٠	٩٣

٤٤	٤٩٧
٤٦	٤٥٨
٦١	٤٦٤
	٤٨٣
٦٥	٢٢١
الروم	
١–٤	١٤٨
٤	٧٩
	٤٥٨
٢٤	٤٧٤
٢٥	٩٠
	٣٩٣
٣٦	١٤٦
	٣٠٩
٤٦	٣٥٣
٥٤	٤٩٤
لقمان	
٢٧	٢٠٨
٣٢	٢٢١
	٤٢٨
السجدة	
٢	٤٣٧
٢–٣	٥٤
٧–٩	١٠٥
٢٤	١٧٧
٢٦	٤٣٣
الأحزاب	
٧	٢٦٣
١٩	٤٥١
٢٠	٩٤
٢٥	٩٦
٣٣	٤٠٠
٤٠	٢٦٢
	٤٤٢
سبأ	
١٠–١١	٤٥٩
	٤٨٩
٢٤	٦٧
٣١	٢١٦
٥١	٤٦٣
فاطر	
٣	٣٢٤
٣٢–٣٣	٤٣٩
٣٧	١٤١
٤١	٣٨
يس	
٢	٢٦٥
٢–٣	٢٧٩
١٩	٤٨٠
٢٠–٢١	٣٣٩
٢٦	٤٨١
٣٢	٣٩
٣٥	٣٦٧
	٣٦٧
٤٠	١٩٨
	٤٧٧
٥٢	٢٤٤
٧٦	٢٨٧
٧٨–٧٩	٤٥٤
الصافات	
٧–٨	٢٨٧
	٣١٥
٣١	٣٠٣

٢٣	٣٧٥
٢٤-٢٥	٢٨٦
٢٥	٤٤١
٣٥-٣٦	٥٢٥
٤٢	٤٦٠
٥٢	٦٨
الطور	
٢٣	١٩٨
٣٩	٥٥
النجم	
١	٩١
٩	٥٣٢
٥١	٣٩١
القمر	
٧	٣٤٤
٢٤	٢٥٨
٢٧	٤٧٦
٥٢	١٦٨
	٣١٤
الرحمن	
٣١	٤٧٥

٦٠	٢٥٨
٦٤	٣٨٨
الواقعة	
١-٤	٨٧
١٧-١٨	٣٨٨
٢٢	٣٨٨
٥٢-٥٤	١٤٥
٦٥	٢١٥
٧٠	٢١٥
	٤٧٨
٧٥	٢٩١
٧٥-٧٦	٢٠٠
٨٨-٨٩	٦٤
الحديد	
١٠	٤٦٠
١٦	٣٤
	٤٢
٢٣	١٥٩
	١٧١
٢٦	٢٦١
٢٩	٢٠١

المجادلة	
٢	٤٣٧
٣	٥٢٨
٤	٤٦٦
	٤٦٦
الحشر	
٩	٤٦٥
١٢	١٩٣
	٤٧٨
١٣	١٨٩
الممتحنة	
١	١٩٩
الصف	
١٠-١١	٢٩٦
الجمعة	
٥	٣١٤
٩	٢٤١
المنافقون	
٦	٣٢
	٥٢
٧	١١٣

١٠	٢١٧
	٢١٧
	٣٠٩
	٣٥٢
التغابن	
٧	١٠٠
الطلاق	
١	٢٢٤
	٥٢٥
٤	٤٥٠
٧	١٨٦
التحريم	
٥	٢٦٧
الملك	
٢٠	٣٨
القلم	
٢	٣٢٣
٤	١٨٩
٩	٢١٢
	٢١٢
	٣٥٣

٥١	٣٩
الحاقة	
١–٢	٣٦٤
١٦	٢٥٣
١٩	٢٥٦
٣٢	٥٣٢
المعارج	
١١	٣٧٦
نوح	
٢٥	٢٤٠
٢٨	٢٦٣
الجن	
٧	٣٧٠
٢٥	٣٨
٢٨	٤٣٩
المزمل	
١٥–١٦	٥٨
٢٠	٤٤
	٣٦١
المدثر	
٦	٣٠١

٦	٣١٣
٨–٩	٩٠
٣٠	٤٦٧
٣١	٤٣٦
٣٨	١٦٧
القيامة	
١	٢٠٠
	٤٤٢
٣–٤	١٠٠
٣١	١٩٨
الإنسان	
١	٢١٩
	٢٥٩
٣	٦٦
	٢٦١
٤	١٦٤
	٥٢١
٦	٩٥
١٥	٤٠٢
١٨	٤٠٢
٢٤	٦٨

٣١	٣٢٩
المرسلات	
٣٥	٣٠٦
النبأ	
١	٣٤٦
النازعات	
١-٥	٤٧٩
٦	٤٧٩
١٢	٣٩٤
٤٠-٤١	٣٦٦
٤١	٦٠
عبس	
٣	٢٠٢
التكوير	
١٥-١٨	٣٥٧
٢٦	٣٢
	٣٤٦
الانفطار	
٨	٤٢٣
١٩	٣٧٧
المطففين	
٢	١٢٩
٣	١٨٤
	٤٣٨
الانشقاق	
١	٨٥
	٤٢٧
	٤٦٤
١٩	١٣٢
البروج	
٤-٥	٣٦٩
١٣	٣٦١
١٦	١٨٢
الطارق	
٤	٢٢١
الأعلى	
١	٤١٧
٥	٣٨٨
٩	٤١
١٤-١٦	١٠٠
الغاشية	
٢	٤٦٨
٨	٤٦٨
١٧	١٧٤
٢٢-٢٤	٣١١
الفجر	
١-٢	٥٠٩
البلد	
١-٤	٢٠١
الشمس	
١-٢	٣٥٧
٨	٢٥٧
٩	١٥٣
	٣٨٠
	٤٧٨
الليل	
١	٨٨
	٣٢٩
٥	٤٦٦
١٤	٤٢٠
	٤٥٤
الضحى	
١-٢	٤١٩

٣	١٥٨
	٤٤٨
	٤٦٦
٥	١٢٤
	٤٦٦
٩-١١	٦٤
الشرح	
١	٣١
	٣٣
	٢٥٧
التين	
١	٢٦٥
العلق	
١٥	٢٧٣
١٥-١٦	٣٣٩
القدر	
٥	١١٢
الزلزلة	
٤	٧٨
٥	١٧٩
القارعة	
١٠	٢٥٦
١٠-١١	٤٦٢
الهمزة	
١-٢	٤١٨
	٤٢٣
٤	٥٠٦
٥-٦	٤٦٢
الفيل	
١	١٧٤
٥	١٧٧
قريش	
١	١٧٧
	١٧٧
الماعون	
٢	٤٧٩
الكوثر	
١-٢	١٤٧
٣	٤٢٦
المسد	
١	٤٧٦
٤	٤٦٥
الإخلاص	
١	٣٥٨
	٣٦٦
١-٢	٤٧٧
٣	٢١٨
الناس	
٢-٣	٤٢١

الأحاديث والآثار

الشواهد الشعرية

قافية الهمزة

٣٧٦	إنَّ مَن يَدخلِ الكَنيسةَ يومًا	يَلقَ فيها جَآذِرًا وظِباءَ
٤٥٦	لنْ -ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلًا-	أدعَ القِتالَ وأشهدَ الهَيجاءَ
٦٤	أَمِنَ ازْدِيارَكِ في الدُجى الرُقَباءُ	إذْ حيثُ كُنتِ مِن الظَلامِ ضِياءُ
١٠٨	وما أَدري، وسَوف -إخالُ- أَدري	أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أمْ نِساءُ؟
٢٨٨	==	==
٢٩٣	==	==
١٩٩	لَوما الإصاخةُ للوُشاةِ لَكانَ لي	مِن بعدِ سُخطِكَ في رِضاك رَجاءُ
٢٨١	لعَلَّك -والموْعودُ حقٌّ لِقاؤهُ-	بَدا لك في تِلك القَلوصِ بَداءُ
٢٩٠	ولا -أُراها- تَزالُ ظالمةً	[تُحدِثُ لي قرْحةً وتَنكَؤها]
٢٩١	إنَّ سُليمى -واللهُ يَكلؤُها-	ضنَّتْ بشيءٍ ما كانَ يَرزَؤها
٤٣٢	أَلمْ أكُ جارَكم ويكونَ بَيني	وبَينَكمُ المَودّةُ والإخاءُ؟
٤٦٠	كأنَّ سَبيئةً مِن بَيتِ رأْسٍ	يكونُ مِزاجَها عسَلٌ وماءُ
٤٦١	ومَهمَهٍ مُغبرّةٍ أرْجاؤهُ	كأنَّ لَونَ أرضِه سَماؤهُ
١٠٦	رُبَّما ضرْبةٍ بسَيفٍ صَقيلٍ	بينَ بُصرى وطعْنةٍ نجْلاءِ
٣٢٣	إنَّما الميْتُ مَن يَعيشُ كَئيبًا	كاسِفًا بالُه قَليلَ الرَجاءِ
٤٢٣	قالوا: أَخِفتَ؟ فقلتُ: إنَّ، وخِيفتي	ما إنْ تَزالُ مَنوطةً برَجائي

قافية الباء

٨ فـأَصـاخَ يَـرجـو أنْ يـكـونَ حَـيًـا ... ويـقـولُ مِـن فـرَحٍ: "هَـيـا رَبّـا"

١٦ ألا إنْ سَـرى لَـيـلـيْ فـبِـتُّ كَـئـيـبـا ... أُحـاذرُ أنْ تَـنـأى الـنَـوى بـغَـضـوبـا

١٣٣ فـإنْ أَهـلِـكْ فـذِي حـنَـقٍ لَـظـاهُ ... عـلـيَّ تَـكـادُ تَـلـتَـهـبُ الـتِـهـابـا

١٨٠ أُمُّ الـحُـلـيـسِ لَـعَـجـوزٌ شَـهـرَبَـهْ ... [تَرضى مِن اللحْمِ بعظْمِ الرقَبَهْ]

٢٢٢ قـلَّـمـا يَـبـرحُ الـلَـبـيـبُ إلـى مـا ... يُـورِثُ الـمـجْـدَ داعـيًـا أو مُـجـيـبـا

٢٤٧ [أَقِـلّـي الـلَـومَ عـاذِلَ والـعِـتـابَـنْ] ... وقُـولـي إنْ أَصَـبـتُ: لـقـدْ أَصـابَـنْ

٤٠٤ إنَّ امْـرأً رهْـطُـه بـالـشـامِ مـنْـزِلُـهُ ... برمْـلِ يَـبرينَ جارًا شدَّ ما اغْترَبا

٣ طَرِبتُ، وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطرَبُ ... ولا لَعِبًا منّي، وَذُو الشَيبِ يَلعَبُ؟

١٤ يُـرجّـي الـمـرْءُ مـا إنْ لا يَـراهُ ... وتَـعـرِضُ دُونَ أدْنـاهُ الـخُـطـوبُ

٤٣٧ == ... ==

٣١ دعـاني إليـهـا القـلْـبُ، إنّي لأمْرِهِ ... سَميعٌ، فما أَدري: أَرُشدٌ طِلابُها

٣٩٥ == ... ==

٥٦ فـلا تَـتـركَـنّـي بـالـوَعـيـدِ كـأنَّـنـي ... إلى الناسِ مطْليٌّ به القارُ أجرَبُ

٧٠ أَرَبٌّ يَـبـولُ الـثُـعـلُـبـانُ بـرأْسِـهِ؟ ... لقدْ ذلَّ مَن بالتْ عليه الثَعالِبُ

١٢٣ عَسى الكرْبُ الذي أَمسَيتُ فيهِ ... يــكــونُ وَراءَه فــرَجٌ قــريــبُ

٣٦٨ == ... ==

١٣٤ لَـمّـا اتَّـقى بـيَـدٍ عَـظـيـمٍ جِـرمُـهـا ... فترَكتُ ضاحيَ جِلدِها يَتذبْذبُ

١٧٥ فـلا تَـسـتـطِـلْ مـنّـي بَـقـائي ومُـدّتـي ... ولـكـنْ يـكـنْ لـلخيـرِ منكَ نَصيـبُ

١٩١ ولَـو تَـلـتَـقـي أَصْـداؤنـا بـعـدَ مـوتِـنـا ... ومِن دُونِ رمْسَينا مِن الأرضِ سَبسَبُ

لَظلَّ صَدى صَوتي وإنْ كنتُ رِمّةً	لِصَوتِ صَدى لَيلى يَهَشُّ ويَطرَبُ
٢٠٦ فيا ليتَ الشَّبابَ يَعودُ يومًا	فأُخبرَه بما فعَلَ المَشيبُ
٢٠٨ [فقلتُ: ادعُ أُخرى وارْفعِ الصَوتَ جهْرةً]	لعَلَّ أبي المِغوارِ منكَ قَريبُ
٣١٩ ==	==
٢١٤ أينَ المفَرُّ والإلهُ الطالبُ	والأشرَمُ المغْلوبُ ليسَ الغالبُ
٢٢٠ أَجارتَنا إنَّ الخُطوبَ تَنوبُ	وإنّي مُقيمٌ ما أَقامَ عَسيبُ
٢٢٤ [أخٌ ماجدٌ لمْ يُخزِني يومَ مَشهَدٍ]	كما سَيفُ عمْرٍو لمْ تَخنْه مَضارِبُهْ
٢٦٣ وا بِأبي أنتِ وفُوكِ الأشنَبُ	[كأنَّما ذُرَّ عليه الزَرنَبُ]
٣٣١ رُبَّهُ فِتيةً دعَوتُ إلى ما	يُورِثُ المجْدَ دائبًا فأَجابُوا
٣٥٩ [طلَبٌ لِعُرفِك يا بنَ يَحيى بعدَما]	تَتقطَّعتْ بي دُونَك الأسْبابُ
٣٩٩ إذا قيلَ: سِيروا، إنَّ لَيلى لعَلَّها	جَرى دُونَ لَيلى مائلُ القرْنِ أعضَبُ
١٧ إذا ما غدَونا قالَ وِلدانُ أهْلِنا	تَعالَوا إلى أنْ يأتِنا الصَيدُ نَحطِبِ
٨٠ ولا عَيبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهم	بهنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكتائبِ
١٥٧ وكلُّ مُصيباتٍ تُصيبُ فإنَّها	سِوى فُرقةِ الأحْبابِ هَيِّنةُ الخطْبِ
١٦٠ كِلاهُما حينَ جدَّ الجرْيُ بينَهما	قدْ أَقلَعا وكِلا أَنفَيهما رابِي
٢٠١ ظُننتُ فَقيرًا ذا غِنًى ثمَّ نِلتُه	فلمْ ذا رجاءٍ أَلقَه غيرَ واهبِ
٢٤١ أَفيقُوا بَني حرْبٍ وأهْواؤنا معًا	[وأرْماحُنا موْصولةٌ لمْ تَقضَّبِ]
٢٧٥ كأنَّ صُغرى وكُبرى مِن فَواقِعِها	حَصباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِن الذهَبِ
٣٦٦ أَمرتُك الخيرَ [فافْعلْ ما أُمرتَ بهِ	فقدْ تركتُك ذا مالٍ وذا نشَبِ]
٣٨٠ إنَّ مَن لامَ في بَني بِنتِ حسَا	نَ أَلُمْه وأَعصِه في الخُطوبِ

٤١٣ فـواللهِ مـا نِـلـتُـم ومـا نِـيـلَ مـنـكـمُ   بـمُـعـتـدِلٍ وفْـقٍ ولا مُـتـقـارِبِ

٤٣٨ ما إنْ رأَيـتُ ولا سَـمِـعـتُ بـمِـثـلِهِ   [كـالـيـومِ هـانـئَ أيـنُـقٍ جُـربِ]

٤٤٤ يا صاحِ بلِّغْ ذَوي الزَوجاتِ كلِّهمُ   أنْ ليسَ وصْلٌ إذا انْحلَّتْ عُرا الذنَبِ

٤٥٥ إذنْ -واللهِ- نَـرمـيَـهـم بـحـرْبٍ   [تُشيبُ الطِفلَ مِن قبْلِ الـمَشيبِ]

قافية التاء

١٠٥ رُبَّـمـا أَوفَـيـتُ فـي عـلَـمٍ   تَـرفَـعـنْ ثَـوبـي شَـمـالاتُ

٢٢٣ ==   ==

٢٨٧ ليتَ -وهلْ يَنفعُ شيئًا (ليتُ)؟-   لـيـتَ شَـبـابًا بُـوعَ فـاشْـتـرَيـتُ

٥١ ألا عُـمـرَ ولّـى مُـسـتـطـاعٌ رُجوعُه   فـيَـرأبَ مـا أَثـأتْ يـدُ الـغـفَـلاتِ

١١٣ عَـلامَ تـقـولُ الـرُمـحَ يُـثـقِـلُ عاتـقـيْ   إذا أنـا لـمْ أَطعُـنْ إذا الخَيـلُ كرَّتِ

٢٥٥ بأَيدي رِجالٍ لـمْ يَشيموا سُيوفَهمْ   ولمْ تَكثُرِ القتْلى بها حينَ سُلَّتِ

٣٧٩ حـنَّـتْ نَـوارُ ولاتَ هـنّـا حـنَّـتِ   [وبَـدا الـذي كـانـتْ نَـوارُ أَجـنَّـتِ]

٤٥١ وأيُّ فَـتـى هَـيـجـاءَ أنـتَ وجـارِهـا   [إذا ما رِجالٌ بالرِجالِ استَقلَّتِ]

قافية الجيم

١٣٨ أنـا أبـو سـعْـدٍ إذا الـلَـيـلُ دَجـا   تَـخـالُ فـي سَـوادِهِ يَـرنْـدجـا

٧١ شَـرِبـنَ بـمـاءِ الـبـحْـرِ ثـمَّ تـرفَّـعـتْ   مـتـى لُـجَـجٍ خُـضـرٍ لـهـنَّ نَـئـيـجُ

١٥٢ نَـلـبَـثُ حَـولًا كـامِـلًا كـلَّـهُ   لا نَـلـتَـقـي إلّا عـلـى مَـنـهَـجِ

قافية الحاء

١٧٣	يــا بــؤْسَ لِــلـــحــرْبِ الــتـــيْ	وَضــعــتْ أَراهــطَ فــاســتَــراحُــوا
١٨٤	مَـــن صـــدَّ عـــن نِـــيـــرانِـــهـــا	فـــأنـــا ابـــنُ قَـــيـــسٍ لا بَـــراحُ
٣٩٨	==	==
١٩٢	ولَو أنَّ لَيلى الأخْيَليّةَ سلَّمتْ	عليَّ ودُوني جَندَلٌ وصَفائحُ
	لَسلَّمتُ تسْليمَ البَشاشةِ، أو زَقا	إليها صَدًى مِن جانبِ القبْرِ صائحُ
٢٨٠	وفيهنَّ -والأيّامُ يَعثُرنَ بالفتى-	نَـوادبُ لا يَـمـلَـلـنَـه ونَـوائحُ
٣٠٣	لَزِمْنا لَدُنْ سالمتُمونا وِفاقَكمْ	فلا يَكُ منكم للخِلافِ جُنوحُ
٣٦٠	أتَقرحُ أكْبادُ المُحِبِّينَ كالذي	أَرى كَبِدي مِن حُبِّ ميّةَ تَقرحُ
٣٨٦	ليُبكَ يَزيدُ، ضارعٌ لخُصومةٍ	[ومُختبِطٌ ممّا تُطيحُ الطَوائحُ]
٥	ألستُم خيرَ مَن ركِبَ المطايا	وأنْدى العالَمينَ بُطونَ راحِ
١٢٥	عَسى طيِّئٌ مِن طيِّئٍ بعدَ هذهِ	ستُطفئُ غُلّاتِ الكُلى والجَوانحِ
٣٣٧	[حمَيتَ حِمى تِهامةَ بعدَ نجْدٍ]	وما شيءٌ حمَيتَ بمُستباحِ
٤٠١	==	==

قافية الدال

١٩	أنْ تَقرأانِ على أسْماءَ ويحَكُما	منّي السَلامَ وأنْ لا تُشعِرا أحَدا
٢٠٩	[أعدْ نظَرًا يا عبْدَ قَيسٍ] لعَلَّما	أضاءتْ لك النارُ الحِمارَ المقيَّدا
٢٢٨	متى ما تُناخي عندَ بابِ ابنِ هاشمٍ	تُراحي وتَلقَي مِن فَواضلِه نَدى
٢٤٥	وما زِلتُ أَبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ	[وَليدًا وكهْلًا حينَ شِبتُ وأمرَدا]
٢٦٧	كأنَّني حينَ أُمسي لا تُكلِّمُني	متيَّمٌ يَشتهي ما ليسَ موْجودا

٣٠٤ خَليلَيَّ رِفقًا رَيثَ أَقضي لُبانةً   مِن العرَصاتِ المذكِراتِ عُهودا
١٥ ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأَيتَهُ   على السِنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزيدُ
٤٣٦ ==   ==
٨٢ إنَّ مَن سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ   ثُمَّ قدْ سادَ قبْلَ ذلكَ جدُّهْ
١٤٨ عِدِ النفْسَ نُعمى بعدَ بؤْساكَ ذاكِرًا   كذا وكذا لُطفًا به نُسيَ الجهْدُ
١٨١ [يلومونَني في حُبِّ ليلى عَواذِلي]   ولكنَّني مِن حُبِّها لَعَميدُ
٢٩٥ يا حادِيَيْ عِيرِها، وأَحسَبُني   أُوجَدُ مَيتًا قُبيلَ أَفقِدُها
قِفا قَليلًا بها عليَّ؛ فلا   أقَلَّ مِن نظْرةٍ أُزوَّدُها
٣٢٠ ظَلتَ بها تَنطَوي على كَبِدٍ   نَضيجةٍ فَوقَ خِلبِها يَدُها
٣٥٨ يَلقاك مُرتدِيًا بأحمَرَ مِن دَمٍ   ذَهبتْ بخُضرتِه الطُلى والأكبُدُ
٢٤٨ ها بَيِّنًا ذا صَريحُ النُصحِ فاصْغَ لهُ   [وطُعْ، فطاعةُ مُهدٍ نُصحَه رشَدُ]
١١ شَلّتْ يَمينُك إنْ قَتلتَ لَمُسلِمًا   حَلّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ
١٢ ما إنْ أتَيتُ بشيءٍ أنتَ تَكرهُهُ   [إذَنْ فلا رفَعتْ سَوطي إليَّ يَدي]
٣٥ مِن القَومِ الرَسولُ اللهِ منهمْ   لهمْ دانتْ رِقابُ بَني معَدِّ
٧٤ أَلمْ يأْتيكَ والأنْباءُ تَنمي   بما لاقتْ لَبونُ بَني زِيادِ؟
٨٦ ولا أرى فاعلًا في الناسِ يُشبِهُهُ   ولا أُحاشي مِن الأقْوامِ مِن أحَدِ
١١٦ بكلٍّ تَداوَينا فلمْ يَشفِ ما بِنا   على أنَّ قُربَ الدارِ خيرٌ مِن البُعدِ
على أنَّ قُربَ الدارِ ليسَ بِنافعٍ   إذا كانَ مَن تهْواهُ ليسَ بِذي وُدِّ
١٤٠ أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا   لَمّا تزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ
١٤٢ قدْ أَترُكُ القِرنَ مُصفرًّا أَنامِلُهُ   [كأنَّ أثْوابَه مُجّتْ بفِرصادِ]

قافية الراء

٣١٤ أنـا ابـنُ مـاويّـةَ إذْ جـدَّ الـنُـقُـرْ [وجـاءتِ الـخَـيـلُ أَثـابـيَّ زُمَـرْ]

٣٦٧ تَـمنّى ابْـنتايَ أنْ يَعيشَ أبـوهـما [وهلْ أنا إلّا مِن رَبيعةَ أو مُضَرْ؟]

٤٠٣ [فـلـمّـا دنَـوتُ تَـسـدَّيـتُـهـا] فـثَـوبٌ نَـسـيـتُ وثَـوبٌ أَجُـرّ

٥٥ حَـراجيـجُ مـا تَـنفَـكُّ إلّا مُـنـاخـةً على الخسْفِ أو نَرمي بها بلَدًا قفْرا

٥٧ تقولُ وقدْ عاليَتُ بالكُورِ فَوقَها: "أَيُسقى فلا يَروى إليَّ ابنُ أحمَرا؟"

٨٨ قـهَرْناكُمُ حتّى الكُماةَ، فإنَّكم لَتخشَونَنا حتّى بَنينا الأَصاغِرا

٢٧٣ حُمِّلتَ أمْرًا عَظيمًا فاضطَلعتَ به وقُـمـتَ فـيـه بـأمْـرِ اللهِ يـا عُـمَـرا

٢٨٣ إنّـي -وأسْـطـارٍ سُـطِـرنَ سـطْـرا- لَـقـائـلٌ: يـا نـصْـرُ نـصْـرٌ نـصْـرا

٢٩٢ == ==

٢٩٤ واعـلَـمْ -فـعِـلْـمُ الـمـرءِ يَـنـفَـعُـهُ- أنْ سـوفَ يـأْتـي كـلُّ مـا قُـدِرا

٣٣٤ [ألا ليتَ شِعري هلْ إلى أُمِّ جَحدَرٍ سَبيلٌ؟] فأمّا الصبْرُ عنها فلا صبْرا

٣٤٣ إنارةُ العقْلِ مكْسوفٌ بطَوعِ هَوًى وعقْلُ عاصي الهَوى يَزدادُ تنْويرا

٣٤٤ ومـا حُـبُّ الـدِيـارِ شـغَـفـنَ قـلْـبـي [ولـكـنْ حُـبُّ مَـن سـكَـنَ الـدِيـارا]

٣٧١ اطـلُـبْ ولا تَـضـجـرَ مِـن مَـطـلَـبٍ [فـآفـةُ الـطـالـبِ أنْ يَـضـجَـرا]

٤٠٧ وكـنّـا حَـسِـبْنـا كلَّ بَيضاءَ شحْمةً عَـشـيّـةَ لاقَـيـنـا جُـذامًـا وحِـمْـيَـرا

٤٢٨ فـطـافـتْ ثـلاثًـا بـيـنَ يـومٍ ولَـيـلـةٍ [وكانَ النَكيرُ أنْ تُضيفَ وتَجأَرا]

٢٦ فـأَمـهَـلَـهُ حـتّـى إذا أنْ كـأنَّـهُ مُعاطي يدٍ في لُجّةِ الماءِ غامرُ

٢٨ إمّـا أقَـمـتَ وأمّـا أنـتَ مُـرتـحِـلًا فـاللهُ يَـكـلأُ مـا تـأتـي ومـا تـذَرُ

٣٩ أَما والذي أَبكى وأَضحكَ، والذي أَمـاتَ وأَحـيـا، والـذي أَمْـرُهُ الأمْـرُ

٤١	أَفي الحقِّ أنّي مُغرَمٌ بكِ هائمٌ	[وأنَّكِ لا خلٌّ هَواكِ ولا خمْرُ؟]
٤٣	رأتْ رجُلًا أيْما إذا الشمْسُ عارضتْ	فيَضحى، وأيْما بالعَشيِّ فيَخصَرُ
٤٧	وقدْ زَعمتْ ليلى بأنّيَ فاجرٌ	لِنفْسي تُقاها أو عليها فُجورُها
٥٤	لَو كانَ غيري سُلَيمى الدهرَ غيَّرَه	وقْعُ الحَوادثِ إلّا الصارمُ الذكَرُ
٦٠	تَنظَّرتُ نصْرًا والسِماكَينِ أيْهُما	عليَّ مِن الغَيثِ استَهلَّتْ مَواطِرُهْ
٦٢	استَقدِرِ اللهَ خيرًا وارْضَينَّ بهِ	فبَينَما العُسرُ إذْ دارتْ مَياسيرُ
١٠٧	رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمْ	وعَناجيجُ بينَهنَّ المِهارُ
١٧١	ومَن يكُ ذا عظْمٍ صَليبٍ رَجا بهِ	لِيَكسرَ عُودَ الدهْرِ فالدهْرُ كاسِرُهْ
١٧٧	قلتُ لِبوّابٍ لدَيهِ دارُها	تِئذَنْ فإنّي حمْؤها وجارُها
١٨٨	[ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى]	ولا زالَ مُنهَلًّا بجرْعائكِ القطْرُ
٢١٣	إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشى بَوادرُهُ	لكنْ وَقائعُهُ في الحرْبِ تُنتظَرُ
٢٤٦	[إذا ماتَ منهم سيِّدٌ سرَق ابنُه]	ومِن عِضةٍ ما يَنبُتنَّ شَكيرُها
٣٣٦	إنْ يَقتُلوك فإنَّ قتْلَك لمْ يكنْ	عارًا عليك؟ ورُبَّ قتْلٍ عارُ
٣٦٤	[وإنَّ صخْرًا لَتأْتمُّ الهُداةُ بهِ]	كأنَّه علَمٌ في رأْسِه نارُ
٣٩٦	لهْفي عليك لِلهْفةٍ مِن خائفٍ	يَبغي جِوارَك حينَ ليسَ مُجيرُ
٤٦٧	مِثلُ القَنافذِ هدّاجونَ قدْ بَلغتْ	نَجرانُ أو بَلغتْ سَوءاتِهم هجَرُ
٣٧	باعَدَ أُمَّ العمْرِ مِن أَسيرِها	حُرّاسُ أبْوابٍ على قُصورِها
٤٥	يا لَيتَما أُمُّنا شالتْ نَعامتُها	أيْما إلى جنّةٍ أيْما إلى نارِ
٤٩	لأَستسهِلنَّ الصعْبَ أو أُدركَ المُنى	فما انْقادَتِ الآمالُ إلّا لِصابرِ
١٥١	كمْ قدْ ذكَرتُكِ لَو أُجزى بذِكرِكمُ	يا أشبَهَ الناسِ كلِّ الناسِ بالقمَرِ

١٩٥ فلَو نُبشَ المقابرُ عن كُليبٍ فيُخبَرَ بالذنائبِ أيُّ زيرِ
بيومِ الشَعثَمَينِ لَقرَّ عَينًا وكيفَ لِقاءُ مَن تحْتَ القُبورِ؟
١٩٦ لَو بغَيرِ الماءِ حلْقي شَرِقٌ كنتُ كالغَصّانِ بالماءِ اعتِصاري
٢٢١ أَليسَ أَميري في الأُمورِ بأنتُما بما لَستُما أهْلَ الخِيانةِ والغدْرِ؟
٢٣٥ إنّي وإيّاك إذْ حلَّتْ بأرحُلِنا كمَن بِواديهِ بعدَ المحْلِ ممْطورِ
٢٤٤ ما زالَ مُذْ عقَدتْ يَداهُ إزارَهُ [فسَما فأَدركَ خمْسةَ الأشْبارِ]
٢٦٠ فما بالُ مَن أَسعى لأَجبُرَ عظْمَهُ حِفاظًا ويَنوي مِن سَفاهتِه كسْري
٢٦٥ وَيْ، كأنْ مَن يكنْ له نشَبٌ يُحبَبْ، ومَن يَفتقِرْ يَعشْ عَيشَ ضُرِّ
٢٧٤ يا لَعْنةُ اللهِ والأقْوامِ كلِّهِمُ والصالحينَ على سِمعانَ مِن جارِ
٣٤٠ نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ ورَفيقُه بالغَيبِ لا يَدري
٤٠٦ == ==
٣٧٠ بعَيشِكِ يا سلْمى ارْحَمي ذا صَبابةٍ [أَبى غيرَ ما يُرضيكِ في السِرِّ والجهْرِ]
٤٢١ وقَتيلِ مُرّةَ أَثأرنَّ فإنَّهُ فِرغٌ، وإنَّ أخاكمُ لمْ يُثأَرِ
٤٤٢ يا ما أُمَيلِحَ غِزلانًا شدَنَّ لنا [مِن هؤلَيّائكنَّ الضالِ والسَمُرِ]
٤٦٢ ولا تَهيَّبُني المَوماةُ أَركَبُها إذا تَجاوَبَتِ الأصْداءُ بالسحَرِ

قافية السين

١٦٩ للهِ يَبقى على الأيّامِ ذُو حِيَدٍ [بمُشمَخِرٍّ به الظَيّانُ والآسُ]
٣٧٧ آلَيتَ حبَّ العِراقِ الدهْرَ أَطعَمُهُ [والحبُّ يأْكلُه في القرْيةِ السُوسُ]
٣٧٥ أَزمعتُ يأْسًا مُبينًا مِن نَوالِكمُ ولَنْ تَرى طارِدًا للحُرِّ كالياسِ

قافية الضاد

٤٤٨ جاريةٌ في رمَضانَ الماضي تُقطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

قافية الطاء

٤١١ فلا واللهِ نادى الحيُّ قَومي [هُدوءًا بالمَساءةِ والعِلاطِ]

قافية العين

٢٣٤ رُبَّ مَن أَنضَجتُ غَيظًا قلْبَهُ قدْ تَمنّى ليَ مَوتًا لمْ يُطَعْ

٣٤ مَن لا يَزالُ شاكرًا على المعَهْ فهْو حرٍ بعِيشةٍ ذاتِ سَعةْ

٩٦ أما تَرى حَيث سُهيل طالِعا [نجْمًا يُضيءُ كالشِهابِ لامِعا]

١٢٨ ولا تُهينَ الفَقيرَ علَّكَ أنْ تَركعَ يومًا والدهْرُ قدْ رفَعَهْ

٤١٩ == ==

١٤٤ ما يُرتَجى وما يُخافُ جَمَعا فهو الذي كاللَيثِ والغَيثِ مَعا

١٤٧ فقالتْ: أَكُلَّ الناسِ أَصبحتَ مانِحًا لِسانَك كَيما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا؟

١٦٦ فلمّا تفرَّقْنا كأنّي ومالِكًا لِطُولِ اجتِماعٍ لمْ نَبِتْ لَيلةً مَعا

٢١٠ لعَلَّك يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمّةٌ [عليك مِن اللائي يدَعنَك أجدَعا]

٢٣٩ وإنَّك مهْما تُعطِ بطْنَك سؤْلَهُ وفرْجَك نالا مُنتَهى الذمِّ أَجمَعا

٢٤٢ [يُذكِّرنَ ذا البثِّ الحَزينَ ببثِّه] إذا حنَّتِ الأُولى سجَعْنَ لها مَعا

٣٢٢ [قِفي قبْلَ التفرُّقِ يا ضُباعا] ولا يكُ مَوقفٌ منكِ الوَداعا

٣٩١ [فأَدركَ إبقاءَ العَرادةِ ظلْعُها] وقدْ جعَلتْني مِن (حَزيمةَ) إصبَعا

٤٤٧ واستَقبلتْ قمَرَ السماءِ بوجْهِها فأَرتْنيَ القمَرينِ في وقْتٍ مَعا

٤٦٣ فـلـمّـا أنْ جَـرى سِـمَـنٌ عـلـيـهـا كـمـا طـيَّـنـتَ بـالـفـدَنِ الـسِـيـاعـا

٢١ زعَـمَ الـفـرَزْدقُ أنْ سيَـقـتـلُ مِـربَـعًـا أَبـشـرْ بـطُـولِ سَـلامـةٍ يـا مِـربَـعُ

٢٧ أبـا خُـراشـةَ أَمّـا أنـتَ ذا نـفَـرٍ فـإنَّ قَـومـيَ لَـم تـأكـلْـهـمُ الـضَـبُـعُ

٤٤ == ==

٣٦ [يقولُ الخَنا وأبغَضُ العُجمِ ناطقًا إلى ربِّنا] صَوتُ الحِمارِ اليُجدَّعُ

٦٥ والـنـفْـسُ راغـبـةٌ إذا رغَّـبـتَـهـا وإذا تُـرَدُّ إلـى قَـلـيـلٍ تَـقـنَـعُ

٦٦ إذا بـاهِـلـيٌّ تـحْـتَـه حـنْـظَـلـيّـةٌ لـه ولَـدٌ مـنـهـا، فـذاكَ الـمـذرَّعُ

٨٩ فـواعـجَـبـا، حـتّـى كُـلـيـبٌ تَـسـبُّـنـي كـأنَّ أبـاهـا نَـهـشَـلٌ أو مُـجـاشِـعُ

١١٨ أَتـجـزعُ أنْ نـفْـسٌ أتـاهـا حِـمـامُـهـا فهـلّا الـتي عن بينَ جنْبَيكَ تَدفَعُ

١٢١ على عنْ يَميني مرَّتِ الطَيرُ سُنَّحًا [وكيفَ سُنوحٌ واليَمينُ قَطيعُ؟]

١٤٥ إذا أنـت لـمْ تَـنـفَـعْ فـضُـرَّ فـإنَّـمـا يُـرجّـى الـفَـتـى كَـيـمـا يَـضـرُّ ويَـنـفَـعُ

٢٧٠ بَـيـنـا تَـعـانُـقِـه الـكُـمـاةَ ورَوغِـهِ يـومًـا أُتـيـحَ لـه جَـريءٌ سَـلـفَـعُ

٣٨٣ لَعمْري -وما عمْري عليَّ بهَيِّنٍ- لقدْ نَطقتْ بُطلًا عليَّ الأَقارعُ

٣٣٨ فيا رَبَّ لَيلى أنتَ في كلِّ مَوطنٍ وأنتَ الذي في رحْمةِ اللهِ أَطمَعُ

٣٥٠ على حينَ عاتَبتُ المَشيبَ على الصِبا وقلتُ: أَلَمّا أَصحُ والشَيبُ وازعُ؟

٣٦٣ . . . إنَّـك إنْ يُـصـرَعْ أخـوك تُـصـرَعُ

٣٨٤ بـعُـكـاظَ يُـعـشـي الـنـاظـريـ ـنَ -إذا هـمُ لَـمَـحـوا- شُـعـاعُـهْ

١٤٦ أردتَ لِـكَـيـمـا أنْ تَـطـيرَ بـقِـربـتـي [فـتـتـركَـهـا شـنًّـا بـبَـيـداءَ بَـلـقَـعِ]

١٥٩ قـدْ أَصـبَـحـتْ أُمُّ الـخِـيـارِ تـدَّعـي عـلـيَّ ذنْـبًـا كـلُّـه لـمْ أَصـنَـعِ

٣٣٣ == ==

قافية الفاء

قافية القاف

١٩٣ ما كانَ ضرَّكَ لَو منَنتَ وربَّما ... منَّ الفتى وهو المَغيظُ المُحنَقُ

٢١٩ أنَوراً؟ سرْعَ ماذا يا فَروقُ ... [وحبْلُ الوصْلِ مُنتكِثٌ حَذيقُ]

٣٢٥ [عدَسْ! ما لِعبّادٍ عليكِ إمارةٌ] ... نجَوتِ وهذا تَحمِلينَ طَليقُ

٣٣٥ وإنسانُ عَيني يَحسرُ الماءُ تارةً ... فيَبدو، وتاراتٍ يَجمُّ فيَغرَقُ

٢٤ أَما واللهِ أنْ لَو كنتَ حُرًّا ... وما بالحُرِّ أنتَ ولا العَتيقِ

٨١ تذَرُ الجَماجمَ ضاحيًا هاماتُها ... بلْهَ الأكُفَّ، كأنَّها لمْ تُخلَقِ

٢٠٢ فإنْ كنتُ مأكولًا فكنْ خيرَ آكلٍ ... وإلّا فأَدرِكْني ولَمّا أُمزَّقِ

٢٥٩ وَواللهِ لَولا تمْرُه ما حَبِبتُهُ ... [ولا كانَ أدْنى مِن عُبيدٍ ومُشرِقِ]

٣٢٦ سرَينا ونجْمٌ قدْ أضاءَ، فمُذْ بَدا ... مُحيّاك أَخفى ضَوءُه كلَّ شارقِ

٣٥٤ أَفنى تِلادي وما جمَّعتُ مِن نشَبٍ ... قرْعُ القَواقيزِ أَفواهُ الأَباريقِ

٣٨١ وما كنتُ ممّن يَدخلُ العِشقُ قلْبَهُ ... ولكنَّ مَن يُبصِرْ جُفونَكِ يَعشَقِ

قافية الكاف

١٢٢ [تقولُ بِنْتي: قدْ أَنى إناكا] ... يا أبَتا علَّكَ أو عَساكا

٤٦٦ == ... ==

١٧٦ على مِثلِ أصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشيْ ... لكِ الوَيلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبكِ مَن بَكى

٣٨٢ يا أيُّها المائحُ، دلْوي دُونَكا ... [إنّي رأيتُ الناسَ يَحمَدونَكا]

قافية اللام

٧٩ [ألا إنَّني أُسقِيتُ أسوَدَ حالكًا] ... ألا بجَلي مِن الشَرابِ ألا بجَلْ

٨٥ [أَرِقتُ لِبرْقٍ بلَيلٍ أَهلْ] ... يُضيءُ سَناهُ بأعْلى الجبَلْ

	أتـانـي حَـديـثٌ فـكـذَّبـتُـه	بـأمْـرٍ تَـزعْـزَعُ مـنـه الـقُـلَـلْ
	بـقـتْـلِ بَـنـي أسَـدٍ ربَّـهـم]	ألا كـلُّ شـيءٍ سِـواهُ جـلَـلْ
١١٤	إنَّ الـكَـريـمَ وأَبـيـكَ يَـعـتـمِـلْ	إنْ لـمْ يَجِدْ يومًا على مَن يتَّكِلْ
٢٢	بـأنْـك رَبـيـعٌ وغَـيـثٌ مَـريـعٌ	وأنْـك هُـنـاك تـكـونُ الـثِـمـالا
١٣٧	ويَـركـبُ يـومَ الـرَوعِ منّـا فَـوارسٌ	بَصيرونَ في طعْنِ الأَباهِرِ والكُلى
١٧٤	فـخيـرٌ نـحـنُ عـنـدَ الـنـاسِ منكـمْ	إذا الداعي المثوِّبُ قالَ: "يا لا"
٣٢١	==	==
١٩٨	يُـذيـبُ الـرُعـبُ منه كلَّ عـضْـبٍ	فـلَـولا الـغِـمـدُ يُـمـسِـكُـه لَـسـالا
٣٠٢	[أَلِكْني إلى قَومي السلامَ رِسالةً]	بـآيـةِ ما كـانُـوا ضِـعـافًا ولا عُـزلا
٣٩٧	إنَّ مـحَـلًّا وإنَّ مُـرتـحَـلًا	[وإنَّ في الـسـفْـرِ إذْ مـضَـوا مـهَـلا]
٤١٦	مـحـمَّـدُ تَـفـدِ نـفْـسَـك كـلُّ نـفْـسٍ	[إذا مـا خِـفـتَ مِـن أمْـرٍ تَـبـالا]
٤٢٠	فـألـفَـيـتُـهُ غـيـرَ مُـسـتـعـتِـبٍ	ولا ذاكِـرَ اللهَ إلّا قَـلـيـلا
٩	لَئنْ عادَ لي عبْدُ العَزيزِ بمِثلِها	وأمـكَـنَـنـي مـنـهـا إذَنْ لا أُقـيـلُـهـا
٣٨	رأيـتُ الـوَلـيـدَ بـنَ الـيَـزيـدِ مُـبـارَكًـا	شَـديـدًا بـأعْـبـاءِ الـخِـلافـةِ كـاهِـلُـهْ
٤٦	تُـلِـمُّ بِـدارٍ قـدْ تَـقـادمَ عـهْـدُهـا	وإمّـا بـأمْـواتٍ ألَـمَّ خَـيـالُـهـا
٦١	إذا مـا لَـقِـيـتَ بَـنـي مـالِـكٍ	فـسـلِّـمْ عـلـى أيُّـهـم أفـضَـلُ
٧٣	قَـلـيـلٌ مـنـكَ يَـكـفـيـنـي ولـكـنْ	قَـلـيـلُـك لا يُـقـالُ لـه قَـلـيـلُ
٨٧	ليسَ العَطاءُ مِن الفُضولِ سَماحةً	حـتّـى تَـجـودَ ومـا لـدَيـكَ قَـلـيـلُ
٩٥	إذا رَيـدةٌ مِـن حَـيـثُ مـا نَـفـحـتْ لـهُ	أتـاهُ بـرَيّـاهـا خَـلـيـلٌ يُـواصِـلُـهْ
٩٨	ألا كـلُّ شـيءٍ مـا خَـلا اللهَ بـاطـلُ	[وكـلُّ نَـعـيـمٍ لا مَـحـالـةَ زائـلُ]

١٢٦ يـا رُبَّ يـومٍ لـيَ لا أُظـلَّـلُـهْ ... أَرمَضُ مِن تحتُ وأَضحى مِن عَلُهْ
١٥٣ [يَميدُ إذا مادتْ عليه دِلاؤهم] ... فيَصدرُ عنه كلُّها وهْو ناهلُ
١٥٤ كلُّ ابنِ أُنثى وإنْ طالتْ سَلامتُهُ ... يومًا على آلةٍ حدْباءَ محْمولُ
١٥٥ إذا المرْءُ لمْ يَدنَسْ مِن اللؤْمِ عِرضُهُ ... فكلُّ رِداءٍ يَرتَديهِ جَميلُ
٢١٢ ولكنَّ مَن لا يَلقَ أمْرًا يَنوبُه ... بعُدّتِه يَنزلْ به وهْو أعزَلُ
٢١٦ فتلك وُلاةُ السُوءِ قدْ طالَ مُكثُهمْ ... فحتّامَ حتّامَ العَناءُ المطوَّلُ؟
٢١٧ أَلا تَسألانِ المرْءَ: ماذا يُحاولُ؟ ... أَنحْبٌ فيُقضى أمْ ضَلالٌ وباطلُ؟
٢٣١ إمّا تَرَينا حُفاةً لا نِعالَ لَنا ... إنّا كذلكِ ما نَحفى ونَنتعِلُ
٢٧٧ [فما زالتِ القتْلى تَمجُّ دِماءَها ... بدِجلةَ] حتّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ
٢٨٦ كأنَّ -وقدْ أَتى حَولٌ كَميلُ- ... أَثافيَها حَماماتٌ مُثولُ
٣١٠ وقائلةٍ تَخشى عليَّ: أَظنُّهُ ... سيُودي به تَرحالُه وجَعائلُهْ
٣١٥ لِميّةَ مُوحِشًا طلَلُ ... [يَلوحُ كأنَّه خِلَلُ]
٤٢٦ == ... ==
٣١٨ وما سُعادُ غَداةَ البَينِ إذْ رحَلُوا ... إلّا أغَنُّ غَضيضُ الطرْفِ مكْحولُ
٣٢٧ فإنْ لمْ تَجدْ مِن دُونِ عدْنانَ والدًا ... ودُونَ معَدٍّ فلْتزَعْك العَواذِلُ
٣٣٠ جفَوني ولمْ أَجفُ الأخِلّاءَ، إنَّني ... لغيرِ جَميلٍ مِن خَليليَ مُهمِلُ
٣٦٥ [وإنْ مُدَّتِ الأَيدي إلى الزادِ] لمْ أكنْ ... بأعجَلِهم [إذْ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ]
٤١٢ وقَولي إذا ما أَطلَقوا عن بَعيرِهم: ... "يُلاقُونَه حتّى يَؤوبَ المنخَّلُ"
٤٥٣ فلا تَلحَني فيها فإنَّ بحُبِّها ... أخاك مُصابُ القلْبِ جمٌّ بَلابِلُهْ
١ أَفاطمَ مهْلًا بعضَ هذا التدَلُّلِ ... [وإنْ كنتِ قدْ أزمَعتِ صرْمي فأَجمِلي]

٤	أَلا اصطِبارَ لِسلْمى أمْ لها جلَدٌ	إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمْثالي؟
٥٢	==	==
٥٨	أمْ لا سَبيلَ إلى الشَبابِ وذِكرُهُ	أَشهى إليَّ مِن الرَحيقِ السَلْسلِ
٥٩	وتَرمينَني بالطرْفِ، أيْ: أنتَ مُذنِبٌ	وتقْلِينَني، لكنَّ إيّاكِ لا أَقلي
٢٩٦	==	==
٢٩٨	==	==
٩٠	يُغشَونَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهم	لا يَسألونَ عن السَوادِ المقْبِلِ
٤٤٩	==	==
٩٩	فيا رُبَّ يومٍ قدْ لهَوتُ وليلةٍ	بآنسةٍ كأنَّها خطُّ تِمثالِ
١٠٠	وأبيَضَ يُستسقى الغَمامُ بوجْهِهِ	ثِمالُ اليتامى عِصمةٌ للأَراملِ
١٠٢	==	==
١٠١	فمِثلِكِ حُبلى قدْ طَرقتُ ومُرضِعٍ	[فألْهَيتُها عن ذي تَمائمَ مُحوِلِ]
١٠٤	رسْمِ دارٍ وقَفتُ في طلَلِهْ	[كِدتُ أَقضي الغداةَ مِن جلَلِهْ]
١٠٩	[ألا رُبَّ يومٍ لكَ مِنهنَّ صالحٍ]	ولا سِيَّما يومٍ [بدارةِ جُلجُلِ]
١١٧	[أَذلِك أمْ كُدريّةٌ ظلَّ فرْخُها	لَقًى بشَرَورى كاليَتيمِ المعيَّلِ]
	غَدتْ مِن عليه بعدَما تمَّ ظِمؤُها	[تَصِلُّ وعن قَيضٍ بزَيزاءَ مَجهَلِ]
١٢٧	[مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدبِرٍ معًا]	كجُلمودِ صخْرٍ حطَّه السَيلُ مِن عَلِ
١٢٩	لمْ يَمنعِ الشُربَ منها غيرَ أنْ نَطَقتْ	حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ
١٣٢	[قِفا نبْكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومنْزِلِ	بسِقطِ اللِوى] بينَ الدَخولِ فحَومَلِ
١٤١	حلَفتُ لها باللهِ حِلفةَ فاجرٍ	لَنامُوا فما إنْ مِن حَديثٍ ولا صالِي

٤٠٨ == ==

١٦٤ ويومَ عقَرتُ للعَذارى مَطيّتي	[فيا عجَبا مِن كُورِها المتحمَّلِ]
١٧٠ فيا لَكَ مِن لَيلٍ كأنَّ نُجومَهُ	بكلِّ مُغارِ الفتْلِ شُدَّتْ بيَذبُلِ
١٩٤ تَجاوزتُ أحْراسًا إليها ومَعشَرًا	عليَّ حِراصًا لَو يُشِرُّونَ مَقتَلي
١٩٧ ولَو نُعطى الخِيارَ لَما افْتَرقْنا	ولكنْ لا خِيارَ معَ اللَيالي
٢٠٠ فأَضحتْ مَغانيها قِفارًا رُسومُها	كأنْ لمْ -سِوى أهْلٍ مِن الوحْشِ- تؤهَلِ
٢٠٤ لنْ تَزالوا كذلكُم ثمَّ لا زِلـ	ـتُ لكم خالدًا خُلودَ الجِبالِ
٢١١ فقُولا لها قولًا رَقيقًا لعَلَّها	ستَرحَمُني مِن زفْرةٍ وعَويلِ
٢١٥ رُبَّما تَكرهُ النُفوسُ مِن الأمْـ	ـرِ له فَرجةٌ كحلِّ العِقالِ
٢٢٥ بينَما نحنُ بالأَراكِ مَعًا	إذْ أتى راكبٌ على جمَلِهْ
٢٥١ بكَيتُ، وما بُكا رجُلٍ حَزينٍ	على رَبعَينِ: مسْلوبٍ وبالِ؟
٢٥٨ ولَيلٍ كمَوجِ البحْرِ أرخى سُدولَهُ	[عليَّ بأنْواعِ الهُمومِ ليَبتلي]
٢٦٢ أكَلتَ بَنيكَ أكْلَ الضبِّ حتَى	وجَدتَ مَرارةَ الكلأِ الوَبيلِ
٢٧٦ زعَمَ العَواذِلُ أنَّني في غمْرةٍ	صدَقوا، ولكنْ غمْرتي لا تَنجَلي
٢٧٨ وقدْ أَدركتْني -والحَوادثُ جمّةٌ-	أَسِنّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزلِ
٢٧٩ وبُدِّلتْ -والدهْرُ ذو تبدُّلِ-	هَيفًا دَبورًا بالصَبا والشمْأَلِ
٢٨٥ ذاك الذي -وأَبيك- يَعرفُ مالِكًا	[والحقُّ يَدمَغُ تُرَّهاتِ الباطلِ]
٣٠٠ فإنْ تَزعُميني كنتُ أَجهلُ فيكمُ	فإنّي شَرَيتُ الحِلمَ بعدَكِ بالجهْلِ
٣٢٨ [فظلَّ طُهاةُ اللحْمِ ما بينَ] مُنضِجٍ	صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعجَّلِ
٣٢٩ وإنَّ شِفائي عبْرةٌ مُهَراقةٌ	فهلْ عندَ رسْمٍ دارسٍ مِن مُعوَّلِ؟

٣٤١ فأتتْ به حُوشَ الفؤادِ مبطَّنًا [سُهُدًا إذا ما نامَ لَيلُ الهَوجَلِ]
٣٤٧ كأنَّ أَبانًا في عَرانينِ وبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مزمَّلِ
٤٤٣ == ==
٣٤٩ لمْ يَمنعِ الشرْبَ منها غيرَ أنْ نَطقتْ حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ
٣٧٢ رُبَّ رِفدٍ هَرقتَه ذلك اليو مَ وأَسرى مِن معشَرٍ أقْيالِ
٣٧٣ فيا رُبَّ يومٍ قدْ لهَوتُ ولَيلةٍ بآنسةٍ كأنَّها خطُّ تِمثالِ
٣٨٣ وخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا [بالحقِّ، لا يُحمَدُ بالباطلِ]
٣٨٥ إذا قامَتا تَضوَّعَ المِسكُ منهما نَسيمَ الصَبا جاءتْ برَيّا القَرَنفُلِ
٣٨٨ يا زيدَ زيدَ اليَعمَلاتِ [الذُبَّلِ تَطاولَ اللَيلُ عليك فانْزلِ]
٤٠٩ فقلتُ: يَمينَ اللهِ أَبرحُ قاعدًا [ولَو قطَّعُوا رأْسي لدَيكِ وأوْصالي]
٤٢٥ إنْ يكنْ طِبُّكِ الدَلالَ فلَو في سالفِ الدهْرِ والسِنينَ الخَوالي
٤٣٩ لَما أَغفَلتُ شُكرَك فاصطَنِعْني فكيفَ ومِن عطائِك جُلُّ مالي
٤٤٥ حَملتْ به في لَيلةٍ مزْؤودةٍ كُرهًا وعقْدُ نِطاقِها لمْ يُحلَلِ
٤٦٤ إذا أحسَنَ ابنُ العمِّ بعدَ إساءةٍ فلستُ لشرَّي فِعلِه بحَمولِ
٤٦٥ [استَغنِ ما أَغناك ربُّك بالغِنى] وإذا تُصبْك خَصاصةٌ فتَجمَّلِ

قافية الميم

٢٥ ويومًا تُوافِينا بوجْهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبْيةٍ تَعطو إلى وارِقِ السلَمْ
٣٣ ذاكَ خَليلي وذُو يُواصلُني يَرمي وَرائي بِامْسهْمِ وامْسَلِمهْ
٤٨ وكُنتُ إذا غَمزتُ قَناةَ قَومٍ كَسرتُ كُعوبَها أو تَستَقيما
١٠٣ بلْ بلَدٍ ذي صعُدٍ وآكامْ . . .

١٢٤ أَكثَرتَ في اللَومِ مُلِحًّا دائما لا تُكثِرنْ إنّي عسَيتُ صائما
٣٠١ بآيةِ تُقدِمونَ الخَيلَ شُعثًا [كأنَّ على سَنابكِها مُداما]
٤١٤ == ==
٣٣٢ ولَو أنَّ مجْدًا أَخلدَ الدهْرَ واحدًا مِن الناسِ أَبقى مجْدُه الدهْرَ مُطعِما
٤٥٤ أَبعْدَ بُعدٍ تقولُ الدارَ جامعةً [شمْلي بهم أمْ تقولُ البُعدَ محْتوما؟]
٧ أَيا جبَلَيْ نعْمانَ باللهِ خَلِّيا نَسيمَ الصَبا يخلُصْ إليَّ نَسيمُها
٢٣ فأُقسمُ أنْ لَوِ الْتَقَينا وأنتمُ لَكانَ لكمْ يومٌ مِن الشرِّ مُظلِمُ
٥٠ ألا ارْعِواءَ لِمَن ولَّتْ شَبيبتُه وآذنتْ بمَشيبٍ بعدَه هرَمُ
٥٣ أُنيختْ فألْقتْ بلْدةً فوقَ بلْدةٍ قَليلٌ بها الأصْواتُ إلّا بُغامُها
٦٧ ونَدْمانٍ يَزيدُ الكأْسَ طِيبًا سقَيتُ إذا تَغوَّرَتِ النُجومُ
١١٩ أَعنْ تَرسَّمتَ مِن خرْقاءَ منْزلةً ماءُ الصَبابةِ مِن عَينَيك مسْجومُ؟
١٣٦ الشِعرُ صعْبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ إذا ارْتَقى فيه الذي لا يَعلَمُهْ
زلَّتْ بهِ إلى الحَضيضِ قدَمُهْ يُريدُ أنْ يُعرِبَهُ فيُعجِمُهْ
١٤٩ فأَصبحَ بطْنُ مكّةَ مُقشَعِرًّا كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامُ
١٦٢ كَي تَجنَحونَ إلى سلْمٍ وما ثُئرتْ قتْلاكمُ ولَظى الهَيجاءِ تَضطرِمُ
١٦٧ كضَرائرِ الحسْناءِ قُلنَ لِوجْهِها حسَدًا وبُغضًا: "إنَّه لدَميمُ"
٢٢٩ ونَنصرُ مَولانا ونَعلَمُ أنَّهُ كما الناسِ مجْرومٌ عليه وجارمُ
٢٤٩ سلامُ اللهِ يا مطَرٌ عليها [وليسَ عليك يا مطَرُ السلامُ]
٢٥٤ ألا يا نخْلةً مِن ذاتِ عِرقٍ عليك -ورحْمةُ اللهِ- السلامُ
٢٥٧ لا تَنهَ عن خلُقٍ وتأْتيَ مِثلَهُ [عارٌ عليك إذا فعَلتَ عَظيمُ]

٢٦٦ ولقدْ شَفى نفْسي وأَبرأَ سُقمَها	قِيلُ الفَوارسِ: وَيكَ عَنتَرَ، أَقدِمِ
٣٤٥ وتَشرَقُ بالقولِ الذي قدْ أذَعتَهُ	كما شَرِقتْ صدْرُ القَناةِ مِن الدَمِ
٣٥١ لَأَجتذِبنْ منهنَّ قلْبي تحلُّمًا	على حينَ يَستصبِينَ كلَّ حَليمِ
٣٥٧ ابعَدْ بَعِدتَ بَياضًا لا بَياضَ لهُ	لأنتَ أسوَدُ في عَيني مِن الظُلَمِ
٤٢٩ وما هَداك إلى أرضٍ كعالِمِها	[وما أَعانَك في غُرمٍ كغَرّامِ]
٤٣٣ غيرُ لاهٍ عِداك فاطَّرِحِ اللهْـ	ـوَ، ولا تَغترِرْ بعارضِ سِلمِ
٤٤١ ما تَنقمُ الحرْبُ العَوانُ منّي	بازلَ عامَينِ حَديثٌ سِنّي
...	لِمِثلِ هذا وَلدتْني أُمّي

قافية النون

٢٨٢ إنَّ الثمانينَ -وبُلِّغتَها-	قدْ أحْوجتْ سمْعي إلى تَرجُمانْ
٣١٣ أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحْيانْ	[ليسَ عليَّ حسَبي بضؤْلانْ]
٣٤٦ ==	==
٤٢٤ قالتْ بَناتُ العمِّ: "يا سلْمى وإنْ	كانَ فَقيرًا مُعدِمًا؟" قالتْ: "وإنْ"
١٠ لَو كُنتُ مِن مازنٍ لمْ تَستبَحْ إبِلي	بَنو اللَقيطةِ مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا
١٨٩ ==	==
١٠ إذَنْ لَقامَ بنصْري مَعشَرٌ خشُنٌ	عندَ الحَفيظةِ إنْ ذُو لُوثةٍ لانا
١٣ فما إنْ طِبُّنا جُبنٌ، ولكنْ	مَنايانا ودَولةُ آخَرينا
٢٩ نَزلتُم منْزِلَ الأضْيافِ مِنّا	فعَجَّلنا القِرى أنْ تَشتُمونا
٣٠ ويَقُلنَ: "شَيبٌ قدْ عَلا	كَ، وقدْ كَبِرتَ"، فقُلتُ: "إنَّهْ"
٦٣ هلْ تَرجِعنَّ ليالٍ قدْ مضَينَ لنا	والعَيشُ مُنقلِبٌ إذْ ذاك أفْنانا؟

٤٢	ما تَرى الدهْرَ قدْ أَبادَ معَدًّا	وأَبادَ السَراةَ مِن عدْنانِ
٧٦	كَفى بجِسمي نُحولًا أنَّني رجُلٌ	لَولا مُخاطَبتي إيّاكَ لمْ ترَني
٩١	سرَيتُ بهمْ حتّى تَكِلُّ مَطيُّهمْ	وحتّى الجِيادُ ما يُقَدنَ بأرْسانِ
٩٧	حَيثُما تَستَقمْ يُقدِّرْ لكَ اللـ	ـهُ نَجاحًا في غابرِ الأَزْمانِ
١١١	تَحِنُّ فتُبدي ما بها مِن صَبابةٍ	وأُخفي الذي لَولا الأُسى لقَضاني
١٣٠	غيرُ مأْسوفٍ على زمَنٍ	يَنقَضي بالهمِّ والحزَنِ
٤٣٤	==	==
١٥٦	وكلُّ رَفيقَي كلِّ رحْلٍ -وإنْ هما	تعاطى القَنا قَوماهُما- أخَوانِ
١٦٣	إلى اللهِ أَشكو بالمدينةِ حاجةً	وبالشامِ أُخرى، كيفَ يَلتقِيانِ؟
٣٠٨	==	==
٢١٨	دَعي ماذا عَلمتِ سأتَّقيهِ	ولكنْ بالمغيَّبِ نبِّئيني
٢٣٦	ونِعمَ مَزكأُ مَن ضاقتْ مَذاهِبُه	ونِعمَ مَن هو في سِرٍّ وإعلانِ
٣١٦	==	==
٢٤٣	[أنا ابنُ جَلا وطلّاعُ الثَنايا]	متى أضَعِ العِمامةَ تَعرِفوني
٣٩٤	==	==
٢٧١	يا يَزيدا لِآملٍ نَيلَ عِزٍّ	وغِنًى بعدَ فاقةٍ وهَوانِ
٢٩٧	تَعشَّ، فإنْ عاهَدتَني: لا تَخونُني	نكُنْ مِثلَ مَن -يا ذئبُ- يَصطَحِبانِ
٣٠٧	مَن يَفعلِ الحسَناتِ اللهُ يَشكرُها	[والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ]
٣٤٨	==	==
٤٠٥	==	==

قافية الهاء

قافية الألف

قافية الياء

٦٨ بدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقًا شيئًا إذا كانَ جائيا
٧٢ [عُميرةَ ودِّعْ إنْ تَجهَّزتَ غاديا] كَفى الشَيبُ والإسلامُ للمرْءِ ناهيا
١٣١ أتانا فلمْ نَعدِلْ سِواهُ بغَيرِه نَبيٌّ بَدا في ظُلمةِ اللَيلِ هاديا
١٦١ كِلانا غَنيٌّ عن أخيهِ حَياتَهُ ونحنُ إذا مِتنا أشَدُّ تَغانِيا
١٨٣ لَئنْ كانَ ما حُدِّثتُه اليومَ صادقًا أصُمْ في نهارِ القَيظِ للشمْسِ بادِيا
١٨٥ تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وزَرٌ ممّا قَضى اللهُ واقيا
١٨٦ وحلَّتْ سَوادَ القلْبِ لا أنا باغيًا سِواها، ولا في حُبِّها مُتَراخيا
١٨٧ إذا الجُودُ لمْ يُرزقْ خَلاصًا مِن الأَذى فلا الحمْدُ مكْسوبًا ولا المالُ باقيا
٢٤٠ مهْما ليَ اللَيلةَ مهْما ليَهْ أَودى بنعْليَّ وسِرباليَهْ
٢٦٨ أُلفِيَتا عَيناكَ عندَ القَفا [أَولى فأَولى لكَ ذا واقِيَهْ]
٢٩٩ أَلمْ ترَ أنّي يومَ جوِّ سُوَيقةٍ بكَيتُ فنادتْني هُنيدةُ: ما ليا؟
٣٢٤ عليَّ إذا ما زُرتُ لَيلى بخُفيةٍ زِيارةُ بَيتِ اللهِ رَجلانَ حافيا
٤٥٧ [بأُهبةِ حزْمٍ لُذْ وإنْ كنتَ آمنًا] فما كلَّ حينٍ مَن تؤاتي مؤاتِيا
٦ أَطرَبًا وأنتَ قِنَّسْريُّ والدهْرُ بالإنسانِ دَوّاريُّ؟

المحتويات